



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

تأثير المخاطر السوقية في التعثر بالسداد وبعض مؤشرات السيولة للمصارف

(دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة من 2005-2017)

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

رسالة تقدمت بها
مريم حفصي حمزة الخفاجي
بإشراف أ.م.د.
زينب مكي البناء

1440 هـ
2019 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ

الَّذِي فَضَّلْنَا عَلَى كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ﴾

سورة النمل الآية

15

صدق الله العلي العظيم

؛

الاهداء

إلى من كان فيه كل معاني الأبوة..
إلى من علمني حب الحياة وحب الآخرين..
إلى من علمني الايمان بنفسي وبقدراتي..
إلى من كان كل شيء في حياتي إلى القلب الطاهر النقي..
إلى روح أبي العزيز حياً واحتراماً وذكراً وعهداً..
إلى سندي وقدوتي وكل ما املك..
إلى ينبوع الحنان والصفاء والايمان إلى من كانت قوتي وسندي امي..
إلى من أشد بهم أزرني وأشركهم أمري..
إلى من تحلم الحياة بوجودهم.. اخوتي واخواتي..
مودة.. واعتزازاً.. وتقديراً..
إلى نبض قلبي وقرّة عيني وأمل غدي..
إلى من كان سندي في أصعب اوقاتي وكان فرحي في احزاني إلى من سهل
الحياة لي إلى من أسعدني زوجي الحبيب..
إلى الذي لم ترى الحياة عينية..
إلى من لم يرى العالم ابتسامته ابني الحبيب..
... أهدي جهدي المتواضع هذا ...

الباحثة مريم

الشكر والامتنان

الحمد لله رب العالمين، والشكر له سبحانه وتعالى أولاً وآخراً على ما تفضل
به

علي من نعم لا تعد ولا تحصى، والصلاة والسلام على من أرسله الله رحمة
للعالمين نبينا محمد

(صلى الله عليه واله وسلم) وعلى اصحابه أجمعين.

يطيب لي أن أتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان إلى كل من كان له الفضل
بعد الله سبحانه وتعالى في إتمام هذا العمل.

اتوجه بالشكر والامتنان والتقدير لأستاذتي التي كانت بمثابة الأخت والام والصديقة

قبل

ان تكون استاذتي **الدكتورة زينب مكي البناء** لتفضلها بقبول الاشراف على

هذه الرسالة،

ولتحملها عناء البحث والمتابعة المستمرة والملاحظات القيمة التي أبدتها بما

اغنى البحث، فجزاها

الله عني خير الجزاء وأطال الله في عمرها وجعلها ذخرا للعلم

وظيبته.

ولا يفوتني أن أتقدم بوافر الشكر والامتنان إلى عمادة كلية

الإدارة والاقتصاد

المتتمثلة بالأستاذ الدكتور **علاء فرحان الداعي** عميد كلية

الإدارة والاقتصاد.

كما أتقدم بخالص شكري واحترامي وامتناني إلى الأستاذ والأب الذي
كان نعم الأب الأستاذ المساعد الدكتور **علي أحمد فارس** الذي اغنانا بعلميته.

كما أتقدم بخالص شكري وتقديري للدكتور المساعد **احمد كاظم اليساري** والدكتور **بلال نوري سعيد** على ما أبدوه من توجيهات وملاحظات قيمة كان لها أثر عميق في انجاز هذه الرسالة، وفقهم الله وجزاهم عني خير الجزاء.

وكذلك أتقدم بكامل شكري وتقديري لكل من المدقق العلمي واللغوي والاحصائي وأتقدم بوافر شكري وثنائي للسادة الأساتذة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بمناقشة رسالتي، وأبداء ملاحظاتهم العلمية القيمة.

وأتقدم بالشكر والعرفان إلى منتسبي كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء ولاسيما الموظفين في مكتبة الدراسات العليا لما قدموه لي من مساعدة لإنجاز هذه الرسالة.

كما أتقدم بجزيل شكري وامتناني لأستاذتي واختي وخير ما اوصف دكتورتي **نغم دايع** لما تقدمت به من مساعدة معنوية وكذلك لجميع زملائي وزميلاتي ممن شاركني مشاق هذه الرسالة واتوجه بشكر وامتنان واحترام لأعز صديقة بل اخت إلى حبيبتي ورفيقة دربي **شيماء المياحي** لما قدمته لي من مساعدة لا يمكن وصفها.

واستميح العذر لكل من كان له اسهام مباشر وغير مباشر في انجاز هذه الرسالة ولم يرد اسمه هنا

****ومن الله التوفيق****

الباحثة مريم

المستخلص

تهدف الدراسة إلى التعرف على أهمية قياس المخاطرة السوقية التي تمثل مقدار الخسارة المحتملة التي يمكن ان تتعرض لها المصارف، والتي باتت تعتمد كأداة لقياس وادارة والسيطرة على خطر السوق الذي من الممكن ان يواجه المصرف، وكما نعلم فان هدف المصارف النهائي يتمثل في زيادة الربحية وتقليل الخسارة التي يمكن ان يتعرض لها، كما تم ربط هذه الدراسة مفهوم المخاطرة السوقية بمقدار التعثر في السداد وذلك لأهمية دور الائتمان في تحقيق اهداف المصرف على المدى البعيد، وكذلك ربطت هذه الدراسة ما بين المخاطرة السوقية والسيولة المصرفية حيث ان عدم توفر سيولة يؤدي إلى ان يواجه القطاع المصرفي العديد من الصعوبات من اهمها عدم القدرة على تلبية احتياجات المودعين من السيولة، وكانت هذه الجوانب من الاهداف الرئيسية للدراسة وازافت عليه جانبا اساسيا من الاهمية. وقد اعتمدت الدراسة في جانبها التطبيقي على مجموعة من التقارير والكشوفات المالية المنشورة لمجموعة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية التي تم اختيارها اعتماداً على مدى توفير البيانات لمدة الدراسة 2005-2017 وكانت عينة الدراسة تشمل (8) مصارف وهي (مصرف بغداد، مصرف التجاري العراقي، مصرف الشرق الأوسط، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الأهلي العراقي، مصرف الائتمان، مصرف سومر التجاري، مصرف الخليج التجاري). واستخدمت الدراسة مجموعة من الوسائل المالية والاحصائية لتحقيق أهدافها وقد استخدمت الدراسة للتحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات (Kolmogorov-Smirnov) ووجد انها خاضعة للتوزيع الطبيعي، واستخدمت الدراسة أيضاً تحليل علاقات الارتباط والانحدار لمتغيرات الدراسة واختبار الفرضيات وذلك عبر استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية مثل معامل الارتباط الخطي Pearson وكذلك استخدام الانحدار الخطي البسيط وذلك عن طريق استخدام تطبيق البرنامج الاحصائي الجاهز SPSS. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات لعل أهمها عدم وجود علاقة تآثر وارتباط ذات دلالة إحصائية معنوية ما بين المخاطرة السوقية ومعدلات التعثر في السداد والمخاطرة السوقية والسيولة المصرفية. وقد قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة اهتمام إدارة المصارف بدراسة المخاطرة السوقية لأنها من الممكن ان تعرض المصارف الى خسائر كبيرة لا يمكن السيطرة عليها ومدى تأثير هذه المخاطر على معدلات التعثر والسيولة.

المصطلحات الرئيسية/ المخاطر السوقية، معدلات التعثر في السداد، السيولة المصرفية.

قائمة المحتويات

ت	الموضوع	الصفحة
1	الآية	أ
2	الاهداء	ب
3	شكر وتقدير	ج - د
4	المستخلص	هـ
5	قائمة المحتويات	و-ح
6	قائمة الجداول	ط - ك
7	قائمة الاشكال	ل - ن
8	قائمة الملاحق	س - ق
9	المقدمة	2-1
10	الفصل الأول: - المنهجية الدراسة والدراسات السابقة	
11	المبحث الأول:- منهجية الدراسة	
12	أولاً: - مشكلة الدراسة	4
13	ثانية: - اهداف الدراسة	4
14	ثالثاً: - أهمية الدراسة	5
15	رابعاً: - فرضيات الدراسة	6
16	خامساً: - مخطط الدراسة	6
17	سادساً: - حدود الدراسة	7
18	سابعاً: - مجتمع وعينة الدراسة	11-7
19	ثامناً: - الوسائل الإحصائية المستخدمة	11
20	تاسعاً: - أساليب جمع البيانات	12
21	عاشراً:- مؤشرات جمع البيانات	12
22	المبحث الثاني: - الدراسات السابقة	
23	أولاً: - الدراسات الأجنبية	23-13

26-24	ثانيا: - الدراسات العربية	24
26	ثالثا: - مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة	25
27	رابعا: - ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	26
	الفصل الثاني: - الجانب النظري للدراسة	27
53-28	المبحث الأول: - الجانب النظري للمخاطرة السوقية	28
29-28	أولا: - مفهوم المخاطرة	29
30	ثانيا: - أسباب المخاطر	30
35-31	ثالثا: - أنواع المخاطر	31
43-35	رابعا: - المخاطرة السوقية	32
44	خامسا: - أساليب قياس المخاطرة السوقية	33
45-44	سادسا: - المبادئ الأساسية والرئيسية لقياس المخاطرة السوقية	34
45	سابعا: - أهمية قياس مخاطر السوق	35
53-46	ثامنا: - نماذج قياس المخاطرة السوقية	36
66-54	المبحث الثاني: - الجانب النظري لمعدلات التعثر في السداد	37
55-54	أولا: - مفهوم معدلات التعثر في السداد	38
57-56	ثانيا: - أسباب تعثر الديون	39
58	ثالثا: - أنواع التعثر	40
60-59	رابعا: - مراحل التعثر	41
62-61	خامسا: - استراتيجيات معالجة التعثر	42
63-62	سادسا: - الآثار السلبية للتعثر	43
65-63	سابعا: - مؤشرات الديون المتعثرة	44
66	ثامنا: - طرق قياس معدلات التعثر في السداد	45
81-67	المبحث الثالث: - الجانب النظري للسيولة المصرفية	46
69-67	أولا: - مفهوم السيولة	47
71-69	ثانيا: - أهمية السيولة	48
72	ثالثا: - أهداف السيولة	49

75-73	رابعاً: - مصادر السيولة	50
77-76	خامساً: - مؤشرات السيولة المصرفية	51
78	سادساً: - العوامل المؤثرة في السيولة	52
80-79	سابعاً: - نظريات السيولة المصرفية	53
81	ثامناً: - استراتيجيات إدارة السيولة المصرفية	54
	الفصل الثالث: - الجانب العملي للدراسة	55
99-82	المبحث الأول: - تحليل المخاطرة السوقية	56
82	أولاً: - القيمة المعرضة للمخاطرة	57
99-83	ثانياً: - التحليل حسب نموذج مقياس المخاطر (Modele Riskmetrics)	58
125-100	المبحث الثاني: - تحليل معدلات التعثر في السداد	59
112-100	أولاً: - تحليل نسبة القروض والتسليفات إلى إجمالي القروض	60
125-113	ثانياً: - تحليل نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات	61
151-126	المبحث الثالث: - تحليل مؤشرات السيولة المصرفية	62
138-126	أولاً: - تحليل نسبة الرصيد النقدي	63
151-139	ثانياً: - تحليل نسبة التوظيف	64
172-152	المبحث الرابع: - اختبار الفرضيات	65
159-152	أولاً: - اختبار فرضيات الارتباط	66
172-160	ثانياً: - اختبار فرضيات التأثير	67
	الفصل الرابع: - الاستنتاجات والتوصيات	68
174-173	المبحث الأول: - الاستنتاجات	69
176-175	المبحث الثاني: - التوصيات	70
188-177	المصادر	71
	الملاحق	72

قائمة الجداول

الصفحة	الموضوع	ت
40	جدول رقم (1) خطر سعر الفائدة في الحالة الحاضرة	1
40	جدول رقم (2) خطر سعر الفائدة في الحالة المستقبلية	2
84	جدول رقم (3) المخاطرة السوقية لمصرف بغداد للمدة 2017-2005	3
86	جدول رقم (4) المخاطرة السوقية لمصرف الشرق الاوسط للمدة 2017-2005	4
88	جدول رقم (5) المخاطرة السوقية لمصرف الاستثمار العراقي للمدة 2017-2005	5
90	جدول رقم (6) المخاطرة السوقية لمصرف الاهلي العراقي للمدة 2017-2005	6
91	جدول رقم (7) المخاطرة السوقية لمصرف الائتمان العراقي للمدة 2017-2005	7
93	جدول رقم (8) المخاطرة السوقية لمصرف سومر التجاري للمدة 2017-2005	8
96	جدول رقم (9) المخاطرة السوقية لمصرف الخليج التجاري للمدة 2017-2005	9
97	جدول رقم (10) المخاطرة السوقية للمصرف التجاري العراقي للمدة 2017-2005	10
101	جدول رقم (11) معدلات التعثر في السداد لمصرف بغداد للمدة 2017-2005	11
102	جدول رقم (12) معدلات التعثر في السداد لمصرف الشرق الاوسط للمدة 2005- 2017	12
104	جدول رقم (13) معدلات التعثر في السداد لمصرف الاستثمار للمدة 2017-2005	13
105	جدول رقم (14) معدلات التعثر في السداد للمصرف الاهلي للمدة 2017-2005	14
107	جدول رقم (15) معدلات التعثر في السداد لمصرف الائتمان للمدة 2017-2005	15
108	جدول رقم (16) معدلات التعثر في السداد لمصرف سومر للمدة 2017-2005	16

109	جدول رقم (17) معدلات التعثر في السداد لمصرف الخليج للمدة 2017-2005	17
111	جدول رقم (18) معدلات التعثر في السداد للمصرف التجاري للمدة 2017-2005	18
113	جدول رقم (19) معدلات التعثر في السداد لمصرف بغداد للمدة 2017-2005	19
115	جدول رقم (20) معدلات التعثر في السداد لمصرف الشرق الاوسط للمدة 2017-2005	20
117	جدول رقم (21) معدلات التعثر في السداد لمصرف الاستثمار للمدة 2017-2005	21
118	جدول رقم (22) معدلات التعثر في السداد للمصرف الاهلي للمدة 2017-2005	22
120	جدول رقم (23) معدلات التعثر في السداد لمصرف الائتمان للمدة 2017-2005	23
122	جدول رقم (24) معدلات التعثر في السداد لمصرف سومر للمدة 2017-2005	24
123	جدول رقم (25) معدلات التعثر في السداد لمصرف الخليج للمدة 2017-2005	25
124	جدول رقم (26) معدلات التعثر في السداد للمصرف التجاري للمدة 2017-2005	26
127	جدول رقم (27) نسبة الرصيد النقدي لمصرف بغداد للمدة 2017-2005	27
128	جدول رقم (28) نسبة الرصيد النقدي لمصرف الشرق الاوسط للمدة 2017-2005	28
130	جدول رقم (29) نسبة الرصيد النقدي لمصرف الاستثمار للمدة 2017-2005	29
131	جدول رقم (30) نسبة الرصيد النقدي للمصرف الاهلي للمدة 2017-2005	30
133	جدول رقم (31) نسبة الرصيد النقدي لمصرف بالائتمان للمدة 2017-2005	31
134	جدول رقم (32) نسبة الرصيد النقدي لمصرف سومر للمدة 2017-2005	32
136	جدول رقم (33) نسبة الرصيد النقدي لمصرف الخليج التجاري للمدة 2017-2005	33
137	جدول رقم (34) نسبة الرصيد النقدي لمصرف التجاري للمدة 2017-2005	34
139	جدول رقم (35) نسبة التوظيف لمصرف بغداد للمدة 2017-2005	35
141	جدول رقم (36) نسبة التوظيف لمصرف الشرق الاوسط للمدة 2017-2005	36
142	جدول رقم (37) نسبة التوظيف لمصرف الاستثمار للمدة 2017-2005	37

144	جدول رقم (38) نسبة التوظيف لمصرف الأهلي للمدة 2017-2005	38
145	جدول رقم (39) نسبة التوظيف لمصرف الائتمان للمدة 2017-2005	39
147	جدول رقم (40) نسبة التوظيف لمصرف سومر للمدة 2017-2005	40
148	جدول رقم (41) نسبة التوظيف لمصرف الخليج التجاري للمدة 2017-2005	41
150	جدول رقم (42) نسبة التوظيف لمصرف التجاري العراقي للمدة 2017-2005	42
161	جدول رقم (43) نتائج علاقات الأثر للمخاطر السوقية في نسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات	43
165	جدول رقم (44) نتائج علاقات الأثر للمخاطر السوقية في نسبة مخصص خسائر القروض والتسليفات الى القروض والتسليفات	44
168	جدول رقم (45) نتائج علاقات الأثر للمخاطر السوقية في نسبة الرصيد النقدي	45
171	جدول رقم (46) نتائج علاقات الأثر للمخاطر السوقية في نسبة التوظيف	46

قائمة الاشكال

الصفحة	الموضوع	ت
7	شكل رقم (1) مخطط الدراسة الفرضي	1
32	شكل رقم (2) العوامل المؤثرة في المخاطر الرئيسية	2
33	شكل رقم (3) أنواع المخاطر المصرفية	3
40	شكل رقم (4) أنواع مخاطر السوق	4
53	شكل رقم (5) القيمة المعرضة للخطر بالطريقة التاريخية ليوم واحد لاسهم شركة Microsoft للفترة (اذار 1986- كانون الثاني 1999)	5
54	شكل رقم (6) القيمة المعرضة للخطر ليوم واحد بطريقة محاكاة مونتني كارلو مقابل الطريقة التاريخية لاسهم شركة Micro-Soft للفترة (اذار 1986- كانون الثاني 1999)	6
85	شكل رقم (7) المخاطرة السوقية لمصرف بغداد للمدة 2017-2005	7
87	شكل رقم (8) المخاطرة السوقية لمصرف الشرق الاوسط للمدة 2017-2005	8
88	شكل رقم (9) المخاطرة السوقية لمصرف الاستثمار العراقي للمدة 2017-2005	9
90	شكل رقم (10) المخاطرة السوقية لمصرف الاهلي العراقي للمدة 2017-2005	10
92	شكل رقم (11) المخاطرة السوقية لمصرف الائتمان العراقي للمدة 2017-2005	11
94	شكل رقم (12) المخاطرة السوقية لمصرف سومر التجاري للمدة 2017-2005	12
97	شكل رقم (13) المخاطرة السوقية لمصرف الخليج التجاري للمدة 2017-2005	13
98	شكل رقم (14) المخاطرة السوقية للمصرف التجاري العراقي للمدة 2017-2005	14
100	شكل رقم (15) المخاطرة السوقية للمعيار الصناعي للمصارف للمدة 2017-2005	15
103	شكل رقم (16) معدلات التعثر في السداد لمصرف بغداد للمدة 2017-2005	16
104	شكل رقم (17) معدلات التعثر في السداد لمصرف الشرق الاوسط للمدة 2017-2005	17
107	شكل رقم (18) معدلات التعثر في السداد لمصرف الاستثمار للمدة 2017-2005	18
107	شكل رقم (19) معدلات التعثر في السداد للمصرف الاهلي للمدة 2017-2005	19

109	شكل رقم (20) معدلات التعثر في السداد لمصرف الائتمان للمدة 2017-2005	20
110	شكل رقم (21) معدلات التعثر في السداد لمصرف سومر التجاري للمدة 2017-2005	21
112	شكل رقم (22) معدلات التعثر في السداد لمصرف الخليج التجاري للمدة 2017-2005	22
113	شكل رقم (23) معدلات التعثر في السداد للمصرف التجاري العراقي للمدة 2017-2005	23
115	شكل رقم (24) معدلات التعثر في السداد السنوي للمصارف للمدة 2017-2005	24
117	شكل رقم (25) معدلات التعثر في السداد لمصرف بغداد للمدة 2017-2005	25
119	شكل رقم (26) معدلات التعثر في السداد لمصرف الشرق الاوسط للمدة 2017-2005	26
120	شكل رقم (27) معدلات التعثر في السداد لمصرف الاستثمار للمدة 2017-2005	27
122	شكل رقم (28) معدلات التعثر في السداد للمصرف الاهلي للمدة 2017-2005	28 29
123	شكل رقم (29) معدلات التعثر في السداد لمصرف الائتمان للمدة 2017-2005	29
125	شكل رقم (30) معدلات التعثر في السداد لمصرف سومر التجاري للمدة 2017-2005	30
127	شكل رقم (31) معدلات التعثر في السداد لمصرف الخليج التجاري للمدة 2017-2005	31
129	شكل رقم (32) معدلات التعثر في السداد لمصرف التجاري العراقي للمدة 2017-2005	32
130	شكل رقم (33) معدلات التعثر في السداد للمصارف للمدة 2017-2005	33
133	شكل رقم (34) نسبة الرصيد النقدي لمصرف بغداد للمدة 2017-2005	34
134	شكل رقم (35) نسبة الرصيد النقدي لمصرف الشرق الاوسط للمدة 2017-2005	35
136	شكل رقم (36) نسبة الرصيد النقدي لمصرف الاستثمار للمدة 2017-2005	36
137	شكل رقم (37) نسبة الرصيد النقدي للمصرف الاهلي للمدة 2017-2005	37
139	شكل رقم (38) نسبة الرصيد النقدي لمصرف بالائتمان للمدة 2017-2005	38
140	شكل رقم (39) نسبة الرصيد النقدي لمصرف سومر للمدة 2017-2005	39
142	شكل رقم (40) نسبة الرصيد النقدي لمصرف الخليج التجاري للمدة 2017-2005	40

143	شكل رقم (41) نسبة الرصيد النقدي لمصرف التجاري العراقي للمدة 2017-2005	41
145	شكل رقم (42) نسبة الرصيد النقدي للمصارف للمدة 2017-2005	42
147	شكل رقم (43) نسبة التوظيف لمصرف بغداد للمدة 2017-2005	43
149	شكل رقم (44) نسبة التوظيف لمصرف الشرق الاوسط للمدة 2017-2005	44
150	شكل رقم (45) نسبة التوظيف لمصرف الاستثمار للمدة 2017-2005	45
152	شكل رقم (46) نسبة التوظيف لمصرف الأهلي للمدة 2017-2005	46
153	شكل رقم (47) نسبة التوظيف لمصرف الائتمان للمدة 2017-2005	47
155	شكل رقم (48) نسبة التوظيف لمصرف سومر للمدة 2017-2005	48
157	شكل رقم (49) نسبة التوظيف لمصرف الخليج التجاري للمدة 2017-2005	49
159	شكل رقم (50) نسبة التوظيف لمصرف التجاري العراقي للمدة 2017-2005	50

قائمة الملاحق

ت	الموضوع
1	ملحق (1): المخاطرة السوقية لمصرف بغداد لعام 2005
2	ملحق (2): المخاطرة السوقية لمصرف بغداد لعام 2006
3	ملحق (3): المخاطرة السوقية لمصرف بغداد لعام 2007
4	ملحق (4): المخاطرة السوقية لمصرف بغداد لعام 2008
5	ملحق (5): المخاطرة السوقية لمصرف بغداد لعام 2009
6	ملحق (6): المخاطرة السوقية لمصرف بغداد لعام 2010
7	ملحق (7): المخاطرة السوقية لمصرف بغداد لعام 2011
8	ملحق (8): المخاطرة السوقية لمصرف بغداد لعام 2012
9	ملحق (9): المخاطرة السوقية لمصرف بغداد لعام 2013
10	ملحق (10): المخاطرة السوقية لمصرف بغداد لعام 2014
11	ملحق (11): المخاطرة السوقية لمصرف بغداد لعام 2015
12	ملحق (12): المخاطرة السوقية لمصرف بغداد لعام 2016
13	ملحق (13): المخاطرة السوقية لمصرف بغداد لعام 2017
14	ملحق (14): المخاطرة السوقية لمصرف الشرق الاوسط لعام 2005
15	ملحق (15): المخاطرة السوقية لمصرف الشرق الاوسط لعام 2006
16	ملحق (16): المخاطرة السوقية لمصرف الشرق الاوسط لعام 2007
17	ملحق (17): المخاطرة السوقية لمصرف الشرق الاوسط لعام 2008
18	ملحق (18): المخاطرة السوقية لمصرف الشرق الاوسط لعام 2009
19	ملحق (19): المخاطرة السوقية لمصرف الشرق الاوسط لعام 2010
20	ملحق (20): المخاطرة السوقية لمصرف الشرق الاوسط لعام 2011
21	ملحق (21): المخاطرة السوقية لمصرف الشرق الاوسط لعام 2012
22	ملحق (22): المخاطرة السوقية لمصرف الشرق الاوسط لعام 2013
23	ملحق (23): المخاطرة السوقية لمصرف الشرق الاوسط لعام 2014

ملحق (24): المخاطرة السوقية لمصرف الشرق الاوسط لعام 2015	24
ملحق (25): المخاطرة السوقية لمصرف الشرق الاوسط لعام 2016	25
ملحق (26): المخاطرة السوقية لمصرف الشرق الاوسط لعام 2017	26
ملحق (27): المخاطرة السوقية لمصرف الاستثمار لعام 2005	27
ملحق (28): المخاطرة السوقية لمصرف الاستثمار لعام 2006	28
ملحق (29): المخاطرة السوقية لمصرف الاستثمار لعام 2007	29
ملحق (30): المخاطرة السوقية لمصرف الاستثمار لعام 2008	30
ملحق (31): المخاطرة السوقية لمصرف الاستثمار لعام 2009	31
ملحق (32): المخاطرة السوقية لمصرف الاستثمار لعام 2010	32
ملحق (33): المخاطرة السوقية لمصرف الاستثمار لعام 2011	33
ملحق (34): المخاطرة السوقية لمصرف الاستثمار لعام 2012	34
ملحق (35): المخاطرة السوقية لمصرف الاستثمار لعام 2013	35
ملحق (36): المخاطرة السوقية لمصرف الاستثمار لعام 2014	36
ملحق (37): المخاطرة السوقية لمصرف الاستثمار لعام 2015	37
ملحق (38): المخاطرة السوقية لمصرف الاستثمار لعام 2016	38
ملحق (39): المخاطرة السوقية لمصرف الاستثمار لعام 2017	39
ملحق (40): المخاطرة السوقية المصرف الاهلي لعام 2005	40
ملحق (41): المخاطرة السوقية المصرف الاهلي لعام 2006	41
ملحق (42): المخاطرة السوقية المصرف الاهلي لعام 2007	42
ملحق (43): المخاطرة السوقية المصرف الاهلي لعام 2008	43
ملحق (44): المخاطرة السوقية المصرف الاهلي لعام 2009	44
ملحق (45): المخاطرة السوقية المصرف الاهلي لعام 2010	45
ملحق (46): المخاطرة السوقية المصرف الاهلي لعام 2011	46
ملحق (47): المخاطرة السوقية المصرف الاهلي لعام 2012	47

ملحق (48): المخاطرة السوقية المصرف الاهلي لعام 2013	48
ملحق (49): المخاطرة السوقية المصرف الاهلي لعام 2014	49
ملحق (50): المخاطرة السوقية المصرف الاهلي لعام 2015	50
ملحق (51): المخاطرة السوقية المصرف الاهلي لعام 2016	51
ملحق (52): المخاطرة السوقية المصرف الاهلي لعام 2017	52
ملحق (53): المخاطرة السوقية لمصرف الائتمان لعام 2005	53
ملحق (54): المخاطرة السوقية لمصرف الائتمان لعام 2006	54
ملحق (55): المخاطرة السوقية لمصرف الائتمان لعام 2007	55
ملحق (56): المخاطرة السوقية لمصرف الائتمان لعام 2008	56
ملحق (57): المخاطرة السوقية لمصرف الائتمان لعام 2009	57
ملحق (58): المخاطرة السوقية لمصرف الائتمان لعام 2010	58
ملحق (59): المخاطرة السوقية لمصرف الائتمان لعام 2011	59
ملحق (60): المخاطرة السوقية لمصرف الائتمان لعام 2012	60
ملحق (61): المخاطرة السوقية لمصرف الائتمان لعام 2013	61
ملحق (62): المخاطرة السوقية لمصرف الائتمان لعام 2014	62
ملحق (63): المخاطرة السوقية لمصرف الائتمان لعام 2015	63
ملحق (64): المخاطرة السوقية لمصرف الائتمان لعام 2016	64
ملحق (65): المخاطرة السوقية لمصرف الائتمان لعام 2017	65
ملحق (66): المخاطرة السوقية لمصرف سومر التجاري لعام 2005	66
ملحق (67): المخاطرة السوقية لمصرف سومر التجاري لعام 2006	67
ملحق (68): المخاطرة السوقية لمصرف سومر التجاري لعام 2007	68
ملحق (69): المخاطرة السوقية لمصرف سومر التجاري لعام 2008	69
ملحق (70): المخاطرة السوقية لمصرف سومر التجاري لعام 2009	70
ملحق (71): المخاطرة السوقية لمصرف سومر التجاري لعام 2010	71

ملحق (72): المخاطرة السوقية لمصرف سومر التجاري لعام 2011	72
ملحق (73): المخاطرة السوقية لمصرف سومر التجاري لعام 2012	73
ملحق (74): المخاطرة السوقية لمصرف سومر التجاري لعام 2013	74
ملحق (75): المخاطرة السوقية لمصرف سومر التجاري لعام 2014	75
ملحق (76): المخاطرة السوقية لمصرف سومر التجاري لعام 2015	76
ملحق (77): المخاطرة السوقية لمصرف سومر التجاري لعام 2016	77
ملحق (78): المخاطرة السوقية لمصرف سومر التجاري لعام 2017	78
ملحق (79): المخاطرة السوقية لمصرف الخليج التجاري لعام 2005	79
ملحق (80): المخاطرة السوقية لمصرف الخليج التجاري لعام 2006	80
ملحق (81): المخاطرة السوقية لمصرف الخليج التجاري لعام 2007	81
ملحق (82): المخاطرة السوقية لمصرف الخليج التجاري لعام 2008	82
ملحق (83): المخاطرة السوقية لمصرف الخليج التجاري لعام 2009	83
ملحق (84): المخاطرة السوقية لمصرف الخليج التجاري لعام 2010	84
ملحق (85): المخاطرة السوقية لمصرف الخليج التجاري لعام 2011	85
ملحق (86): المخاطرة السوقية لمصرف الخليج التجاري لعام 2012	86
ملحق (87): المخاطرة السوقية لمصرف الخليج التجاري لعام 2013	87
ملحق (88): المخاطرة السوقية لمصرف الخليج التجاري لعام 2014	88
ملحق (89): المخاطرة السوقية لمصرف الخليج التجاري لعام 2015	89
ملحق (90): المخاطرة السوقية لمصرف الخليج التجاري لعام 2016	90
ملحق (91): المخاطرة السوقية لمصرف الخليج التجاري لعام 2017	91
ملحق (92): المخاطرة السوقية المصرف التجاري العراقي لعام 2005	92
ملحق (93): المخاطرة السوقية المصرف التجاري العراقي لعام 2006	93
ملحق (94): المخاطرة السوقية المصرف التجاري العراقي لعام 2007	94
ملحق (95): المخاطرة السوقية المصرف التجاري العراقي لعام 2008	95

ملحق (96): المخاطرة السوقية المصرف التجاري العراقي لعام 2009	96
ملحق (97): المخاطرة السوقية المصرف التجاري العراقي لعام 2010	97
ملحق (98): المخاطرة السوقية المصرف التجاري العراقي لعام 2011	98
ملحق (99): المخاطرة السوقية المصرف التجاري العراقي لعام 2012	99
ملحق (100): المخاطرة السوقية المصرف التجاري العراقي لعام 2013	100
ملحق (101): المخاطرة السوقية المصرف التجاري العراقي لعام 2014	101
ملحق (102): المخاطرة السوقية المصرف التجاري العراقي لعام 2015	102
ملحق (103): المخاطرة السوقية المصرف التجاري العراقي لعام 2016	103
ملحق (104): المخاطرة السوقية المصرف التجاري العراقي لعام 2017	104
ملحق (105): نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات لعينة المصارف من عام 2017-2005	105
ملحق (106): نسبة القروض والتسليفات إلى اجمالي الموجودات لعينة المصارف من عام 2017-2005	106
ملحق (107): نسبة الرصيد النقدي لعينة المصارف من عام 2017-2005	107
ملحق (108): نسبة التوظيف لعينة المصارف من عام 2017-2005	108

قائمة الاشكال

الصفحة	الموضوع	ت
7	شكل رقم (1) مخطط الدراسة الفرضي	1
32	شكل رقم (2) العوامل المؤثرة في المخاطر الرئيسية	2
33	شكل رقم (3) أنواع المخاطر المصرفية	3
40	شكل رقم (4) أنواع مخاطر السوق	4
53	شكل رقم (5) القيمة المعرضة للخطر بالطريقة التاريخية ليوم واحد لاسهم شركة Microsoft للفترة (اذار 1986- كانون الثاني 1999)	5
54	شكل رقم (6) القيمة المعرضة للخطر ليوم واحد بطريقة محاكاة مونتني كارلو مقابل الطريقة التاريخية لاسهم شركة Micro-Soft للفترة (اذار 1986- كانون الثاني 1999)	6
85	شكل رقم (7) المخاطرة السوقية لمصرف بغداد للمدة 2017-2005	7
87	شكل رقم (8) المخاطرة السوقية لمصرف الشرق الاوسط للمدة 2017-2005	8
88	شكل رقم (9) المخاطرة السوقية لمصرف الاستثمار العراقي للمدة 2017-2005	9
90	شكل رقم (10) المخاطرة السوقية لمصرف الاهلي العراقي للمدة 2017-2005	10
92	شكل رقم (11) المخاطرة السوقية لمصرف الائتمان العراقي للمدة 2017-2005	11
94	شكل رقم (12) المخاطرة السوقية لمصرف سومر التجاري للمدة 2017-2005	12
97	شكل رقم (13) المخاطرة السوقية لمصرف الخليج التجاري للمدة 2017-2005	13
98	شكل رقم (14) المخاطرة السوقية للمصرف التجاري العراقي للمدة 2017-2005	14
100	شكل رقم (15) المخاطرة السوقية للمعيار الصناعي للمصارف للمدة 2017-2005	15
103	شكل رقم (16) معدلات التعثر في السداد لمصرف بغداد للمدة 2017-2005	16
104	شكل رقم (17) معدلات التعثر في السداد لمصرف الشرق الاوسط للمدة 2017-2005	17
107	شكل رقم (18) معدلات التعثر في السداد لمصرف الاستثمار للمدة 2017-2005	18

107	شكل رقم (19) معدلات التعثر في السداد للمصرف الاهلي للمدة 2017-2005	19
109	شكل رقم (20) معدلات التعثر في السداد لمصرف الائتمان للمدة 2017-2005	20
110	شكل رقم (21) معدلات التعثر في السداد لمصرف سومر التجاري للمدة 2017-2005	21
112	شكل رقم (22) معدلات التعثر في السداد لمصرف الخليج التجاري للمدة 2017-2005	22
113	شكل رقم (23) معدلات التعثر في السداد للمصرف التجاري العراقي للمدة 2017-2005	23
115	شكل رقم (24) معدلات التعثر في السداد السنوي للمصارف للمدة 2017-2005	24
117	شكل رقم (25) معدلات التعثر في السداد لمصرف بغداد للمدة 2017-2005	25
119	شكل رقم (26) معدلات التعثر في السداد لمصرف الشرق الاوسط للمدة 2017-2005	26
120	شكل رقم (27) معدلات التعثر في السداد لمصرف الاستثمار للمدة 2017-2005	27
122	شكل رقم (28) معدلات التعثر في السداد للمصرف الاهلي للمدة 2017-2005	28
123	شكل رقم (29) معدلات التعثر في السداد لمصرف الائتمان للمدة 2017-2005	29
125	شكل رقم (30) معدلات التعثر في السداد لمصرف سومر التجاري للمدة 2017-2005	30
127	شكل رقم (31) معدلات التعثر في السداد لمصرف الخليج التجاري للمدة 2017-2005	31
129	شكل رقم (32) معدلات التعثر في السداد لمصرف التجاري العراقي للمدة 2017-2005	32
130	شكل رقم (33) معدلات التعثر في السداد للمصارف للمدة 2017-2005	33
133	شكل رقم (34) نسبة الرصيد النقدي لمصرف بغداد للمدة 2017-2005	34
134	شكل رقم (35) نسبة الرصيد النقدي لمصرف الشرق الاوسط للمدة 2017-2005	35
136	شكل رقم (36) نسبة الرصيد النقدي لمصرف الاستثمار للمدة 2017-2005	36
137	شكل رقم (37) نسبة الرصيد النقدي للمصرف الاهلي للمدة 2017-2005	37
139	شكل رقم (38) نسبة الرصيد النقدي لمصرف بالائتمان للمدة 2017-2005	38
140	شكل رقم (39) نسبة الرصيد النقدي لمصرف سومر للمدة 2017-2005	39

142	شكل رقم (40) نسبة الرصيد النقدي لمصرف الخليج التجاري للمدة 2017-2005	40
143	شكل رقم (41) نسبة الرصيد النقدي لمصرف التجاري العراقي للمدة 2017-2005	41
145	شكل رقم (42) نسبة الرصيد النقدي للمصارف للمدة 2017-2005	42
147	شكل رقم (43) نسبة التوظيف لمصرف بغداد للمدة 2017-2005	43
149	شكل رقم (44) نسبة التوظيف لمصرف الشرق الاوسط للمدة 2017-2005	44
150	شكل رقم (45) نسبة التوظيف لمصرف الاستثمار للمدة 2017-2005	45
152	شكل رقم (46) نسبة التوظيف لمصرف الأهلي للمدة 2017-2005	46
153	شكل رقم (47) نسبة التوظيف لمصرف الائتمان للمدة 2017-2005	47
155	شكل رقم (48) نسبة التوظيف لمصرف سومر للمدة 2017-2005	48
157	شكل رقم (49) نسبة التوظيف لمصرف الخليج التجاري للمدة 2017-2005	49
159	شكل رقم (50) نسبة التوظيف لمصرف التجاري العراقي للمدة 2017-2005	50

قائمة الجداول

الصفحة	الموضوع	ت
40	جدول رقم (1) خطر سعر الفائدة في الحالة الحاضرة	1
40	جدول رقم (2) خطر سعر الفائدة في الحالة المستقبلية	2
84	جدول رقم (3) المخاطرة السوقية لمصرف بغداد للمدة 2017-2005	3
86	جدول رقم (4) المخاطرة السوقية لمصرف الشرق الاوسط للمدة 2017-2005	4
88	جدول رقم (5) المخاطرة السوقية لمصرف الاستثمار العراقي للمدة 2017-2005	5
90	جدول رقم (6) المخاطرة السوقية لمصرف الاهلي العراقي للمدة 2017-2005	6
91	جدول رقم (7) المخاطرة السوقية لمصرف الائتمان العراقي للمدة 2017-2005	7
93	جدول رقم (8) المخاطرة السوقية لمصرف سومر التجاري للمدة 2017-2005	8
96	جدول رقم (9) المخاطرة السوقية لمصرف الخليج التجاري للمدة 2017-2005	9
97	جدول رقم (10) المخاطرة السوقية للمصرف التجاري العراقي للمدة 2017-2005	10
101	جدول رقم (11) معدلات التعثر في السداد لمصرف بغداد للمدة 2017-2005	11
102	جدول رقم (12) معدلات التعثر في السداد لمصرف الشرق الاوسط للمدة 2005-2017	12
104	جدول رقم (13) معدلات التعثر في السداد لمصرف الاستثمار للمدة 2017-2005	13
105	جدول رقم (14) معدلات التعثر في السداد للمصرف الاهلي للمدة 2017-2005	14
107	جدول رقم (15) معدلات التعثر في السداد لمصرف الائتمان للمدة 2017-2005	15
108	جدول رقم (16) معدلات التعثر في السداد لمصرف سومر للمدة 2017-2005	16

109	جدول رقم (17) معدلات التعثر في السداد لمصرف الخليج للمدة 2017-2005	17
111	جدول رقم (18) معدلات التعثر في السداد للمصرف التجاري للمدة 2017-2005	18
113	جدول رقم (19) معدلات التعثر في السداد لمصرف بغداد للمدة 2017-2005	19
115	جدول رقم (20) معدلات التعثر في السداد لمصرف الشرق الاوسط للمدة 2017-2005	20
117	جدول رقم (21) معدلات التعثر في السداد لمصرف الاستثمار للمدة 2017-2005	21
118	جدول رقم (22) معدلات التعثر في السداد للمصرف الاهلي للمدة 2017-2005	22
120	جدول رقم (23) معدلات التعثر في السداد لمصرف الائتمان للمدة 2017-2005	23
122	جدول رقم (24) معدلات التعثر في السداد لمصرف سومر للمدة 2017-2005	24
123	جدول رقم (25) معدلات التعثر في السداد لمصرف الخليج للمدة 2017-2005	25
124	جدول رقم (26) معدلات التعثر في السداد للمصرف التجاري للمدة 2017-2005	26
127	جدول رقم (27) نسبة الرصيد النقدي لمصرف بغداد للمدة 2017-2005	27
128	جدول رقم (28) نسبة الرصيد النقدي لمصرف الشرق الاوسط للمدة 2017-2005	28
130	جدول رقم (29) نسبة الرصيد النقدي لمصرف الاستثمار للمدة 2017-2005	29
131	جدول رقم (30) نسبة الرصيد النقدي للمصرف الاهلي للمدة 2017-2005	30
133	جدول رقم (31) نسبة الرصيد النقدي لمصرف بالائتمان للمدة 2017-2005	31
134	جدول رقم (32) نسبة الرصيد النقدي لمصرف سومر للمدة 2017-2005	32
136	جدول رقم (33) نسبة الرصيد النقدي لمصرف الخليج التجاري للمدة 2017-2005	33
137	جدول رقم (34) نسبة الرصيد النقدي لمصرف التجاري للمدة 2017-2005	34
139	جدول رقم (35) نسبة التوظيف لمصرف بغداد للمدة 2017-2005	35
141	جدول رقم (36) نسبة التوظيف لمصرف الشرق الاوسط للمدة 2017-2005	36
142	جدول رقم (37) نسبة التوظيف لمصرف الاستثمار للمدة 2017-2005	37

144	جدول رقم (38) نسبة التوظيف لمصرف الأهلي للمدة 2017-2005	38
145	جدول رقم (39) نسبة التوظيف لمصرف الائتمان للمدة 2017-2005	39
147	جدول رقم (40) نسبة التوظيف لمصرف سومر للمدة 2017-2005	40
148	جدول رقم (41) نسبة التوظيف لمصرف الخليج التجاري للمدة 2017-2005	41
150	جدول رقم (42) نسبة التوظيف لمصرف التجاري العراقي للمدة 2017-2005	42
161	جدول رقم (43) نتائج علاقات الأثر للمخاطر السوقية في نسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات	43
165	جدول رقم (44) نتائج علاقات الأثر للمخاطر السوقية في نسبة مخصص خسائر القروض والتسليفات الى القروض والتسليفات	44
168	جدول رقم (45) نتائج علاقات الأثر للمخاطر السوقية في نسبة الرصيد النقدي	45
171	جدول رقم (46) نتائج علاقات الأثر للمخاطر السوقية في نسبة التوظيف	46

قائمة الملاحق

الموضوع	ت
ملحق (1): المخاطرة السوقية لمصرف بغداد لعام 2005	1
ملحق (2): المخاطرة السوقية لمصرف بغداد لعام 2006	2
ملحق (3): المخاطرة السوقية لمصرف بغداد لعام 2007	3
ملحق (4): المخاطرة السوقية لمصرف بغداد لعام 2008	4
ملحق (5): المخاطرة السوقية لمصرف بغداد لعام 2009	5
ملحق (6): المخاطرة السوقية لمصرف بغداد لعام 2010	6
ملحق (7): المخاطرة السوقية لمصرف بغداد لعام 2011	7
ملحق (8): المخاطرة السوقية لمصرف بغداد لعام 2012	8
ملحق (9): المخاطرة السوقية لمصرف بغداد لعام 2013	9
ملحق (10): المخاطرة السوقية لمصرف بغداد لعام 2014	10
ملحق (11): المخاطرة السوقية لمصرف بغداد لعام 2015	11
ملحق (12): المخاطرة السوقية لمصرف بغداد لعام 2016	12
ملحق (13): المخاطرة السوقية لمصرف بغداد لعام 2017	13
ملحق (14): المخاطرة السوقية لمصرف الشرق الاوسط لعام 2005	14
ملحق (15): المخاطرة السوقية لمصرف الشرق الاوسط لعام 2006	15
ملحق (16): المخاطرة السوقية لمصرف الشرق الاوسط لعام 2007	16
ملحق (17): المخاطرة السوقية لمصرف الشرق الاوسط لعام 2008	17
ملحق (18): المخاطرة السوقية لمصرف الشرق الاوسط لعام 2009	18
ملحق (19): المخاطرة السوقية لمصرف الشرق الاوسط لعام 2010	19
ملحق (20): المخاطرة السوقية لمصرف الشرق الاوسط لعام 2011	20
ملحق (21): المخاطرة السوقية لمصرف الشرق الاوسط لعام 2012	21

ملحق (22): المخاطرة السوقية لمصرف الشرق الاوسط لعام 2013	22
ملحق (23): المخاطرة السوقية لمصرف الشرق الاوسط لعام 2014	23
ملحق (24): المخاطرة السوقية لمصرف الشرق الاوسط لعام 2015	24
ملحق (25): المخاطرة السوقية لمصرف الشرق الاوسط لعام 2016	25
ملحق (26): المخاطرة السوقية لمصرف الشرق الاوسط لعام 2017	26
ملحق (27): المخاطرة السوقية لمصرف الاستثمار لعام 2005	27
ملحق (28): المخاطرة السوقية لمصرف الاستثمار لعام 2006	28
ملحق (29): المخاطرة السوقية لمصرف الاستثمار لعام 2007	29
ملحق (30): المخاطرة السوقية لمصرف الاستثمار لعام 2008	30
ملحق (31): المخاطرة السوقية لمصرف الاستثمار لعام 2009	31
ملحق (32): المخاطرة السوقية لمصرف الاستثمار لعام 2010	32
ملحق (33): المخاطرة السوقية لمصرف الاستثمار لعام 2011	33
ملحق (34): المخاطرة السوقية لمصرف الاستثمار لعام 2012	34
ملحق (35): المخاطرة السوقية لمصرف الاستثمار لعام 2013	35
ملحق (36): المخاطرة السوقية لمصرف الاستثمار لعام 2014	36
ملحق (37): المخاطرة السوقية لمصرف الاستثمار لعام 2015	37
ملحق (38): المخاطرة السوقية لمصرف الاستثمار لعام 2016	38
ملحق (39): المخاطرة السوقية لمصرف الاستثمار لعام 2017	39
ملحق (40): المخاطرة السوقية المصرف الاهلي لعام 2005	40
ملحق (41): المخاطرة السوقية المصرف الاهلي لعام 2006	41
ملحق (42): المخاطرة السوقية المصرف الاهلي لعام 2007	42
ملحق (43): المخاطرة السوقية المصرف الاهلي لعام 2008	43
ملحق (44): المخاطرة السوقية المصرف الاهلي لعام 2009	44
ملحق (45): المخاطرة السوقية المصرف الاهلي لعام 2010	45

ملحق (46): المخاطرة السوقية المصرف الاهلي لعام 2011	46
ملحق (47): المخاطرة السوقية المصرف الاهلي لعام 2012	47
ملحق (48): المخاطرة السوقية المصرف الاهلي لعام 2013	48
ملحق (49): المخاطرة السوقية المصرف الاهلي لعام 2014	49
ملحق (50): المخاطرة السوقية المصرف الاهلي لعام 2015	50
ملحق (51): المخاطرة السوقية المصرف الاهلي لعام 2016	51
ملحق (52): المخاطرة السوقية المصرف الاهلي لعام 2017	52
ملحق (53): المخاطرة السوقية لمصرف الائتمان لعام 2005	53
ملحق (54): المخاطرة السوقية لمصرف الائتمان لعام 2006	54
ملحق (55): المخاطرة السوقية لمصرف الائتمان لعام 2007	55
ملحق (56): المخاطرة السوقية لمصرف الائتمان لعام 2008	56
ملحق (57): المخاطرة السوقية لمصرف الائتمان لعام 2009	57
ملحق (58): المخاطرة السوقية لمصرف الائتمان لعام 2010	58
ملحق (59): المخاطرة السوقية لمصرف الائتمان لعام 2011	59
ملحق (60): المخاطرة السوقية لمصرف الائتمان لعام 2012	60
ملحق (61): المخاطرة السوقية لمصرف الائتمان لعام 2013	61
ملحق (62): المخاطرة السوقية لمصرف الائتمان لعام 2014	62
ملحق (63): المخاطرة السوقية لمصرف الائتمان لعام 2015	63
ملحق (64): المخاطرة السوقية لمصرف الائتمان لعام 2016	64
ملحق (65): المخاطرة السوقية لمصرف الائتمان لعام 2017	65
ملحق (66): المخاطرة السوقية لمصرف سومر التجاري لعام 2005	66
ملحق (67): المخاطرة السوقية لمصرف سومر التجاري لعام 2006	67
ملحق (68): المخاطرة السوقية لمصرف سومر التجاري لعام 2007	68
ملحق (69): المخاطرة السوقية لمصرف سومر التجاري لعام 2008	69

ملحق (70): المخاطرة السوقية لمصرف سومر التجاري لعام 2009	70
ملحق (71): المخاطرة السوقية لمصرف سومر التجاري لعام 2010	71
ملحق (72): المخاطرة السوقية لمصرف سومر التجاري لعام 2011	72
ملحق (73): المخاطرة السوقية لمصرف سومر التجاري لعام 2012	73
ملحق (74): المخاطرة السوقية لمصرف سومر التجاري لعام 2013	74
ملحق (75): المخاطرة السوقية لمصرف سومر التجاري لعام 2014	75
ملحق (76): المخاطرة السوقية لمصرف سومر التجاري لعام 2015	76
ملحق (77): المخاطرة السوقية لمصرف سومر التجاري لعام 2016	77
ملحق (78): المخاطرة السوقية لمصرف سومر التجاري لعام 2017	78
ملحق (79): المخاطرة السوقية لمصرف الخليج التجاري لعام 2005	79
ملحق (80): المخاطرة السوقية لمصرف الخليج التجاري لعام 2006	80
ملحق (81): المخاطرة السوقية لمصرف الخليج التجاري لعام 2007	81
ملحق (82): المخاطرة السوقية لمصرف الخليج التجاري لعام 2008	82
ملحق (83): المخاطرة السوقية لمصرف الخليج التجاري لعام 2009	83
ملحق (84): المخاطرة السوقية لمصرف الخليج التجاري لعام 2010	84
ملحق (85): المخاطرة السوقية لمصرف الخليج التجاري لعام 2011	85
ملحق (86): المخاطرة السوقية لمصرف الخليج التجاري لعام 2012	86
ملحق (87): المخاطرة السوقية لمصرف الخليج التجاري لعام 2013	87
ملحق (88): المخاطرة السوقية لمصرف الخليج التجاري لعام 2014	88
ملحق (89): المخاطرة السوقية لمصرف الخليج التجاري لعام 2015	89
ملحق (90): المخاطرة السوقية لمصرف الخليج التجاري لعام 2016	90
ملحق (91): المخاطرة السوقية لمصرف الخليج التجاري لعام 2017	91
ملحق (92): المخاطرة السوقية المصرف التجاري العراقي لعام 2005	92
ملحق (93): المخاطرة السوقية المصرف التجاري العراقي لعام 2006	93

ملحق (94): المخاطرة السوقية المصرف التجاري العراقي لعام 2007	94
ملحق (95): المخاطرة السوقية المصرف التجاري العراقي لعام 2008	95
ملحق (96): المخاطرة السوقية المصرف التجاري العراقي لعام 2009	96
ملحق (97): المخاطرة السوقية المصرف التجاري العراقي لعام 2010	97
ملحق (98): المخاطرة السوقية المصرف التجاري العراقي لعام 2011	98
ملحق (99): المخاطرة السوقية المصرف التجاري العراقي لعام 2012	99
ملحق (100): المخاطرة السوقية المصرف التجاري العراقي لعام 2013	100
ملحق (101): المخاطرة السوقية المصرف التجاري العراقي لعام 2014	101
ملحق (102): المخاطرة السوقية المصرف التجاري العراقي لعام 2015	102
ملحق (103): المخاطرة السوقية المصرف التجاري العراقي لعام 2016	103
ملحق (104): المخاطرة السوقية المصرف التجاري العراقي لعام 2017	104
ملحق (105): نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات لعينة المصارف من عام 2017-2005	105
ملحق (106): نسبة القروض والتسليفات إلى اجمالي الموجودات لعينة المصارف من عام 2017-2005	106
ملحق (107): نسبة الرصيد النقدي لعينة المصارف من عام 2017-2005	107
ملحق (108): نسبة التوظيف لعينة المصارف من عام 2017-2005	108

المقدمة

تعد عملية قياس المخاطر السوقية من العمليات المهمة للقطاع المصرفي ومنهجاً مهماً وأساسياً في الحد من خطورة العمل المالي ولا سيما العمل المصرفي، إذ يسعى العديد من المحللين الماليين إلى وضع معايير واستخدام أساليب إحصائية في قياس المخاطر السوقية بصور تجعل عملية التنبؤ المستقبلي بما يمكن ان ينتج عنها أمراً قيد السيطرة بعملهم المالي المصرفي من جهة وإمكانية تخفيضها بقدر الامكان على الرغم من صعوبتها، خاصة وأنها تتعلق بالظروف الاقتصادية التي لا يمكن تجنبها بالتنوع من جهة أخرى.

تم أعداد هذه الدراسة بعد مراجعة أدبيات وبحوث الادارة المالية التي تتعلق بموضوع المخاطر السوقية وأثرها على معدلات التعثر في السداد، وكذلك تأثير المخاطرة السوقية على السيولة المصرفية وقد اخذت الدراسة بعين الاعتبار التوافق مع خصائص البحث العلمي قدر الامكان، حيث تم استعراض مفاهيم المخاطر المصرفية وانواعها مع تحديد بشكل خاص المخاطر السوقية وانواعها وتحديد مشكلة الدراسة، وهدف الدراسة وفرضياتها، حيث تم استطلاع الدراسات السابقة التي لها علاقة مباشرة بالموضوع.

الدراسة الحالية للبحث جهد علمي متواضع لبيان أثر المخاطر السوقية على معدلات التعثر في السداد والسيولة للمصارف الحكومية من خلال تحديد مشكلة البحث وضعت منهجية البحث لأثر انواع المخاطر السوقية على معدلات التعثر في السداد والسيولة المصرفية ومن ثم تهيئة ميدان البحث العلمي إذ جرى اختيار ثمانية مصارف من المصارف الحكومية العراقية وهي (مصرف بغداد، مصرف التجاري العراقي، مصرف الشرق الأوسط، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الأهلي العراقي، مصرف الائتمان، مصرف سومر التجاري، مصرف الخليج التجاري).

ومن هذا المنطلق برزت أهمية دراسة هذا الموضوع لعلاقته الكبيرة بأهم القطاعات الاقتصادية للبلد ولغرض تحقيق هدف البحث فقد قسمت الدراسة إلى أربعة فصول تشمل **الفصل الاول** على منهجية البحث والدراسات السابقة وتضمن مبحثين هما، المبحث الاول منهجية البحث وتناول المبحث الثاني الدراسات السابقة.

أما **الفصل الثاني** فقد تناول الإطار النظري للبحث، كرس المبحث الاول منه للمخاطر السوقية حيث بينا به مفهوم المخاطرة بشكل عام وانواعها وبشكل مفصل على مفهوم المخاطرة السوقية واسباب

نشوتها وانواعها وطرق قياسها بعده طرق من أهمها القيمة المعرضة للمخاطرة (VAR) وخاصة بنموذج مقياس المخاطر (RiskMetrics) ، وتناول المبحث الثاني معدلات التعثر في السداد حيث بينا فيه مفهوم التعثر وأسباب، انواعه، مراحل التعثر، واستراتيجية معالجته، والاثار السلبية، ومؤشرات التعثر وطرق قياس معدلات التعثر في السداد، اما المبحث الثالث فتناول السيولة المصرفية من حيث مفهوم السيولة واهميتها، وأهدافها، ومصادرها، مؤشراتنا، ونظرياتها، واستراتيجيتها.

أما **الفصل الثالث** فقد تناول الجانب التطبيقي للدراسة والذي يضم أربعة مباحث، الأول التحليل المالي للمخاطرة السوقية بأسلوب احتساب القيمة المعرضة للمخاطرة على وفق نموذج مقياس المخاطر (RiskMetrics)، والمبحث الثاني التحليل المالي لمعدلات التعثر في السداد باستخدام مؤشرين هما (نسبة القروض والتسليفات إلى اجمالي الموجودات، نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات) أما المبحث الثالث فتضمن التحليل المالي للسيولة المصرفية بالاعتماد على مؤشرين هما (نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة التوظيف)، والمبحث الرابع: تحليل علاقة الارتباط والتأثير لمؤشرات متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات.

أما **الفصل الرابع** فقد خصص للاستنتاجات والتوصيات، كرس المبحث الاول للاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة لاستكمال عمليات أثبات او نفي فرضية الدراسة. والمبحث الثاني التوصيات التي خرجت بها الدراسة بضرورة تبني الاسلوب الحديث في قياس مخاطر السوق المصرفية ولا سيما التي تتعرض لها المصارف الحكومية.

الفصل الاول

منهجية الدراسة والدراسات السابقة

المبحث الاول :- منهجية الدراسة

المبحث الثاني :- الدراسات السابقة

الفصل الاول

منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة

تمهيد

تتضمن هذه المنهجية الدراسة الحالية للباحثة التي قامت بدراستها من خلال عدة طرق لتوضيح ما كانت تهدف إليه، للوصول إلى نتائج علمية مقبولة، حيث يتضمن المبحث الأول منهجية الدراسة وذلك من خلال تحديد مشكلة الدراسة، أهدافها، أهميتها، فرضيتها، ومخطط الدراسي الافتراضي لها، فضلاً عن التعرف على حدود الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، وأساليب جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل الجانب العلمي.

الفصل الأول

منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة

المبحث الأول: - منهجية الدراسة

- اولاً: - مشكلة الدراسة
- ثانياً: - أهداف الدراسة
- ثالثاً: - أهمية الدراسة
- رابعاً: - فرضيات الدراسة
- خامساً: - مخطط الدراسة الفرضي
- سادساً: - حدود الدراسة
- سابعاً: - مجتمع وعينة الدراسة
- ثامناً: - الوسائل الإحصائية المستخدمة

المبحث الثاني: - بعض الدراسات السابقة

المبحث الأول: - منهجية الدراسة

تعد منهجية الدراسة خارطة طريق تستند إليها الدراسة الحالية، إذ تتضمن منهجية الدراسة كالاتي: -

أولاً: - مشكلة الدراسة

تعد المخاطر السوقية واحداً من أهم المخاطر التي تواجه إدارة المصارف، فمعالجة هذه المخاطر التي تواجه المصرف لم تعد من الأمور السهلة، إذ تواجه المصارف أنواعا خاصة من المخاطر بالنظر إلى طبيعة نشاطها المستند إلى تعظيم العائد والقيمة المضافة للمساهمين من خلال تقديمها للخدمات المصرفية والمالية التي تنوعت واصبحت أكثر تعقيدا في سوق يشهد منافسة شديدة في ظل التطور التكنولوجي، لذلك يحاول البحث الحالي ايجاد الحلول للمخاطرة السوقية ومدى تأثيرها على معدلات التعثر في السداد وكذلك مدى تأثير هذه المخاطرة على السيولة المصرفية. ومن هنا يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة بالتساؤلات الآتية:

- 1- هل هناك تأثير بين المخاطرة السوقية ومعدلات التعثر في السداد؟
- 2- هل يمكن ان تتحسن معدلات التعثر في السداد للمصرف من خلال معرفة مقدار المخاطرة السوقية؟
- 3- هل تعمل المصارف على دراسة وتحليل المخاطرة السوقية ومعرفة ما هو دورها على السيولة المصرفية؟
- 4- هل هناك تأثير بين المخاطرة السوقية والسيولة المصرفية؟

ثانياً: - اهداف الدراسة

- ان الغرض من هذه الدراسة هو التوصل للعديد من الاهداف التي يمكن ان تبرز بما يأتي: -
- 1- تحديد طبيعة ونوع العلاقة بين مؤشر المخاطرة السوقية ومعدلات التعثر في السداد.
 - 2- قياس المخاطرة السوقية من خلال القيمة المعرضة للمخاطرة (VAR).
 - 3- تحديد نوع العلاقة ما بين المخاطرة السوقية والسيولة المصرفية التي تواجه المصارف عينة الدراسة.
 - 4- تحديد طبيعة ونوع العلاقة بين مؤشر المخاطرة السوقية والسيولة المصرفية.

ثالثاً: - أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من خلال الدور الذي تمارسه الجهاز المصرفي في النشاط الاقتصادي، فإذا ما احسنت المصارف القيام بهذا الدور تكون قد أسهمت بشكل فعال في إنعاش وازدهار اقتصاد البلد، ويأتي هذا من خلال مدى قدرة المصارف على معرفة المخاطر السوقية المستقبلية التي من الممكن ان تواجه المصارف للتحوط اتجاه هذه المخاطر، إذ إن الرقابة ومتابعة المخاطر السوقية سيترتب عليها تقليل معدلات التعثر التي من الممكن ان تتعرض لها المصارف ومن الممكن ان تساهم في افلاس المصرف او تدهوره بشكل كبير، وكذلك معرفة المخاطر السوقية يسهم بشكل فعال في متابعة أوضاع السيولة لدى المصارف. ففي حالة المخاطرة السوقية العالية يقوم المصرف بالمحافظة على نسبة كبيرة من السيولة لتجنب مخاطر السيولة اثناء طلب المودعين، اما في حالة تكون المخاطرة السوقية منخفضة فتسهم هذا بتقليل السيولة لدى المصرف لكي تساهم في تحقيق الأرباح وتنمية العمل المصرفي. لذلك فان أهمية هذه الدراسة من وجهة نظر الباحثة تساهم بشكل كبير بالتحوط بالمستقبل اتجاه مخاطر وخسائر كبيرة ممكن ان يتعرض لها الجهاز المصرفي العراقي.

رابعاً: - فرضيات الدراسة

1- فرضيات الارتباط

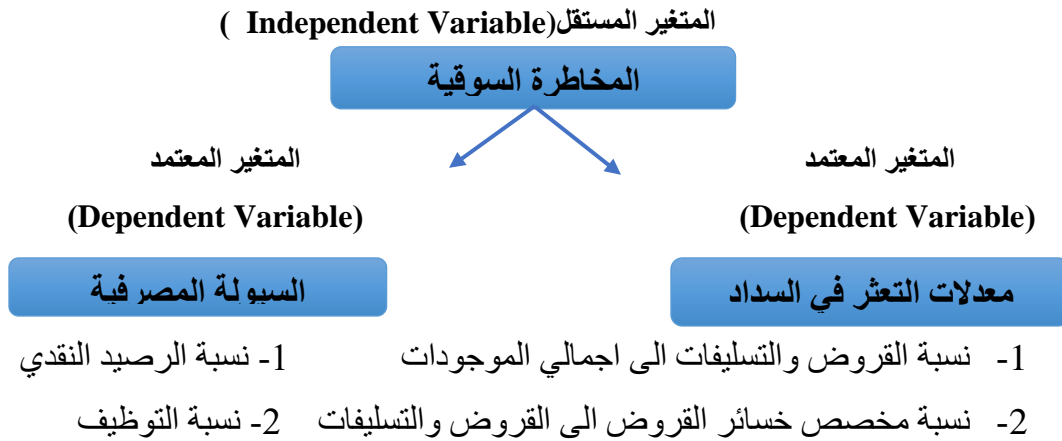
- أ- **الفرضية الرئيسية الأولى:** - لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المخاطر السوقية ومعدلات التعثر في السداد. وتتفرع من هذه الفرضية إلى فرضيتين فرعيتين وهما: -
- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المخاطر السوقية ونسبة القروض والتسليفات إلى اجمالي الموجودات.
 - لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المخاطر السوقية ونسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات.
- ب- **الفرضية الرئيسية الثانية:** - لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المخاطر السوقية وأوضاع السيولة لدى المصارف. وتتفرع من هذه الفرضية فرضيتين فرعيتين وهي: -
- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المخاطر السوقية ونسبة الرصيد النقدي.
 - لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المخاطر السوقية ونسبة التوظيف.

2- فرضيات التأثير

- أ- **الفرضية الرئيسية الثالثة:** - لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر السوقية على معدلات التعثر في السداد. وتتفرع من هذه الفرضية إلى فرضيتين فرعيتين وهما: -
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين المخاطر السوقية ونسبة القروض والتسليفات إلى اجمالي الموجودات.
 - لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين المخاطر السوقية ونسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات.
- ب- **الفرضية الرئيسية الرابعة:** - لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر السوقية على أوضاع السيولة لدى المصارف وتتفرع من هذه الفرضية فرضيتين فرعيتين وهي: -
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين المخاطر السوقية ونسبة الرصيد النقدي.
 - لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين المخاطر السوقية ونسبة التوظيف.

خامساً: - مخطط الدراسة

اعتماداً على ما جاء في الأدبيات التي تخص متغيرات الدراسة (المخاطرة السوقية، معدلات التعثر في السداد، السيولة المصرفية) وبالرجوع إلى مشكلة الدراسة وأهدافها تم بناء نموذج فرضي للدراسة يجسد طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات واتجاهات التأثير فيها. ويوضح الشكل (1) المخطط الافتراضي للدراسة، الذي يتكون مما يأتي:



شكل (1) مخطط الدراسة الفرضي
المصدر من اعداد الباحثة

سادساً: - حدود الدراسة

- 1- **الحدود الزمانية:** - تتمثل الحدود الزمانية للجانب التطبيقي في المصارف التجارية عينة الدراسة في السنوات التي اعتمدها الدراسة وفق سلسلة زمنية للمدة 2005-2017.
- 2- **الحدود المكانية:** - تتمثل الحدود المكانية في المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وقد شملت 8 مصارف.

سابعاً: - مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة بالمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والتي تتكون من أربعة وعشرون مصرفاً، ولكن تم اختيار عينة الدراسة التي تتكون من ثمان مصارف تمثلت في (مصرف بغداد، مصرف الشرق الاوسط، مصرف الاستثمار العراقي، المصرف الاهلي العراقي، مصرف الائتمان العراقي، مصرف سومر التجاري، مصرف الخليج التجاري، المصرف التجاري العراقي) ولقد تم اعتماد سلسلة زمنية مكونة من (13) سنة امتدت من عام 2005-2017. وكان سبب اختيار هذه السلسلة الزمنية هو توافر المعلومات المطلوبة عن المصارف عينة البحث، وهذه نبذة مختصرة عن هذه العينة.

1- مصرف بغداد

تم تأسيس مصرف بغداد في 18 شباط 1992 حسب شهادة التأسيس (4512) والصادرة عن دائرة تسجيل الشركات رقم (36) لسنة 1983. وهو أول مصرف حصل على ترخيص له في العراق، وهو شركة مساهمة خاصة، وباشر المصرف أعماله عام 1992 برأسمال قدره (100) مليون دينار عراقي وتضاعف مرات عدة إلى أن وصل إلى (250) مليار سنة 2014، وباشر المصرف نشاطه بأعمال الصيرفة التجارية، حتى عام 1998 إذ سمح مجلس إدارة البنك المركزي للمصارف العاملة كافة بممارسة الصيرفة الشاملة (استثمارية وتجارية) ويعد مصرف بغداد، بفروعه الـ (45)، واحداً من أكبر المصارف التجارية الخاصة في العراق.

وأن أكبر المساهمين في رأس المال المدفوع للمصرف هو مصرف برقان الذي يمتلك 51.79% (التقرير السنوي لمصرف بغداد، 2017: 7).

2- مصرف الشرق الأوسط للاستثمار

تم تأسيس مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار كشركة مساهمة برأسمال أسمي قدره (400) مليون دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة م ش/5211 والمؤرخة في 1993/7/7 الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات بموجب قانون الشركات المرقم (36) لسنة 1983 المعدل. وبعد الحصول على اجازة الصيرفة الصادرة عن البنك المركزي العراقي بموجب الكتاب المرقم ص أ/د/4/941/4 الصادر في 28 ايلول 1993 على وفق أحكام قانونه المرقم (64) لسنة 1976 المعدل. باشر المصرف عمله وفتح فرعه الرئيس أبوابه للجمهور يوم 1994/5/8. توالى الزيادات السنوية على رأسمال المصرف نتيجة رسملة أرباحه السنوية بإصدار أسهم جديدة للمساهمين أو من خلال الزيادات التي تقرر الاكتتاب عليها مجددا حتى بلغ رأسمال المصرف في سنة 2014 إلى (250 مليار دينار)، اصبح عدد فروع المصرف العاملة داخل القطر (22) فرعا، (8) منها داخل مدينة بغداد (14) خارجها، يقوم المصرف بتقديم الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال 18 فرعاً تعمل داخل العراق (التقرير السنوي لمصرف الشرق الأوسط، 2017: 6).

3- مصرف الاستثمار العراقي

تم تأسيس مصرف الاستثمار في 1993 /7/12 الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات في وزارة التجارة بموجب قانون الشركات النافذ آنذاك المرقمة (36) لعام 1983 المعدل تحت اسم مصرف الاستثمار العراقي (شركة مساهمة خاصة) برأس مال قدره (100) مليون دينار عراقي كشركة مساهمة خاصة بموجب شهادة التأسيس المرقمة م. ش / 5236، ومن ثم حصلت موافقة البنك المركزي العراقي على منح المصرف اجازة ممارسة الصيرفة بكتابة العدد ص/ 5/942/3/10 المؤرخ في 1993/9/28 وبأشر المصرف نشاطه بشكل فعلي منذ تاريخ 1994/7/21 وحتى يومنا هذا وتطور رأسماله حتى وصل إلى (250) دينار في 2014/2/19. ولدى المصرف 16 فرعاً، إضافة لمكاتب متخصصة أخرى، منها مكاتب

الوساطة لبيع وشراء الأسهم المالية، ومكتب لبيع وشراء العملات الأجنبية، وجميع المكاتب قد تخصصت في تقديم الخدمات المصرفية (التقرير السنوي لمصرف الاستثمار العراقي، 2017:10).

4- المصرف الأهلي العراقي

أسس المصرف الاهلي العراقي بموجب اجازة التأسيس المرقمة م. ش/582 والمؤرخة في 1995/1/2 برأسمال قدره (400 مليون دينار) وحصلت موافقة البنك المركزي العراقي بتاريخ 1995/3/28 على ممارسته الصيرفة كمصرف استثماري باسم (المصرف الأهلي للاستثمار والتمويل الزراعي) وفي 1995/4/8 باشر المصرف مزاولة اعماله، يقدم المصرف خدماته من خلال فروع (8) التي تغطي اغلب المحافظات العراقية إذ يوجد (3) فروع في بغداد فضلاً عن (2) فرع في محافظة البصرة وفرع واحد لكل من أربيل، كربلاء، الموصل والسليمانية. وبتاريخ 1997/10/25 سمح البنك المركزي العراقي للمصارف الاستثمارية بتعديل عقود تأسيسها بما يمكنها من ممارسة الصيرفة الشاملة، وحصلت موافقة البنك المركزي العراقي على التعديل بكتابه المؤرخ في 1998/10/1. ونظراً للنجاح الذي حققه البنك ولدعم نموه المستقبلي، فقد تمت زيادة رأس مال البنك من 400 مليون دينار عراقي عند التأسيس ليصل إلى 250 دينار عراقي في كانون الأول 2013 يقدم المصرف خدماته من خلال فروع الاحدى عشر فرعاً (التقرير السنوي لمصرف الأهلي العراقي، 2017:7).

5- مصرف الائتمان العراقي

تم تأسيس مصرف الائتمان العراقي في عام 1998 من قبل عدد من الأشخاص من العائلات العراقية التجارية العريقة وبرأس مال بلغ (200 مليون دينار عراقي) قبل أن يدرج المصرف في سوق العراق للأوراق المالية في عام 2004. كان بنك الكويت الوطني أحد البنوك الثلاثة التي منحت ترخيصاً للعمل في العراق، وكان بعد ذلك أول مصرف ينجز عملية شراء أحد المصارف العراقية. وفي عام 2005، استحوذ بنك الكويت الوطني على حصة تبلغ 75% من رأسمال مصرف الائتمان العراقي، وقام بنك الكويت الوطني بزيادة رأسمال هذا المصرف وساعد على تطويره ودعمه ليصبح أحد أبرز المصارف الخاصة في العراق. واليوم أصبح

مصرف الائتمان العراقي يقدم مجموعة من الخدمات لعملاء التجزئة وخدمات التحويل وتمويل التجارة للشركات المحلية والمقاولين (التقرير السنوي لمصرف الائتمان، 2017:7).

6- مصرف سومر التجاري

تم تأسيس مصرف سومر التجاري في 1999/5/26 بموجب شهادة اجازة التأسيس المرقمة م.ش/6913 ومركزه الرئيسي في بغداد براس مال أسمي مدفوع بالكامل وقدره (400 مليون دينار) بموجب احكام قانون البنك المركزي العراقي رقم (64) لسنة 1969، وحصل المصرف على ترخيص من البنك المركزي العراقي برقم 1124/9/10 في 1999/11/4، لممارسة جميع انواع الانشطة المصرفية، زاد المصرف رأسماله ليصبح (250 مليار دينار) في عام 2014 ولمصرف سومر التجاري (10 فروع) موزعة (7 فروع ببغداد و (3 فروع في اربيل والبصرة والنجف) (التقرير السنوي لمصرف سومر التجاري، 2017:3-30).

7- مصرف الخليج التجاري

أسس مصرف الخليج التجاري كشركة مساهمة خاصة بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش/7002 المؤرخة في 1999/10/20 الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات وفق قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 براس مال قدره (600 مليون دينار) مدفوع بالكامل، باشر نشاطه الفعلي بتاريخ 2000/4/1 و فتح الفرع الرئيسي ابوابه للجمهور بهذا التاريخ بعد حصوله على اجازة ممارسة الصيرفة من البنك المركزي العراقي المرقمة ص.أ/115/3/9 في 2000/2/7 على وفق احكام قانون البنك المركزي العراقي برقم (64) لسنة 1976 الملغي ليمارس المصرف اعمال الصيرفة الشاملة في فروع المنتشرة في مناطق مختلفة من العراق وصلت حتى عام 2015 إلى (23 فرعا)، وقد تم تعديل عقد تأسيسه بزيادة رأسماله حيث اصبح بتاريخ 2013/9/8 (250 مليار دينار)، يتكون رأس مال المصرف المدفوع بالكامل من 300 مليار قيمة كل سهم 1 دينار عراقي (التقرير السنوي لمصرف الخليج، 2017:6).

8- المصرف التجاري العراقي

تأسس المصرف التجاري العراقي كشركة مساهمة خاصة في 11/شباط/1992 كمصرف تجاري من مصارف القطاع الخاص، برأس مال قدره (150 مليون دينار عراقي) عند التأسيس، إلى ان وصل إلى (250 مليار دينار عراقي) في سنة 2014 حيث يعد من أوائل المصارف الاهلية التي تم الترخيص لها في العراق وذلك بموجب إجازة التسجيل المرقمة

م.ش/4524 والمؤرخة في 11/شباط/1992 الصادر عن وزارة التجارة — دائرة تسجيل الشركات. وحصل المصرف على إجازة ممارسة مهنة الصيرفة وذلك بموجب كتاب البنك المركزي العراقي/ المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان المرقم 9/14314 والمؤرخ في 11/تموز/1992، ويبلغ عدد فروع هذا المصرف (10 فروع) موزعة على محافظات عراقية مختلفة. ويعد هذا المصرف من المصارف الرائدة ذات الاهمية الكبيرة في هيكل الجهاز المصرفي العراقي، وهو ثاني مصرف عراقي اهلي بعد مصرف بغداد التجاري. يقدم المصرف التجاري العراقي الكثير من الخدمات المصرفية ومنها فتح الحسابات الجارية، إصدار بطاقة Master Card، استقبال الودائع، إصدار خطابات الضمان، استقبال الحوالات وإرسالها، إصدار السفاتج والصكوك، بيع العملات الأجنبية وشرائها، التوسط في بيع الأسهم وشرائها وغيرها من الخدمات المصرفية المهمة **(التقرير السنوي لمصرف التجاري العراقي، 2017:3)**.

ثامناً: - الوسائل الإحصائية المستخدمة

تم استخدام مجموعة من الاساليب الاحصائية لتحليل البيانات واختبار الفرضيات وقياسها عن طريق البرنامج الاحصائي [SPSS v.22] و [Microsoft Excel].

تاسعاً: - أساليب جمع البيانات

اعتمدت الباحثة على اساليب عدة لجمع المعلومات والبيانات للدراسة الحالية ولغرض اكمال الجانب الفكري والعملي (التطبيقي) كالآتي: -

أ - الجانب النظري

اعتمدت الباحثة في تأطير الجانب النظري على مجموعة من المصادر المتاحة ذات الصلة بموضوع الدراسة والمتمثلة بالكتب والرسائل والاطاريح والبحوث والدراسات العربية والأجنبية فضلاً على اعتماد شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) بهدف أغناء الجانب النظري.

ب - الجانب العملي

جمعت الباحثة البيانات من التقارير السنوية الصادرة عن سوق العراق للأوراق المالية، عينة الدراسة بعد مراجعة ما توافر من تلك البيانات في المواقع الرئيسية للمصارف على شبكة المعلومات الدولية، واعتمدت الباحثة على البيانات والكشوفات المالية أبرزها (الميزانية العمومية) المسموح بها من قبل المصارف التجارية الخاصة بعينة الدراسة.

عاشراً: - مؤشرات القياس المعتمدة في الدراسة

ركزت الدراسة على استعمال مجموعة من المؤشرات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وتم التطرق إليها في الجانب النظري فقط لغرض بيان علاقتها بالمخاطرة السوقية ومعدلات التعثر في السداد والسيولة المصرفية، أن مؤشرات التحليل المعتمدة لأغراض التطبيق سيتم عرضها بشكل موجز لبيان مدى الترابط فيما بينها من ناحية وسهولة العودة إليها ومراجعتها عند استعراض الإطار التطبيقي للدراسة، فقد تم اعتماد المؤشرات الآتية:

1- القيمة المعرضة للمخاطرة (VAR) باستخدام نموذج (Modele Riskmetrics).

2- نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات.

3- نسبة القروض والتسليفات إلى اجمالي الموجودات.

4- نسبة الرصيد النقدي = $\frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{النقد لدى البنك المركزي} + \text{الارصدة السائلة الاخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}}$

5- نسبة التوظيف = $\frac{\text{القروض والتسليفات}}{\text{الودائع وما في حكمها}}$

المبحث الثاني :- بعض الدراسات السابقة

تمهيد

تهدف الباحثة في هذا المبحث إلى عرض موجز لمجموعة من الدراسات السابقة التي تساعد في بلورة الإطار النظري ووضع المعالم الأساسية للجانب التطبيقي للموضوع الدراسة، وقد تمت المراجعة لعدد من الدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة وتعد هذه الدراسات ذات أهمية كبيرة لكونها وفرت للباحثة معلومات مهمة وقيمة حول متغيرات الدراسة والى ماذا توصلت الدراسات السابقة وبالتالي تمكّنها من الانطلاق من حيث ما انتهت منه، ولذلك فقد جرت العادة على قيام الباحثين باستعراض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع دراستهم. وقد تم تقسيم هذه الدراسات على النحو الآتي:

اولاً: - الدراسات الاجنبية

1- دراسة (Falkenstein 1997)	
Value at Risk and Derivatives Risk القيمة المعرضة للمخاطرة ومخاطرة المشتقات	عنوان الدراسة
مجموعة من الشركات الصناعية البريطانية للمدة 1992 - 1995.	عينة الدراسة
استخدمت الدراسة القيمة المعرضة للمخاطرة نموذج (GARCH)	الأساليب الإحصائية المستخدمة
تهدف هذه الدراسة لمعرفة مقدار القيمة المعرضة للمخاطرة التي يمكن ان تواجه الشركات البريطانية عينة الدراسة حيث تساعد على توزيع الخطر او تقليل كلفة راس المال او تقليل السيناريوهات المحتملة له.	هدف الدراسة

<p>والنتائج الأساسية التي توصلت اليها القيمة المعرضة للمخاطرة هي كما يلي: -</p> <p>1- تساعد في تشكيل حسابات الشركة في البيئة الخطرة والمنتدبذبة.</p> <p>2- انها تجذب وتستولي على الانتباه حول اسوا المخاطر المتوقعة التي يمكن ان تواجه الشركة وتعرضها للخسارة، لأنها تمتاز بالدقة بوصفها تمثل حاجزا واقيا مسيطر على الخطر.</p>	<p>نتائج الدراسة</p>
<p>اعتمدت الدراسة على الشركات البريطانية خلاف الدراسة الحالية التي تناولت المصارف التجارية العراقية الخاصة وكذلك اختلفت بالمؤشرات المستخدمة لقياس المخاطرة السوقية.</p>	<p>أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية</p>
<p>ساعدت الباحثة في دعم الجانب النظري والتطبيقي للدراسة.</p>	<p>الاستفادة من الدراسة</p>

2- دراسة (Andersson&Etal, 2001)

<p>Credit Risk Optimization with conditional value-at-risk criterion</p> <p>امثليه تقليل مخاطر الائتمان باستعمال القيمة المعرضة للخطر الظرفية</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>عينة من الشركات الصناعية السويدية عام 2000</p>	<p>عينة الدراسة</p>
<p>استخدمت نمودجا مبنيا على القيمة المعرضة للخطر المشروطة (CVaR) والتي تعرف كمعدل للتجاوز في المخاطر</p>	<p>الأساليب الإحصائية المستخدمة</p>

<p>يمكن لهذا النموذج ان يضبط جميع الاوضاع في نفس الوقت من خلال مجموعة من الوسائل المالية لتقليل خطر القيمة المعرضة للمخاطرة سواء في الاستثمار او التمويل</p>	<p>هدف الدراسة</p>
<p>واهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة هو عند استخدام تحليل مونتكارلو، توصلوا إلى ان اللوغاريتمات كفاءة جدا في القياس وذلك لتمكنها من معالجة مئات الأدوات والاف السيناريوهات في مجموعة من الأسهم الفعالة في السوق.</p>	<p>نتائج الدراسة</p>
<p>لقد كانت أوجه الاختلاف من ناحية المؤشرات وعينة الدراسة</p>	<p>أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية</p>
<p>ساعدت في دعم الجانب النظري والتطبيقي للدراسة.</p>	<p>الاستفادة من الدراسة</p>

3- دراسة (Patrick Van Roy 2005)

<p>Credit Ratings and the Standardized Approach to Credit Risk in Basel II تصنيف الائتمان والمدخل المعياري (الموحد) لقياس مخاطر الائتمان وفق لبازل II</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>عينة من المقترضين بلغت 3,125 ما بين شركة ومصرف وحكومات.</p>	<p>عينة الدراسة</p>

<p>تم استعمال هذه الدراسة في المدخل المعياري لقياس الجدارة الائتمانية</p>	<p>الأساليب الإحصائية المستخدمة</p>
<p>ولخصت هدف الدراسة إلى ان مخاطر الائتمان تم قياسها بناء على المدخل المعياري والتصنيف الائتماني لمعرفة مقدار المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها المصارف.</p>	<p>هدف الدراسة</p>
<p>والنتائج الرئيسية التي توصلت إليها الدراسة هي كما يأتي: - 1- على الرغم من وجود فوارق جوهرية في متطلبات راس المال للمصارف المقرضة التي تعد نتيجة التقييمات المختلفة للجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى من مؤسسات- التصنيف الائتماني 6% إلا أنها لا تزيد هذه الفوارق عن متطلبات رأس مال لقروض الشركات والبنوك والحكومات. 2- تحديد متطلبات راس المال لمقابلة مخاطر الائتمان، التي تقاس بالمدخل المعياري، يقدم مزايا بسيطة لراس المال الرقابي للمصارف التي تعتمد على مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية الخارجية.</p>	<p>نتائج الدراسة</p>
<p>اعتمدت الدراسة على الشركات والمصارف والحكومات خلاف الدراسة الحالية التي تناولت المصارف التجارية العراقية الخاصة وكذلك اختلفت بالمشورات المستخدمة لقياس معدلات التعثر في السداد (المخاطر الائتمانية).</p>	<p>أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية</p>
<p>ساعدت الباحثة في دعم الجانب النظري للدراسة.</p>	<p>الاستفادة من الدراسة</p>

4- دراسة (Zhao,2007)	
Credit Risk Management in Major British Banks إدارة مخاطر الائتمان في المصارف البريطانية الرئيسية	عنوان الدراسة
عينة من 4 مصارف (مقسمة إلى مجموعتين) حسب معدل مجموع الموجودات 2004-2006	عينة الدراسة
<p>1- القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض.</p> <p>2- احتياطي الديون المعدومة إلى القروض المتعثرة.</p> <p>3- صافي القروض المشطوبة إلى اجمالي القروض.</p> <p>4- احتياطي الديون إلى اجمالي القروض المعدومة.</p> <p>5- رأس المال الكلي إلى الموجودات المعدلة.</p> <p>6- رأس المال الاساس إلى الموجودات المعدلة بالمخاطرة.</p> <p>7- فضلا عن التحلل النوعي المتمثل بسياسات واجراءات ادارة المخاطرة الائتمانية وفق بازل (1999,2000).</p>	الأساليب الإحصائية المستخدمة
ف دراسات ادارة المخاطرة الائتمانية كما و نوعا.	هدف الدراسة
والنتائج الرئيسية التي توصلت إليها الدراسة هي المحافظة على نفس المستوى من الجودة والمخاطرة الائتمانية مما يعني اداء ثابت في التحكم في هذه المخاطرة.	نتائج الدراسة

<p>اعتمدت الدراسة على المصارف البريطانية خلاف الدراسة الحالية التي تناولت المصارف التجارية العراقية الخاصة وكذلك اختلفت بالمؤشرات المستخدمة لقياس معدلات التعثر في السداد (المخاطر الائتمانية).</p>	<p>أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية</p>
<p>ساعدت في دعم الجانب النظري للدراسة.</p>	<p>الاستفادة من الدراسة</p>

5- دراسة (Hoseininassab , Yavari, Mehregan& Khoshsima, 2012)

<p>Effects of Risk Parameters (Credit, Operational, Liquidity and Market Risk) on Banking System Efficiency أثر معلمات المخاطرة (المخاطرة الائتمانية والتشغيلية والسيولة والسوقية) على كفاءة النظام المصرفي</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>عينة الدراسة 15 مصرفاً بمدة زمنية 2005-2011</p>	<p>عينة الدراسة</p>
<p>استخدام اسلوبي معلمي (اساس اقتصادي) لا معلمي (على اساس رياضي) في تقييم كفاءة المصرف وتصنيف وتحديد الانموذج الأمثل، فضلا عن استخدام مؤشرات المخاطر الأربعة والبرامج الاحصائية ذات العلاقة.</p>	<p>الأساليب الإحصائية المستخدمة</p>
<p>هدف الدراسة هو التعرف على المخاطرة والكفاءة كصنف أساسي في الصناعة المصرفية</p>	<p>هدف الدراسة</p>

<p>والنتائج الرئيسية التي توصلت إليها الدراسة هي اختلاف الطريقتين في تقييم الأداء والتصنيف وإظهار التفوق النسبي للأسلوب المعلمي عن اللامعلمي فضلا عن المخاطر المدروسة ومؤشراتها التي تؤثر بشكل كبير في الكفاءة.</p>	<p>نتائج الدراسة</p>
<p>اعتمدت الدراسة على 15 مصرف من عام 2005 إلى 2011 خلاف الدراسة الحالية التي تناولت المصارف التجارية العراقية الخاصة وكذلك اختلفت بالمؤشرات المستخدمة لقياس معدلات التعثر في السداد (المخاطر الائتمانية).</p>	<p>أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية</p>
<p>ساعدت في دعم الجانب النظري والعملية للدراسة.</p>	<p>الاستفادة من الدراسة</p>

6- دراسة (Vodova,2011)

<p>Liquidity of Czech Commercial Banks and its Determinants سيولة المصارف التجارية التشيكية ومحدداتها</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>تنوعت عينة الدراسة حسب توافر البيانات الخاصة فتراوحت ما بين (14-16) مصرفا في التشك خلال المدة (2001-2009)</p>	<p>عينة الدراسة</p>
<p>استخدمت أربعة مؤشرات للسيولة (كالقروض إلى الموجودات، القروض إلى الودائع+ التمويل القصير الأمد وغيرها). المتغيرات الخاصة بالمصرف (كالقروض المتعثرة والعائد على حق الملكية).</p>	<p>الأساليب الإحصائية المستخدمة</p>

ومتغيرات الاقتصاد الكلي باستخدام بيانات صندوق النقد الدولي كمعدلات التضخم واسعار الفائدة وغيرها.	
هدف الدراسة هو التأكيد على السيولة المصرفية ومحدداتها في ظل الازمة المالية العالمية.	هدف الدراسة
والنتائج الرئيسية التي توصلت اليها الدراسة هي هناك علاقة إيجابية بين كل من السيولة المصرفية وكفاية رأس المال ونسبة القروض المتعثرة على القروض وأسعار الفائدة. بينما تؤثر بشكل سلبي على معدل التضخم ودورة الاعمال والازمة المالية على السيولة، والعلاقة بين حجم المصرف وسيولته الغامضة.	نتائج الدراسة
اعتمدت الدراسة على (14-16) مصرف من عام 2001 إلى 2009 خلاف الدراسة الحالية التي تناولت المصارف التجارية العراقية الخاصة وكذلك اختلفت بالمؤشرات المستخدمة لقياس السيولة المصرفية.	أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية
ساعدت في دعم الجانب النظري والعملي للدراسة.	الاستفادة من الدراسة

7- دراسة (Aspachs, Nier & Tiesset, 2005)

Liquidity, Banking Regulation and the Macro-economy السيولة , الانظمة المصرفية والاقتصاد الكلي.	عنوان الدراسة
--	---------------

عينة من 75 مصرفا في المملكة المتحدة على أساس فصلي (الفصل الأول لسنة 1985 إلى الفصل الرابع لسنة 2003)	عينة الدراسة
نسب السيولة وهامش الفائدة والربحية ونمو القروض وتوبن Q والحجم والنتائج المحلي الاجمالي ومعدل الفائدة القصيرة الامد.	الأساليب الإحصائية المستخدمة
هدف الدراسة هو تقديم دراسة شاملة لمحددات سياسة سيولة المصارف البريطانية المتمثلة بالمحددات الكلية والجزئية وتأثيرها على غطاء السيولة.	هدف الدراسة
والنتائج الرئيسية التي توصلت إليها الدراسة هي ان في حالة ان خزين او غطاء السيولة في مواجهة مع التقلبات الدورية , نجد انه يزداد دعم البنك المركزي في حالة ازمت السيولة وانخفاض خزين السيولة لدى المصارف المقيمة بالسياسة الموضوعه من قبل المملكة في ادارتها للسيولة.	نتائج الدراسة
اعتمدت الدراسة على عينة من 75 مصرفا في المملكة المتحدة على أساس فصلي (الفصل الأول لسنة 1985 إلى الفصل الرابع لسنة 2003) خلاف الدراسة الحالية التي تناولت المصارف التجارية العراقية الخاصة وكذلك اختلفت بالمؤشرات المستخدمة لقياس السيولة المصرفية.	أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية
ساعدت في دعم الجانب النظري والعملي للدراسة.	الاستفادة من الدراسة

8- دراسة (Davis,2003)

Liquidity Management in Banking crises ادارة السيولة في الأزمات المصرفية	عنوان الدراسة
---	---------------

عينة من المصارف في ولاية (Mexico)	عينة الدراسة
استخدام مؤشرات إدارة السيولة	الأساليب الإحصائية المستخدمة
هدف الدراسة هو إدارة السيولة المصرفي لمواجهة الازمات التي من الممكن ان تتعرض لها	هدف الدراسة
والنتائج الأساسية التي توصلت اليها الدراسة هي 1. إن مخاطرة السيولة تكون موجودة بصورة وطيدة في المصارف التي تعطي تحول الاستحقاق الذي تتحمله هذه المخاطرة. 2. إن الخط الاول للدفاع يجب ان يتمثل في سياسة السيولة المناسبة لجانب الموجودات والمطلوبات مدعماً بواسطة رأس المال الكافي. 3. إن المصارف المقتررة تستطيع مواجهة صعوبات السيولة في الاوقات التي تحتاج فيها السيولة إلى دعم شديد وبصورة ضرورية. 4. إن دور المقرض النهائي في الفترات الخالية من الازمات هو لتجنب الاخفاقات الغير ضرورية مع التحفظات المناسبة لميزانية البنك المركزي وكذلك للوصول بالمخاطرة الاخلاقية إلى حدها الأدنى. 5. إن دور المقرض الذي يعد كوسيلة اخيرة في مدة الازمات تكون لمنع التخوف بواسطة كل الوسائل المتوفرة للبنك المركزي الذي يتطلب الدعم الحكومي.	نتائج الدراسة
اعتمدت الدراسة على عينة من المصارف في ولاية (Mexico) خلاف الدراسة الحالية التي تناولت المصارف التجارية العراقية الخاصة وكذلك اختلفت بالمؤشرات المستخدمة لقياس السيولة المصرفية.	أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية
ساعدت في دعم الجانب النظري والعملي للدراسة.	الإفادة

ثانياً: - الدراسات العربية

1- دراسة (سعيد، 1996)	
عنوان الدراسة	المخاطرة الائتمانية وأثرها في السياسة الاقراضية (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية)
عينة الدراسة	عينة من 8 مصارف عراقية من عام 1995 إلى عام 1989.
الأساليب الإحصائية المستخدمة	التوزيع التكراري للوسط الحسابي توزيع مربع كأي تحليل التباين، معامل الارتباط، معامل الانحدار المتعدد، تحليل المركبات الرئيسية والتحليل المميز.
هدف الدراسة	هدف الدراسة هو قياس المخاطرة الائتمانية والسياسة الاقراضية من خلال تقسيم العملية الاقراضية إلى ثلاث عناصر (المصرف , القرض , والمقترض).
نتائج الدراسة	والنتائج الرئيسية التي توصلت اليها الدراسة هي وجود ترابط موضوعي بين المخاطرة الائتمانية, السياسة الاقراضية , ونجاح اهداف اسلوب الدراسة (العلة, المعلول, العلاج) .
أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية	اعتمدت الدراسة على عينة من 8 مصارف عراقية من عام 1995 إلى عام 1989. خلاف الدراسة الحالية التي تناولت المصارف التجارية العراقية الخاصة وكذلك اختلفت بالمشورات المستخدمة لقياس المخاطر الائتمانية.
الاستفادة من الدراسة	ساعدت في دعم الجانب النظري والعملي للدراسة.

2- دراسة (حميدي، 2014)	
المخاطرة السوقية واثرها على كفاية راس المال وفق اتفاقية بازل II	عنوان الدراسة
العينة مصرف الرافدين من عام 2006-2011	عينة الدراسة
استخدمت القيمة المعرضة للمخاطرة (VAR) كأسلوب لقياس المخاطر السوقية	الأساليب الإحصائية المستخدمة
هدف الدراسة هو تحديد مفهوم المخاطرة السوقية واثرها على كفاية راس المال من خلال استخدام الأساليب الرياضية (VAR) القيمة المعرضة للمخاطرة لتقدير الخسائر المحتملة للمخاطرة السوقية	هدف الدراسة
والنتائج الأساسية التي توصلت اليها الدراسة هي اثبات الاختبارات الإحصائية لفرضية البحث الرئيسية على وجود اثر لكافة أنواع المخاطرة السوقية ما عدا (حوالات الخزينة) على كفاية راس المال .	نتائج الدراسة
اعتمدت الدراسة على عينة من 8 مصرف عراقي واحد مصرف الرافدين من عام 2006 إلى عام 2011. خلاف الدراسة الحالية التي تناولت المصارف التجارية العراقية الخاصة وكذلك اختلفت بالمؤشرات المستخدمة لقياس المخاطر السوقية.	أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية
ساعدت في دعم الجانب النظري للدراسة.	الاستفادة من الدراسة

3- دراسة (حميدي، 2014)	
عنوان الدراسة	تحليل السيولة المصرفية والعائد ومخاطرة السيولة
عينة الدراسة	دراسة تطبيقية في مصرف الرشيد للمدة 2014/12/31-2013/1/1
الأساليب الإحصائية المستخدمة	التحليل باستخدام عدد من المؤشرات الخاصة بالسيولة المصرفية والعائد والمخاطرة واستخراج فجوة التمويل
هدف الدراسة	وان هذه الدراسة سعت بتحقيق بعض الاهداف منها: قياس وتحليل واقع السيولة في المصرف عينة الدراسة الذي هو مصرف الرشيد ثم تحديد العائد والمخاطرة، وتحديد مركز سيولة المصرف من خلال تحليل فجوة السيولة فائض او عجز.
نتائج الدراسة	واهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة هو وجود فائض نقدي في فقرة الأوراق النقدية لم يتم توظيفها بشكل جيد، وان الودائع هي المصدر الرئيسي للأموال المتاحة للمصرف، وقد كان هناك توافق بين توزيع الموجودات والمطلوبات.
أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية	لقد كانت أوجه الاختلاف من ناحية المؤشرات وعينة الدراسة
الاستفادة من الدراسة	ساعدت في دعم الجانب النظري للدراسة.

ثالثاً: - مجالات الافادة من الدراسات السابقة

بعد إطلاع الباحثة على الدراسات السابقة وتحليلها في مجال المخاطرة السوقية وطرق قياسها وكذلك قياس معدلات التعثر في السداد إضافة للسيولة المصرفية، قد أفادت الباحثة من الدراسات السابقة في الجانب النظري وفي تحديد متغيرات الدراسة، ويمكن للباحثة أن تحدد المجالات التي أفادت منها الدراسة الحالية:

- 1- من خلال الاطلاع على فقرات الدراسات السابقة حيث تمت الاستفادة منها في تعزيز الجانب النظري في الدراسة الحالية والتعرف على آراء الكتاب والباحثين.
- 2- معرفة ما تم التوصل إليه في الدراسات وما هي التوصيات التي بشأن ذلك والانطلاق من حيث انتهت.
- 3- الاطلاع على الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل ومعالجة المخاطرة السوقية، ومعدلات التعثر في السداد، والسيولة المصرفية والتي من خلال تم تحديد الأساليب الأكثر ملائمة لمتغيرات الدراسة.
- 4- الاستفادة منها كمصادر حيث دعمت الجانب الفكري والتطبيقي للدراسة عن طريق بناء صورة ذهنية لدى الباحثة حول متغيرات الدراسة.
- 5- من خلال الاطلاع على الجانب التطبيقي لتلك الدراسات السابقة من أجل تحديد نوع العينة وحجم العينة المناسبة للدراسة الحالية.
- 6- تحليل المنهجيات التي تم اعتمادها في الدراسات السابقة والاستفادة منها تطوير منهجية الدراسة الحالية.
- 7- معرفة الباحثة لبعض المراجع والمصادر التي لم يتسن معرفتها والاطلاع عليها من قبل.

رابعاً: - ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

- 1- على حد علم الباحثة تعد هذه الدراسة الأولى عربياً إذ تناولت قياس المخاطرة السوقية من خلال القيمة المعرضة للمخاطرة (var) باستخدام نموذج (Riskmetrics).
- 2- تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة انها قامت بقياس مؤشرات معدلات التعثر في السداد ومؤشرات السيولة واستخدمت عينة من مجموعة مصارف التجارية الخاصة للمدة 2005-2017.
- 3- تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة باستعراضها النظري وتحليلها المالي والاحصائي في الجانب التطبيقي.
- 4- تناولت الدراسة موضوعاً في غاية الأهمية وهو تأثير المخاطرة السوقية على معدلات التعثر في السداد وكذلك تأثيرها على السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة.
- 5- تحاول الدراسة توضيح أهمية قياس المخاطرة السوقية ومدى تأثيرها على معدلات التعثر.
- 6- وتحاول الدراسة توضيح أهمية قياس المخاطرة السوقية ومدى تأثيرها على السيولة المصرفية.
- 7- تم اعتماد على المؤشرات المستخدمة لقياس متغيرات الدراسة وذلك بالرجوع إلى الكتب الأجنبية.

المبحث الثاني :- بعض الدراسات السابقة

تمهيد

تهدف الباحثة في هذا المبحث إلى عرض موجز لمجموعة من الدراسات السابقة التي تساعد في بلورة الإطار النظري ووضع المعالم الأساسية للجانب التطبيقي للموضوع الدراسة، وقد تمت المراجعة لعدد من الدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة وتعد هذه الدراسات ذات أهمية كبيرة لكونها وفرت للباحثة معلومات مهمة وقيمة حول متغيرات الدراسة والى ماذا توصلت الدراسات السابقة وبالتالي تمكّنها من الانطلاق من حيث ما انتهت منه، ولذلك فقد جرت العادة على قيام الباحثين باستعراض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع دراستهم. وقد تم تقسيم هذه الدراسات على النحو الآتي:

اولاً: - الدراسات الاجنبية

1- دراسة (Falkenstein 1997)	
Value at Risk and Derivatives Risk القيمة المعرضة للمخاطرة ومخاطرة المشتقات	عنوان الدراسة
مجموعة من الشركات الصناعية البريطانية للمدة 1992 - 1995.	عينة الدراسة
استخدمت الدراسة القيمة المعرضة للمخاطرة نموذج (GARCH)	الأساليب الإحصائية المستخدمة
تهدف هذه الدراسة لمعرفة مقدار القيمة المعرضة للمخاطرة التي يمكن ان تواجه الشركات البريطانية عينة الدراسة حيث تساعد على توزيع الخطر او تقليل كلفة راس المال او تقليل السيناريوهات المحتملة له.	هدف الدراسة

<p>والنتائج الأساسية التي توصلت اليها القيمة المعرضة للمخاطرة هي كما يلي: - 1- تساعد في تشكيل حسابات الشركة في البيئة الخطرة والمنتدبذبة. 2- انها تجذب وتستولي على الانتباه حول اسوا المخاطر المتوقعة التي يمكن ان تواجه الشركة وتعرضها للخسارة، لأنها تمتاز بالدقة بوصفها تمثل حاجزا واقيا مسيطر على الخطر.</p>	<p>نتائج الدراسة</p>
<p>اعتمدت الدراسة على الشركات البريطانية خلاف الدراسة الحالية التي تناولت المصارف التجارية العراقية الخاصة وكذلك اختلفت بالموشرات المستخدمة لقياس المخاطرة السوقية.</p>	<p>أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية</p>
<p>ساعدت الباحثة في دعم الجانب النظري والتطبيقي للدراسة.</p>	<p>الاستفادة من الدراسة</p>

2- دراسة (Andersson&Etal, 2001)

<p>Credit Risk Optimization with conditional value-at-risk criterion امثليه تقليل مخاطر الائتمان باستعمال القيمة المعرضة للخطر الظرفية</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>عينة من الشركات الصناعية السويدية عام 2000</p>	<p>عينة الدراسة</p>
<p>استخدمت نمودجا مبنيا على القيمة المعرضة للخطر المشروطة (CVaR) والتي تعرف كمعدل للتجاوز في المخاطر</p>	<p>الأساليب الإحصائية المستخدمة</p>

<p>يمكن لهذا النموذج ان يضبط جميع الاوضاع في نفس الوقت من خلال مجموعة من الوسائل المالية لتقليل خطر القيمة المعرضة للمخاطرة سواء في الاستثمار او التمويل</p>	<p>هدف الدراسة</p>
<p>واهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة هو عند استخدام تحليل مونتكارلو، توصلوا إلى ان اللوغاريتمات كفاءة جدا في القياس وذلك لتمكنها من معالجة مئات الأدوات والاف السيناريوهات في مجموعة من الأسهم الفعالة في السوق.</p>	<p>نتائج الدراسة</p>
<p>لقد كانت أوجه الاختلاف من ناحية المؤشرات وعينة الدراسة</p>	<p>أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية</p>
<p>ساعدت في دعم الجانب النظري والتطبيقي للدراسة.</p>	<p>الاستفادة من الدراسة</p>

3- دراسة (Patrick Van Roy 2005)

<p>Credit Ratings and the Standardized Approach to Credit Risk in Basel II تصنيف الائتمان والمدخل المعياري (الموحد) لقياس مخاطر الائتمان وفق لبازل II</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>عينة من المقترضين بلغت 3,125 ما بين شركة ومصرف وحكومات.</p>	<p>عينة الدراسة</p>

<p>تم استعمال هذه الدراسة في المدخل المعياري لقياس الجدارة الائتمانية</p>	<p>الأساليب الإحصائية المستخدمة</p>
<p>ولخصت هدف الدراسة إلى ان مخاطر الائتمان تم قياسها بناء على المدخل المعياري والتصنيف الائتماني لمعرفة مقدار المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها المصارف.</p>	<p>هدف الدراسة</p>
<p>والنتائج الرئيسية التي توصلت إليها الدراسة هي كما يأتي: - 1- على الرغم من وجود فوارق جوهرية في متطلبات راس المال للمصارف المقرضة التي تعد نتيجة التقييمات المختلفة للجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى من مؤسسات- التصنيف الائتماني 6% إلا أنها لا تزيد هذه الفوارق عن متطلبات رأس مال لقروض الشركات والبنوك والحكومات. 2- تحديد متطلبات راس المال لمقابلة مخاطر الائتمان، التي تقاس بالمدخل المعياري، يقدم مزايا بسيطة لراس المال الرقابي للمصارف التي تعتمد على مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية الخارجية.</p>	<p>نتائج الدراسة</p>
<p>اعتمدت الدراسة على الشركات والمصارف والحكومات خلاف الدراسة الحالية التي تناولت المصارف التجارية العراقية الخاصة وكذلك اختلفت بالمشورات المستخدمة لقياس معدلات التعثر في السداد (المخاطر الائتمانية).</p>	<p>أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية</p>
<p>ساعدت الباحثة في دعم الجانب النظري للدراسة.</p>	<p>الاستفادة من الدراسة</p>

4- دراسة (Zhao,2007)	
Credit Risk Management in Major British Banks إدارة مخاطر الائتمان في المصارف البريطانية الرئيسية	عنوان الدراسة
عينة من 4 مصارف (مقسمة إلى مجموعتين) حسب معدل مجموع الموجودات 2004-2006	عينة الدراسة
1- القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض. 2- احتياطي الديون المعدومة إلى القروض المتعثرة. 3- صافي القروض المشطوبة إلى اجمالي القروض. 4- احتياطي الديون إلى اجمالي القروض المعدومة. 5- رأس المال الكلي إلى الموجودات المعدلة. 6- رأس المال الاساس إلى الموجودات المعدلة بالمخاطرة. 7- فضلا عن التحلل النوعي المتمثل بسياسات واجراءات ادارة المخاطرة الائتمانية وفق بازل (1999,2000).	الأساليب الإحصائية المستخدمة
ف دراسات ادارة المخاطرة الائتمانية كما و نوعا.	هدف الدراسة
والنتائج الرئيسية التي توصلت إليها الدراسة هي المحافظة على نفس المستوى من الجودة والمخاطرة الائتمانية مما يعني اداء ثابت في التحكم في هذه المخاطرة.	نتائج الدراسة

<p>اعتمدت الدراسة على المصارف البريطانية خلاف الدراسة الحالية التي تناولت المصارف التجارية العراقية الخاصة وكذلك اختلفت بالمؤشرات المستخدمة لقياس معدلات التعثر في السداد (المخاطر الائتمانية).</p>	<p>أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية</p>
<p>ساعدت في دعم الجانب النظري للدراسة.</p>	<p>الاستفادة من الدراسة</p>

5- دراسة (Hoseininassab , Yavari, Mehregan& Khoshsima, 2012)

<p>Effects of Risk Parameters (Credit, Operational, Liquidity and Market Risk) on Banking System Efficiency أثر معلمات المخاطرة (المخاطرة الائتمانية والتشغيلية والسيولة والسوقية) على كفاءة النظام المصرفي</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>عينة الدراسة 15 مصرفاً بمدة زمنية 2005-2011</p>	<p>عينة الدراسة</p>
<p>استخدام اسلوبي معلمي (اساس اقتصادي) لا معلمي (على اساس رياضي) في تقييم كفاءة المصرف وتصنيف وتحديد الانموذج الأمثل، فضلا عن استخدام مؤشرات المخاطر الأربعة والبرامج الاحصائية ذات العلاقة.</p>	<p>الأساليب الإحصائية المستخدمة</p>
<p>هدف الدراسة هو التعرف على المخاطرة والكفاءة كصنف أساسي في الصناعة المصرفية</p>	<p>هدف الدراسة</p>

<p>والنتائج الرئيسية التي توصلت إليها الدراسة هي اختلاف الطريقتين في تقييم الأداء والتصنيف وإظهار التفوق النسبي للأسلوب المعلمي عن اللامعلمي فضلا عن المخاطر المدروسة ومؤشراتها التي تؤثر بشكل كبير في الكفاءة.</p>	<p>نتائج الدراسة</p>
<p>اعتمدت الدراسة على 15 مصرف من عام 2005 إلى 2011 خلاف الدراسة الحالية التي تناولت المصارف التجارية العراقية الخاصة وكذلك اختلفت بالمؤشرات المستخدمة لقياس معدلات التعثر في السداد (المخاطر الائتمانية).</p>	<p>أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية</p>
<p>ساعدت في دعم الجانب النظري والعملية للدراسة.</p>	<p>الاستفادة من الدراسة</p>

6- دراسة (Vodova,2011)

<p>Liquidity of Czech Commercial Banks and its Determinants سيولة المصارف التجارية التشيكية ومحدداتها</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>تنوعت عينة الدراسة حسب توافر البيانات الخاصة فتراوحت ما بين (14-16) مصرفا في التشك خلال المدة (2001-2009)</p>	<p>عينة الدراسة</p>
<p>استخدمت أربعة مؤشرات للسيولة (كالقروض إلى الموجودات، القروض إلى الودائع+ التمويل القصير الأمد وغيرها). المتغيرات الخاصة بالمصرف (كالقروض المتعثرة والعائد على حق الملكية).</p>	<p>الأساليب الإحصائية المستخدمة</p>

<p>ومتغيرات الاقتصاد الكلي باستخدام بيانات صندوق النقد الدولي كمعدلات التضخم واسعار الفائدة وغيرها.</p>	
<p>هدف الدراسة هو التأكيد على السيولة المصرفية ومحدداتها في ظل الازمة المالية العالمية.</p>	<p>هدف الدراسة</p>
<p>والنتائج الرئيسية التي توصلت اليها الدراسة هي هناك علاقة إيجابية بين كل من السيولة المصرفية وكفاية رأس المال ونسبة القروض المتعثرة على القروض وأسعار الفائدة. بينما تؤثر بشكل سلبي على معدل التضخم ودورة الاعمال والازمة المالية على السيولة، والعلاقة بين حجم المصرف وسيولته الغامضة.</p>	<p>نتائج الدراسة</p>
<p>اعتمدت الدراسة على (14-16) مصرف من عام 2001 إلى 2009 خلاف الدراسة الحالية التي تناولت المصارف التجارية العراقية الخاصة وكذلك اختلفت بالمشورات المستخدمة لقياس السيولة المصرفية.</p>	<p>أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية</p>
<p>ساعدت في دعم الجانب النظري والعملي للدراسة.</p>	<p>الاستفادة من الدراسة</p>

7- دراسة (Aspachs, Nier & Tiesset, 2005)

<p>Liquidity, Banking Regulation and the Macro-economy السيولة , الانظمة المصرفية والاقتصاد الكلي.</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
--	----------------------

عينة من 75 مصرفا في المملكة المتحدة على أساس فصلي (الفصل الأول لسنة 1985 إلى الفصل الرابع لسنة 2003)	عينة الدراسة
نسب السيولة وهامش الفائدة والربحية ونمو القروض وتوبن Q والحجم والنتائج المحلي الاجمالي ومعدل الفائدة القصيرة الامد.	الأساليب الإحصائية المستخدمة
هدف الدراسة هو تقدم دراسة شاملة لمحددات سياسة سيولة المصارف البريطانية المتمثلة بالمحددات الكلية والجزئية وتأثيرها على غطاء السيولة.	هدف الدراسة
والنتائج الرئيسية التي توصلت إليها الدراسة هي ان في حالة ان خزير او غطاء السيولة في مواجهة مع التقلبات الدورية , نجد انه يزداد دعم البنك المركزي في حالة ازمات السيولة وانخفاض خزير السيولة لدى المصارف المقيمة بالسياسة الموضوعه من قبل المملكة في ادارتها للسيولة.	نتائج الدراسة
اعتمدت الدراسة على عينة من 75 مصرفا في المملكة المتحدة على أساس فصلي (الفصل الأول لسنة 1985 إلى الفصل الرابع لسنة 2003) خلاف الدراسة الحالية التي تناولت المصارف التجارية العراقية الخاصة وكذلك اختلفت بالمؤشرات المستخدمة لقياس السيولة المصرفية.	أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية
ساعدت في دعم الجانب النظري والعملي للدراسة.	الاستفادة من الدراسة

8- دراسة (Davis,2003)

Liquidity Management in Banking crises ادارة السيولة في الأزمات المصرفية	عنوان الدراسة
---	---------------

<p>عينة من المصارف في ولاية (Mexico)</p>	<p>عينة الدراسة</p>
<p>استخدام مؤشرات إدارة السيولة</p>	<p>الأساليب الإحصائية المستخدمة</p>
<p>هدف الدراسة هو إدارة السيولة المصرفي لمواجهة الازمات التي من الممكن ان تتعرض لها</p>	<p>هدف الدراسة</p>
<p>والنتائج الأساسية التي توصلت اليها الدراسة هي</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. إن مخاطرة السيولة تكون موجودة بصورة وطيدة في المصارف التي تعطي تحول الاستحقاق الذي تتحمله هذه المخاطرة. 2. إن الخط الاول للدفاع يجب ان يتمثل في سياسة السيولة المناسبة لجانب الموجودات والمطلوبات مدعماً بواسطة رأس المال الكافي. 3. إن المصارف المقتررة تستطيع مواجهة صعوبات السيولة في الاوقات التي تحتاج فيها السيولة إلى دعم شديد وبصورة ضرورية. 4. إن دور المقرض النهائي في الفترات الخالية من الازمات هو لتجنب الاخفاقات الغير ضرورية مع التحفظات المناسبة لميزانية البنك المركزي وكذلك للوصول بالمخاطرة الاخلاقية إلى حدها الأدنى. 5. إن دور المقرض الذي يعد كوسيلة اخيرة في مدة الازمات تكون لمنع التخوف بواسطة كل الوسائل المتوفرة للبنك المركزي الذي يتطلب الدعم الحكومي. 	<p>نتائج الدراسة</p>
<p>اعتمدت الدراسة على عينة عينة من المصارف في ولاية (Mexico) خلاف الدراسة الحالية التي تناولت المصارف التجارية العراقية الخاصة وكذلك اختلفت بالمؤشرات المستخدمة لقياس السيولة المصرفية.</p>	<p>أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية</p>
<p>ساعدت في دعم الجانب النظري والعملي للدراسة.</p>	<p>الإفادة</p>

ثانياً: - الدراسات العربية

1- دراسة (سعيد، 1996)	
عنوان الدراسة	المخاطرة الائتمانية وأثرها في السياسة الاقراضية (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية)
عينة الدراسة	عينة من 8 مصارف عراقية من عام 1995 إلى عام 1989.
الأساليب الإحصائية المستخدمة	التوزيع التكراري للوسط الحسابي توزيع مربع كأي تحليل التباين، معامل الارتباط، معامل الانحدار المتعدد، تحليل المركبات الرئيسية والتحليل المميز.
هدف الدراسة	هدف الدراسة هو قياس المخاطرة الائتمانية والسياسة الاقراضية من خلال تقسيم العملية الاقراضية إلى ثلاث عناصر (المصرف , القرض , والمقترض).
نتائج الدراسة	والنتائج الرئيسية التي توصلت اليها الدراسة هي وجود ترابط موضوعي بين المخاطرة الائتمانية, السياسة الاقراضية , ونجاح اهداف اسلوب الدراسة (العلة, المعلول, العلاج) .
أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية	اعتمدت الدراسة على عينة من 8 مصارف عراقية من عام 1995 إلى عام 1989. خلاف الدراسة الحالية التي تناولت المصارف التجارية العراقية الخاصة وكذلك اختلفت بالمشورات المستخدمة لقياس المخاطر الائتمانية.
الاستفادة من الدراسة	ساعدت في دعم الجانب النظري والعملي للدراسة.

2- دراسة (حميدي، 2014)	
عنوان الدراسة	المخاطرة السوقية واثرها على كفاية راس المال وفق اتفاقية بازل II
عينة الدراسة	العينة مصرف الرافدين من عام 2006- 2011
الأساليب الإحصائية المستخدمة	استخدمت القيمة المعرضة للمخاطرة (VAR) كأسلوب لقياس المخاطر السوقية
هدف الدراسة	هدف الدراسة هو تحديد مفهوم المخاطرة السوقية واثرها على كفاية راس المال من خلال استخدام الأساليب الرياضية (VAR) القيمة المعرضة للمخاطرة لتقدير الخسائر المحتملة للمخاطرة السوقية
نتائج الدراسة	والنتائج الأساسية التي توصلت اليها الدراسة هي اثبات الاختبارات الإحصائية لفرضية البحث الرئيسية على وجود اثر لكافة أنواع المخاطرة السوقية ما عدا (حوالات الخزينة) على كفاية راس المال .
أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية	اعتمدت الدراسة على عينة من 8 مصرف عراقي واحد مصرف الرافدين من عام 2006 إلى عام 2011. خلاف الدراسة الحالية التي تناولت المصارف التجارية العراقية الخاصة وكذلك اختلفت بالمؤشرات المستخدمة لقياس المخاطر السوقية.
الاستفادة من الدراسة	ساعدت في دعم الجانب النظري للدراسة.

3- دراسة (حميدي، 2014)	
عنوان الدراسة	تحليل السيولة المصرفية والعائد ومخاطرة السيولة
عينة الدراسة	دراسة تطبيقية في مصرف الرشيد للمدة 2014/12/31-2013/1/1
الأساليب الإحصائية المستخدمة	التحليل باستخدام عدد من المؤشرات الخاصة بالسيولة المصرفية والعائد والمخاطرة واستخراج فجوة التمويل
هدف الدراسة	وان هذه الدراسة سعت بتحقيق بعض الاهداف منها: قياس وتحليل واقع السيولة في المصرف عينة الدراسة الذي هو مصرف الرشيد ثم تحديد العائد والمخاطرة، وتحديد مركز سيولة المصرف من خلال تحليل فجوة السيولة فائض او عجز.
نتائج الدراسة	واهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة هو وجود فائض نقدي في فقرة الأوراق النقدية لم يتم توظيفها بشكل جيد، وان الودائع هي المصدر الرئيسي للأموال المتاحة للمصرف، وقد كان هناك توافق بين توزيع الموجودات والمطلوبات.
أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية	لقد كانت أوجه الاختلاف من ناحية المؤشرات وعينة الدراسة
الاستفادة من الدراسة	ساعدت في دعم الجانب النظري للدراسة.

ثالثاً: - مجالات الافادة من الدراسات السابقة

بعد إطلاع الباحثة على الدراسات السابقة وتحليلها في مجال المخاطرة السوقية وطرق قياسها وكذلك قياس معدلات التعثر في السداد إضافة للسيولة المصرفية، قد أفادت الباحثة من الدراسات السابقة في الجانب النظري وفي تحديد متغيرات الدراسة، ويمكن للباحثة أن تحدد المجالات التي أفادت منها الدراسة الحالية:

1- من خلال الاطلاع على فقرات الدراسات السابقة حيث تمت الاستفادة منها في تعزيز الجانب النظري في الدراسة الحالية والتعرف على آراء الكتاب والباحثين.

2- معرفة ما تم التوصل إليه في الدراسات وما هي التوصيات التي بشأن ذلك والانطلاق من حيث انتهت.

3- الاطلاع على الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل ومعالجة المخاطرة السوقية، ومعدلات التعثر في السداد، والسيولة المصرفية والتي من خلال تم تحديد الأساليب الأكثر ملائمة لمتغيرات الدراسة.

4- الاستفادة منها كمصادر حيث دعمت الجانب الفكري والتطبيقي للدراسة عن طريق بناء صورة ذهنية لدى الباحثة حول متغيرات الدراسة.

5- من خلال الاطلاع على الجانب التطبيقي لتلك الدراسات السابقة من أجل تحديد نوع العينة وحجم العينة المناسبة للدراسة الحالية.

6- تحليل المنهجيات التي تم اعتمادها في الدراسات السابقة والاستفادة منها تطوير منهجية الدراسة الحالية.

7- معرفة الباحثة لبعض المراجع والمصادر التي لم يتسن معرفتها والاطلاع عليها من قبل.

رابعاً: - ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

- 1- على حد علم الباحثة تعد هذه الدراسة الأولى عربياً إذ تناولت قياس المخاطرة السوقية من خلال القيمة المعرضة للمخاطرة (var) باستخدام نموذج (Riskmetrics).
- 2- تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة انها قامت بقياس مؤشرات معدلات التعثر في السداد ومؤشرات السيولة واستخدمت عينة من مجموعة مصارف التجارية الخاصة للمدة 2005-2017.
- 3- تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة باستعراضها النظري وتحليلها المالي والاحصائي في الجانب التطبيقي.
- 4- تناولت الدراسة موضوعاً في غاية الأهمية وهو تأثير المخاطرة السوقية على معدلات التعثر في السداد وكذلك تأثيرها على السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة.
- 5- تحاول الدراسة توضيح أهمية قياس المخاطرة السوقية ومدى تأثيرها على معدلات التعثر.
- 6- وتحاول الدراسة توضيح أهمية قياس المخاطرة السوقية ومدى تأثيرها على السيولة المصرفية.
- 7- تم اعتماد على المؤشرات المستخدمة لقياس متغيرات الدراسة وذلك بالرجوع إلى الكتب الأجنبية.

الفصل الثاني

الجانب النظري

المبحث الاول: - المخاطرة السوقية

المبحث الثاني: - معدلات التعثر في السداد

المبحث الثالث: - السيولة المصرفية

المبحث الأول: - المخاطرة السوقية

تمهيد

إن تنامي العولمة وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض واشتداد المنافسة وتطور وسائل الاتصالات، أدى إلى زيادة الخدمات المصرفية المقدمة وتنوعها، وزيادة تعقيد العمليات المصرفية. ولمقابلة هذا التطور والمخاطر المرتبطة به، أصبح من الضروري الاهتمام بإدارة المخاطر المصرفية، ولكن على إدارة المصارف ان تدير المخاطر المصرفية على نحو سليم يجعلها في حد أدنى في مأمّن من الأزمات المصرفية. فقد أدت الإخفاقات والأزمات المصرفية المتكررة في السنوات الماضية إلى تأكيد أهمية إدارة المخاطر المصرفية بطريقة سليمة وفعالة.

أولاً: - مفهوم المخاطرة

تنشأ المخاطر عندما يترتب القيام بعمل ما أكثر من احتمال حول نتيجته مع عدم التأكد مما ستكون عليه النتيجة النهائية لهذا العمل. وتتمثل المخاطر في الظروف أو الأحداث غير المؤكدة، والتي لو حدثت سيكون لها تأثير سلبي أو إيجابي على أهداف المشروع في حالة عدم التأكد.

عادة ما ترتبط المخاطرة بالمصرف بين مكوناتها الداخلية وبيئتها الخارجية، فضلا عن النقص في التدريب والتعليم اللازم لتطوير المهارات والخبرات القائمة. وقد جرت العادة على قياس هذه المخاطرة باستخدام الانحراف المعياري للنتائج المتوقعة عن النتيجة الفعلية. وبالرغم من أن حالة عدم التأكد هي الحالة التي تواجهها المؤسسات كافة ومنشآت الأعمال في ممارستها لأنشطتها، إلا أن هذه الحالة تعد أكثر عمقا وخاصة المؤسسة المصرفية منها، وذلك لطبيعة أنشطتها التي تقوم على الاتجار بأموال غيرهم والعمل على تعظيم أرباحها وزيادة متانة مركزها المالي من خلال سعيها للتخفيف من المخاطر المترتبة على حالة عدم اليقين في أنشطتها وذلك في مستهل تقديمها لخدماتها (Gary,2009:13).

وتعرف المخاطرة "بانها امكانية حدوث شيء خطير او غير مرغوب فيه، وهي في الوقت نفسه تعني الشيء الذي يمكن أن يسبب المخاطرة نفسها". وهي الحالة التي تتضمن احتمال الانحراف عن الطريق الذي يوصل إلى نتيجة متوقعة أو مأمولة (Vaughan&Therese,1999:7).

واشار (Alain ,2000:10-11) إلى المخاطر "على انها ظاهرة عشوائية تتوافق مع حالة او مستقبل لا يمكن ان يكون مرتقبا الا بالاحتمالات المعاكسة للشكوك واليقين الذي يسمح بالتنبؤ". وذلك يعني بان المخاطر حالة توقع مقيد باحتمالية.

واكد (الحناوي واخرون،2007: 21) "على انها احتمال ان يكون العائد الفعلي مختلف عن العائد المتوقع وهو ما يعني تباين او انحراف العائد الفعلي عن العائد المتوقع". وهذا عندما نتحدث عن المخاطر التي يمكن ان تصيب الاوراق المالية حيث تتفاوت الأوراق المالية ما بين الأسهم والسندات في درجة المخاطرة التي يمكن ان تتعرض لها.

وتعرف المخاطر بانها احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، او تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، مما نتج عنها اثار سلبية، لها القدرة على التأثير على تحقيق اهداف المصرف المرجوة وتنفيذ استراتيجيته بنجاح. وتمتاز المصارف بنوعين من الخسائر وهي (Keegan,2004:9):

- **الخسائر المتوقعة:** وهي الخسائر التي يتوقع المصرف حدوثها، مثل توقع معدل عدم الوفاء بالدين في محفظة قروض الشركات، والتي يتحوط لها المصرف باحتياطات مناسبة.
- **الخسائر غير المتوقعة:** وهي الخسائر التي تتولد نتيجة لأحداث غير متوقعة، مثل تقلبات مفاجئة في اسعار الفائدة، او تقلبات مفاجئة في اقتصاد السوق، ويعتمد المصرف في هذه الحالة على متانة راس ماله لمقابلة الخسائر غير المتوقعة.

ثانياً: - اسباب المخاطر

تنتج المخاطر التي تواجه المؤسسات وأنشطتها من حزمة من العوامل منها ما هو داخلي وخارجي. والشكل التالي مثال واضح لاهم المخاطر الناتجة عن هذه العوامل، كذلك يوضح الشكل بعض من هذه المخاطر التي تنتج من عوامل داخلية وخارجية تظهر متداخلة في الرسم. ويمكن تقسيمها إلى انواع مختلفة من المخاطر مثلا استراتيجية، مالية، تشغيلية وبيئية.



شكل (2) العوامل المؤثرة في المخاطر الرئيسية

Source: Golub Bennett W, Tilman Leo M: Risk Management Approaches for Fixed In com market John Wiley Son Inc Publishing United State of America ,2000.

ثالثاً: - أنواع المخاطر

يمكن ان تصنف انواع المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها المصارف إلى مخاطر مالية ومخاطر الاعمال وفقاً لما يبيئه الشكل التالي:



شكل رقم (3) أنواع المخاطر المصرفية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على العديد من المصادر

1- المخاطر المالية:

وهي المخاطر المتعلقة بإدارة موجودات ومطلوبات المصرف، وينجم عنها خسائر مالية، ويتطلب هذا النوع من المخاطر رقابة وإشراف مستمرين من إدارة المصرف وفقاً لتوجه السوق وحركة الأسعار والأوضاع الاقتصادية والعلاقة بالأطراف ذات الصلة وتصنف إلى ثلاثة أقسام وهي (Saunders,2000: 17) :-

أ- مخاطر الائتمان

هي الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه المصرف بالوقت المحدد، التي يتأثر بها إيرادات المصرف ورأسماله. وتُعد القروض أهم مصادر مخاطر الائتمان (كراسنه، 2006: 39).

فالمخاطر الائتمانية هي احتمال عدم قدرة المقترض على سداد القرض وفوائده على وفق الشروط المتفق عليها عند منح الائتمان (مفتاح ومعارفي، 2007: 2). وهذا الأمر قد يترتب عليه مشاكل في التدفقات النقدية الداخلة إلى المصرف والذي سيؤثر على سيولة المصرف. وعلى الرغم من التقدم التكنولوجي والابتكارات التي تتبناها المصارف فلا تزال مخاطر الائتمان تمثل سببا رئيسيا في حالات فشل المصارف. والسبب في ذلك ان أكثر من 80% من ميزانية المصرف ترتبط بهذا الجانب من المخاطر (حماد، 2005: 565).

ب- مخاطر السيولة

تنشأ مخاطر السيولة عن عدم قدرة المصرف على مواجهة النقص في الالتزامات. وعندما تكون السيولة غير كافية يتعذر عليه الحصول على أموال كافية سواء عن طريق زيادة الالتزامات أم تحمل تكلفة معقولة بتحويل أصوله بسرعة إلى أصول سائلة مما يؤثر في ربحيته، وفي الحالات القصوى من الممكن ان تؤدي عدم كفاية السيولة إلى انعدام الملاءة المالية للمصرف (شاهين، 2005: 11).

ويقصد بمخاطر السيولة المخاطر التي تواجهها المصارف عندما لا تتوفر لديها الأموال الكافية لمقابلة الالتزامات المالية في الأوقات المحددة لها. وتشمل مخاطر السيولة مخاطر قصيرة الأجل، ومخاطر طويلة الأجل. وعلى المصرف مواجهة الطلب على السيولة الناشئة عن رغبة الزبائن في سحب جزء من ودائعهم أو في حصولهم على القروض؛ لذلك فان امام المصرف مصدران للسيولة هما:

1- الموجودات والمطلوبات.

2- الاقتراض من الغير.

ان المصارف لا تستطيع تعظيم عوائدها او تعظيم سيولتها، فالسيولة المرتفعة تعني التضحية بالعائد في حين السيولة المنخفضة تجبره على الاقتراض، اي كلما ارتفعت السيولة لدى المصرف ارتفعت ايضا المخاطرة ويقابلها انخفاض في العائد لان اغلب الاموال لم يتم تشغيلها او استثمارها وبقيت لدى المصرف كأموال معطلة، وهذه بحد ذاتها مخاطرة على المصرف. اذ ان المصرف في هذه الحالة سيواجه (مخاطر التضخم، القيمة الزمنية للنقود، تعرضها للسرقة، زيادة الوعاء الضريبي) (احلاسه،2013: 57).

ت- مخاطر السوق

ويقصد بالمخاطر السوقية هي المخاطر الناشئة عن التحركات المعاكسة في أسعار السوق. حيث تتضمن مخاطر السوق التغيرات في أسعار السلع (مثل تلك المطلوبة للإنتاج) والتغيرات في أسعار الأسهم والفوائد ومعدلات الصرف الأجنبية (Vaughan,2008:15).

وتشير مخاطر السوق إلى المخاطر التي تتعرض لها المصارف الناتجة عن التحركات في أسعار السوق، لا سيما التغيرات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم والسلع.

وبعبارة أبسط يمكن تعريفها بأنها احتمال خسارة المصرف بسبب التغيرات في متغيرات السوق. ويعرّف بنك التسويات الدولية (BIS) مخاطر السوق بأنها " مخاطر الخسائر في الوظائف داخل وخارج الميزانية العمومية الناتجة عن التغيرات في أسعار الفائدة، أسعار صرف العملات، وأسعار السلع" وبالتالي فإن مخاطر السوق هي مخاطر أرباح البنك ورأس ماله بسبب التغيرات في مستوى أسعار الفائدة على مستوى السوق أو أسعار الأوراق المالية، والعملات الأجنبية والأسهم، وكذلك تقلبات تلك التغيرات. اذ ان التغيير الطفيف في متغيرات السوق كذلك يسبب تغيرات جوهرية في الدخل والقيمة الاقتصادية للبنوك. وهناك أنواع لمخاطر السوق مثل مخاطر السيولة ومخاطر أسعار الصرف ومخاطر أسعار السلع وأسعار الفائدة ومخاطر أسعار الاسهم (Hanmanth,2014:268-267).

2- مخاطر الاعمال:

يشمل هذا النوع المخاطر المتولدة من ضعف في الرقابة الداخلية، او ضعف في الاشخاص والانظمة، او حدوث ظروف خارجية، والتي قد تؤدي جميعها إلى خسائر غير متوقعة ومنها الاحتيال المالي (الاختلاس)، التزوير (كراسنه، 2006: 40). ويمكن تعريف مخاطر الاعمال " بانها مفهوم يستخدم للتعبير عن حالة عدم التأكد عن الاحداث او النتائج التي من الممكن ان تحدث تأثير مادي ولموس للمصرف " وهناك انواع لهذه المخاطر وهي كما يلي (ابراهيم، 2009: 28):

أ- المخاطر التشغيلية

عرفت لجنة بازل المخاطر التشغيلية على أنها مخاطر الخسارة الناتجة عن العمليات الداخلية غير الكافية او الفاشلة، والأنظمة، والعنصر البشري، او نتيجة احداث خارجية (Scott & Koch, 2006, 338).

وكذلك يقصد بالمخاطر التشغيلية هو الانحراف عن مستوى الخسارة المتوقع أو المخطط له بسبب المخاطر التي لا يمكن تحديدها كمخاطر الائتمان أو مخاطر السوق. ومن ضمنها مخاطر الحدث فتضمنت مفاجئات على الارباح الناجمة عن اخطاء بشرية مثل اخطاء في الحكم، ومشاكل عملية، انقطاع الاعمال، فشل التكنولوجيا، أو احداث خارجية (الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية التي تؤثر في الممتلكات والمعدات) كما تشمل مخاطر الحدث الضرائب، والتغيرات السياسية (Lore&Borodovsky,2000:660).

ب- المخاطر القانونية

تحدث هذه المخاطر في حاله انتهاك القوانين او القواعد او الضوابط المقررة خاصة تلك المتعلقة بمكافحة عمليات غسل الأموال. او نتيجة عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات المصرفية الالكترونية وكذلك عدم وضوح مدى توافر قواعد لحماية المستهلكين في بعض الدول او لعدم المعرفة القانونية لبعض الاتفاقيات المبرمة باستخدام وسائل الوساطة الالكترونية. وتتعرض المصارف لأشكال مختلفة من المخاطر القانونية التي يمكن ان تخفض قيمة موجوداتها او تزيد من الالتزامات كما هو

متوقع، وذلك بسبب عدم توفر المعلومات والنصائح القانونية في المصرف. وقد تتعرض المصارف لتلك المخاطر بسبب الدخول في صفقات معينة التي لا قانون لها لتنظيم التعامل (عبد القادر، 2006: 150).

ت- المخاطر السياسية

وهي المخاطر الناتجة عن القوانين والتشريعات الصادرة من الدولة أو السلطات الحكومية، كفرض الضرائب، تغير السياسات النقدية أو التمويلية، وغيرها. كما تنجم المخاطر السياسية من الاضطرابات أو المقاطعات والتأميم والعولمة (عبد الكريم، 2007: 8).

ث- المخاطر الاستراتيجية

تسمى هذه المخاطرة بمخاطر السياسة العامة، على سبيل المثال نذكر خطر التوسع في منح القروض من طرف البنوك الغربية للدول النامية، أو تخصص البنك في سوق يشهد حالة انخفاض في الاداء (الاستثمار في مجالات اقل عائدا)، ويبين هذا الخطر غياب أو سوء توجيه استراتيجي للبنك مما يحمله نتائج سلبية على مسار تطوره ونموه خصوصا في ظل محيط يتميز بمنافسة كبيرة (علي واخرون، 2013: 126).

وهذه المخاطر الحالية والمستقبلية يمكن ان يكون لها تأثير على ايرادات البنك ورأسماله نتيجة اتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغييرات التي تحدث في القطاع المصرفي (كراسنه، 2006: 37).

رابعاً: - المخاطرة السوقية

تتمثل مخاطر السوق في مخاطر تعرض المنشأة لخسارة من الحركات غير المواتية في أسعار السوق الناتجة عن التغيرات أو التقلبات في أسعار أدوات الدخل الثابت وأدوات حقوق الملكية والسلع والعملات و عقود خارج الميزانية العمومية ذات الصلة. فضلا عن ذلك، فإن مخاطر السوق تأتي من مخاطر العملات الأجنبية والسلع العامة في جميع أنحاء البنك. وبالتالي فإن المكونات الرئيسية لمخاطر السوق هي مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف ومخاطر السلع ومخاطر العملات ويشمل كل

عنصر من عناصر المخاطر جانباً عاماً من مخاطر السوق فضلاً عن جانب مخاطر أخرى تنشأ في البنوك (227-228: Greuning & Bratanovic, 2009).

والمخاطر السوقية هي من المخاطر العامة وتسمى في بعض الدراسات بالمخاطر النظامية، كونها تسري على أعمال الاستثمار في السوق وتتعلق بالنشاط الاقتصادي وبالنظام المالي العام وتؤثر على كافة المستثمرين دون استثناء، وان التنوع الاستثماري حيل هذه المخاطر ليس حلاً جذرياً وإنما يخفف من حدتها حيث لا يمكن التخلص منها أو لا يمكن تجنبها بالكامل مهما ازدادت درجة تنوع الاستثمارات. وتتضمن مخاطر السوق مخاطر تتعلق بأسعار السلع ومخاطر تتعلق بأسعار الفائدة ومخاطر أسعار الأوراق المالية ومخاطر التضخم والكساد وهي المخاطر التي تتعرض لها الاستثمارات في السندات الحكومية والاستثمارات الادخارية، وان كانت تسترد قيمتها الاصلية ولكن قيمتها الشرائية ستنخفض مقاساً بنفس الوحدات من النقود (يوسف، 2008: 6). اما النوع الأخير من المخاطر والذي يصنف من ضمن المخاطر السوقية فهو المخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلد المقترض. وتزداد هذه المخاطر اذا كان الالتزام المالي للمقترض محرر بالعملة المحلية إذ من الممكن الا تتوفر العملة المحلية الملتزم بها للمقترض بصرف النظر عن أوضاعه المالية ويهدف تقييم هذه المخاطر إلى تحديد قدرة المؤسسات المالية ومدى ملاءمتها لجذب الاستثمار الأجنبي وفرصة الاقتراض من الخارج.

والمخاطرة السوقية هي المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة المالية الناتجة عن التحركات السلبية في أسعار السوق أو أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية، أو أسعار الأسهم (40: 2010, Tansey et al).

وأشار (جابر، 2005: 82) إلى ان المقصود بالمخاطرة السوقية "هي المخاطرة التي تصاحب وقوع احداث غير متوقعة، وتتعرض عوائد الاسهم العادية لهذا النوع من المخاطر أكثر من عوائد الاوراق المالية الأخرى. كانت اسعار الاسهم دائمة الحركة صعوداً او هبوطاً، فانها تعتمد على توقعات ما سيحدث في المستقبل، وتتضمن تلك الاسباب الاضطرابات السياسية والاشاعات المرتبطة بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية، والتي عادة ما يكون لها انعكاس على اداء سوق الاوراق المالية.

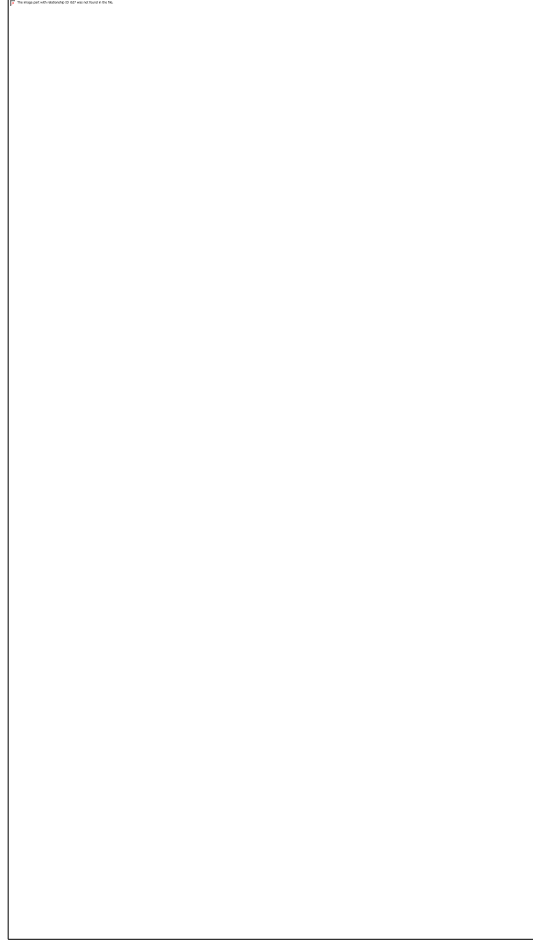
وكذلك يقصد بالمخاطرة السوقية هي المخاطر الناتجة عن التحركات العكسية في القيمة السوقية لأصل ما (سهم، سند، قرض، عملة أو سلعة)، أو عقد مشتق مرتبط بالأصول السابقة (علماً ان القيمة

السوقية للعقد المشتق ترتبط بعدة أمور، سعر الأصل محل التعاقد، درجة تقلبه، أسعار الفائدة ومدة العقد) (Banks eatl, 2003: 15).

ومخاطر السوق هي التغيرات في أسعار السوق المالية والمعدلات التي ستؤدي إلى التقليل من قيمة مركز البنك. غالبًا ما يتم قياس مخاطر السوق بالنسبة للصندوق مقارنةً بمؤشر أو حافظة معيارية، ويشار إليه على أنه "خطر تتبع الخطأ". ويجب أن تخضع مخاطر السوق لسياسة تتحكم في هذه المخاطر السوقية وإدارتها لأهداف رئيسية عديدة منها ما يلي (Milanova, 2010 :396):

- حماية البنك من الخسائر غير المتوقعة والمساهمة في استقرار الدخل من خلال تحديد مخاطر سوق العمل وتقييمها وفهمها بشكل مستقل.
- المساهمة في جعل الهيكل التنظيمي وعملية الإدارة بالبنك تتماشى مع أفضل الممارسات الدولية ووضع المعايير الدنيا لمراقبة مخاطر السوق.
- إنشاء نظام معلومات شفاف وموضوعي ومتسق لمخاطر السوق كقاعدة لاتخاذ قرارات معقولة.
- إنشاء هيكل يساعد البنك على تحقيق العلاقة بين استراتيجية العمل والعمليات من جهة، وبين أغراض مراقبة المخاطر ومراقبتها من جهة أخرى.

ويمكن تقسيم المخاطرة السوقية إلى خمسة أنواع هي مخاطرة اسعار الصرف ومخاطرة ادوات الملكية ومخاطر أسعار الفائدة، مخاطر السيولة ومخاطر العملات كما في الشكل (4) (Crouhy eatl,2002:38).



شكل رقم (4) أنواع مخاطر السوق

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على العديد من المصادر

1- مخاطر أدوات الملكية

يكون سوق الاسهم محفوفا بالمخاطر بسبب التفاوت الموجود في الاسعار والمقاييس المعتادة لهذا التفاوت وهو الانحراف المعياري او التباين، ويمكن تجزئة مخاطر اي سهم إلى جزئيين هما (Kang,2008:449):

1. المخاطر الفريدة Unique Risk :- وهي المخاطر الخاصة بالأسهم.
2. مخاطر السوق Market risk :- وهي المخاطر التي تصاحب التغيرات التي تحدث على مستوى السوق ككل فيستطيع المستثمرون ان يقوموا بإلغاء المخاطرة الفريدة عن طريق مسك محفظة جيدة التنوع. ولكن لا يمكنهم الغاء مخاطر السوق، لتكون كل مخاطر المحفظة جيدة

التنوع، وتعتمد مساهمة السهم في مخاطرة المحفظة كاملة التنوع على حساسية تغيرات السوق وتسمى هذه الحساسية ببينا (B) Bata وتساوي مخاطرة الورقة المالية لها بينا (1) متوسط مخاطرة السوق فتكون المحفظة جيدة التنوع بأوراقها المالية، وهذا النوع له نفس الانحراف المعياري لمؤشر السوق. اما الورقة المالية لها بينا (B) (0.5) فتقل مخاطرتها عن متوسط مخاطرة السوق، وتكون المحفظة جيدة التنوع بهذه الاوراق المالية إلى الحركة بنصف ما يتحركه السوق، ولها نصف الانحراف المعياري للسوق (الزبيدي، 2008: 278).

2- مخاطرة اسعار الفائدة

هي المخاطر التي يتكبدها المصرف نتيجة تقديمه لقرض بسعر الفائدة السائد الان. ويكون مغطى بتمويل حصل عليه بسعر فائدة معروف. ثم اضطر إلى تأجيل القرض وإلى إعادة تمويله بسعر فائدة اعلى. فإذا كان سعر الفائدة على القرض ثابتاً، مع ارتفاع سعر إعادة التمويل فإن عائد المصرف الصافي سينخفض، بسبب أن آجال القروض لا تتوافق مع آجال الودائع. وهكذا يتعرض المصرف إلى حالة من التقلبات في أرباحه بسبب تقلبات أسعار الفائدة وتستطيع إدارة المصرف السيطرة ضمن حدود معينة على مخاطر أسعار الفائدة وكما يأتي (عبدالله، 2005: 113):

- من خلال توظيف مصادر التمويل (المطلوبات) الحساسة لسعر الفائدة في موجودات حساسة لسعر الفائدة أيضاً. لأن الاثنين يتغيران معاً حسب أسعار الفائدة السائدة في السوق.
 - استخدام المشتقات المالية للتحوط من مخاطر أسعار الفائدة.
- حيث ان مخاطر سعر الفائدة هي المخاطر الناجمة عن احتمال حدوث اختلال بين معدلات العوائد المتوقعة ومعدلات العوائد الفعلية، بسبب التغيرات في اسعار الفوائد خلال مدة الاستثمار (أبو موسى، 2005: 208).

وتختلف طبيعة خطر سعر الفائدة وفقاً للحالة التي يكون بها المستثمر ويتم توضيح هذا حسب الجداول الاتية إذ يتم توضيح المخاطر في الحالة الحاضرة والمستقبلية وكما يأتي (بن الموفق، 2006: 111):

جدول (1) مخاطر سعر الفائدة في الحالة الحاضرة

ارتفاع معدل الفائدة		انخفاض معدل الفائدة
دين حالي بمعدل ثابت	ربح مفقود	تكلفة فرصة ضائعة
دين حالي بمعدل متغير	خسارة حقيقية نتيجة ارتفاع التكاليف	ربح حقيقي نتيجة انخفاض التكاليف
توظيف حالي بمعدل ثابت	تكاليف الفرصة الضائعة	ربح مفقود
توظيف حالي بمعدل متغير	ربح حقيقي نتيجة انخفاض التكاليف	خسارة حقيقية نتيجة ارتفاع التكاليف

المصدر: - سهلية، أثر تقلبات معدل الفائدة على أداء المؤسسة، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2006.

جدول (2) مخاطر سعر الفائدة في الحالة المستقبلية

ارتفاع معدل الفائدة		انخفاض معدل الفائدة
دين مستقبلي بمعدل ثابت	خسارة حقيقية نتيجة زيادة التكاليف	ربح حقيقي نتيجة انخفاض التكاليف
دين مستقبلي بمعدل متغير	خسارة حقيقية نتيجة ارتفاع التكاليف	ربح حقيقي نتيجة انخفاض التكاليف
توظيف مستقبلي بمعدل ثابت	ربح حقيقي نتيجة انخفاض التكاليف	خسارة حقيقية نتيجة ارتفاع التكاليف
توظيف مستقبلي بمعدل متغير	ربح حقيقي نتيجة ارتفاع التكاليف	خسارة حقيقية نتيجة انخفاض التكاليف

المصدر: - سهلية، أثر تقلبات معدل الفائدة على أداء المؤسسة، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2006.

3- مخاطرة اسعار الصرف

تعرف مخاطر اسعار الصرف بأنها مخاطرة الخسائر المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف وتعني الخسائر المحتملة التي تتعرض لها المؤسسة جراء تغيرات تكافؤ الصرف بين عملة نقدية محلية وعملة نقدية اجنبية. وان التغيرات تتأثر عادة من مكاسب او من خسائر أسعار الصرف (Guedj,2001:420-421).

ويرى (Kang,2008:232) ان هذه المخاطر مرتبطة بالتجارة الدولية وهي مرهونة بعامل الزمن لان اسعار الصرف غير مستقرة خلال هذا النشاط ، ومما يترتب عليه مخاطر اكبر كلما طالت فترة العقد ، ولكن لا توجد مثل هذه المخاطر اذا كان الاقراض والنفقة والدخل بالعملة نفسها ، وقد يتحمل المقرض بعض مخاطر الصرف من خلال قروض متعددة العملات ، والتي تعطي المقرض خيار الدفع بعملات اخرى عند اسعار محددة (عقل,2000: 338).

إن معظم مشاريع الدول النامية الممولة بقروض قصيرة وطويلة الأجل وبعملات اجنبية خلق امامها مشكلة عدم الملاءمة بين عملة الدخل وعملة التسديد مما تسبب ضرورة العمل على الملاءمة إلى اقصى حد ممكن بين عملات الدخل وعملات خدمة الدين. ويعكس ذلك فان المصرف سيجد نفسه امام مخاطر التذبذب بين العملة الاجنبية وعملة التسديد ويضاف إلى مخاطر العملة هذه احتمال عدم سماح الحكومة بالتحويل اذا شعرت انها تواجه مشكلة توافر العملات الاجنبية. ويعتمد تعرض المصارف لمخاطرة ارتفاع سعر الصرف على المقادير النسبية لموجوداته ومطلوباته المقومة بعملة معينة (Trenca,2009:201) .

ان المخاطر التي تحدث في ادارة مراكز صرف العملات الاجنبية المفتوحة قد ازدادت خلال السنوات الاخيرة بسبب التقلبات الواضحة التي ظهرت في اسعار الفوركس (forex rates)، مما ادى إلى اضافة ابعادا جديدة لملف المخاطر الخاصة بالموازنات العامة للمصارف.

كذلك عرفت مخاطر سعر صرف العملات الاجنبية هي مخاطر المصارف التي قد يعاني من خسائر نتيجة لتحركات اسعار صرف معاكسة خلال مدة يكون فيها المركز مفتوح، اما فورية او أجلة، او مزيج من الاثنين، بعملة اجنبية فردية. فضلا عن ذلك تتعرض المصارف لمخاطر اسعار الفائدة، والتي يتم نشؤها من عدم تطابق تواريخ صرف العملات الاجنبية. حتى في الحالات التي يتم فيها موازنة المراكز الفورية والأجلة في العملات الفردية، فإن نموذج الاستحقاق للمعاملات الأجلة قد يؤدي

إلى عدم التطابق؛ ونتيجة لذلك قد تتكدس البنوك خسائر نتيجة للتغيرات في العلاوات / تخفيض العملات المعنية (Hanmanth&Shivaji,2014:355).

4- مخاطرة اسعار السلع

وهي المخاطر التي تنشأ من التغيرات السعرية لعملة معينة مقابل أخرى ويتم حدوثها نتيجة وضع الاستثمارات بعملات مختلفة ولا سيما عندما تكون الاستثمارات عابرة للحدود (29 Gestel&Baesens,2009): او تنشأ من المراكز المفتوحة او غير المتحولة بالكامل بعملة معينة، وتنشأ هذه المراكز كنتيجة طبيعية للعمليات التجارية وليس من اي رغبة واعية لاتخاذ مراكز تداول العملات (Crouhy et,2006:28).

فالمصارف الكبيرة والمتعددة الجنسيات التي تمتلك موجودات ومطلوبات اجنبية، والمشتقات المالية في محافظها الاستثمارية، فإن قيمة العملة لهذه الادوات هي التي تقيم التغيرات غير المواتية التي تؤدي إلى ان تتأثر عوائدها ومدفوعاتها بشكل سلبي. وهذا التأثير قد يغير من أصل المبلغ المتوقع اي أصل الدين وعائدات القروض او الاستثمارات (Williamson,2008:13). وهناك بعض السلع التي تأخذ منحى العملة فضلا عن كونها سلعة مثل الذهب فمن خلال التقلبات فإنه يكون كعملة، فمخاطر العملة هي التي تنطبق على المنتجات والالتزامات بالعملات الأجنبية. وينظر إلى مخاطرة العملة بشكل اقل في انظمة العملة الثابتة قياسا بالعائمة الا انه حتى في مثل هذه الحالات فان اي تخفيض او اعادة تقييم قيمة العملة التي تغير القيمة التكافؤية للعملات والتغيرات من الانظمة الثابتة إلى العائمة تمثل بحد ذاتها مخاطرة العملة (Gestel&Baesens,2009:29-30).

5- مخاطر العملات Currency risk

تتمثل مخاطر العملات في المخاطر التي تنقلب فيها القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية معينة نتيجة للتغيرات في سعر صرف العملة. ويمكن أن تكون أسعار صرف العملات عرضة لتغيرات كبيرة وغير متوقعة، لذلك يكون فهم المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار صرف العملات وإدارتها أمراً معقداً للغاية.

وعلى الرغم أنه من المهم أن نعترف على أسعار صرف العملات هي بالتأكيد عامل خطر للسوق، فإن تقييم أدوات العملة يتطلب عادة معرفة سلوك كل من أسعار صرف العملات الفورية وأسعار الفائدة. ويتم تحديد كل قسط إضافي أو خصم قيمة لعملة أجنبية معينة مقابل العملة المحلية إلى حد كبير

من أسعار الفائدة النسبية في السوقين الوطنيين. ومثل جميع مخاطر السوق تتطور مخاطر العملات من المراكز المفتوحة والمتوازنة بشكل غير مناسب. إن الارتباطات غير الكاملة بين العملات وأسواق الفائدة الدولية تطرح تحديات ملموسة لكفاءة استراتيجيات التحوط في العملات (399: 2010, Milanova).

6- مخاطر السيولة

هي المخاطر المرتبطة باحتمالية ان تواجه المصارف مصاعب في توفير الأموال اللازمة لمقابلة التزاماتها (مطلوباتها المستحقة). وتظهر هذه المخاطر عندما لا يستطيع المصرف تلبية الالتزامات الخاصة بمدفوعاتها في مواعيدها بطريقة فعالة من حيث التكلفة، أي تتمثل في عجز المصرف عن تدبير الأموال اللازمة بتكلفة عادية. ولمخاطر السيولة ثلاثة جوانب، الأول نقص شديد في السيولة، الثاني احتياطي السلامة الذي توفره محفظة الأصول السائلة والثالث القدرة على تدبير الأموال بتكلفة عادية (حماد، 2003: 200).

ويمكن النظر الى مخاطر السيولة من زاوية اخرى على انها عدم القدرة على تحويل الاصول بسرعة كافية وبأقل تكلفة في السوق لمنع وقوع الخسائر (او تحقيق الربح المطلوب). وتواجه المصارف مخاطر السيولة في حالة عدم قدرتها على تسهيل الاستثمارات اي تصفية الاستثمارات او جزء منها وتوجيهها لتكوين سيولة نقدية. وينتج عن ذلك تضائل الربح او انعدامه وأحيانا تكبد خسائر. هذا على مستوى المؤسسات بشكل عام، اما على مستوى المؤسسات المالية، فتزداد مخاطر السيولة بشكل غير عادي، على اعتبار ان مجمل نشاطها يدور حول محور السيولة، فالمصارف على سبيل المثال تواجه مخاطر السيولة بشكل يومي، متمثلة في الموازنة بين التزاماتها (السحوبات بشكل خاص) وموجوداتها، وهو ما يستدعي منها مصادر لتدعيم السيولة غير الاحتفاظ بنقدية كبيرة، وبطريقة تتيح لها وضع اليد على النقدية عند الحاجة اليها (كوهين، 2007: 487).

خامسا: - اساليب قياس المخاطرة السوقية

تعد المخاطر واحدة من العوامل المهمة والأكثر تأثيرا لاسيما في قيمة الشركات الصناعية في ظل التطورات التي شهدتها القطاع المصرفي في السنوات الأخيرة في المجال التكنولوجي والوسائل والأدوات المستخدمة في الصناعة وزيادة حدة المنافسة بين الشركات بعد تبني الدول سياسة السوق المفتوحة والتحرر المالي والسماح للشركات المتعددة الجنسية بممارسة أنشطتها في مختلف البلدان وظهور بواذر العولمة الاقتصادية. ويؤدي دخول الشركات في أنشطة متعددة ذات مخاطرة عالية، مما يؤدي إلى خسارة الشركة وانخفاض قيمتها في السوق، ما لم تقوم الشركة بالتعرف على مصادر المخاطر والقيام بتحليلها وادارتها وتحجيمها والتحوط لها لتقليل احتمالات خسارتها للارتفاع بمستوى الشركة في السوق مما يؤدي في النهاية إلى تعظيم ثروة حملة الأسهم.

سادسا: - المبادئ الأساسية والرئيسية لقياس المخاطرة السوقية

هناك مجموعة من المبادئ الأساسية لقياس المخاطرة السوقية يجب الالتزام بها وهي (الخطيب، 2005: 235-236):-

- يتعين ان يستخدم البنك نمودجا داخليا لقياس مخاطر السوق لاحتساب القيمة قيد المخاطرة يوميا على مراكز التداول لليوم الفائت والموجودات الاستثمارية وسجلات البنك.
- يقوم البنك بتحليل القيمة قيد المخاطرة لقياس مخاطر السوق احصائيا على قروضه التجارية والاستثمارية ومراكز السيولة لديه حسب اهمية وطبيعة تلك المراكز، وتتنبأ هذه الطريقة بالخسائر المستقبلية وفق مستوى للثقة تم تحديده سلفا، وتوفر نتائج قياس المخاطر معلومات اساسية تمكن الادارة العامة من اصدار الاحكام على مدى تعرض المصرف لمخاطر السوق، واستنادا إلى هذه المعلومات يكون لدى البنك القدرة على رقابة المخاطر بطريقة فعالة.
- يتم احتساب انكشاف اسعار الفائدة لسجلات البنك بدقة أضف إلى ذلك مراجعتها على اساس اسعار السوق (Marker to market basis) بالنسبة للمحافظ الخاضعة لتحليل القيمة قيد المخاطرة.

- يقوم البنك باستخدام نماذج دقيقة لتقييم مراكزه والحصول على المعلومات عن السوق بطريقة منتظمة عن طريق مصادر احصائيات الاسواق العامة حتى يضمن البنك القدرة على تحقيق أفضل النتائج من خلال ادوات قياس المخاطر.
- يقوم البنك بانتظام بفحص تقديرات المخاطر الناجمة عن طريقة القيمة المعرضة للمخاطرة لاستثماراته ومحافظ التداول ذات الدخل الثابت لقياس مستوى الاداء ودقة ادوات المخاطر.
- لكي يتم التأكد من قياس حدود مخاطر السوق يقوم البنك بتحليل سيناريو لاحتساب القيمة المعرضة للمخاطرة (Value at risk) على حدود مراكز التداول التي تم اعتمادها داخليا لمختلف ادوات التداول، وتؤخذ نتائج هذا السيناريو بالاعتبار عند تحديد الحدود المطلوبة واستراتيجيات التداول.

سابعا: - اهمية قياس مخاطر السوق

ان لقياس المخاطرة السوقية لمواجهة الازمات الممكن ان تتعرض لها المصارف او باقي المؤسسات وهي كما يلي: -

- **تقويم الاداء:** تسمح بنظام عقلائي اضافي ناتج عن احتساب نسبة العائد إلى المخاطرة.
- **تخصيص الموارد:** يقارن العوائد بمخاطر السوق في مختلف مجالات التبادل والتي تسمح بتحديد المجالات ذي العائد الاكبر لكل وحدة من المخاطر التي يمكن ان تواجهه رأس المال بموارد أكثر (Studer,2004:21).
- **المعلومات الادارية:** تقدم معلومات إلى الادارة العليا توضح فيها المخاطر التي يتعرض لها المتداولون من خلال مقارنة كشف المخاطر مع الموارد الرأسمالية للمؤسسة المالية.
- **التشريعات:** ان ارتفاع الاسعار لبعض المخاطر دفع لجنة بازل والبنك الاحتياطي الفدرالي الامريكي إلى تشريع متطلبات رأسمالية عالية للمخاطر النظامية (السوقية) (Wladkowski,2012: 173-177).

ثامنا: - نماذج قياس المخاطرة السوقية

هناك مجموعة من النماذج المهمة لقياس المخاطرة السوقية والتي تتمثل بالآتي: -

1- انموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر RAROC

تطرق العديد من الكتاب والباحثين إلى مفهوم العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) من وجهات نظر عديدة متباينة ومختلفة حيث عرف على انها ((طريقة لقياس الربحية على أساس المخاطر والتي من خلالها يمكن المقارنة المنسقة للعوائد المالية المحفوفة بالمخاطر لسلسلة من المشروعات او الاستثمارات. وفي العادة يتم تحديدها كونها نسبة العائد المعدل وفق المخاطر إلى راس المال الاقتصادي، وان مخاطر العائد هي التي يتم تعديلها وقياسها)) (Charles, 2004: 42).

وعرف (Join,2011: 15) نموذج عائد راس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) ((بانه النسبة المستخدمة لتحديد عائد رأس المال المعدل وفق المخاطر وعلى نحو خاص يقوم بمقارنة مقدار رأس المال الاقتصادي المطلوب لضمان استثمار معين مع العائد المحتمل من الاستثمار ليعكس درجة المخاطر المتضمنة في المشروع المالي)).

حيث تعد مخاطر السوق من المخاطر المحيطة بالربحية والناجمة عن التغيرات الحاصلة في اسعار الفوائد او اسعار الصرف او الناجمة من التقلبات الحاصلة في اسعار السندات، حق الملكية او اسعار السلع. وتكون المصارف عرضة لمخاطر السوق في حالة ادارة ميزانيتها العمومية وفي حالة عملياتها التجارية على حد سواء (Santomero, 1995:10).

ولقد نشئ وتطور المدخل الخاص بتوزيع أو تخصيص رأس مال RAROC إلى المخاطر السوقية لغرض وصف رأس مال نموذج RAROC لأنه دالة إلى مقدار المخاطر المعبر عنها في حساب القيمة المعرضة لمخاطرة (Risk at Value) علاوة على ذلك يقوم اصحاب المهن في اغلب الاحيان بتعيين راس مال RAROC لكل من حدود المخاطر السوقية غير المستخدمة والغرامات إزاء تجاوز الحدود , وكذلك تتعرض المصارف إلى مخاطر تقلب سعر الصرف الأجنبي؛ لذا فإن جميع هذه المخاطر وغيرها أمثال المخاطر الناجمة من التغيرات المتضمنة في القروض العقارية يجب الاخذ بها بنظر الاعتبار عند تقدير توزيع الخسارة على مدار الافق الزمني ل RAROC المحددة من المصرف وفي العادة يختلف هذا الافق مع الافق

التنظيمي المستخدم لاشتقاق رأس المال التنظيمي ويعتمد أفق RAROC على (امتياز البنك , حجمة , ومدى سيولته). ويتم تعيين RAROC أو على نحو مرادف رأس المال الاقتصادي لغرض تقديم أو توفير الاحتياطي إزاء الخسائر غير المتوقعة عند مستوى الثقة المرغوب به ويتم اشتقاق رأس المال التنظيمي إلى المخاطر السوقية عند مستوى الثقة 99% ويتم تعيين مستوى الثقة إلى رأس المال الاقتصادي عند المستوى الذي يوازي التصنيف الائتماني المستهدف للمصرف (Milne&Onorato,2007:16).

2- اختبار الضغط (الجهد/ التحمل):

المصارف التي تستخدم مدخل النماذج الداخلية لاستيفاء متطلبات رأس المال ومخاطر السوق تخضع لبرنامج شامل وصارم لاختبار الضغط (Altman,2010:189). هذا الاختبار يحدد الحالات التي من الممكن ان تؤثر على المصرف بوصفه المكون الرئيس لتقويم مركز رأس المال. ان سيناريوهات الضغط (المشاهدة) التي يقوم بأجرائها المصرف تغطي مدى من العناصر التي يمكن ان تنتج خسائر او ارباح غير عادية في المحفظة التجارية، وتجعل السيطرة على المخاطر في تلك المحافظ صعبة جدا، هذه العناصر تتضمن حالات اقل احتمالية لكل انواع المخاطر الرئيسية والمتضمنة للمكونات المختلفة لمخاطر السوق والائتمان والتشغيل، لذا يكون سيناريو الضغط بمثابة تسليط الضوء على تأثيرات الحالات للمراكز التي تظهر الخصائص الخطية وغير الخطية للسعر، بمعنى الخيارات والادوات ذات الخصائص المتشابهة للخيارات (Allen,D,2005: 66).

3- الحساسية

هو الطريقة التي يتم بواسطتها قياس النسبة المئوية للتغير في صافي القيمة الحالية. والتي تنتج عن التغيرات بنسبة مئوية محددة في المتغير المدخل عندما تكون قيم جميع المدخلات الأخرى المتوقعة باقية كما هي (Brigham eatl,2011:437). وان هذا الأسلوب يعد من أكثر الأساليب استخداما في تحليل المخاطر. وهو يبدأ مع سيناريو الحالة الأساسية والتي بموجبها القيمة الحالية الصافية للمشروع يتم ايجادها باستخدام القيمة الحالية الأساسية لكل متغير من المتغيرات المدخلة، ويستخدم تحليل الحساسية العديد من التقديرات الممكنة للعوائد من اجل إدراك شكل التغيرات في النتائج (Damodaran,2011:239). فيتم من خلاله قياس

المخاطر الخاصة بأصل ما من خلال العوائد، إذ يتم تحديد المجال من خلال طرح الحصيلة الأفضل من الحصيلة الاسواء لعوائد الأصل، والأصل الذي يكون المدى فيه أكبر يكون أكثر تذبذبا، بل أكثر مخاطرة. إن تحليل الحساسية يستخدم من أجل تحليل مقدار ما يمكن منحه/تحمله من أجل تجاوز تقديرات نمو العوائد وهوامشها من دون تغيير قرارات قبول أو رفض الاستثمارات (Gitman,2011:219) ويهدف تحليل الحساسية إلى تحديد أي المخاطر الفردية لها التأثير الأكبر على نجاح المشروع، مما يصعد عمليات إدارة المخاطر مقابل أحداث المخاطر هذه (Philips,2006:23).

4- القيمة المعرضة للمخاطرة (VAR)

برز مفهوم القيمة المعرضة للمخاطر (Value at Risk) بوصفها أداة واسلوب لإدارة المخاطرة من حقول الإدارة المالية المتقدمة خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين. وقد شهدت الإدارة المالية تطورات كبيرة فيما متاح لها من أدوات وتقنيات في تقدير المخاطر المستقبلية التي قد تتعرض لها قيم الأسهم السوقية. ومن ضمن الأساليب التي ظهرت في ميدان الاستخدام ما يسمى بتقدير القيمة المعرضة للمخاطر (Value at Risk) ومختصرها (VaR). والذي أسهم جهود الباحثين والكتاب في تحديد مفهوم أداة لقياس خطر السوق الذي تتعرض له الشركات الصناعية والشركات المالية لما تمتلكه من مقاييس ووسائل تضيف تحسينات متطورة إلى إدارة الخطر التقليدية والتي تعتمد على المقاييس التقليدية في قياس إدارة المخاطر. ويعود التطور لمفهوم القيمة المعرضة للمخاطر ووسائل قياسها إلى منتصف القرن العشرين إذ تطورت في ذلك الوقت النظريات الرياضية الأساسية لمقاييس القيمة المعرضة للخطر واستمر التطور خلال عقد الستينيات، وفي عام 1970 قامت المنظمات الأمريكية ببحث شركات الأسهم على تطوير إجراءاتها وذلك لتجهيز البيانات الكلية لحسابات رأس المال المقرر في تقاريرها (Holton,2002:25). وهكذا فقد بدأ التطور في السنوات الأخيرة من القرن العشرين بمفهوم القيمة المعرضة للخطر ولا سيما في عام 1993 الذي شهد زيادة مفاجئة لها، بسبب زيادة التكنولوجيا وفعالية العمليات التجارية والمناقشات المكثفة للأسواق المالية من خلال البحوث والدراسات الحديثة في ذلك الوقت. وتنمية ثقة الشركات في تقنيات إدارة المخاطر التي ركزت على قياس القيمة

المعرضة للمخاطرة خصوصا من Dow 1998 و Jorion 1997 و Bandor 1998 الذي امتلك تفسيراً جذاباً للخطر اذ ركز على ما يسمى بشرط السوق الطبيعي على اعمال الشركات الروتيني، لأنها تعطي قياساً كمياً لاحتمالية حدوث الخسارة فوق الأفق الزمني المحدد له. واستخدم في تحديد الهياكل المالية في أسواق تبادل الأسهم فهي مقياس مفيد للمخاطر وكذلك من قبل Jaunders عام 1999 الباحثون طبقوا مدخل القيمة المعرضة للخطر المعتمد على إدارة الخطر (Rogachev,2002:3-4).

وهناك العديد من التعاريف للقيمة المعرضة للخطر التي إن اختلفت في النص إلا أنها كلها ذات مضمون واحد ومن هذه التعاريف هو تعريف (John,2008:226) الذي عرف القيمة المعرضة للخطر بانها قياس مخاطر المحفظة وهي عبارة عن بيان لمستوى احتمال مخاطر معينة، فإن الخسائر المحتملة لن تتجاوز الرقم الناتج عن القيمة المعرضة للخطر. وهو مقياس شائع الاستخدام في الصناعة المصرفية. واكد (Manganell,2001:5) بانها الخسارة القصوى المحتملة في قيمة المحفظة الاستثمارية والناجمة عن تحركات السوق المعاكسة عند مستوى احتمال محدد. وهناك العديد من المنهجيات أو الطرق المختلفة التي يتم استخدامها على أرض الواقع لحساب القيمة المعرضة للخطر VaR ومن هذه المنهجيات ما يأتي:

أ- الطرق القياسية

ان الطريقة القياسية لحساب (VAR) يعتمد على التوزيع الطبيعي. وذلك من خلال تطبيق المتوسط والانحراف المعياري σ . وبالتالي سنقوم بالاعتماد على خصائص هذا التوزيع لتقدير الاحداث غير الملائمة ومن ثم تحديد قيمة (VAR). وقد تعددت الأساليب القياسية لحساب (VAR) ولعل أفضلها وأكثرها شهرة هو نموذج (RiskMetrics)، وسيتم التركيز بشكل خاص على طريقة مقياس المخاطر (RiskMetrics) في هذه الدراسة لأنه يعتبر من الأساليب الحديثة المهمة التي يجب ان تدرس وتطبق، وسنعرض اهم الطرق القياسية وهي كما يأتي (نجار، 2014: 190) :-

- نموذج التباين / التباين المشترك

- وهي طريقة تركز على مصفوفة التباين والتباين المشترك المقدر، حيث تسمح بمعالجة مئات الأدوات المالية في آن واحد، وذلك من خلال تكوين ثلاث مصفوفات هي: -
- 1- مصفوفة الانحراف المعياري.
 - 2- مصفوفة معاملات الارتباط.
 - 3- مصفوفة الأوزان.

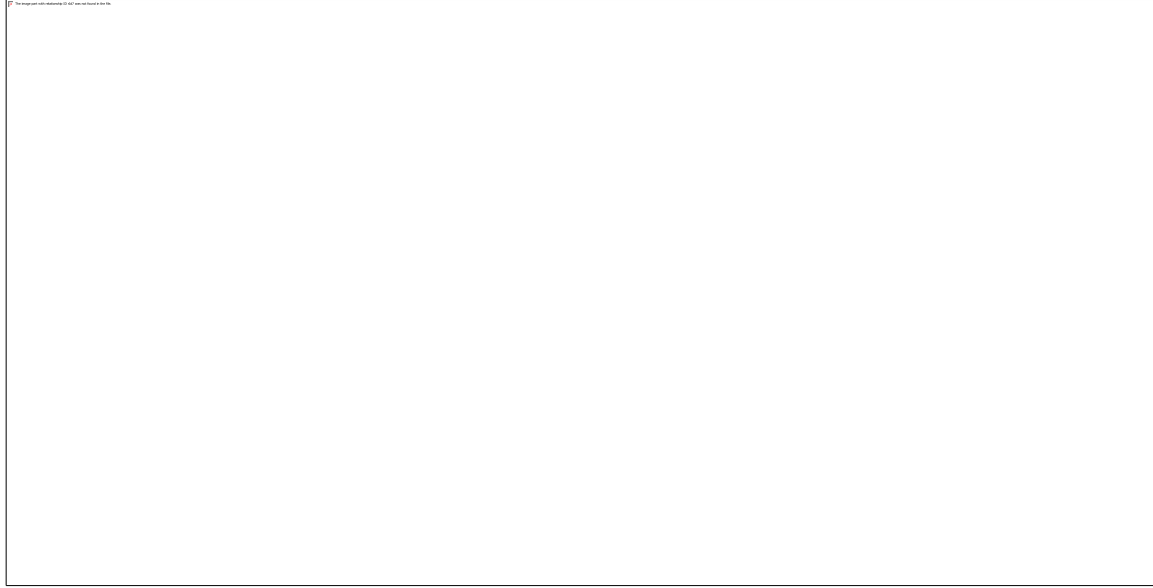
- نموذج مقياس المخاطر (RiskMetrics)

- يمكن تلخيص مراحل هذا النموذج في العديد من الخطوات وهي كما يلي (Sardi,2002:137-138): -
- 1- إن جميع المشاهدات والمعطيات عن تغيرات الإدارة المالية التي يتم حساب قيمتها عند الخطر خلال مدة زمنية معتبرة ولتكن سنة. علما ان اغلبية طرق حساب (VAR) تعتمد على فرضية ثبات المعطيات السابقة للتنبؤ أحسن بالمستقبل.
 - 2- يمكن حساب الانحراف المعياري من خلال تلك المشاهدات، ومن ثم استنتاج الخسارة القصوى التي يمكن من خلالها ان تتعرض لها الإدارة المالية والتي تساوي قيمة الانحراف المعياري.
 - 3- إن هذه الطريقة تركز على فرضية خضوع توزيع تغيرات الأسعار للقانون الطبيعي، بمعنى ان هناك دائما احتمالا قويا لان تكون المشاهدة قريبة من المتوسط، واحتمال ضعيف حتى تكون هذه المشاهدة بعيدة عن المتوسط. ومن ثم يجب اختيار مستوى الثقة المرغوب، واستخراج عدد مرات ترجيح الانحراف المعياري لاستنتاج قيمة (VAR).
 - 4- اما إذا تعلق الامر بمحفظة متنوعة من الأصول، فإن تطبيق هذا النموذج لحساب (VAR) يتطلب حساب درجة ارتباط الأدوات المالية فيما بينها؛ لأن ذلك يسمح بقياس درجة ارتباط قيمة متغير (أصل مالي) مع قيمة متغير اخر (أصل مالي اخر)، مما يسمح بتعويض الخسارة المترتبة عن أصل بالربح المحقق من أصل آخر. وبالتالي فان توزيع المحفظة من شأنه ان يخفض من قيمة الخسارة ومنه تقلص القيمة المعرضة للخطر.

5- وبافتراض إن درجة الثقة تساوي 99% فإن عدد الانحرافات المعيارية هو (2.326) وكذلك يستخدم قانون التوزيع الطبيعي.

ب- المحاكاة التاريخية

إن إحدى طرق حساب المخاطر تتمثل في افتراض أن التاريخ سيعيد نفسه والأحداث ستتكرر كما وقعت في الماضي. إن المنهجية التاريخية لحساب القيمة المعرضة للخطر تفترض على وجه التحديد أن التوزيع الذي من خلاله سيتم رسم عوائد الأصول المستقبلية في ظل أفق المخاطر مطابق لتوزيع عوائد الأصول التاريخية الخاصة بإطار أو مدة زمنية محددة. في ظل هذا الافتراض، فإن القيمة المعرضة للخطر يمكن أن تحسب باستخدام عينة من الإحصاءات الخاصة بسلسلة زمنية للعوائد السابقة للأوراق المالية.



شكل رقم (5) القيمة المعرضة للخطر بالطريقة التاريخية ليوم واحد لاسهم شركة Microsoft للفترة (أذار 1986- كانون الثاني 1999)

Source: Culp, Christopher L., The Risk Management Process: Business Strategy and Tactics, John Wiley & Sons, Inc, 2001.

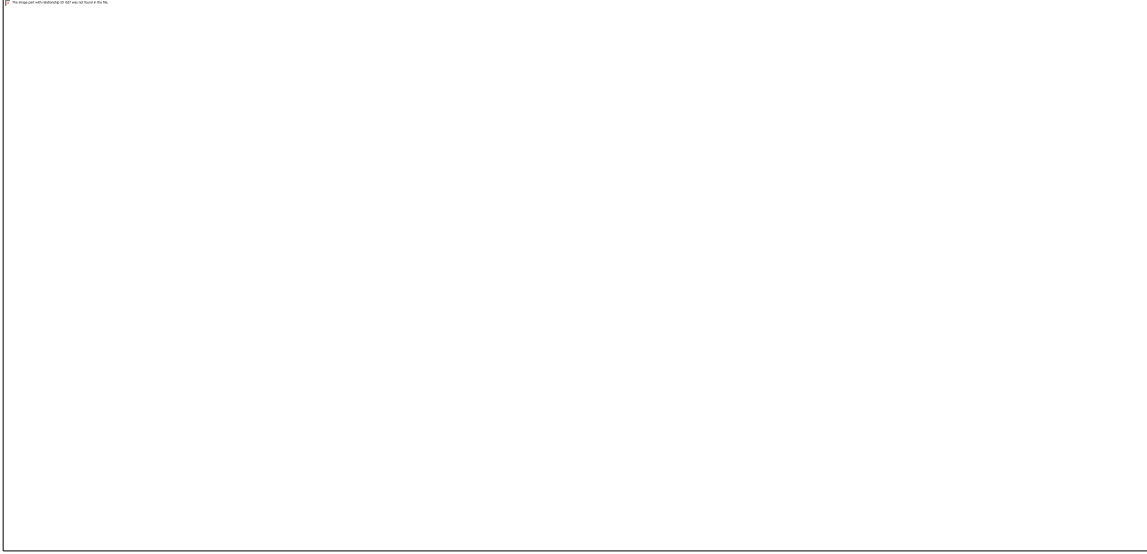
ان الشكل (5) يوضح الطريقة التاريخية لحساب القيمة المعرضة للخطر لمدة يوم واحد عند مستوى ثقة 95% لسهم عادي مصدر من قبل شركة Microsoft باستخدام العوائد اليومية من اذار لعام 1986 إلى نهاية عام 1999، ان القيمة المعرضة للخطر ليوم واحد بمقدار 5% (هذا يعني قيمة معرضة للخطر بثقة يومية مقدارها (95%) المبينة في الشكل أعلاه يشير فيها الخط إلى ان ما دونه (إلى يساره) يقع 5% من العوائد التاريخية لهذا السهم. فان قيمة المخاطر معبر عنها بالعوائد تساوي 3.295% (CULP,2001:344-245).

ت- محاكاة مونتني كارلو

إن أسلوب تحليل محاكاة مونتني كارلو هو أسلوب احتمالي يقوم على تجربة الفرص المحتملة من خلال معاينة عشوائية، ويستخدم عندما يتضمن النظام عناصر واضحة لها فرصة للتأثير في سلوك النظام. وهو يستند إلى فكرة استخدام التجارب الإحصائية من أجل الحصول على حل تقريبي وجعله قابل للتطبيق على المسائل المعقدة. ويمكن تقسيم أسلوب مونتني كارلو إلى خمس خطوات رئيسة تتمثل (Cox,2006:203):-

- بتحديد التوزيع الاحتمالي للمتغيرات الهامة في النظام
- وتحديد التوزيع الاحتمالي لكل متغير
- تحديد مجال من الأرقام العشوائية لكل متغير
- وتوليد الأرقام العشوائية
- والقيام بالمحاكاة لسلسلة المحاولات.

إن النموذج الأقوى للمحاكاة يعتمد على أخذ العينات باستخدام أسلوب مونتني كارلو، ولكن عوضاً عن تحديد توزيع العينة على طول مسارات استخدام البيانات التاريخية فقط، فإن هذا الأسلوب يحدد توزيعاً مرشحاً باستخدام عملية عشوائية مفترضة.



شكل (6) القيمة المعرضة للخطر ليوم واحد بطريقة محاكاة مونت كارلو مقابل الطريقة التاريخية لاسهم شركة Micro-Soft للفترة (أذار 1986- كانون الثاني 1999)

Source: Culp, Christopher L., The Risk Management Process: Business Strategy and Tactics, John Wiley & Sons, Inc, 2001.

يوضح الشكل (6) نتائج القيمة المعرضة للخطر باستخدام أسلوب تحليل محاكاة مونت كارلو للعوائد اليومية لشركة Microsoft وذلك بالمقارنة مع القيمة المعرضة للخطر المحسوبة بواسطة كل من الطريقة الطبيعية المعيارية والطريقة التاريخية. إن قيم التباين والوسط الحسابي التاريخية قد تم استخدامها لتعبر عن معادلة حركة براون الهندسية $Brownian\ motion\ equation$ ومسار عينة بخطوة واحدة 20000 مرة (بالاستناد إلى 10000 المشتقة من التباين الطبيعي المعياري $variate\ normal\ standard$ وتباينه التعاكسي $variate\ antithetical$). إن العائد الحرج الناتج الذي يمثل المعين الخامس لتوزيع العائد الذي تمت محاكاته ليوم واحد معروض على أنه (3.75%)، أو فقط تحت القيمة المعرضة للخطر الطبيعية وفوق القيمة المعرضة للخطر التاريخية (CULP, 2001:346).

المبحث الثاني: - معدلات التعثر في السداد

تمهيد

غالبا ما تتعرض المصارف إلى أزمات وخسائر كبيرة تهز كيائها واستقرارها وتفقدتها الثقة من طرف عملائها. وهذا بسبب تعرضها لعدة مشاكل مصرفية خطيرة، ومن أخطر هذه المشاكل هي مشكلة التعثر في السداد. وهذه المشكلة تعتبر كثيرة الحدوث في العمل المصرفي. ويساهم فيها كل من الزبون والعميلين بإدارات الائتمان وبعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى التي لا يمكن للمصرف ان يتجنبها، الا انها تكون محسوبة ابتداء من منح القروض وهذا ما تخلفه من اضرار توقع بالمصرف من خلال إنقاص أرباحه وزيادة خسائره، وعندما يكون هذا الامر بهذه الخطورة الشديدة فانه ينبغي على القائمين على إدارة المصرف بالحرص الكامل في انتقاء العميلين وتدريبهم والمتابعة النشطة والمعايشة الكاملة لظروف العميل والاقتصاد ككل.

ويعد موضوع التعثر في السداد او الديون غير العاملة، أرقا لمعظم الإدارات المصرفية المعاصرة في الشرق والغرب، وباتت تعاني منه جميع المصارف بلا استثناء، لاسيما تلك العاملة في دول العالم الثالث او الدول النامية، وقد ساهم هذا الامر في العديد من الدول والسلطات النقدية إلى اتخاذ مواقف وتدابير حاسمة أحيانا من اجل حماية أجهزتها المصرفية، والمحافظة على الثقة العامة فيها.

أولاً: مفهوم التعثر في السداد

تختلف تسمية معدلات التعثر في السداد من مصرف لآخر فهي تسمى الديون المتعثرة، الديون المشكوك في تحصيلها، الديون الحرجة، الديون الراكدة، الديون المجمدة، الديون العالقة الصعبة، والقروض المتعثرة، وأيا كانت التسمية التي تطلق عليها فيمكن تعريفها كما يأتي:

فيعرف (المندلسي، 2002: 37) مفهوم التعثر "بانه تلك التسهيلات الائتمانية بجميع أنواعها التي منحها المصرف لبعض الزبائن في الماضي ولم يهتم هؤلاء الزبائن بسداد قيمتها والفائدة المستحقة عليها للمصارف في اجال استحقاقها، وبمرور الوقت تحولت حسابات هذه التسهيلات الائتمانية إلى

حسابات مدينة راکدة". وعرف (غنيم،2001: 13) القروض المتعثرة "بانها قروض عجز فيها المقترضون عن سدادها في تواريخ الاستحقاق اما بسبب عدم الرغبة في ذلك او لعدم تمكن المقترضون الوفاء بالتزاماته بسبب حدث غير محسوب لظروف او مشاكل او اختلالات أحاطت به". وأشار الى ان الديون المتعثرة يقصد بها هي القروض التي لم تعد تحقق للمصرف إيرادات من فوائدها (Rose,2002:118). وأكد (عبد الحميد،2009: 22) إلى ان الديون المتعثرة يقصد بها "هو ذلك الدين الذي تتعرض شروط سداده بين المصرف والعميل إلى مخالفات أساسية ينتج عنها عدم القدرة على تحصيل أقساط وفوائد القرض مما يمكن معه القول بان هناك احتمالات قوية لعدم سداده ولو جزئياً".

وعرف (الواكد،2000: 43) معدلات التعثر "بانها الديون التي يعتقد بعدم إمكانية تحصيلها وأنها أصبحت محل شك، وانه من الصعب بالإمكان تحديد نسبة او قيمة ما يمكن اهلاكه منه او موعد ذلك". وهذا يعني بان الملتزمون به لا يستطيعون خدمته بشكل منتظم، ولا يمكن تسديده او تسديد اقساطه وفوائده على الأقل، حيث يحتسب متعثر بعد مرور مدة تتراوح ما بين ستة أشهر عن توقف الملتزمين بها عن سدادها. وأشار (عبد الفتاح،1989: 19) إلى ان معدلات التعثر "هي تلك الديون التي عجز فيها المقترضون عن سدادها في تواريخ الاستحقاق المتوقعة اما بسبب عدم الرغبة في ذلك او لعدم تمكن المقترض من الوفاء بسبب حدث غير محسوب او لظروف او مشاكل او اختلالات أحاطت بنشاطه".

ثانياً: أسباب التعثر في السداد

تعتبر الديون المتعثرة ازمة تواجه البنوك في نشاطاتها، إذ تؤدي إلى تجميد جزء مهم من أموال المصرف نتيجة لعدم قدرة العملاء على تسديد القروض وفوائدها، إذ تعدد اسباب تعثر القروض وعدم سدادها في مواعيد استحقاقها تؤدي إلى العديد من الأسباب التي يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات رئيسية وهي (شنة، 2009: 62):

1- الأسباب المتعلقة بالمصرف

باعتبار المصرف هو المسؤول عن خطوات وأساليب الدراسة المتعلقة بالقرض، وهو المسؤول عن منح القرض ومتابعته فإن أي تقصير في هذه الإجراءات سيؤدي إلى تعثر القرض لاحد الأسباب الأتية (براق، 2008: 8-9):

- عدم قدرة المصرف على تقدير الاحتياجات النقدية للمقترض.
- أخطاء في التحليل الائتماني.
- خطأ في تقدير الضمانات.
- منح المصرف للمقترض حصة القرض لاستخدامها دفعة واحدة.
- عدم وجود سياسة ائتمانية لدى المصرف.
- تسييق المصرف لعامل العائد على عامل المخاطرة.
- اتخاذ قرار منح الائتمان بناء على الضمانات بغض النظر عن الجدارة الائتمانية.
- عدم قدرة المصرف على متابعة المشروع الممول.
- تمويل كامل أو شبه الكامل للمشروع.
- سوء ظروف عمل الموظفين في المصرف.

2 - الأسباب المتعلقة بالمقترض

كثير ما تقع المصارف ضحية أخطائها وهي ليست أخطاء الغير، وبالتالي تمثل مشكلة الديون المتعثرة في أحد جوانبها الأساسية مشكلة البنك ذاته، ولأن المقترض سواء كان فردا أو مؤسسة هو

أحد طرفي العلاقة الائتمانية، فإنه يمكن ان يتسبب في تعثر القروض ويتبين ذلك من خلال النقاط التالية (النجار، 2000: 84-85): -

- استخدام القرض لغير الغرض الذي منح لأجله.
- ضعف القدرات الادارية للمقترض.
- سوء نية المقترض.
- وجود خطأ في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الممول.
- تقديم معلومات غير صحيحة عن المقترض او المشروع الممول.
- وفاة العميل المقترض وعدم التزام الورثة بالتسديد.
- اشهار افلاس المقترض.
- عدم التزام المقترض بتوجيهات وارشادات البنك.
- وجود مشاكل في التشغيل لدى المشروع الممول.
- وجود ثغرات في الإدارة المالية والمحاسبية.
- الافراط والتوسع في الاقتراض.

3- أسباب خارجية

وتشمل الظروف المحلية والدولية مثل العوامل السياسية والاقتصادية والتشريعية وهي كالاتي (الشمري، 2009: 20): -

- **الظروف الاقتصادية:** التي تخرج عن إرادة المقترض وعن تأثيره ومن أمثلتها:
 - اهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما يطرأ عليها من تعديلات، وما يتطلب تنفيذها من اصدار قرارات اقتصادية ومالية ونقدية قد تؤثر أحيانا على بعض الأنشطة في الدولة.
 - اتجاهات الدورات الاقتصادية سواء في الاجل القصير أو الاجل الطويل وتأثيرها على الأنشطة المختلفة من حيث التوظيف والدخل.
- **الظروف السياسية:** وتشمل هذه الظروف كافة القرارات التي تتخذها الحكومة وما ينتج عنها سواء في المجال الصحي، البيئي، الضرائب أو الجمارك، وكذلك أوضاع الحروب أو عدم الاستقرار السياسي في المنطقة، وكل هذه العوامل تؤثر على القدرة التسويقية لدى العميل وبالتالي تؤدي إلى تعثره.

- الظروف الطبيعية: وتشمل الفيضانات والهزات الأرضية والحرائق وغيرها من الكوارث.
- الظروف التكنولوجية: وأهمها ظهور سلع بديلة متطورة تفقد العميل حصته في السوق.

ثالثاً: أنواع التعثر في السداد

هناك مجموعة لانواع التعثر في السداد ويمكن بيان أهمها وهي كالآتي: -

1- التعثر الاقتصادي:

ويقصد به حالة المصرف التي تعجز عوائدها المتحققة عن تغطية كل التكاليف ومن ضمنها تكلفة التمويل، وبمعنى اخر يعني ضعف الإدارة في تحقيق عائد على الاستثمار يقل عن معدلات الفائدة السائدة في السوق، او لا يتناسب مع المخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات (النجار، 1997: 43).

2- التعثر المالي:

يعني عدم مقدرة المشروع على الدفع والوفاء بالالتزامات اتجاه الغير، وان العسر المالي قد يكون فنياً أو قانونياً، فالعسر الفني، يشير الي عدم قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته القصيرة الاجل، مثل مستلزمات انتاج وسداد أجور ومرتببات العمال وسداد أقساط وفوائد القروض، وهو عدم مقدرة المشروع على تغطية جميع التزاماته المستحقة عليه، وينشأ عندما تكون قيمة الأصول التي في حوزته غير كافية لتغطية الالتزامات القصيرة والطويلة الاجل نتيجة تحقيق المشروع لخسائر متتابعة تؤثر على راس مال المشروع (Brigham, 1985). وفي الحقيقة لا يوجد تحديد متفق عليه لحالة التعثر المالي، فقد يختلف المفهوم من مصرف لآخر، وفقاً لشكل الحالة التي تراها إدارة الائتمان.

رابعاً: مراحل التعثر

ان التعثر المالي لا يتم دفعة واحدة بل يجب ان تشترك جميع المستويات الإدارية التي تتولى الاشراف على الفرع وربما المدير التنفيذي للمصرف في تقدير الأسباب ودرجة الخطورة، حتى يكون قرار المصرف في اعتبار الدين متعثراً في محله. قد يتأخر مديرو الفرع في تبليغ الإدارة عن قرض متعثر اعتقاداً منهم ان الأمور سوف تستقيم بعد وقت قصير او خوفاً من الاحراج مع الإدارة، وبسبب غرورة لأنه هو الذي أوصى بمنح القرض اعتقاداً منه ان سبب التعثر خارجي ولا إثر له على الزبون، او الخوف من الإجراءات الإدارية ضده وكذلك الخوف من ردود فعل المجتمع، او المساهمين بالمصرف (الشمري، 2009: 25).

ان التأجيل هو العدو الأول لإدارة القروض المتعثرة لأنها إذا تم معالجتها مبكراً يمكن التغلب عليها ومساعدة العميل على العودة بالوضع إلى طبيعته، والتعثر المالي يتم عبر عدة مراحل للوصول إلى مرحلة التعثر وبالتالي يجب معرفة المراحل التي تسبقه من اجل متابعته قبل ان يصل إلى مرحلة حرجية وتتمثل هذه المراحل فيما يلي (رمضان، 2012: 18):

- المرحلة الأولى:

وهي مرحلة ظهور العائق والمسبب لكبوة المؤسسة الاقتصادية، فهنا السبب يتباين من مؤسسة لأخرى، اذ يمكن ان يكون السبب راجع إلى ظروف خارجية محيطة بها كتلك المتعلقة بالمنافسة الشديدة وظهور منافس قوي ينافس بالسعر والجودة، تخفيض التعريفات الجمركية على السلع البديلة، السياسة الاقتصادية، السياسة النقدية ومدى استقرار التشريعات او بسبب داخلي متعلق بالسياسة الداخلية او إدارة المؤسسة في حد ذاتها.

- المرحلة الثانية:

ترتبط هذه المرحلة بعدم قدرة الشركة على مقابلة التزاماتها الجارية وتكون بحاجة ماسة للنقديات، وذلك على الرغم من امتلاكها لأصول مادية تزيد في قيمتها عن قيمة التزاماتها الاجمالية تجاه الغير والتي يعكسها جانب الخصوم في الميزانية. يصطحب هذه المرحلة التدني في أداء المؤسسة الاقتصادية، فهذه المرحلة تتجلى مالياً من خلال بدء التدني في مبيعات وارباح

المؤسسة وتسجيلها لخسائر متتالية، احتياجها للسيولة النقدية ولجئها للاقتراض القصير الاجل والاقتراض التجاري بشكل ملفت للانتباه، فبداية هذه المرحلة هي نهاية لمرحلة الأداء الجيد او المتوسط وبداية التراجع الجزئي في الأداء، وطول المدة الزمنية لهذه المرحلة يختلف باختلاف المؤسسة وحجمها ومدى سلامة مركزها المالي (عادل، 2011: 49).

- المرحلة الثالثة

ويتبع المرحلة الثانية دخول المصرف مرحلة التغيير وتراكم الخسائر وهي تأخذ أحد الاشكال التالية (رمضان، 2012: 19):

- الاستمرار في حالة التراجع في الأداء بشكل مستقر نسبيا، أي قد يمتد ذلك لسنوات.
 - الاستمرار في حالة التراجع في الأداء بشكل بطيء.
 - الاستمرار في حالة التراجع في الأداء بشكل مزمن، ومعناه أن يكون أداء المؤسسة ضعيف جدا قبل انتهاء فترة حياتها.
 - وصول المصرف مباشرة إلى حالة الفشل الحاد فيكون أداء المؤسسة بمستوى جيد وفجأة يظهر انخفاض حاد في أدائها.
- كما يمكن الكشف عن تدنى الحالة المالية للمؤسسة من خلال الكشوفات المحاسبية والقوائم المالية التي هي غنية بالمؤشرات المالية، التي يمكن أن توضح الصحة المالية للمؤسسة المقترضة وذلك باستعمال تقنيات التحليل المالي التي توضح مثلا، نقص رأس المال العامل من خلال استهلاك راس المال الخاص بفعل تراكم الخسائر تدريجيا، ارتفاع الاحتياجات إلى راس المال العامل بالمقابل نقص المبيعات، الاختلال في هيكل تمويل المؤسسة وضعف شديد في دوران المخزون او نفاذه.

- المرحلة الرابعة

وهي مرحلة انحدار الأداء ليصل إلى المستوى الضعيف جدا، ليتم إعلان المؤسسة عن توقفها عن الدفع وافلاسها النهائي وهي المرحلة الأخيرة للتعثّر المالي.

خامسا: استراتيجية معالجة التعثر في السداد

هنالك العديد من الاستراتيجيات التي يمكن ان تتبعها المصارف لمعالجة التعثر في السداد وهي كما يأتي: -

1- استراتيجية تتعلق بالديون:

ان أفضل استراتيجية للتعامل مع الديون المتعثرة، هي العمل على تفاديها من خلال صياغة وتنفيذ سياسة ائتمانية سليمة، بحيث يتم التسديد من خلال الاعتماد على التدفقات النقدية للنشاط التجاري، والاعتماد على ضمانات كافية، واستثناء الضمانات الضعيفة قبل منح التسهيلات، فضلا عن اتباع إجراءات وسياسات ضمان فعالة منذ البداية، للتأكد من طبيعة الضمان، وذلك من خلال الاشراف الناجح على الائتمان وتكمن أسس الإدارة الناجحة للتسهيلات الممنوحة فيما يلي (Camp,2004:47) :-

- مراقبة أداء التسهيلات المصرفية بعد منحها والتأكد من استغلال التسهيلات الممنوحة وفق الشروط والضمانات، وللغرض الذي من أجله تم المنح للتأكد من إمكانية التسديد وفي المواعيد المحددة.
- التوثيق التام للشروط القانونية والمالية والتعاقدية المتعلقة بالتسهيلات إذ تقوم المصارف الخاصة باعتماد أنظمة الكترونية للتوثيق وتسهيل العودة لعقود ووثائق الضمانات بشكل كامل من خلال مشاريع للأرشفة الالكترونية وبقية الاعتماد فقط على الاوراق.
- التواصل الدوري مع العميل من خلال اجراء الزيارات لمشروع العميل والاطلاع عن كثب على الاعمال او عن طريق الاتصال هاتفيا او الكترونيا ووضع نظام لحل المشاكل والمصاعب عند حدوثها.

2- استراتيجية تتعلق بالعملاء:

• استراتيجية محافظة

تبدأ بإجراءات مخصصة تجاه العملاء المتعثرين تصل إلى حد المساعدة في تقديم المشورة وفي اقتراح بدائل للسياسة التشغيلية التي يعتمد عليها العميل. فضلا عن ما يمكن ان تقدمه من قروض جديدة لأنهاء حالة العسر المالي لدى العميل او تخفيف شروط التسديد او تعليق الفوائد او جدولة التسهيلات (الزبيدي، 2002: 36).

• استراتيجية متشددة

وهي الاستراتيجية التي تقوم بها إدارة الائتمان بالمطالبة الفورية بإشهار افلاس العميل. خصوصا إذا ما لاحظت إدارة الائتمان ان العميل المتعثر قد اخفى عنها الكثير من المعلومات، او انه لم يكن صادقا في معلومات أخرى، وأن العميل قد استخدم الائتمان في غير غرضه الذي تقدم من اجله مما أوصل البنك إلى حالة المخاطرة بسبب تعرضه إلى الديون المتعثرة. الأمر الذي من خلاله يطلب من إدارة الائتمان اتخاذ كافة الإجراءات التي تضمن حقوق البنك مثل اتخاذ قرار بيع الأصول المرهونة لصالح البنك او المطالبة القانونية بتصفية ممتلكات العميل وغيرها (ارشيد وجودة، 1999: 49).

سادسا: الآثار السلبية للتعثر

يعتبر التعثر المالي هو مواجهة المنشأة لظروف طارئة (غير متوقعة) تؤدي إلى عدم قدرتها على توليد مردود اقتصادي أو فائض نشاط يكفي لسداد التزاماتها في الأجل القصير. كما تمثل الديون المتعثرة مشكلة خطيرة ذات نتائج عالية التكاليف والآثار وافرازات معقدة التركيب، ليس فقط على الجهاز المصرفي، بل على الدولة كلها. ومن ثم يجب على كل مصرف أن يحيط بجميع الآثار المتشابكة شديدة الأهمية حتى يستطيع التعامل معها التي يمكن أن نوجز فيما يأتي بعض من آثارها (الخضيري، 1996: 45-50):

- تجميد جانب هام من أموال البنوك نتيجة عدم قدرة العملاء المتعثرين على سداد التزاماتهم ومن ثم تعطيل دورة راس المال في البنوك وحرمان البنوك من عائد استثمارها من توظيف هذه الأموال سواء مع العملاء المتعثرين أو في مشروعات أخرى.

- تعريض البنك إلى الخسائر باهظة التكاليف تشمل الجانبين من مقومات تواجه أولها مادي والأخر معنوي.
- تحتاج الديون المتعثرة إلى معالجات خاصة.
- تستغرق معالجة الديون المتعثرة مزيد من الوقت والجهد والتكلفة من جانب العاملين والمسؤولين مما يؤثر على قدرتهم.
- تحتاج إلى استفسارات اقتصادية قانونية وفنية، مما يضطر البنك إلى اللجوء للقضاء والمحاكم لاستيفاء ديونه.
- تؤثر القروض المتعثرة على الجو النفسي للعمال وتؤدي إلى توفر مناخ من التوتر وعدم الاستقرار.
- تؤدي الديون المتعثرة إلى ارتفاع معدل دوران العملاء والعاملين المتميزين الحاليين، حيث يسارع كل منهم لبحث عن بنك أو مصرف جديد مستقر يحقق رغباته ويشبع احتياجاته ويساعد على تحقيق أهدافه وطموحاته.
- قد تؤدي الديون المتعثرة إلى انكماش أعمال البنك.

سابعاً: مؤشرات التعثر في السداد

تزداد أهمية رصد ومتابعة المؤشرات التي يستدل منها دلالات هامه وفعالة على ان هناك صعوبات تواجه العميل المقترض وانه بدأ يسير نحو التعثر سنتطرق للمؤشرات التي تسبق التعثر كما يلي:

1- مؤشرات تتعلق بمعاملات المقترض مع المصرف

- مؤشرات متعلقة بحساب المقترض لدى البنك: تعتبر إدارة الائتمان المسؤولة عن الكشف المبكر لحدوث تعثر الديون الممنوحة للعميل قبل الوقوع فيها، وذلك من خلال عدة مؤشرات تظهر من خلال التعامل مع العميل وهي كما يلي (أبو عبيد، 2003: 3):
- أ- اصدار شيكات على حساب القرض او الحسابات الأخرى للعميل بأكثر مما تسمح به الأرصدة المتوفرة في هذه الحسابات.

ب- وجود حركات سحب من الحساب لا تتناسب وطبيعة عمل المقترض من جهة واحتياجات المشروع الممول من جهة أخرى.

ت- التخلف عن سداد دفعة مستحقة لأكثر من فترة. وتكرار عدم سداد الأقساط والفوائد في مواعيدها.

ث- عدم الاستجابة لتخفيض المديونية عند طلب ذلك، وإظهار العميل لعدم التعاون مع المصرف، وصعوبة الاتصال به (البرعصي، 2005: 65).

ج- عدم المقدرة على الإمسك بحسابات منتظمة حقيقية (الحمزاوي، 2000: 359).

ح- تناقص ارصدة حسابات المقترض لدى البنك (الرفاعي، 2008: 20).

خ- تباطؤ حركة الحساب الجاري للعميل الممول من طرف البنك وبصفة خاصة من جانب الإيداع (الخصيري، 1997: 54).

● مؤشرات متعلقة بطلبات المقترض:

أ- يقدم المقترض طلبات متكررة لزيادة سقف التسهيلات الائتمانية الممنوحة بدون مبرر وبشكل غير مخطط له.

ب- الاعتماد بكثرة على القروض القصيرة الاجل.

● مؤشرات متعلقة بالضمانات

أ- تراجع القيمة الاسمية للضمانات.

ب- طلب العميل استبدال الضمانات العينية بضمانات شخصية.

ت- التباطؤ في تقديم ضمانات إضافية عند طلبها من طرف البنك (الشمري، 2009: 20).

2- مؤشرات تتعلق بالبيانات المالية للمقترض

● المؤشرات التي يستدل عليها من خلال الميزانية العمومية:

أ- تدهور مركز العميل.

ب- الزيادة الكبيرة في المخزون السلعي.

ت- تراجع حقوق الملكية (حقوق المساهمين).

ث- ارتفاع مديونية الشركة.

ج- انخفاض نسبة الأصول المتداولة إلى اجمالي الأصول.

- المؤشرات التي يستدل عليها من بيان الإيرادات والنفقات (حساب الأرباح والخسائر)
 - أ- تراجع حجم المبيعات.
 - ب- تركيز المبيعات على عدد محدد من الزبائن.
 - ت- زيادة في المبيعات مع انخفاض الأرباح (عادل، 2012: 81-82).

3- مؤشرات أخرى

- بالإضافة إلى المؤشرات التي يستدل عليها من خلال البيانات المالية للمقترض فان هناك مؤشرات أخرى غير مالية يستدل من خلالها على احتمال تعثر المقترض مما يؤدي إلى اختلال العلاقة بينه وبين المصرف ومن اهم المؤشرات ما يلي (الحلبي والهيصمي، 2004: 7-8):
- عدم وفاء العميل بالتزاماته تجاه مورديه حتى فقدوا ثقتهم فيه.
 - عدم وفاء العميل بالتزاماته تجاه الجمارك والتأمينات الاجتماعية والضرائب.
 - ظهور إعلانات بالوسائل المختلفة عن بيع اصول ثابتة يستخدمها العميل في نشاطه دون أي مبرر مقبول لهذا البيع.
 - لجوء العميل إلى بيع عقار مملوك له مع إخفاء ذلك عن البنك الدائن له.
 - انصراف عملاء العميل (المستهلكين) عن منتجاته لعدم مناسبتها او تطورها.
 - عدم وجود بضائع بمخازن العميل او حدوث اختلاسات.
 - التغيير المستمر في إدارة المشروع او ملكيته.
 - كثرة استخدام المناقصات وتجزئتها بشكل متسارع مع المغالاة في التامين الابتدائي بشكل اناسب مع حجم المشروع.

ثامناً: - طرق قياس التعثر في السداد

ان لمعدلات التعثر في السداد العديد من المصطلحات حيث يطلق عليها ايضا المخاطر الائتمانية، وتحصل المخاطر الائتمانية عن عدم سداد أصل الدين أو الفوائد أو التأخير في السداد، وتتأثر درجة المخاطر الائتمانية بالظروف الاقتصادية الكلية والسياسية والاجتماعية. ويتم قياسها بنسب ومؤشرات مالية، اهم هذه النسب هي (Rose,1999:171)، (Hample&Simonson,1999:67-93) ، (Rose&Hudgins,2008:177) :-

1- نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات: -

تهدف هذه النسبة الى بيان مقدار القروض التي عجز فيها المقترضون عن سدادها في تواريخ الاستحقاق المتوقعة اما بسبب عدم الرغبة في ذلك او لعدم تمكن المقترض عن الوفاء بسبب ظروف او مشاكل صاحبت النشاط الذي يزاوله بمبلغ القروض او السلف المقترضة من المصرف المعني، وكلما ارتفعت هذه النسبة لها دلالات سلبية على المصرف من جهة وسمعته تجاه المودعين والمساهمين من جهة اخرى، لأنها تؤدي الى ارتفاع المخاطرة الائتمانية الناتجة عن منح القروض والسلف.

2- نسبة القروض والتسليفات إلى اجمالي الموجودات: -

تقيس هذه النسبة مقدار القروض التي يمكن للمصرف ان يمنحها الى المقترضين بالاعتماد على اجمالي الموجودات أي حجم الودائع التي يحصل عليها من زبائنه المودعين وتهدف الى بيان استغلال المصرف لهذا النوع من مصادر التمويل لكي تسهم بصورة او بأخرى في تحقيق العوائد المرجوة منها من جهة وفي الوقت نفسه ضمان المصرف اموال المودعين في حالة نكول أحدهم عن التسديد ومن ثم تعد نسبة حرجة وكمقياس مهم لمخاطر التعثر في السداد لان اي حالة ارتفاع في هذه النسبة سيعرض المصرف الى ازمات ومخاطر معينة فضلا عن المخاطرة الائتمانية. لذلك ان حالة الارتفاع تعد مؤشراً سلبياً في حالة عدم خلق التوازن النسبي بين القروض والموجودات او الحصول على مصادر تمويل اخرى غير الودائع.

المبحث الثالث: - السيولة المصرفية

تمهيد

تمثل السيولة موضوعا في غاية الاهمية في الفكر المالي بشكل عام وادبيات المصارف التجارية بشكل خاص. ولأهمية موضوع السيولة فأنها عادة ما يشبهها المختصون بان السيولة في الجهاز المصرفي يقابلها الدم في الجهاز الدوري للإنسان. إذ يعد موضوع السيولة من المواضيع الاكثر اهمية في الشركات والمصارف التجارية، وشغلها الشاغل في عملها اليومي واحتكاكها في الزبائن ويجب على الشركات والمصارف التجارية الحفاظ على مصادر كافية من السيولة لتستخدمها في اداء التزاماتها حين الاستحقاق. فقد تتعرض المصارف لخسارة عددا من زبائنها نتيجة لعدم توفر السيولة الكافية او عدم امكانية تلبية طلباتهم في الوقت المناسب. وبالعكس من ذلك فقد يحتفظ المصرف بسيولة تفوق حاجته، مما ينتج عن ذلك حالة الاستخدام الغير صحيح للموارد المتاحة وفقدان الادارة الجيدة للسيولة.

أولاً: - مفهوم السيولة

على الرغم من تعدد المفاهيم والتعاريف حول موضوع السيولة الا ان هذه التعاريف لا تختلف في جوهرها وانما الاختلاف في بعض التعابير والالفاظ. وتعني السيولة " قدرة الموجود على التحول إلى نقد سائل بسرعة وسهولة وبكلفة منخفضة" (Klein,1982:11).

وعرفها (Bain&Howells,2000 :8) "بانها السرعة او الملاءمة التي يمكن من خلالها تحويل الموجودات إلى نقد بسهولة وسرعة، وعملية تكوين الاصول الاكثر جاذبية بالنسبة للمقرضين وتتضمن تكوين الموجودات التي من الممكن تحويلها إلى سيولة بسرعة وبدون خسارة".

أو هي "مقدار ما تحتفظ به المؤسسات المالية ومنها المصارف من أموال نقدية أو ما يتوافر لها من موجودات سريعة التحول إلى نقد وبدون اي خسائر في قيمتها" (الشمري،2009: 370).

وأكد (الجنابي وزكي، 2009: 98-98) إلى أن السيولة هي إمكانية تحويل الموجود إلى نقد سائل (وسيلة دفع) بسرعة وسهولة وبكلفة منخفضة وتعرف السيولة بانها قدرة الموجودات للتحويل إلى نقد بسرعة وبدون خسارة في القيمة، وتمثل النقود اعلى درجات السيولة لأنها وسيلة دفع مباشرة لتسديد الديون وللإنفاق وتحافظ على قيمتها. وتعتبر كلفة المعاملات (كلفة التمويل) من المعايير التي تحدد درجة سيولة الموجودات، وينقسم مفهوم السيولة إلى قسمين هما (علي والعيسي، 2004: 52): -

1- السيولة المحلية عرض النقد (M2): وقد برز هذا المفهوم انطلاقاً من وظيفتي النقود كوسيلة للتبادل وكمستودع للقيمة، ويتضمن عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) فضلاً عن الارصدة النقدية في حسابات التوفير والودائع الثابتة لدى البنوك وصناديق التوفير والذي يعبر عنها بالمعادلة الآتية:

$$M2 = M1 + \text{Saving Accounts} + \text{Time Deposits} \dots\dots\dots (1)$$

(M1) يشمل عرض النقد بالمعنى الضيق للعملة في التداول مضافاً إليها الودائع الجارية والتي يشار إليها بالمعادلة الآتية:

$$M1 = \text{Currency Circulation} + \text{Demand Deposits} \dots\dots\dots (2)$$

تمتاز حسابات التوفير والودائع الثابتة بسهولة تحويلها إلى ودائع جارية مما يجعلها تؤثر في الانفاق الاستهلاكي، لذا تم ادخالها ضمن مكونات عرض النقد M2، والتي تولي السلطات النقدية اهتمام كبير في تحديده ومراقبته لما له من اثار على مستويات الاسعار السائدة.

وأشار (Ross, et al., 2010: 21) إلى السيولة بانها سهولة وسرعة تحويل الاصول إلى نقد دون خسارة كبيرة في القيمة، وان الموجودات المتداولة هي الاكثر سيولة وتشمل النقد والاصول التي سيتم تحويلها إلى نقد خلال سنة من تاريخ الميزانية العمومية.

ويظهر من التعاريف اعلاه عدم الاختلاف بين تعاريف السيولة والسيولة المصرفية إلا فيما يخص الهدف من السيولة، فالسيولة بشكل عام هي وجود سيولة نقدية تحت اليد او موجودات قابلة للتحويل إلى سيولة نقدية بسهولة وبكلف معقولة للإيفاء بالتزامات الشركات في المديونية او الاستثمار او غيرها من الأمور المناطة بها، اما في المصرف فان اهمية السيولة تتمثل في تمكين المصرف على مواجهة سحب الودائع غير المستقرة ومقابلة الطلبات غير المتوقعة لسحب الودائع تحت الطلب، وكذلك مواجهة احتمال السحب من ودائع التوفير والودائع بالأجل اذ قد يتم السحب من هذا النوع بدون دلائل او

مؤشرات مسبقة تعطي الإدارة فرصة لتدبير السيولة الكافية لمواجهة طلبات السحب، وعليه فإن السيولة تمكن من تلبية طلبات السحب من المودعين لظروف استثنائية، ويتوقف حجم الرصيد النقدي الذي يخصص لمواجهة مثل هذه الظروف على مدى امكانية البنك في تدبير موارد اخرى لمواجهة هذه السحوبات (حنفي وقرىقاص، 2000: 55)

وللسيولة ثلاث ابعاد: (سيرين، 2009: 18)

- 1- الوقت: هو السرعة التي يمكن من خلالها تحويل الموجود إلى نقد.
 - 2- المخاطرة: وهي احتمالية هبوط قيمة ذلك الموجود أو التقصير وإهمال المصدر أو المنتج بطريقة يؤدي إلى التسبب بخسائر كبيرة للمصرف.
 - 3- التكلفة: هي التضحيات المالية والتضحيات الأخرى التي لابد من وجودها في عملية تنفيذ ذلك التغيير.
- وان السيولة في المفهوم الاقتصادي تدور حول مركز رئيسي هو توفير الاموال لمواجهة الالتزامات والظروف الطارئة. اي الاستثمار الامثل للأموال المتاحة بما يحقق اقصى عائد، والمقدرة على الوفاء بالالتزامات للدائنين عند الحد الأدنى للتكاليف.

ثانياً: - اهمية السيولة

أن مهام إدارة السيولة المصرفية في إمكانية تهيئة الأموال السائلة وشبه السائلة سواء منها الموجودة تحت اليد أو تهيئتها عن طريق الاقتراض بكلفة مقبولة لغرض تلبية الاحتياجات النقدية عند نشوئها. وأن الاستخدام الشائع لأموال المصرف السائلة هو لتغطية سحب الإيداعات وتلبية طلبات القروض (Rose,1999: 378).

وتكمن أهمية إدارة السيولة في كونها تخفض من المخاطر التي تحدث جراء حدوث فائض أو عجز في السيولة، حيث انه وازدادت أهمية السيولة في السنوات الأخيرة نتيجة للتطور الحاصل في شتى المعاملات المالية التي تستوجب الإيفاء بالالتزامات المتعلقة بها في مواعيدها، فضلاً عن التذبذب الحاصل في أسعار الفائدة وأسعار الصرف والتغيرات في خصائص الأسواق والتطورات التكنولوجية

المستمرة، وغيرها من الأمور التي تستوجب (وعلى الدوام) أن تدار السيولة بكفاءة عالية، حتى يمكن تخفيض مخاطر السيولة إلى أقل ما يمكن (الكور , 2010: 6).

وان للسيولة اهمية في اداء مختلف العمليات والانشطة وكذلك الوفاء بالالتزامات للمؤسسات المالية. ويمكن توضيح ذلك بالنقاط التالية (الداعي، 2010: 68): -

1- في حالة ارتفاع نسبة السيولة عن النسبة المطلوبة:

ان هذا يؤدي إلى ضياع فرص الربحية وبالتالي العوائد كان من الممكن الحصول عليها لو ان هذه الاموال كانت قد استثمرت. وكما يؤدي إلى التأثير بالتضخم النقدي بسبب انخفاض القوة الشرائية للنقد. كما يشير فائض السيولة إلى عدم كفاءة الادارة النقدية في المؤسسات المالية مما يسيء إلى سمعتها.

2- في حالة العجز في السيولة عن النسبة المطلوبة:

ضياع فرص استثمارية كان من الممكن اغتنائها لو كان لديها الاموال السائلة. واضطرار المؤسسة المالية إلى التصرف بتسييل مشروعات استثمارية قائمة قبل اجلها، مما يؤدي إلى حدوث خسارة او ضياع فرص ربحية كان من الممكن تحقيقها في ظل الظروف العادية. كما ان حالة العجز في السيولة تسيء بسمعة المؤسسة المالية. ولذلك يعد توافر السيولة النقدية لدى المصارف من الامور التي تكسبه مزايا عدة من اهمها (الموسوي , 2011: 3):

ا- تأكيد القدرة على الايفاء بالالتزامات والتعهدات المترتبة على المصرف.

ب- تجنب اللجوء إلى البنك المركزي او المصارف الاخرى للاقتراض.

ج- تجنب الاضطرار إلى بيع بعض الموجودات الخاصة بالمصرف.

د- تعزيز ثقة المودعين والدائنين بصورة عامة بالمصرف.

ولذلك فان واحدة من أهم المهام بالنسبة لإدارة المصرف هي قياس وتلبية احتياجاته من السيولة للمصرف، وان احتياجات سيولة المصرف يجب ان تكون مقاسة بصورة ديناميكية وربما تكون مضرة إذا امتلك المصرف عددا كبيرا من مصادر السيولة ذات الأرباح الواطئة العائدة إلى احتياجاته لمثل

هذه السيولة، وبالتالي فإن السيولة القليلة جدا ربما تؤدي إلى مشاكل مالية كبيرة وربما تؤدي إلى فشل المصرف أيضا (Hempel, et. at, 1994: 158).

والحاجة للسيولة تكمن فيما يأتي (الجميل، 2002: 235-236):

- الحاجة اليومية للسيولة او ربما الحاجة ساعة بساعة التي تقابل بإدارة مناسبة للمركز النقدي لمقابلة تلك الحاجة اليومية.

- الحاجة للسيولة في الاجل القصير، فقد يتعرض المصرف للحاجة للسيولة في الاجل القصير ومن مصادر متعددة منها التغيرات الموسمية مما يكون لها تأثير على عمليات الايداع والاقراض.

- الحاجة لمواجهة سحب كبير او قرض كبير.

- التقدير المدور للحاجة إلى السيولة، ويقصد بها الاستمرار في تقدير الحاجة للسيولة موسمياً وشهرياً وسنوياً.

- تقدير الاتجاه العام للسيولة، ويقصد بها تقدير الحاجة للسيولة المطلوبة من قبل المصرف والتنبيؤ بها والطلب عليها.

وبناءً على ما سبق ذكره لابد من اعتماد بعض الاسس المساعدة في إدارة السيولة ومنها: تصنيف القروض على اساس الحجم ودرجة التحويل إلى نقد وتصنيف الودائع على أساس الاجل والحجم، بالإضافة إلى تقدير حجم النقد المطلوب والتقدير المستمر والمدور للحاجة إلى السيولة.

ثالثاً: أهداف السيولة

يمكن تركيز أهم الاهداف التي تتمتع بها السيولة المصرفية في مجموعة من النقاط تكمن في الآتي
(الطيب , 1992 :64):

أ- قدرة المصرف التجاري على تمويل استثماراته المالية والحقيقية مع حرية الاختيار بين الاصناف
الملائمة ودفع المصاريف والاستمرار في عملياته المصرفية.

ب- الافادة من الحصول على الخصم النقدي عندما يتم السداد في وقت مبكر.

ج- الافادة من التقلبات في الاسعار واستغلال الفرص وذلك عند حدوث انخفاض غير عادي في اسعار
الاصول المالية (الاوراق التجارية) التي يتعامل بها المصرف التجاري في تحقيق العوائد الاضافية.

د- بناء سمعة ائتمانية جيدة للمصرف التجاري لدى الدائنين والافراد المتعاملين والبنك المركزي
والمصارف الاخرى وذلك من خلال سداد الالتزامات في مواعيدها مما يمكنها من الحصول على
القروض من هذه الجهات وقت الحاجة اليها بشروط ميسرة.

هـ- تمكين المصرف التجاري من مواجهة الانحرافات غير المتوقعة في التدفقات النقدية ومواجهة
الالتزامات بحسب نوعها، وكذلك مقدرتها على التوسع والنمو.

رابعاً: - مصادر السيولة:

ان كل مصرف من المصارف التجارية لديه مجموعة من المصادر المالية التي تشكل سيولة هذه المصارف او تعزيزها، وهذه المصادر منها ما يكون داخل المصرف الواحد او قد تكون من جهات خارجية اخرى. وعليه يمكن تقسيم المصادر المالية للسيولة على مصدرين: -

أ: المصادر الداخلية للسيولة:

تتكون عناصر السيولة الداخلية للمصرف التجاري من بعض الموجودات المتداولة والتي تتكون من السيولة الحاضرة او (الجاهزة) Quick Liquidity او ما يطلق عليها بالاحتياطيات الاولية Primary Reserves والسيولة شبه النقدية Semi-cash Liquidity او ما يطلق عليها بالاحتياطيات الثانوية Secondary Reserves وكما يأتي (السبتي، 1990: 16): -

1. الاحتياطيات الاولية:

وتتكون هذه الاحتياطيات من:

- النقد في الصندوق:

هي مجموعة الاوراق النقدية بالعملة المحلية والاجنبية والمسكوكات التي يحتفظ بها المصرف بشكل نقد. ولان هذا النقد يعد جزءاً من الاحتياطي القانوني، فان ادارة المصرف تحاول ان تبقيه بأقل ما يمكن؛ وذلك لأسباب أمنية. وبالرغم من ان هناك تكلفة للاحتفاظ بالموجودات السائلة، الا ان الشركات تحتفظ بأرصدة نقدية تتجاوز متطلبات الارصدة المعوضة المطلوبة من المصارف وان سبب الاحتفاظ بالأرصدة النقدية هو تجنب تكاليف نقص النقدية والتي تنتج بسبب عدم وجود ارصدة نقدية كافية (العامري، 2001: 325).

- النقد لدى البنك المركزي او المصارف الاخرى:

تنص التشريعات المصرفية على إلزام المصارف التجارية بالاحتفاظ بنسبة من الاموال في صورة نقد سائل لدى البنك المركزي، التي تعرف بنسبة الاحتياطي القانوني. والبنك المركزي لا يدفع اية فوائد على نسبة الاحتياطي القانوني الذي يودعه المصرف التجاري لديه، ولكن إذا زادت نسبة الايداع عن النسبة المقررة التي نصت عليها القوانين، فإن البنك المركزي يدفع فائدة على هذه الزيادة المودعة لديه (القطاروقمر، 1991: 64).

- المستحقات لدى المصارف التجارية الأخرى:

تمثل الإيداعات لدى المصارف الأخرى التي تحتفظ بها كاحتياطات مباشرة أو غير مباشرة، إضف إلى ذلك ان هذه المصارف تعمل بالمشاركة من المصارف المودعة لديها بتعاملات ومساهمات مالية دولية ومنح القروض (Hempel,etc:1999:151).

- الصكوك تحت التحصيل:

وتمثل الصكوك المودعة في المصارف الأخرى التي لم يتم استلام قيمتها لحد الان (احمد,2013: 304).

- الارصدة لدى المصارف خارج البلد:

وهي الأموال التي يقوم المصرف بإيداعها لدى مصارف أخرى خارج الجهاز المصرفي للبلد نتيجة التعاملات الخارجية للمصرف ((Hempel,etc:1994: 51).

وهناك نوعين من الاحتياطات الأولية وهي (الحسيني والدوري،2000: 95):

• الاحتياطات القانونية:

تشمل مجموع الأموال النقدية وشبه النقدية التي يحتفظ بها المصرف وفقا للسياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي، فالجزء النقدي من هذه الأموال يكون ضمن الاحتياطات الأولية الذي يأخذ شكل نقد في الصندوق، وودائع لدى البنك المركزي. والجزء شبه النقدي يكون ضمن الاحتياطات الثانوية، الذي يأخذ صور حوالات الخزينة وسندات الحكومة (جميل، 2003: 3).

• الاحتياطات العاملة:

وهي الأموال النقدية وشبه النقدية التي لا يحتفظ بها المصرف بموجب تشريعات السلطة النقدية، وانما يحتفظ ببعض منها ويستخدم بعضا آخر وفقا لسياسته المصرفية (أبو أحمد,2002: 189).

2. الاحتياطات الثانوية:

الاحتياطات الثانوية في المصرف التجاري هي عبارة عن موجودات سائلة تدر لها عائدا، وتشتمل على الاوراق المالية والاوراق التجارية المخصومة، والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة، وتتحقق هذه الاحتياطات في مجال السيولة فوائد متعددة، منها انها تسهم

في تدعيم الاحتياطات الأولية، وفي استيعاب ما يفيض من الاحتياطات الأولية عند متطلبات المصرف، وكذلك تساهم في تحقيق نسبة من ارباح المصرف (احمد، 2013: 305).

ب: المصادر الخارجية للسيولة:

لقد قامت العديد من المصارف في الستينات والسبعينات بجمع المزيد من الأموال السائلة من خلال الاستدانة من سوق المال. وتدعى هذه الاستراتيجية باستراتيجية إدارة الديون حيث تقوم بالاستدانة الكافية للأموال. وأن المصدر الأساس للسيولة المقترضة للمصرف تتضمن شهادات الإيداع، اتفاقيات البيع وإعادة الشراء، واستدانة الاحتياطي من نافذة الخصومات في البنك المركزي (Rose, 1999: 354).

وهذه الاستراتيجية هي السياسة التي يتبعها المصرف في إدارة المطلوبات وكذلك مخزونه من السيولة تعتمد على مدى الموازنة بين المخاطرة والعائد، فالسياسة المتحفظة تؤدي إلى تقليص سياسة الاعتماد على إدارة المطلوبات، وفي الوقت نفسه تركز على زيادة السيولة المخزونة ولا يتوافر المصدر الخارجي للسيولة لجميع المصارف وذلك لارتباط هذا المصدر بقوة المصرف المقترض وسلامة مركزه الائتماني، وإن من أهم إيجابيات إدارة المطلوبات إعطاء المصارف مرونة في إدارة جانبي ميزانياتها، كما أجبرت الإدارة على الاهتمام بجانبي الميزانية كوسيلة لإدارة السيولة (عقل، 2006: 162).

خامسا: - مؤشرات السيولة المصرفية: -

ان من أبرز المؤشرات المالية المستخدمة في هذا المجال هي:

1- نسبة الرصيد النقدي: -

تشير هذه النسبة إلى مقدار النقد الموجود لدى البنك المركزي وفي الصندوق فضلا عن الارصدة الاخرى كالعملات الاجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف لغرض الوفاء بالتزاماته المصرفية، ويقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات باستثناء راس المال الممتلك، اذ تبين المعادلة انه كلما ازدادت نسبة الرصيد النقدي ازدادت قدرة المصرف على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها، الا ان ذلك ينعكس سلبا على العائد المصرفي وذلك لعدم توظيف هذه الاموال السائلة في استثمارات يمكن ان تدر عوائد مالية على المصرف (ابو حمد وقدوري، 2005: 239). ويستخرج وفق المعادلة التالية:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{النقد لدى البنك المركزي} + \text{الارصدة السائلة الاخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}}$$

ويمكن تحسين هذه النسبة من خلال ما يلي (العلاق، 2001: 120):

- إيداع نقود جديدة من جانب الأفراد ومؤسسات الأعمال والمنظمات.
 - سداد قروض سبق ان أقرضها المصرف للعملاء.
 - الاقتراض من البنك المركزي بضمان الأوراق المالية مثلا.
 - زيادة رأس مال المصرف في شكل نقدي وليس عن طريق تجميد الاحتياطات.
 - وجود رصيد دائن للمصرف لدى المصارف الأخرى نتيجة لعمليات المقاصة.
- وكلما ازدادت هذه النسبة أصبح بمقدور المصرف زيادة التسهيلات الائتمانية للعملاء وخلق مزيد من حسابات الودائع والعكس صحيح.

2- نسبة الاحتياطي القانوني: -

وتمثل قدرة الأرصدة الموجودة في البنك المركزي على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة بذمة المصرف في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه، وتمثل هذه الأرصدة حجم الاحتياطيات القانونية المفروضة على الودائع التي يمكن ان تدعم موقف المصرف المالي لتأدية التزاماته في الظروف غير الاعتيادية للمودعين بشكل خاص وتحسب هذه النسبة وفقاً للمعادلة الآتية (الحسيني والدوري، 2000: 97):

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع وما في حكمها}}$$

3- نسبة السيولة القانونية:

وهي من النسب المطلوب توافرها لدى المصرف بالقانون وتتنحصر ما بين (30-35%) كحد اقصى في الانظمة الاقتصادية، وان هذه النسبة تعكس مدى قدرة الاحتياطيات الاولية والثانوية (النقدية وشبه النقدية) على الوفاء بالتزامات المصرف المالية خلال جميع الظروف وهو من اهم المؤشرات في مجال تقييم ادارة السيولة (الشمري، 2008: 380).

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{(احتياطيات اولية) + (احتياطيات ثانوية)}}{\text{الودائع وما في حكمها}}$$

4- نسبة التوظيف:

تمثل هذه النسبة العلاقة بين القروض والتسليفات التي يمنحها المصرف التجاري بحكم طبيعة عمله إلى إجمالي الودائع، وتشير هذه النسبة إلى مدى استعمال المصرف للودائع وذلك لتلبية حاجات الزبائن والمؤسسات من القروض والتسليفات وتستخرج وفقاً للمعادلة التالية (الدوري وعداي، 1991: 202):

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والتسليفات}}{\text{الودائع وما في حكمها}}$$

سادسا: - العوامل المؤثرة في السيولة:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على السيولة المصرفية وهي كما يأتي: -

1- عمليات الایداع والسحب على الودائع:

في الحالة التي يتم فيها سحب الودائع الموجودة لدى المصرف تؤدي هذه العملية إلى خفض نقدية الصندوق لدى المصرف وبالتالي تؤدي إلى تقليص سيولته، أما في حالة ازدياد حجم ودائع زبائنه وكانت حركة ودائعه أكثر استقرارا تكون سيولته مرتفعة (سعيد, 2012: 135).

2- موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف:

البنك المركزي هو السلطة النقدية في البلد يمتلك قدرة التأثير على سيولة المصارف، فإذا اعتمد البنك سياسة تقليص عرض النقد في اوقات التضخم، فإنه سيخفض من حجم الارصدة النقدية المتوفرة لديها، ويقلل قابليتها على منح القروض، من خلال رفع سعر الخصم وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة، ورفع نسبة الاحتياطي ويحصل العكس عند توسيع عرض النقد (ابو حمد و قدوري, 2005: 228).

3- الوعي المصرفي لدى الجمهور:

نلاحظ في البلدان النامية ان درجة الوعي المصرفي لدى مواطنيها منخفضة اذ انهم يفضلون ان تكون اموالهم تحت ايديهم وعدم قيامهم باستخدام الصكوك او ادوات الوفاء الاخر كبطاقات الائتمان (عبد السادة واخرون, 2008: 121).

4- رصيد عمليات المقاصة لدى المصارف:

ان سيولة المصرف تزداد إذا كان رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع المصارف الاخرى العاملة في البلد (عبد السادة واخرون, 2008: 121).

سابعاً: نظريات السيولة المصرفية

1- النظرية التقليدية: -

إن هذه النظرية تدعى ايضاً نظرية القروض التجارية التي مفادها ان على المصرف ان يركز في استخداماته على القروض التجارية قصيرة الاجل بالدرجة الاساس وذلك دعماً وضماناً لسيولته نظراً لقصر اجل تلك القروض وارتفاع سيولتها (سعيد، 2013: 110).

2- نظرية امكانية التحويل: -

تعتمد هذه النظرية اساساً على ان سيولة المصرف جيدة طالما ان لديه موجودات يمكن تحويلها إلى نقد بأسرع وقت ممكن وبأقل خسارة ممكنة فاذا لم يقدم المقترض على سداد ما بذمته من التزامات مالية مستحقة فان المصرف يقوم بتحويل بعض من احتياطياته الثانوية مثل الاوراق التجارية والمالية إلى نقد بوقت مناسب ومن دون خسارة مهمه وبالتالي تتوفر لدى المصرف سيولة تمكنه من الوفاء بالتزاماته المالية (ابو حمد، و قدوري، 2005: 237).

3- نظرية الدخل المتوقع: -

تحول التفكير وفق هذه النظرية لا إلى نوع الاصل وامكانية تحوله بل إلى الدخل المتوقع لصاحب هذا الاصل في المستقبل سواء كان مقترضاً (بالنسبة للقروض والسندات) او مالكا (بالنسبة للأسهم)، فاذا كان دخل الشركة صاحب السهم او السند او المقترض المتوقع مرتفعاً وكافياً لسداد اقساطه او ارباحه فان على المصرف تقديم القروض لها او شراء اسهمها سواء كان قرضاً قصير الاجل او طويل الاجل. اما إذا كان العكس و اشار التنبؤ المالي للشركة إلى تدهورها او احتمال خسارتها مستقبلاً فإن المصرف سيفقد امواله التي سيقدمها إلى الشركة سواء بالاقتران او الاستثمار بغض النظر عن نوع ذلك الاستثمار ومدته. وبالتالي فتحت هذه النظرية المجال لمنح القروض متوسطة وطويلة الاجل والاستثمارات المختلفة الاجل ايضاً (سعيد، 2013: 111).

4- نظرية ادارة المطلوبات:

تتركز هذه النظرية على جانب المطلوبات، وتؤكد على ان المصارف التجارية لديها القدرة على توفير السيولة في جانب المطلوبات، كما هو الحال في جانب الموجودات. وذلك من خلال استحداث انواع جديدة من الودائع منها: شهادات الايداع التي يمكن تداولها، وهي شهادات غير شخصية يمكن لحاملها التصرف فيها بالبيع والشراء. وغالبا ما تكون القيمة الاسمية لتلك الشهادات كبيرة، وان معدل فائدتها وتاريخ استحقاقها يتحددان بواسطة المصرف دون تدخل من الزبون (Runlett,1977:52). وكذلك شهادات الايداع التي لا يمكن تداولها، وهي شهادات شخصية تصدر بمقتضى اتفاق بين المصرف والزبون يتحدد فيه معدل الفائدة وتاريخ الاستحقاق ولا يجوز لحاملها التصرف فيه بالبيع، كما لا يمكن له استرداد قيمتها قبل التاريخ المحدد، وعاده ما تكون قيمتها الاسمية للشهادات القابلة للتداول (Christy&Roden,1978:109). كما توجد انواع جديدة اخرى كودائع امر السحب القابلة للتداول (Mc Carty,1982:142). وودائع سوق النقد. وجميع هذه الودائع تساهم بشكل كبير في زيادة حصيلة المصرف من الموارد المالية، اي من السيولة النقدية، اضافة إلى انها تعمل على زيادة ارباح المصرف (Rose,etal,1993:156).

ثامنا: استراتيجيات ادارة السيولة المصرفية

1- استراتيجية ادارة الموجودات

وتتضمن إدارة جانب الموجودات في الميزانية العمومية للمصرف مرحلتين من القرارات. ففي المرحلة الأولى يحدد المصرف كمية الاحتياطيات التي ينبغي الاحتفاظ بها لمواجهة سحبات الودائع يوما بيوم وما يتبقى يحتفظ به بمثابة موجودات مدرة للعائد. أما المرحلة الثانية فيقرر فيها المصرف نسبة ما يخصصه من موجوداته المدرة للعائد في كل من الأدوات المالية واطنة العائد والمخاطرة من جهة والقروض والاستثمارات عالية المخاطرة والعائد من جهة أخرى (Saunders, 2000: 362)، بالرغم من أن النقد يعد خط الدفاع الأول لمواجهة احتياجات السيولة. إلا أن هذا الموجود مكلف ولا يحقق عائداً للمصرف (Wood, 1978: 157) (Bedi&Hardicar, 1993: 22)، لذلك تلجأ المصارف إلى شراء الأوراق المالية قصيرة الأجل بهدف تحقيق العائد وتوفير احتياجات السيولة في آن واحد كونها مرتفعة السيولة نظرا لقرب مواعيد استحقاقها وقلة تعرضها لتقلبات الأسعار الأمر الذي يمكن المصرف من استرجاع أمواله المستثمرة فيها بسرعة، حيث يمكن للمصرف تعديل مركزه النقدي من خلال بيع حوالات الخزينة والاحتياطيات الثانوية الأخرى (Koch & McDonald, 2000: 125).

2- استراتيجية ادارة المطلوبات

إذا كانت التدفقات الخارجة أقل من رصيد الاحتياطيات فالمصرف يواجه عند ذلك أي أزمة سيولة. إذ أن هذه الازمة تحدث عندما تكون الاحتياطيات المقررة مسبقا أقل من السحوبات الفعلية، وعندها يمكن للمصرف أن يوجهها من خلال الاقتراض من المصارف الأخرى أو من البنك المركزي. فعادة ما يتم قياس مدى قدرة المصرف على التعامل مع مشكلة السيولة من خلال قدرته على إيجاد وتنمية مصادر تمويل كافية تساعد على الوفاء بالاحتياجات الحالية والمتوقعة للسيولة وبشروط مقبولة، إذ يمكنه أن يقوم بتوفير متطلبات السيولة من خلال إدارة مصادر الاموال بدلا من الاعتماد على استخداماتها، فبدلا من الاستثمار في أدوات سوق المال أو التركيز على درجة سيولة تشكيلة القروض فإنه يمكنه شراء السيولة من سوق النقد عند الحاجة (Baltensperger, 1980:37).

الفصل الثالث

الجانب التطبيقي

المبحث الاول: - تحليل المخاطرة السوقية

المبحث الثاني: - تحليل معدلات التعثر في السداد

المبحث الثالث: - تحليل السيولة المصرفية

المبحث الرابع: - التحليل الاحصائي

المبحث الأول: - تحليل مؤشرات المخاطرة السوقية

تمهيد

يتناول هذا المبحث تحليل القوائم المالية للمصارف الاهلية العراقية، وهي (مصرف بغداد التجاري، مصرف الشرق الأوسط، مصرف الاستثمار العراقي، المصرف الاهلي العراقي، مصرف الائتمان التجاري، مصرف سومر التجاري، مصرف الخليج التجاري، المصرف التجاري العراقي) للمدة من 2005-2017، اذ اعتمد التحليل على مؤشر القيمة المعرضة للمخاطرة (VAR) لقياس المخاطرة السوقية بالاعتماد على نموذج مقياس المخاطر (Modele Riskmetrics). ويتم حسابها كما يلي: -

القيمة المعرضة للمخاطرة (Value at Risk)

شهدت الإدارة المالية تطورات كبيرة فيما هو متاح لها من أدوات وتقنيات في تقدير المخاطرة المستقبلية التي تتعرض لها قيم الأسهم السوقية لها ومن ضمن الأساليب التي ظهرت في ميدان الاستخدام ما يسمى بتقدير القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk) ومختصرها (VAR) وقد أسهمت جهود الباحثين والكتاب في تحديد مفهومه أداة لقياس خطر السوق الذي تتعرض له الشركات الصناعية والمالية المصرفية لما تمتلكه من مقاييس ووسائل تضيف تحسينات متطورة إلى إدارة المخاطر التقليدية التي تعتمد على المقاييس التقليدية في قياس وإدارة الخطر، وتأخذ القيمة المعرضة للخطر تسميات أخرى كالقيمة في ظل المخاطر او القيمة عند الخطر او القيمة في حالة الخطر. ولقد تعددت طرق قياس القيمة المعرضة للمخاطرة حيث انها تستخدم نماذج عديدة لقياسها وسنتطرق في هذه الدراسة إلى نموذج جديد لم يتم قياسه في البلدان العربية وهو نموذج مقياس المخاطر (Modele Riskmetrics) والذي يعد من اهم المقاييس لتقدير المخاطر السوقية وتم التطرق اليه في الجانب النظري بشيء من التفصيل.

نموذج مقياس المخاطر (Modele Riskmetrics):

لقد تعددت الأساليب والطرق لحساب (VAR) واختلفت باختلاف تعريف دالة التوزيع ولعل أفضلها وأكثرها شهرة هو نموذج (Riskmetrics). وسيتم التركيز على هذا النموذج بشكل خاص، والأسلوب القياسي لحساب (VAR) يعتمد على قانون التوزيع الطبيعي، وذلك من خلال تطبيق المتوسط والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف. وبالتالي سنعتمد على خصائص هذا التوزيع لتقدير احتمال الاحداث غير الملائمة ومن ثم تحديد قيمة (VAR)، ويمكن تلخيص مراحل هذا النموذج في العديد من الخطوات اهمًا:

- جمع البيانات الخاصة بمتغيرات الأداة المالية التي نريد حساب قيمتها عند الخطر خلال مدة زمنية معتبرة ولتكن سنة. علما ان اغلب طرق حساب (VAR) تعتمد على فرضية ثبات المعطيات السابقة للتنبؤ أحسن بالمستقبل.
- حساب الانحراف المعياري من خلال تلك البيانات، ومن ثم استنتاج الخسارة القصوى التي يمكن ان تتعرض لها الأداة المالية والتي تساوي قيمة الانحراف المعياري.
- تركز هذه الطريقة على فرضية خضوع توزيع تغيرات الأسعار للقانون الطبيعي، بمعنى ان هناك دائما احتمال قوي؛ لان تكون المشاهدة قريبة من المتوسط، واحتمال ضعيف حتى تكون هذه المشاهدة بعيدة عن المتوسط. ومن ثم يجب اختيار مستوى الثقة المرغوب، واستخراج عدد مرات ترجيح الانحراف المعياري لاستنتاج قيمة (VAR).

فمن خلال هذه الطريقة ممكن ان نتعرف إلى انه كلما ازدادت قيمة (VAR) كانت المخاطرة السوقية عالية جدا، وكلما قلت قيمة (VAR) كانت المخاطرة السوقية قليلة جدا.

1- مصرف بغداد

تبين النتائج في الجدول (3) الخاص بتحليل المخاطرة السوقية لمصرف بغداد ان القيمة المعرضة للمخاطرة قد بلغت (101.573) في عام 2005 وهذه القيمة أكبر قيمة شهدها المصرف، وهذا يعني احتمالية تعرض المصرف لخطر الخسارة في تعاملاته النقدية، ويعود السبب في ذلك إلى طبيعة الظروف الاقتصادية التي مر بها البلد خلال هذا العام، الذي انعكس في رفع قيمة المخاطرة التي من الممكن ان يتعرض لها المصرف.

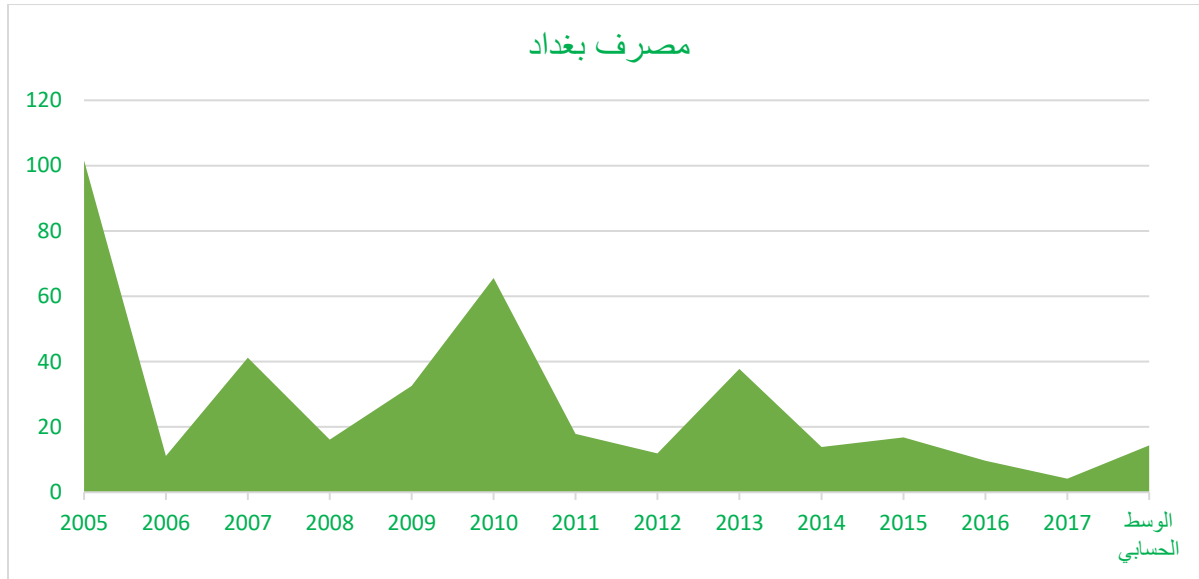
جدول (3) المخاطرة السوقية لمصرف بغداد للمدة 2017-2005

السنة	بغداد
2005	101.573
2006	11.1253
2007	41.23253
2008	16.091
2009	32.5475
2010	65.5695
2011	17.88927
2012	11.8653
2013	37.79269
2014	13.8301
2015	16.8445
2016	9.69788
2017	4.14884
الوسط الحسابي	29.24669671

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

إلا أن هذه القيمة انخفضت في عام 2006 حيث بلغت (11.1253)، أي انخفاض المخاطرة السوقية لسهم المصرف وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع القيمة السوقية للسهم وذلك بسبب حصول استقرار نسبي في المستوى العام للأسعار المحلية فضلا عن تدني نسب التضخم في العراق للعام ذاته، إلا أن هذا الاتجاه بدء بالتغيير في عام 2007 إذ شهد المصرف ارتفاع القيمة المعرضة للمخاطرة حيث بلغت هذا الارتفاع المفاجئ (41.23253)، وهذا يعني بان أسعار الأسهم شهدت تذبذبا كبيرا مما أدى إلى انخفاض الأرباح وتعرض المصرف لمخاطر الخسارة

في هيكله المالي، وسبب هذا التذبذب يعود إلى التغيرات الاقتصادية في البلد ومنها الانفتاح الاقتصادي على البلدان المجاورة، وظهور منافسة شديدة بين المصارف الأمر الذي أدى إلى انخفاض ربحية المصرف وتعرضه للمخاطر السوقية الذي انعكس على قيمة السهم السوقية، إلا أن هذه الأوضاع المضطربة لم تستمر لمدة طويلة إذ بدأت القيمة المعرضة للمخاطرة بالانخفاض التدريجي بعد عام 2013 بسبب الاستقرار الاقتصادي الذي أدى إلى انخفاض القيمة المعرضة للمخاطرة.



شكل (7) المخاطرة السوقية لمصرف بغداد للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

2- مصرف الشرق الأوسط

أظهرت النتائج في الجدول (4) أن القيمة المعرضة للمخاطرة في مصرف الشرق الأوسط كانت كبيرة في عام 2005، فبلغت قيمتها (156.315) إذ تعد هذه القيمة أعلى قيمة يشهدها المصرف، ويعود سبب ارتفاع هذه القيمة إلى ارتفاع سعر السهم الكبير وهذا يعني ارتفاع نسبة الخطورة التي يتعرض لها المصرف وتهدده باحتمالية الخسارة في هيكله المالي، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى تدهور الأوضاع السياسية في العراق مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية على أثرها، وبدأت نتائج الاضطراب السياسي تلوح في الأفق بحيث أدت هذه الأوضاع إلى توجه أغلب أصحاب رؤوس الأموال إلى العزوف عن تشغيل أموالهم في

المصارف وفضلوا الاستثمار العقاري على الاستثمار لدى المصارف، بسبب انخفاض القيمة السوقية للسهم وارتفاع نسبة المخاطرة السوقية التي تتعرض لها المصارف. وانخفضت هذه القيمة في عام 2006 بشكل مفاجئ فبلغت (10.1585) ويعود سبب هذا الانخفاض إلى استقرار الأوضاع الاقتصادية في البلد.

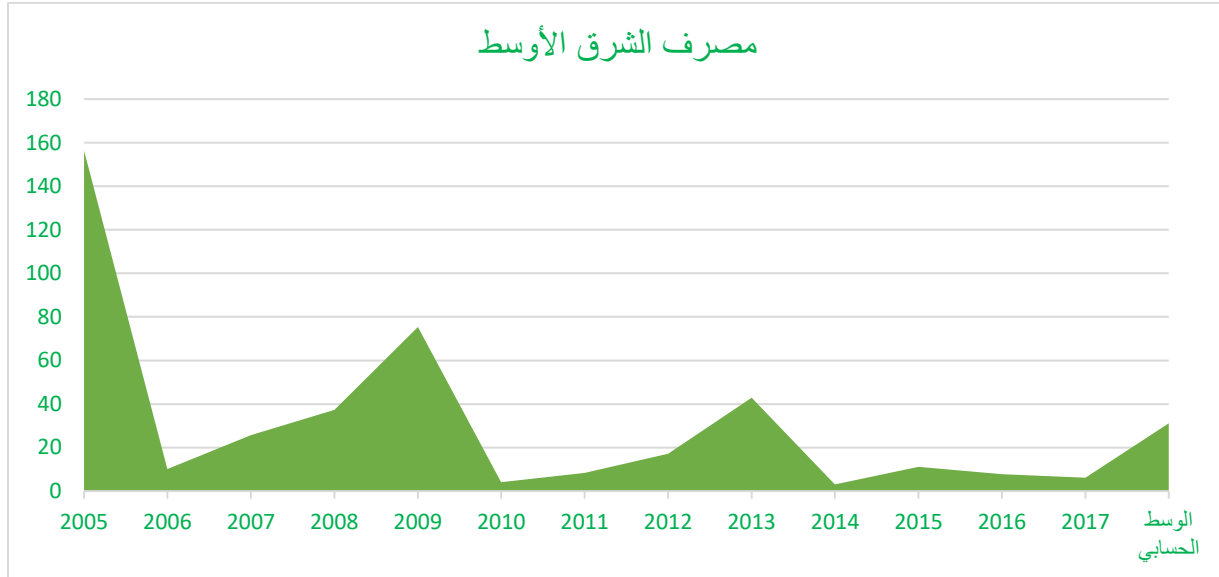
جدول (4) المخاطرة السوقية لمصرف الشرق الأوسط للمدة 2005-2017

السنة	الشرق الأوسط
2005	156.315
2006	10.1585
2007	25.71201
2008	37.3435
2009	75.3015
2010	4.11289
2011	8.375266
2012	17.2148
2013	42.94246
2014	3.06493
2015	11.185
2016	7.69849
2017	6.09655
الوسط الحسابي	31.19395324

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

ولكن سرعان ما بدأت بالارتفاع التدريجي إلى ان وصلت إلى أعلى قيمة معرضة للمخاطرة في عام 2009 حيث بلغت (75.3015)، وذلك بسبب ان العراق شهد درجة منافسة شديدة وظهر مصارف منافسة قوية حيث ازدادت حدة المنافسة، وهذه المنافسة ساهمت بزيادة الخطورة في القيمة السوقية لسعر السهم مما أدى إلى تدنى الربحية، مما يزيد الخسارة في هيكل راس مال المصرف. بعدها بدأ المصرف بالتذبذب في القيمة المعرضة للمخاطرة إلى ان وصل اقل قيمة معرضة للمخاطرة في عام 2014 إذ بلغت قيمتها (3.06493)، ويعود سبب انخفاض احتمالية المخاطرة في هذه السنة إلى ان العراق شهد استقرارا نسبيا في أسعار

الأسهم وتقليل نسبة الخسارة في القيمة السوقية نتيجة هبوط التضخم في الاقتصاد العراقي إلى مستويات منخفضة. واستمرت احتمالية القيمة المعرضة للمخاطرة بالانخفاض بشكل متذبذب حتى عام 2017 بسبب استقرار الوضع السياسي والاقتصادي في العراق.



شكل (8) المخاطرة السوقية لمصرف الشرق الأوسط للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

3- مصرف الاستثمار العراقي

تبين ان المخاطرة السوقية في الجدول (5) انه في عام 2005 كانت احتمالية القيمة المعرضة للمخاطرة مرتفعة بلغت (42.5242)، وكذلك عام 2006 بلغت القيمة المعرضة للمخاطرة أدنى قيمة وقد بلغت (5.56573)، ويعود سبب انخفاض احتمالية المخاطر إلى عقب التغييرات الاقتصادية في البلد ومنها الانفتاح الاقتصادي على البلدان المجاورة بعد ظروف الحصار التي اكتسحت العراق، إذ أسهم هذا الانفتاح الاقتصادي إلى تهيئة الأجواء المناسبة وانخفاض المخاطرة.

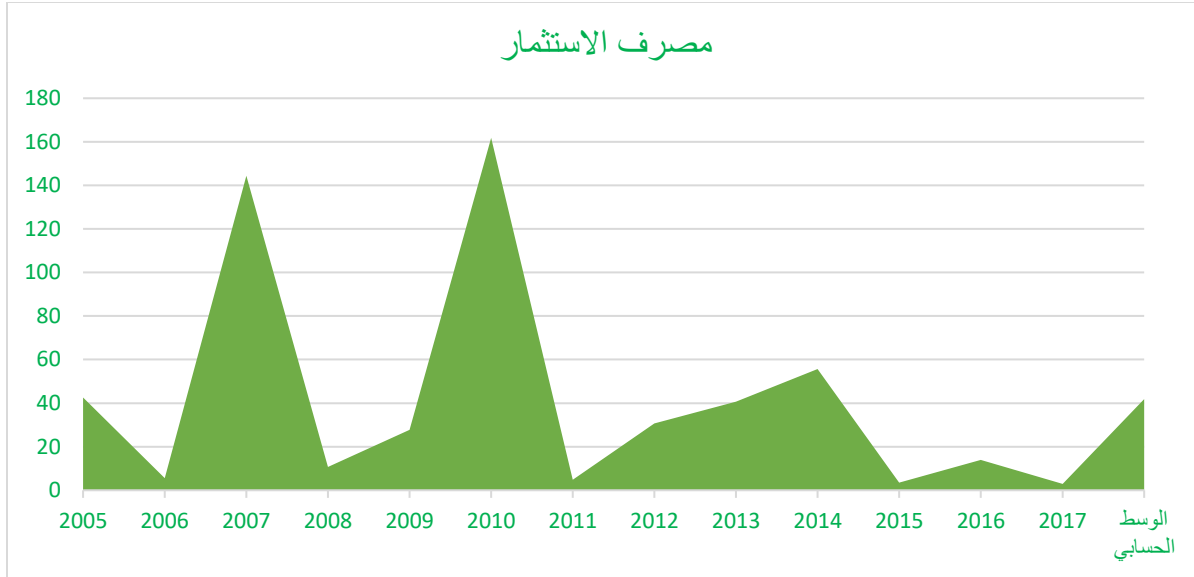
جدول (5) المخاطرة السوقية لمصرف الاستثمار العراقي للمدة 2017-2005

السنة	الاستثمار
2005	42.5242

5.56573	2006
144.483	2007
10.6504	2008
27.75089	2009
161.813	2010
4.79932	2011
30.63188	2012
40.705	2013
55.59274	2014
3.43556	2015
13.9297	2016
2.88796	2017
41.90532651	الوسط الحسابي

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

ولكن سرعان ما ارتفعت القيمة المعرضة للمخاطرة في عام 2007 إلى ان وصلت إلى اعلى مخاطرة سوقية إذ بلغت (144.483). ويعود سبب ارتفاع المخاطرة السوقية إلى الارتفاع في القيمة السوقية للمصرف الذي أدى إلى احتمالية تعرضها لخطر الخسارة في تعاملات المصرف النقدية وربحية المصرف، وسبب ذلك يعود إلى طبيعة الظروف الاقتصادية التي مر بها البلد خلال هذه الأعوام الذي انعكس على ارتفاع قيمة المخاطرة التي يمكن أن يتعرض لها المصرف. وشهد هذا المصرف ارتفاعا خلال الأعوام اللاحقة حتى عام 2015 حيث شهد هذا العام انخفاض القيمة المعرضة للمخاطرة بشكل مفاجئ وذلك بسبب الظروف السياسية التي شهدها البلد مما أدى إلى توجه المستثمرين إلى الاستثمار في العقارات بدل الاستثمار لدى المصارف بسبب تخوفهم من هذه الظروف السياسية التي من الممكن ان تواجه الاقتصاد، حيث شهد البلاد حروب ضد الإرهاب وتدهور الوضع الاقتصادي والسياسي في هذه المدة حيث بلغت القيمة المعرضة للمخاطرة في هذا العام (3.43556)، وارتفعت القيمة بشكل مفاجئ في عام 2016، ولكن سرعان ما انخفضت في عام 2017 وذلك بسبب الاستقرار الاقتصادي الذي شهدته البلاد والاستقرار السياسي.



شكل (9) المخاطرة السوقية لمصرف الاستثمار للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

4- المصرف الأهلي العراقي

اظهرت النتائج في الجدول (6) انه في عام 2007 شهد المصرف مخاطرة سوقية كبيرة جدا بلغت إلى ما لانهاية أي لدرجة لا يمكن للمصرف ان يتخيلها وذلك بسبب تعرض المصارف للعديد من المخاطر السوقية منها اقتصادية وسياسية إضافة للمخاطر الأخرى، ويعود سبب ذلك كون المصرف يتحمل مخاطرة إلى ما لا نهاية ويمكن ان تكون المخاطرة صفر وذلك لان متوسط عائد السهم لتلك السنة كان (0) الذي أسهم بجعل الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف واحتمالية القيمة المعرضة للمخاطرة إلى ما لانهاية.

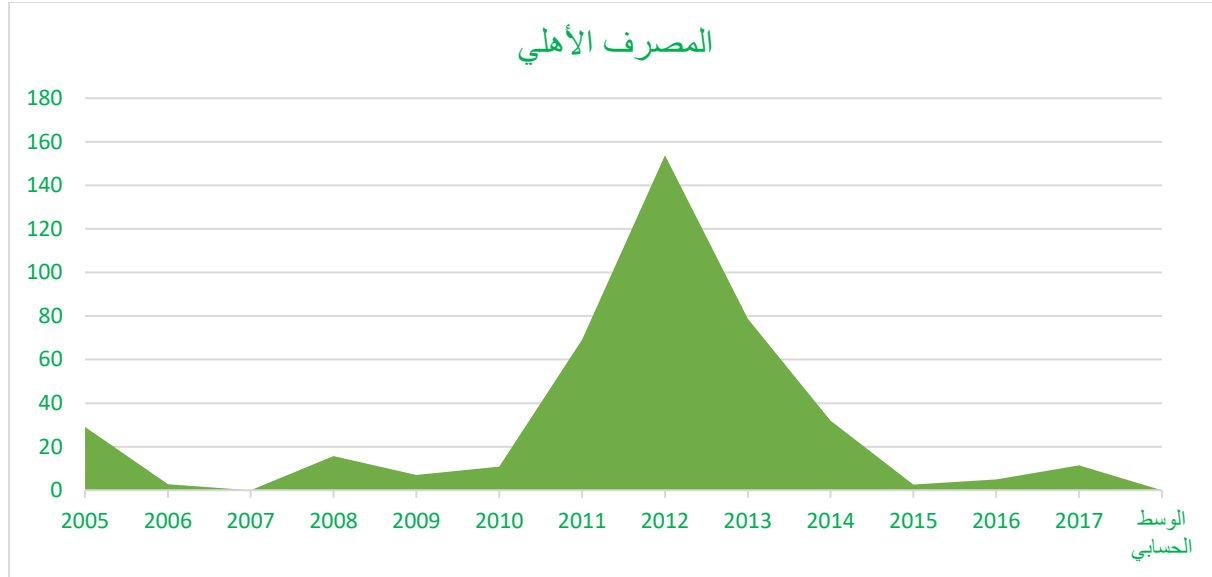
جدول (6) المخاطرة السوقية لمصرف الاهلي العراقي للمدة 2017-2005

الأهلي	السنة
29.0413	2005
2.83431	2006
1.1745	2007
15.7433	2008
7.01003	2009

10.8735	2010
69.1947	2011
153.829	2012
78.6652	2013
31.95471	2014
2.55689	2015
4.95054	2016
11.38056	2017
32.2468287	الوسط الحسابي

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

اما في عام 2012 بلغت ثاني أكبر قيمة معرضة للمخاطرة بلغت (153.829) وذلك الارتفاع بسبب القيمة السوقية للمصرف، وبالتالي توجد احتمالي ممكنة ان يتعرض المصرف لخطر الخسارة في تعاملاتها النقدية والربحية، ويعود سبب ذلك إلى طبيعة الظروف الاقتصادية التي مر بها البلد خلال هذا العام والذي ساهم برفع قيمة المخاطرة التي من الممكن ان يتعرض لها المصرف. واستمرت بهذا الارتفاع بسبب هذه الظروف حتى عام 2015 حيث بدأت القيمة المعرضة للمخاطرة بالانخفاض حيث بلغت (2.55689)، واستمرت إلى عام 2016 إذ بلغت في هذا العام (4.95054) وفي عام 2017 بلغت (11.38056)، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي كانت تواجه العراق في تلك الفترات، حيث أسهم هذا الاستقرار برفع قيمة السهم في السوق مما أدى إلى انخفاض احتمالية تعرض المصرف لخسائر في معاملاته النقدية.



شكل (10) المخاطرة السوقية للمصرف الاهلي للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

5- مصرف الائتمان

تبين النتائج في الجدول (7) الخاص بتحليل المخاطرة السوقية لمصرف الائتمان ان القيمة المعرضة للمخاطرة قد بلغت (588.2733) في عام 2005 وهذه القيمة تعد أكبر قيمة شهدتها المصرف، وهذا يعني احتمالية تعرض المصرف لخطر الخسارة في تعاملاته النقدية، ويعود السبب في ذلك إلى طبيعة الظروف الاقتصادية التي مر بها البلد خلال هذا العام، والذي انعكس في رفع قيمة المخاطرة التي من الممكن ان يتعرض لها المصرف.

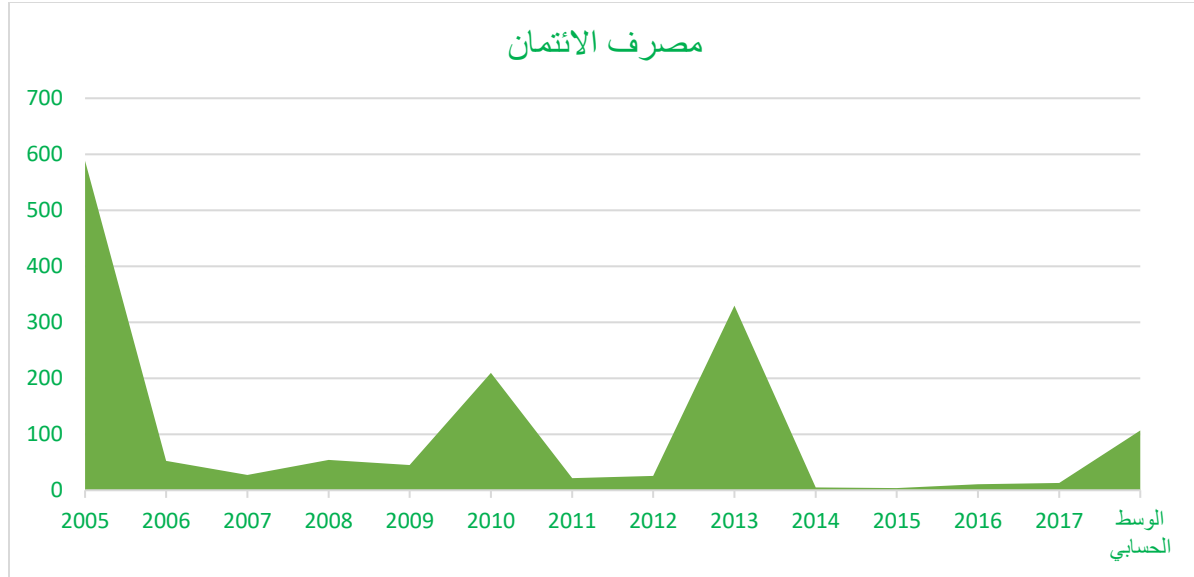
جدول (7) المخاطرة السوقية لمصرف الائتمان العراقي للمدة 2017-2005

السنة	الائتمان
2005	588.2733
2006	52.1831
2007	27.0645
2008	54.2254
2009	44.9144
2010	209.7267

21.54137	2011
25.4767	2012
329.4608	2013
4.83484	2014
4.09715	2015
10.90051	2016
12.9648	2017
106.5895029	الوسط الحسابي

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

الا ان هذه القيمة بدأت بالانخفاض في عام 2007 حيث بلغت (27.0645)، أي انخفاض المخاطرة السوقية لسهم المصرف مما يؤدي إلى ارتفاع القيمة السوقية للسهم وذلك بسبب حصول استقرار نسبي في المستوى العام للأسعار المحلية فضلا عن تدني نسب التضخم في العراق للعام ذاته، الا ان هذا الاتجاه بدء بالتغيير في عام 2008 حيث شهد المصرف ارتفاع القيمة المعرضة للمخاطرة حيث بلغ هذا الارتفاع المفاجئ (54.2254) واستمر هذا الارتفاع حتى عام 2013 حيث بلغت القيمة المعرضة للمخاطرة في هذا العام عالية (329.4608). وهذا يعني بان أسعار الأسهم شهدت تذبذبا كبيرا مما أدى إلى انخفاض الأرباح وتعرض المصرف لمخاطر الخسارة في هيكله المالي، وسبب هذا التذبذب يعود إلى التغيرات الاقتصادية في البلد ومنها الانفتاح الاقتصادي على البلدان المجاورة، وظهور منافسة شديدة بين المصارف الامر الذي أدى إلى انخفاض ربحية المصرف وتعرضه للمخاطر السوقية الذي انعكس على قيمة السهم السوقية، إلا أن هذه الأوضاع المضطربة لم تستمر لمدة طويلة لذلك بدأت القيمة المعرضة للمخاطرة بالانخفاض التدريجي حتى عام 2015 والتي بلغت (4.09715)، حيث أسهم الاستقرار الاقتصادي بانخفاض القيمة المعرضة للمخاطرة، ولكن سرعان ما بدأت بارتفاع في عامي 2016 و2017 ويعود إلى نفس الأسباب التي تم ذكرها.



شكل (11) المخاطرة السوقية لمصرف الائتمان للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

6- مصرف سومر التجاري

تبين النتائج في الجدول (8) الخاص بتحليل المخاطرة السوقية لمصرف الائتمان ان القيمة المعرضة للمخاطرة قد بلغت (53.2561) في عام 2005، وهذا يعني احتمالية تعرض المصرف لخطر الخسارة في تعاملاته النقدية، ويعود سبب ذلك إلى تعرض البلاد إلى تغيرات عقب الانفتاح الاقتصادي على البلدان الأخرى الامر الذي أسهم بعد ذلك بانخفاض القيمة المعرضة للمخاطرة في عام 2006 والتي بلغت (8.04151)، الامر الذي أسهم بزيادة المنافسة في الأسواق بين المصارف.

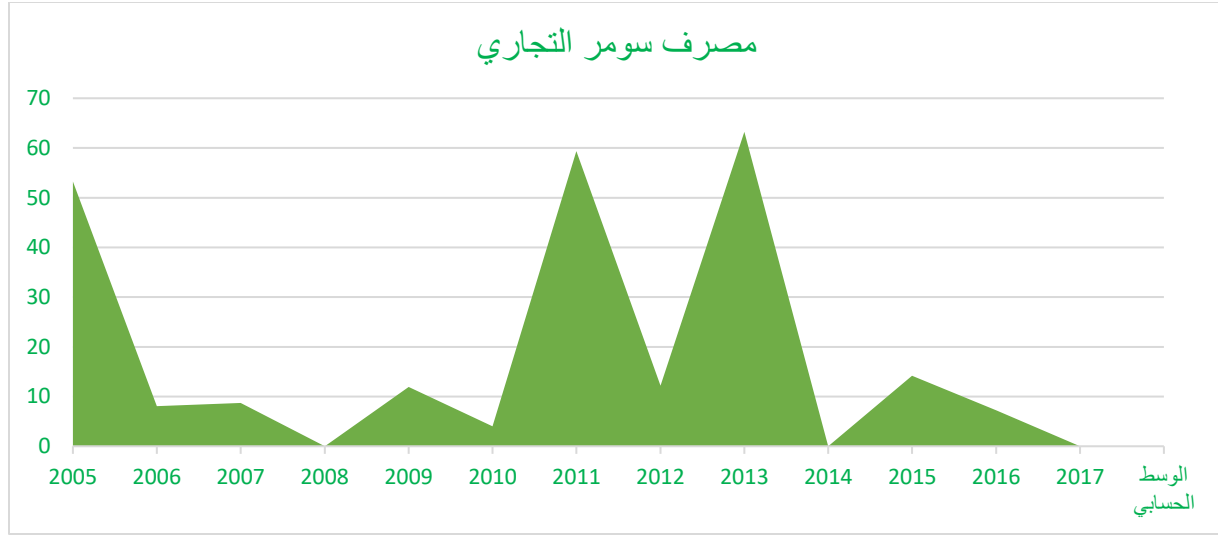
جدول (8) المخاطرة السوقية لمصرف سومر التجاري للمدة 2017-2005

السنة	سومر التجاري
2005	53.2561
2006	8.04151
2007	8.74145
2008	9.31573
2009	11.90146

3.99857	2010
59.35046	2011
12.15398	2012
63.2457	2013
15.3182	2014
14.1645	2015
7.25175	2016
7.13823	2017
21.06751647	الوسط الحسابي

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

ولكن سرعان ما بدأت في عام 2008 و2014 و2017 شهد المصرف أكبر احتمالية للقيمة المعرضة للمخاطرة بلغت إلى ما لانهاية وذلك بسبب تعرض المصارف للعديد من المخاطر الاقتصادية والسياسية إضافة للمخاطر الأخرى، أما في عام 2013 بلغت ثاني أكبر احتمالية تعرض للمخاطرة بلغت (63.2457)، وان انخفاض المخاطرة السوقية في عام 2015 وهذا دليل على ان الأوضاع الاقتصادية والسياسية للبلاد بدأت بالاستقرار بشكل تدريجي بعد تعرض المصرف لدرجة كبيرة من الازمات التي استطاع ان يعالجها من خلال الإدارة الجيدة التي ساعدت على ذلك، ولكن بعد عام 2016 استمرت الازمات وكانت القيمة المعرضة للمخاطرة لمصرف سومر مرتفعة حتى عام 2017 وذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية التي اثرت على عمل المصرف وممكن تعرضه لاحتمالية مخاطرة عالية جدا.



شكل (12) المخاطرة السوقية لمصرف سومر التجاري للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

7- مصرف الخليج التجاري

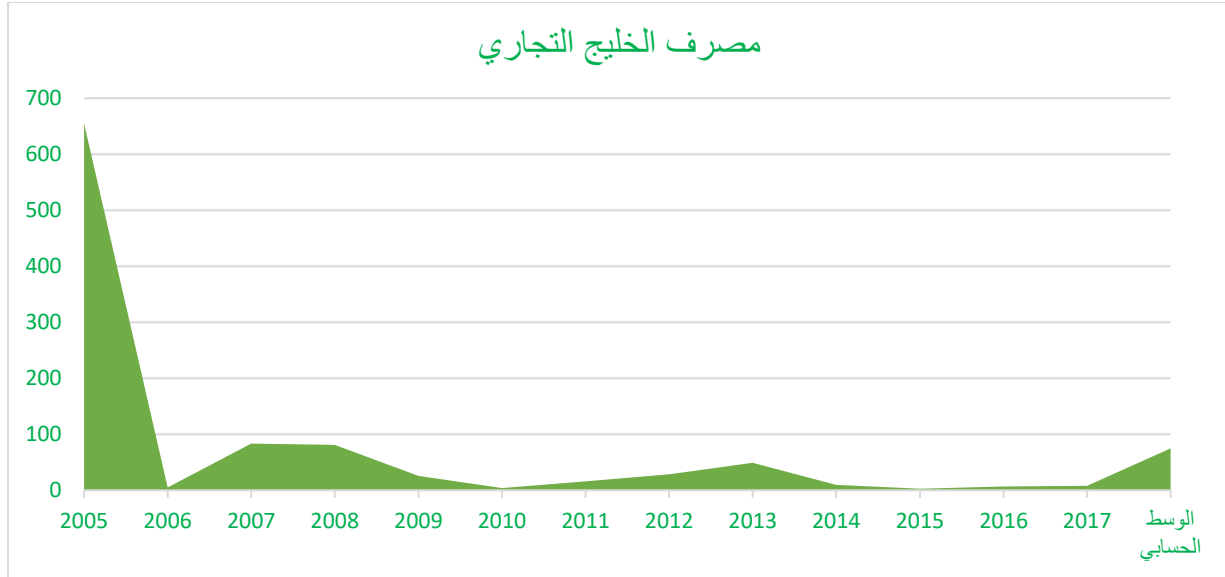
اظهرت النتائج في الجدول (9) ان القيمة المعرضة للمخاطرة في مصرف الخليج التجاري كانت اكبر قيمة في عام 2005، إذ بلغت قيمتها (654.9348) إذ تعد هذه القيمة اعلى قيمه يشهدها المصرف، ويعود سبب ارتفاع هذه القيمة إلى ارتفاع سعر السهم الكبير وهذا يعني ارتفاع نسبة الخطورة التي يتعرض لها المصرف وتهدهه باحتمالية الخسارة في هيكله المالي، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى تدهور الأوضاع السياسية في العراق مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية على اثرها، وبدأت نتائج الاضطراب السياسي تلوح في الأفق بحيث أدت هذه الاوضاع إلى توجه اغلب أصحاب رؤوس الأموال إلى العزوف عن تشغيل أموالهم في المصارف وفضلوا الاستثمار العقاري على الاستثمار لدى المصارف، بسبب انخفاض القيمة السوقية للسهم وارتفاع نسبة المخاطرة السوقية التي تتعرض لها المصارف. وانخفضت هذه القيمة في عام 2006 بشكل مفاجئ حيث بلغت (5.2227) ويعود سبب هذا الانخفاض إلى استقرار الأوضاع الاقتصادية في البلد.

جدول (9) المخاطرة السوقية لمصرف الخليج التجاري للمدة 2005-2017

السنة	الخليج التجاري
2005	654.9348
2006	5.2227
2007	83.56178
2008	80.9313
2009	25.6436
2010	3.82396
2011	15.8935
2012	28.38991
2013	49.26749
2014	9.72261
2015	2.6962
2016	6.5771
2017	7.84718
الوسط الحسابي	74.96247556

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

ولكن سرعان ما بدأت بالارتفاع التدريجي إلى ان وصلت إلى ثاني اعلى قيمة معرضة للمخاطرة في عام 2007 حيث بلغت (83.56178)؛ وذلك بسبب ان العراق شهد درجة منافسة شديدة وظهور مصارف منافسة قوية حيث ازدادت حدة المنافسة، وهذه المنافسة ساهمت بزيادة الخطورة في القيمة السوقية لسعر السهم مما أدى إلى تدني الربحية، وبالتالي زيادة الخسارة في هيكل راس مال المصرف. بعدها بدأ المصرف بالتذبذب في القيمة المعرضة للمخاطرة إلى أن وصل اقل قيمة معرضة للمخاطرة في عام 2015 إذ بلغت قيمتها (2.6962)، ويعود سبب انخفاض احتمالية المخاطرة في هذه السنة إلى أن العراق شهد استقرارا نسبيا في أسعار الأسهم وتقليل نسبة الخسارة في القيمة السوقية نتيجة هبوط التضخم في الاقتصاد العراقي إلى مستويات منخفضة. واستمرت احتمالية القيمة المعرضة للمخاطرة بالانخفاض بشكل متذبذب حتى عام 2017 بسبب استقرار الوضع السياسي والاقتصادي في العراق.



شكل (13) المخاطرة السوقية لمصرف الخليج التجاري للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

8- المصرف التجاري العراقي

تبين النتائج في الجدول (10) الخاص بتحليل القيمة المعرضة للمخاطرة للمصرف التجاري العراقي ان القيمة المعرضة للمخاطرة قد بلغت (117.7551) في عام 2005، وهذا يعني احتمالية تعرض المصرف لخطر الخسارة في تعاملاته النقدية ، ويعود سبب ذلك إلى تعرض البلاد إلى تغييرات عقب الانفتاح الاقتصادي على البلدان الأخرى الامر الذي ساهم بعد ذلك بانخفاض القيمة المعرضة للمخاطرة في عام 2006 إذ كانت اقل قيمة يتعرض لها المصرف خلال هذه المدة دراسة المصرف فبلغت (5.51721)، ويعود سبب ذلك إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي شهده البلد خلال هذه السنة.

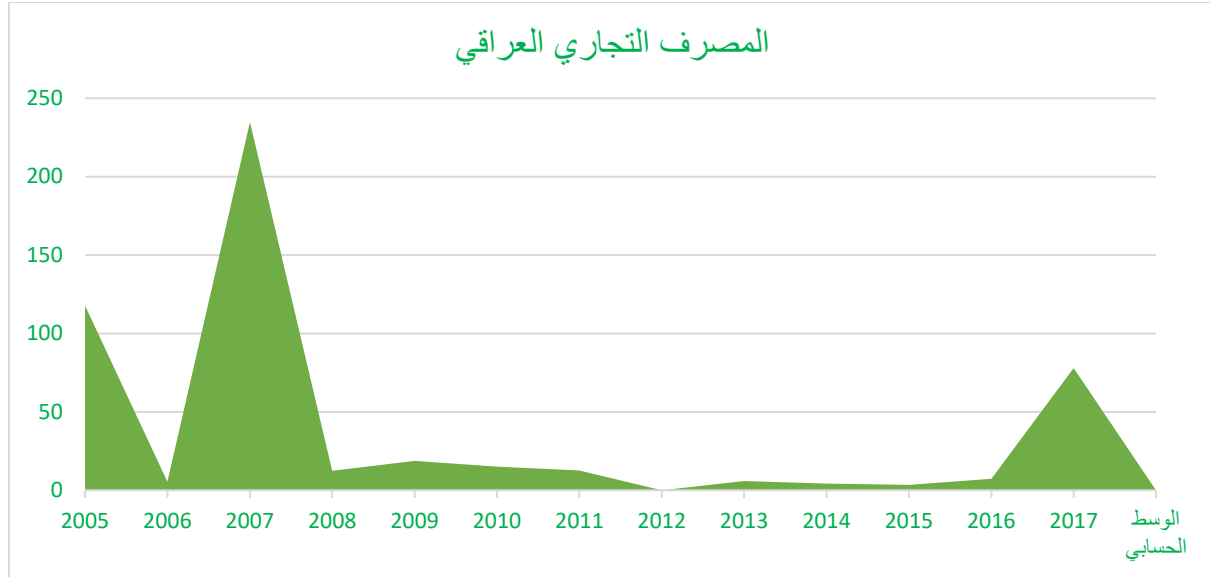
جدول (10) المخاطرة السوقية للمصرف التجاري العراقي للمدة 2017-2005

السنة	التجاري العراقي
2005	117.7551
2006	5.51721
2007	234.8434
2008	12.3998

18.69837	2009
15.0397	2010
12.6816	2011
7.84634	2012
5.92189	2013
4.33588	2014
3.38749	2015
7.35212	2016
77.88179	2017
40.28159089	الوسط الحسابي

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

ولكن سرعان ما ارتفعت القيمة المعرضة للمخاطرة بشكل تدريجي في عام 2007 إلى ان وصل إلى أعلى مخاطرة سوقية حيث بلغت (234.8434)، ويعود سبب ارتفاع المخاطرة السوقية إلى الارتفاع في القيمة السوقية للمصرف الامر الذي أدى إلى احتمالية تعرضها لخطر الخسارة في تعاملات المصرف النقدية، وسبب ذلك يعود إلى طبيعة الظروف الاقتصادية التي مر بها البلد خلال هذه الأعوام الذي انعكس على ارتفاع قيمة المخاطرة التي يمكن ان يتعرض لها المصرف. وشهد هذا المصرف ارتفاعا في عام 2012 حيث شهد المصرف أكبر مخاطرة سوقية بلغت إلى ما لانهاية وذلك بسبب تعرض المصارف للعديد من المخاطر السوقية منها اقتصادية وسياسية، ويعود سبب ذلك كون المصرف يتحمل مخاطرة إلى ما لا نهاية ويمكن ان تكون المخاطرة صفر وذلك لان متوسط عائد السهم لتلك السنة كان (0) والذي ساهم بجعل الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف واحتمالية القيمة المعرضة للمخاطرة إلى ما لانهاية. وشهد عام 2015 انخفاض القيمة المعرضة للمخاطرة بشكل مفاجئ إذ بلغت (3.38749)، وذلك بسبب الظروف السياسية التي شهدها البلد، حيث شهد البلاد حروب ضد الإرهاب وتدهور الوضع الاقتصادي والسياسي في هذه المدة. وارتفعت القيمة بشكل مفاجئ في عام 2017 وذلك بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي شهدته البلاد.



شكل (14) المخاطرة السوقية للمصرف التجاري العراقي للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

المبحث الثاني: - تحليل معدلات التعثر في السداد

تمهيد

يتناول هذا المبحث تحليل القوائم المالية للمصارف الاهلية العراقية، وهي (مصرف بغداد التجاري، مصرف الشرق الأوسط، مصرف الاستثمار العراقي، المصرف الأهلي العراقي، مصرف الائتمان التجاري، مصرف سومر التجاري، مصرف الخليج التجاري، المصرف التجاري العراقي) للمدة من 2005-2017، اذ اعتمد التحليل على مؤشرين لقياس معدلات التعثر في السداد وهما (نسبة القروض والتسليفات إلى اجمالي الموجودات، نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات). ويتم حسابها كما يأتي: -

أولاً: نسبة القروض والتسليفات إلى اجمالي الموجودات: -

اعتمدت الدراسة في حساب معدلات التعثر في السداد على حاصل قسمة القروض والتسليفات على اجمالي الموجودات، وتظهر هذه النسبة انه كلما ازدادت دلت على ارتفاع مخاطر التعثر في السداد للمصرف، لذا سيتم عرض معدلات التعثر في السداد للمصارف المبحوثة لكل مصرف على حده ومن ثم بشكل عام خلال مدة الدراسة من 2005-2017 وحسب التسلسل الآتي وكما يأتي: -

1- مصرف بغداد

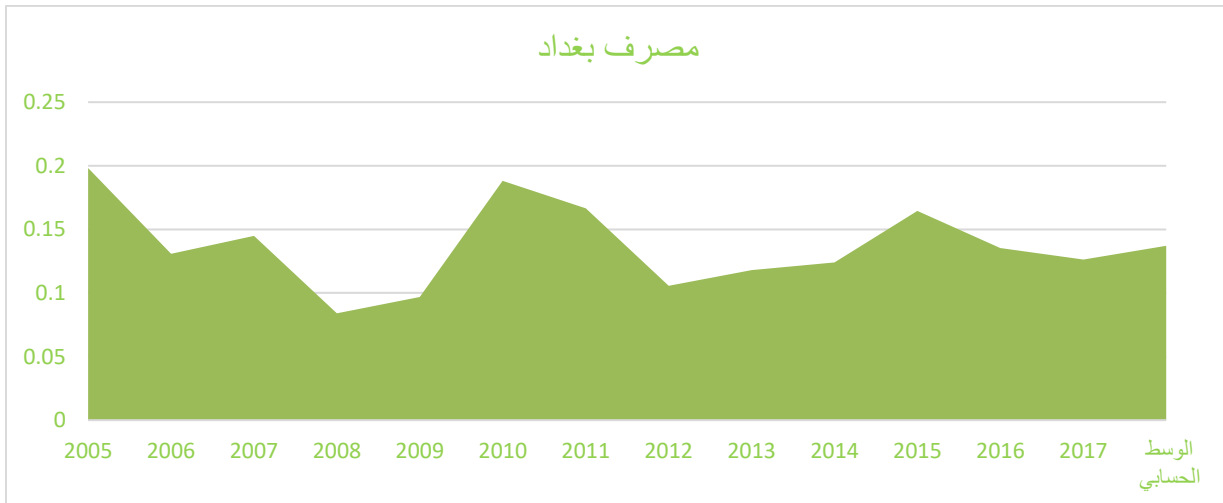
اظهرت النتائج في الجدول (11) انه في عام 2005 واجه المصرف اعلى معدل للتعثر بلغت (0.198184718)، اما في عام 2010 بلغت ثاني اعلى معدل تعثر بنسبة (0.188106154)، ومن ثم تلاها عام 2011 لتبلغ (0.166415393)، اما اقل نسبة تعثر فقد كانت عام 2008 اذ بلغت نسبة التعثر (0.083947571). ومن بيانات الجدول يظهر ان اتجاه منح القروض بدأ بالانخفاض بعد عام 2005 متخوفا من التحولات السياسية والاقتصادية التي يمر بها البلد.

جدول (11) معدلات التعثر في السداد لمصرف بغداد للمدة 2017-2005

السنة	مصرف بغداد
2005	0.198184718
2006	0.130718974
2007	0.144790568
2008	0.083947571
2009	0.096762089
2010	0.188106154
2011	0.166415393
2012	0.105527822
2013	0.117957729
2014	0.124048707
2015	0.164474084
2016	0.135425817
2017	0.126207725
الوسط الحسابي	0.137120565

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

ألا انه أخذ بالارتفاع نتيجة الاستقرار الاقتصادي في عامي (2010 - 2011) واستمر ليبدأ بالانخفاض في عام 2012، ثم اخذت بعدها نسب منح القروض بالتذبذب الكبير من عام (2012 إلى 2017).



شكل رقم (15) معدلات التعثر في السداد لمصرف بغداد للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

2- مصرف الشرق الاوسط

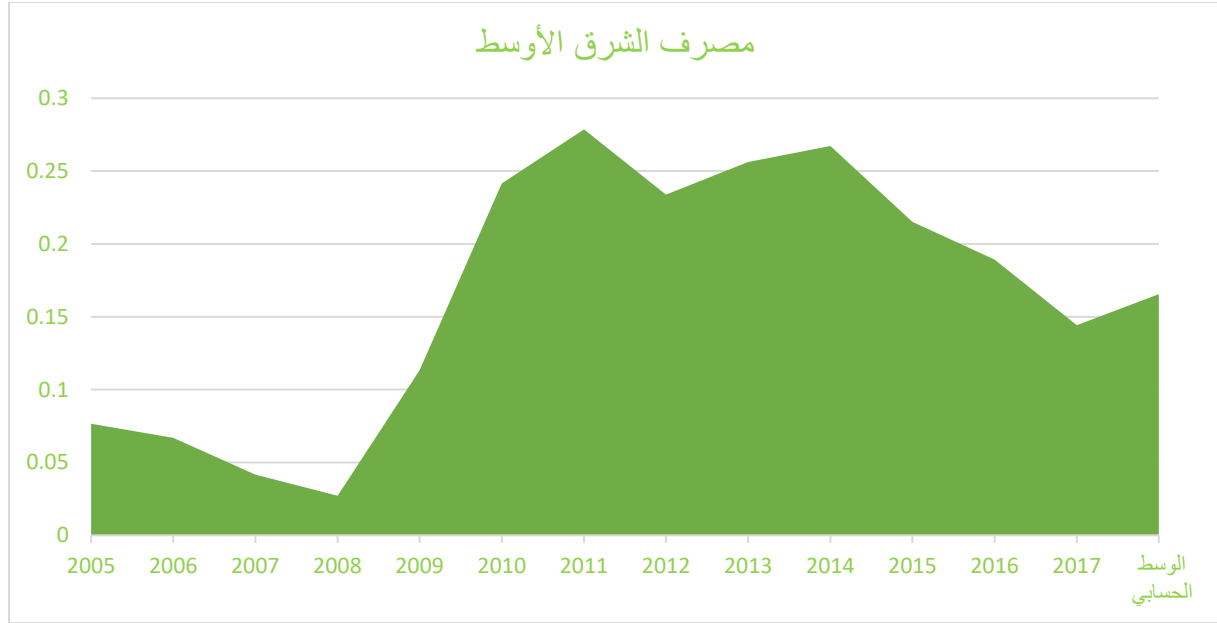
اظهرت النتائج في الجدول (12) انه في عام 2011 واجه المصرف اعلى معدل للتعثر اذ بلغت (0.278630255)، اما في عام 2014 بلغت ثاني اعلى معدل تعثر (0.267311425)، ومن ثم تلاها عام 2013 لتبلغ (0.256273216)، اما اقل معدل للتعثر كانت في عام 2008 بنسبة (0.027238414). وعند مقارنة معدلات التعثر لهذا المصرف مع المصارف المبحوثة نلاحظ تشابهه مع المصارف المبحوثة الاخرى متأثراً بشكل عام بالارتفاع والانخفاض والدورة الاقتصادية في البلد.

جدول (12) معدلات التعثر في السداد لمصرف الشرق الاوسط للمدة 2017-2005

السنة	مصرف الشرق الأوسط
2005	0.076657659
2006	0.066819365
2007	0.041558222
2008	0.027238414
2009	0.113302936
2010	0.241518158
2011	0.278630255
2012	0.233901831
2013	0.256273216
2014	0.267311425
2015	0.215207963
2016	0.189362529
2017	0.144237809
الوسط الحسابي	0.165539983

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

كما نلاحظ ان نسبة تمويل التسهيلات الائتمانية من الودائع انخفضت في عام 2008 بنسبة (0.027238414) وهذا يعود إلى التراجع في تقديم التسهيلات الائتمانية أي انه توجد ودائع غير مستثمرة، ويلاحظ ان مستويات الائتمان الممنوحة في هذا المصرف منخفضة جدا ويعبر عن عدم قيامة بالوظائف الرئيسية وهي منح الائتمان.



شكل (16) معدلات التعثر في السداد لمصرف الشرق الأوسط للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

3- مصرف الاستثمار العراقي

اظهرت النتائج في الجدول (13) انه في عام 2012 واجه المصرف اعلى معدل للتعثر اذ بلغت (0.455420878)، اما في عام 2013 بلغت ثاني اعلى معدل للتعثر بلغ (0.434240632)، ومن ثم تلاها عام 2005 لتبلغ (0.355485179)، اما اقل معدل للتعثر كانت في عام 2008 بنسبة (0.079902595). ويظهر ان مصرف الاستثمار العراقي يعمل على محاكاة المصارف المبحوثة بشكل عام ويتأثر تأثيرا كبيرا بالوضع الاقتصادي للبلد من كساد وازدهار.

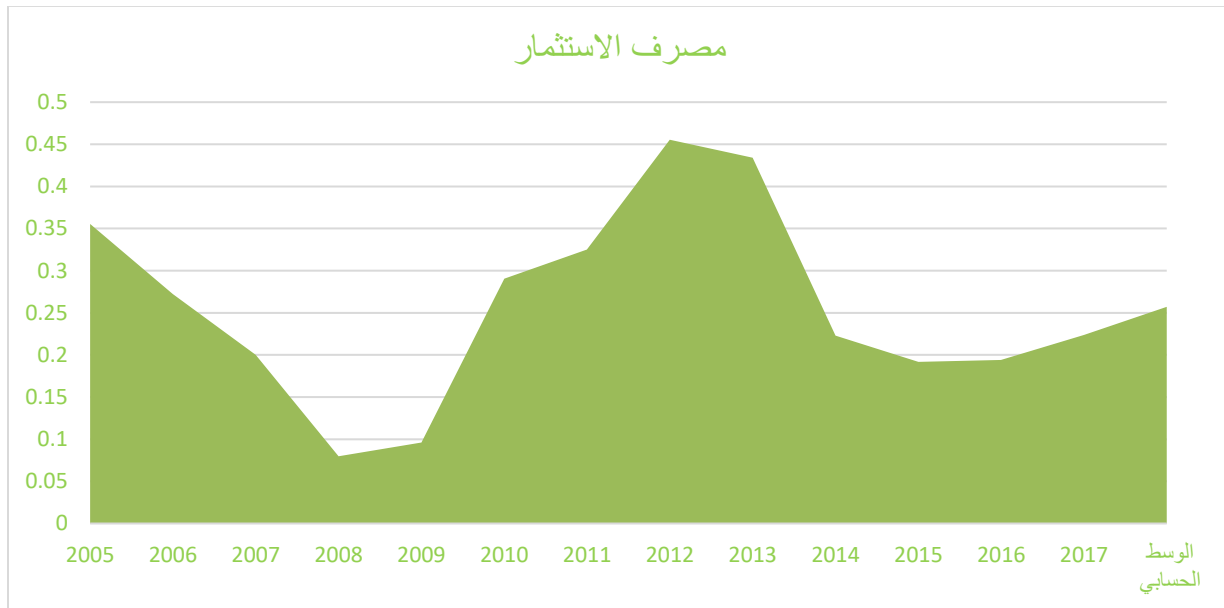
جدول (13) معدلات التعثر في السداد لمصرف الاستثمار للمدة 2017-2005

السنة	مصرف الاستثمار
2005	0.355485179
2006	0.272472817
2007	0.200235999
2008	0.079902595
2009	0.096197009

0.290646069	2010
0.324994298	2011
0.455420878	2012
0.434240632	2013
0.222747414	2014
0.191711324	2015
0.194214538	2016
0.22370952	2017
0.257075252	الوسط الحسابي

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

إذ ارتفعت قروضه مع ارتفاع نسبة القروض في المصارف المبحوثة بشكل عام لتصل إلى اقصاها في عام 2012 بنسبة (0.455420878) ما يشير إلى محاولة المصرف تعويض انخفاض مستويات القروض للسنوات السابقة.



شكل (17) معدلات التعثر في السداد لمصرف الاستثمار للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

4- المصرف الاهلي العراقي

اظهرت النتائج في الجدول (14) انه في عام 2015 واجه المصرف اعلى معدل للتعثر بلغت (0.343513675)، اما في عام 2010 بلغت ثاني اعلى معدل للتعثر بلغت (0.331430743)، ومن ثم تلاها عام 2017 لتبلغ (0.285548142)، اما اقل معدل للتعثر

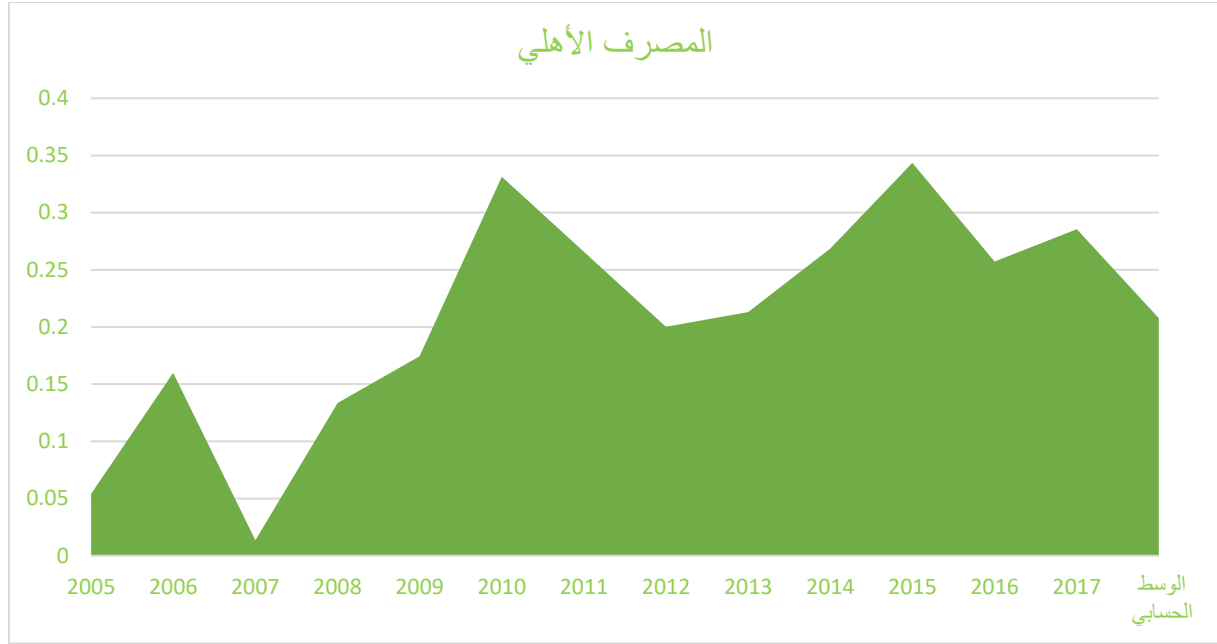
كانت في عام 2007 بنسبة (0.013670757). فكما مبين في الجدول تباين معدلات التعثر من سنة واخرى ارتفعا وانخفاضا.

جدول (14) معدلات التعثر في السداد للمصرف الاهلي للمدة 2017-2005

السنة	المصرف الأهلي
2005	0.054032539
2006	0.159945902
2007	0.013670757
2008	0.133641876
2009	0.174356625
2010	0.331430743
2011	0.265640195
2012	0.200129163
2013	0.212991466
2014	0.268721772
2015	0.343513675
2016	0.257269007
2017	0.285548142
الوسط الحسابي	0.207760913

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

ويظهر ان منح الائتمانات قد ازدادت بشكل متفاوت وهذه الزيادة توجه المصرف نحو منح ائتمانات اضافية وتحمل مخاطر كبيرة بناء على التوقعات باستمرار مرحلة الازدهار في اسعار النفط ومن ثم الازدهار الاقتصادي في البلد. وقد استمر المصرف بمنح ائتمانات كبيرة من عام (2014-2017) وتعرض البلد لازمه اقتصادية ونقدية بسبب الانخفاض الكبير في اسعار النفط مما يعني تحمل مخاطرة كبيرة تؤثر في ادائه ان استمرت الازمة المالية.



شكل (18) معدلات التعثر في السداد للمصرف الاهلي للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

5- مصرف الائتمان التجاري

اظهرت النتائج في الجدول (17) انه في عام 2005 واجه المصرف اعلى معدل للتعثر بلغ (0.129111394)، اما في عام 2006 بلغت ثاني اعلى معدل للتعثر (0.064413795)، ومن ثم تلاها عام 2007 لتبلغ (0.052511338)، اما اقل معدل للتعثر كانت في عام 2015 بنسبة (0.000110969).

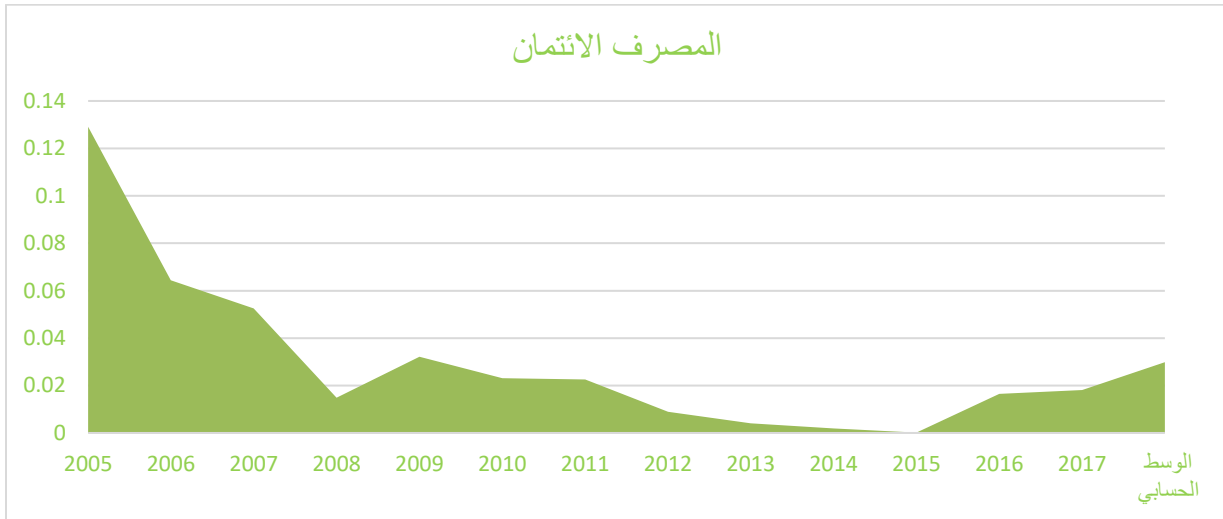
جدول (17) معدلات التعثر في السداد لمصرف الائتمان للمدة 2017-2005

السنة	المصرف الائتمان
2005	0.129111394
2006	0.064413795
2007	0.052511338
2008	0.014915795
2009	0.032072482
2010	0.023069371
2011	0.022596535
2012	0.00893514

0.004107683	2013
0.001965588	2014
0.000110969	2015
0.01653701	2016
0.018094249	2017
0.029880104	الوسط الحسابي

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

كما يظهر في الجدول فان هناك تفاوت بين سنة واخرى بين ارتفاع وانخفاض، ويلاحظ ان مستويات الائتمان الممنوحة في هذا المصرف منخفضة جدا ويعبر عن عدم قيامه بالوظائف الرئيسية وهي منح الائتمان مما جعل نسبة القروض الممنوحة تقترب من الصفر بمعنى عدم تحمله لأي مخاطر في معدلات التعثر في السداد.



شكل (19) معدلات التعثر في السداد لمصرف الائتمان العراقي للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

6- مصرف سومر التجاري

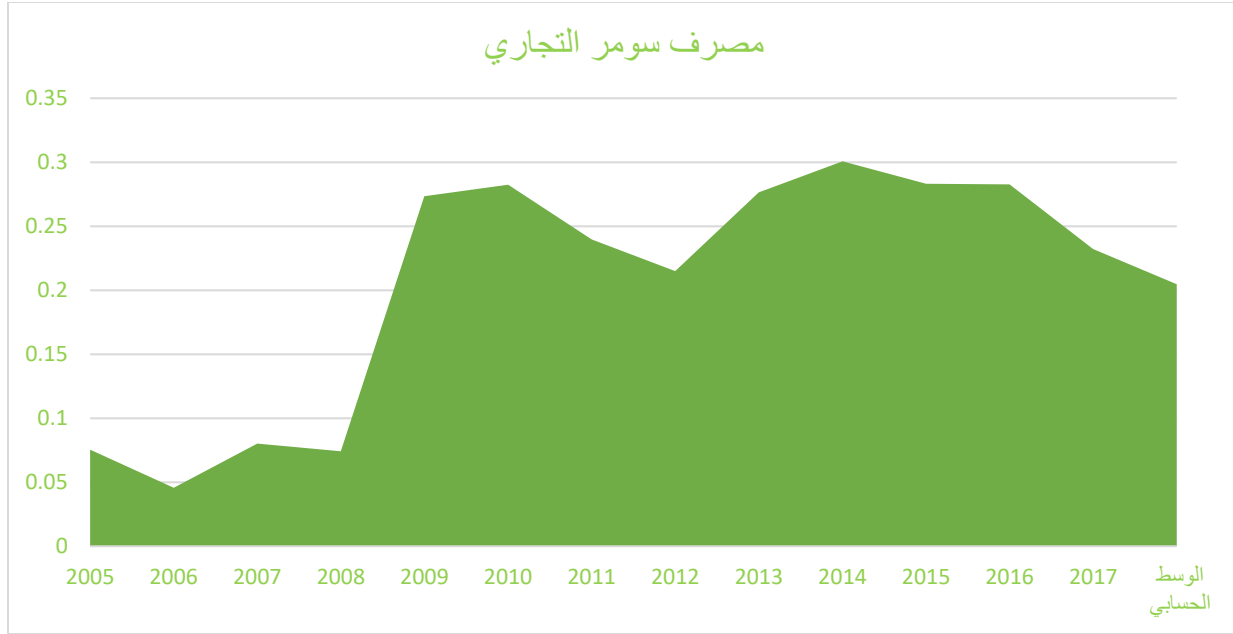
اظهرت النتائج في الجدول (16) انه في عام 2014 واجه المصرف اعلى معدل للتعثر بلغ (0.300720921)، اما في عام 2015 بلغت ثاني اعلى معدل للتعثر (0.283095702)، ومن ثم تلاها عام 2016 لتبلغ (0.282691358)، اما اقل معدل للتعثر كانت في عام 2006 بنسبة (0.04563529). وان سبب ارتفاع معدلات التعثر نتيجة انخفاض حجم التسهيلات الائتمانية وتوقف بعضها وتعثر العديد من العملاء وتوقفهم عن السداد.

جدول (16) معدلات التعثر في السداد لمصرف سومر التجاري للمدة 2005-2017

السنة	مصرف سومر التجاري
2005	0.075331458
2006	0.04563529
2007	0.080188013
2008	0.074240764
2009	0.273373947
2010	0.282413743
2011	0.239824358
2012	0.214835475
2013	0.276580718
2014	0.300720921
2015	0.283095702
2016	0.282691358
2017	0.232098349
الوسط الحسابي	0.204694623

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

كما نلاحظ ان نسبة تمويل التسهيلات الائتمانية من الودائع انخفضت في عام 2006 لتصل إلى (0.04563529) وهذا يعود إلى التراجع في تقديم التسهيلات الائتمانية أي انه توجد ودائع غير مستثمرة، ويلاحظ ان مستويات الائتمان الممنوحة في هذا المصرف منخفضة جدا ويعبر عن عدم قيامة بالوظائف الرئيسية وهي منح الائتمان مما جعل نسبة القروض الممنوحة تقترب من الصفر بمعنى عدم تحمله لأي مخاطر في معدلات التعثر في السداد.



شكل (20) معدلات التعثر في السداد لمصرف سومر التجاري للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

7- مصرف الخليج التجاري

اظهرت النتائج في الجدول (17) انه في عام 2012 واجه المصرف اعلى معدل للتعثر بلغت (0.387190631)، اما في عام 2017 بلغت ثاني اعلى معدل للتعثر بلغت (0.361757679)، ومن ثم تلاها عام 2016 لتبلغ (0.355856518)، اما اقل معدل للتعثر كانت في عام 2007 بنسبة (0.052387334). فكما مبين في الجدول تباين معدلات التعثر من سنة واخرى ارتفاعا وانخفاضا.

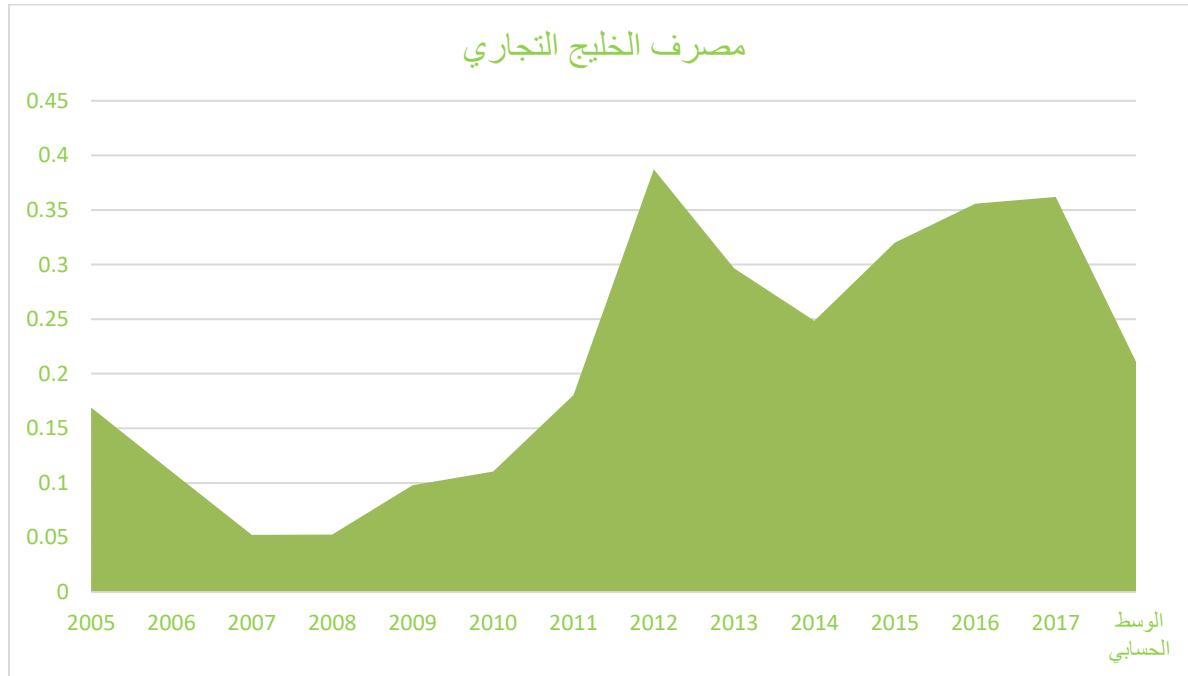
جدول (17) معدلات التعثر في السداد لمصرف الخليج التجاري للمدة 2017-2005

السنة	مصرف الخليج التجاري
2005	0.16896153
2006	0.110417522
2007	0.052387334
2008	0.052582417
2009	0.097857844
2010	0.110570985

0.180346576	2011
0.387190631	2012
0.296560394	2013
0.248612592	2014
0.320098621	2015
0.355856518	2016
0.361757679	2017
0.211015434	الوسط الحسابي

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

ويظهر ان منح الائتمانات قد ازدادت بشكل متفاوت وهذه الزيادة توجه المصرف نحو منح ائتمانات اضافية وتحمل مخاطر كبيرة بناء على التوقعات باستمرار مرحلة الازدهار في اسعار النفط ومن ثم الازدهار الاقتصادي في البلد. وقد استمر المصرف بمنح ائتمانات كبيرة من عام (2015-2017) وتعرض البلد لازمه اقتصادية ونقدية بسبب الانخفاض الكبير في اسعار النفط مما يعني تحمل مخاطرة كبيرة تؤثر في ادائه ان استمرت الازمة المالية.



شكل (21) معدلات التعثر في السداد لمصرف الخليج التجاري للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

8- المصرف التجاري العراقي

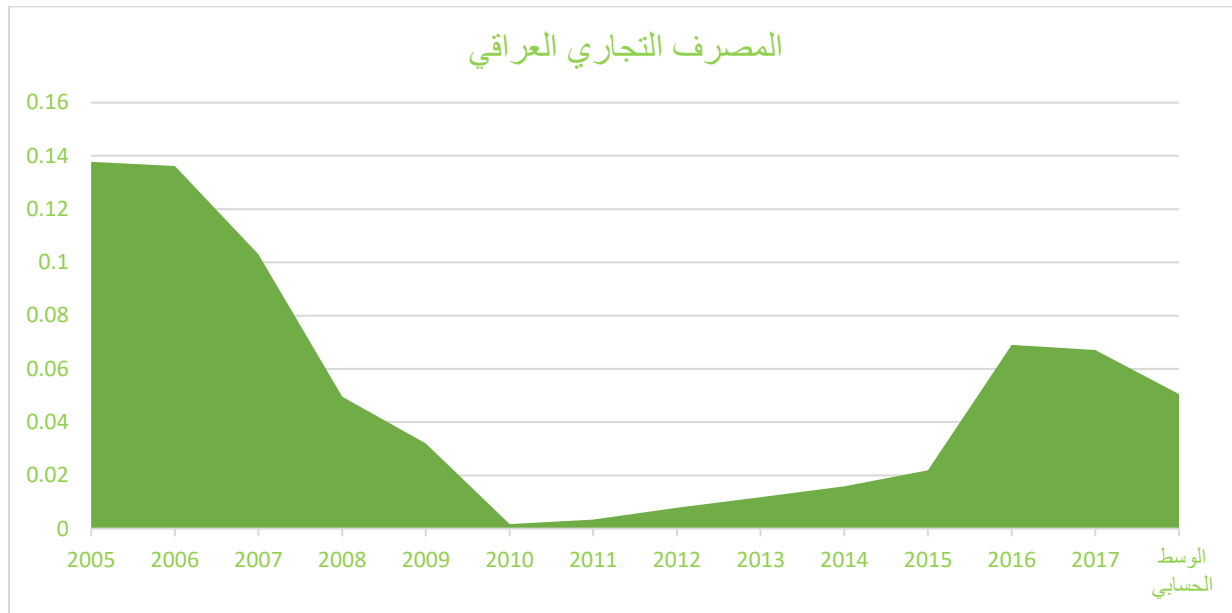
اظهرت النتائج في الجدول (18) انه في عام 2005 واجه المصرف اعلى معدل للتعثر بلغت (0.13777397)، اما في عام 2006 بلغت ثاني اعلى معدل للتعثر (0.136155199)، ومن ثم تلاها عام 2007 لتبلغ (0.103006358)، اما اقل معدل للتعثر كانت في عام 2010 بنسبة (0.001761605). وعند مقارنة المخاطرة الائتمانية للمصرف مع المصارف المبحوثة يظهر بان المصرف التجاري العراقي يميل للتحفظ وعدم المبالغة بمنح الائتمانات، ولهذا أصبحت مخاطرته قليلة نسبة إلى المصارف المبحوثة إذ أن القروض لا تمثل مصدر الدخل الأساس لهذا المصرف.

جدول (18) معدلات التعثر في السداد للمصرف التجاري العراقي للمدة 2005-2017

السنة	المصرف التجاري العراقي
2005	0.13777397
2006	0.136155199
2007	0.103006358
2008	0.049506112
2009	0.0319681
2010	0.001761605
2011	0.003350813
2012	0.007875697
2013	0.011815503
2014	0.015924619
2015	0.021938383
2016	0.069002459
2017	0.067141712
الوسط الحسابي	0.050555425

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

ويلاحظ ان مستويات الائتمان الممنوحة في هذا المصرف منخفضة جدا ويعبر عن عدم قيامه بالوظائف الرئيسية وهي منح الائتمان مما جعل نسبة القروض الممنوحة تقترب من الصفر بمعنى عدم تحمله لأي مخاطر في معدلات التعثر في السداد.



شكل (22) معدلات التعثر في السداد للمصرف التجاري العراقي للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

ثانياً: نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات

اعتمدت الدراسة في حساب معدلات التعثر في السداد على حاصل قسمة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض والتسليفات، وتهدف هذه النسبة إلى بيان مقدار القروض التي عجز فيها المقترضون عن سدادها في تواريخ الاستحقاق المتوقعة اما بسبب عدم الرغبة في ذلك او لعدم تمكن المقترض عن الوفاء بسبب ظروف او مشاكل صاحبت النشاط الذي يزاوله بمبلغ القروض او السلف المقترضة من المصرف المعني ، وكلما ارتفعت هذه النسبة فان لها دلائل سلبية على المصرف من جهة وسمعته تجاه المودعين والمساهمين من جهة اخرى، لأنها تؤدي إلى ارتفاع مخاطر التعثر في السداد اي ارتفاع المخاطر الائتمانية الناتجة عن منح القروض والسلف؛ لذا سيتم عرض معدلات التعثر في السداد للمصارف المبحوثة لكل مصرف على حده ومن ثم كل المصارف بشكل عام خلال مدة الدراسة من 2005-2017 وحسب التسلسل الاتي وكما يأتي:-

1- مصرف بغداد

اظهرت النتائج في الجدول (19) انه في عام 2008 واجه المصرف اعلى معدل للتعثر اذ بلغت (0.307178565)، اما في عام 2017 بلغت ثاني اعلى معدل للتعثر (0.220241988)، ومن ثم تلاها عام 2007 لتبلغ (0.198993676)، اما اقل معدل للتعثر فقد كانت عام 2005 اذ بلغ معدل التعثر (0.039700862). ومن البيانات يظهر ان اتجاه مخصص خسائر القروض بدأ بالانخفاض بعد عام 2008 وذلك بسبب اتجاه المصرف نحو عدم منح قروض للمقترضين الذين يكونون عاجزين عن توفير الضمانات التي تمكن من خلالها ان تسدد قروضهم.

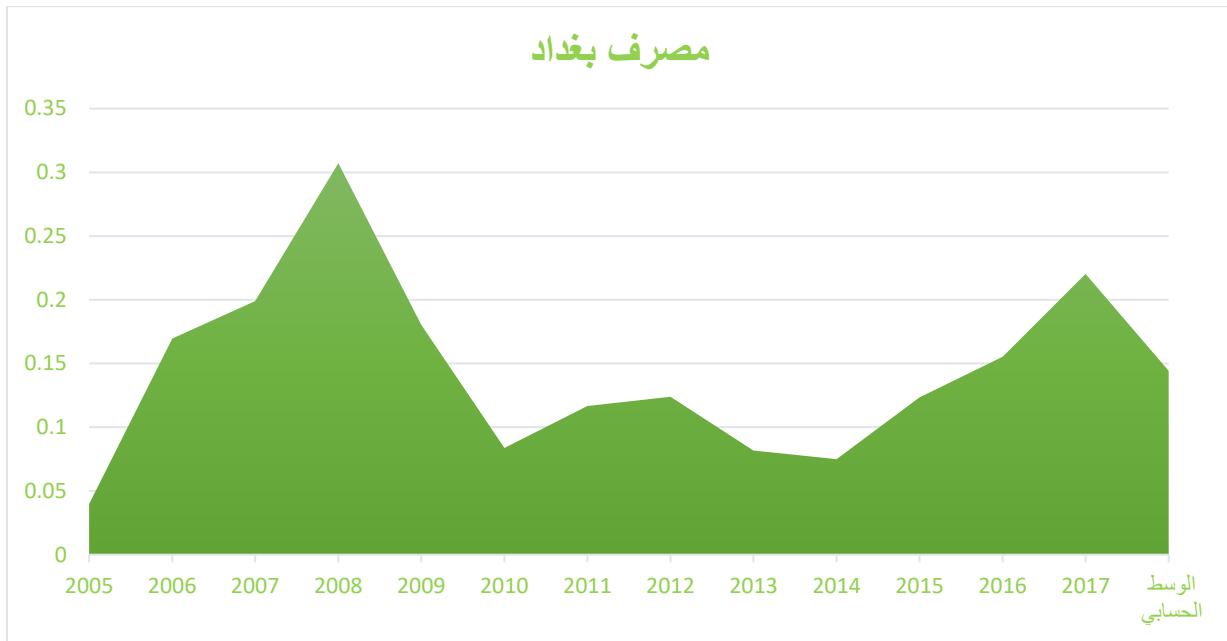
جدول (19) معدلات التعثر في السداد لمصرف بغداد للمدة 2005-2017

السنة	مصرف بغداد
2005	0.039700862
2006	0.16962462
2007	0.198993676
2008	0.307178565
2009	0.180361289
2010	0.083836762
2011	0.116711797
2012	0.123856795

0.081658481	2013
0.07498908	2014
0.123322721	2015
0.155258521	2016
0.220241988	2017
0.14428732	الوسط الحسابي

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

وان ارتفاع المعدل يؤدي إلى نتائج سلبية على المصرف من جهة وسمعته تجاه المودعين والمساهمين من جهة اخرى وبالتالي يؤدي إلى مخاطر كبيره على المصرف. وانخفاض هذا المعدل يؤدي إلى اطمئنان المودعين والمساهمين اتجاه المصرف الذي يتعاملون معه وبالتالي زيادة الاقبال عليه. وفي عام 2017 بدأ هذا المعدل بالارتفاع وهذا بداية مؤشر سلبي لعمل المصرف.



شكل (23) معدلات التعثر في السداد لمصرف بغداد للمدة 2005-2017

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

2- مصرف الشرق الاوسط

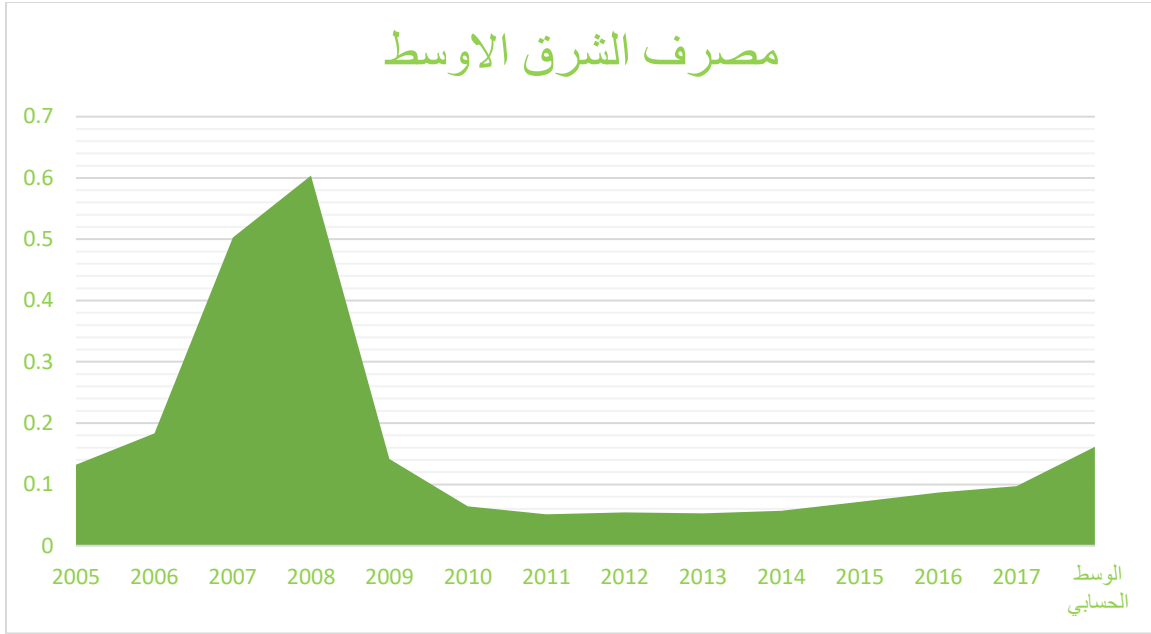
اظهرت النتائج في الجدول (20) انه في عام 2008 واجه المصرف اعلى معدل للتعثر اذ بلغ (0.603827554)، اما في عام 2007 بلغت ثاني اعلى معدل للتعثر بلغ (0.502803739)، ومن ثم تلاها عام 2006 لتبلغ (0.183161397)، اما اقل معدل للتعثر فقد كانت عام 2011 اذ بلغ معدل التعثر (0.051093303).

جدول (20) معدلات التعثر في السداد لمصرف الشرق الاوسط للمدة 2005-2017

السنة	مصرف الشرق الاوسط
2005	0.132331168
2006	0.183161397
2007	0.502803739
2008	0.603827554
2009	0.141679111
2010	0.064234853
2011	0.051093303
2012	0.054358275
2013	0.052561047
2014	0.057111345
2015	0.071774067
2016	0.086884085
2017	0.097370994
الوسط الحسابي	0.161476226

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

ومن البيانات يظهر ان اتجاه مخصص خسائر القروض بدأ بالانخفاض بعد عام 2008 وذلك بسبب إن مخاطر الائتمان تنشأ بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض او الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في مبلغ القرض وفوائده وهذا السبب قد ينتج عن عدم قدرة المقرض على الوفاء برد مبلغ القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحددة او انه له القدرة الحالية على السداد ولكن لا يرغب في ذلك لسبب او اخر.



شكل (24) معدلات التعثر في السداد لمصرف الشرق الاوسط للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

3- مصرف الاستثمار

اظهرت النتائج في الجدول (21) انه في عام 2008 واجه المصرف اعلى معدل للتعثر اذ بلغ (1.126018988)، اما في عام 2009 بلغت ثاني اعلى معدل للتعثر بلغ (0.502587166)، ومن ثم تلاها عام 2007 لتبلغ (0.361171875)، اما اقل معدل تعثر فقد كانت عام 2011 اذ بلغ معدل التعثر (0.02816721). ومن البيانات يظهر ان اتجاه مخصص خسائر القروض بدأ بالانخفاض بعد عام 2009 إلى عام 2013 وذلك بسبب اتجاه المصرف نحو عدم منح قروض للمقترضين الذين يكونون عاجزين عن توفير الضمانات التي تمكن من خلالها ان تسدد قروضهم.

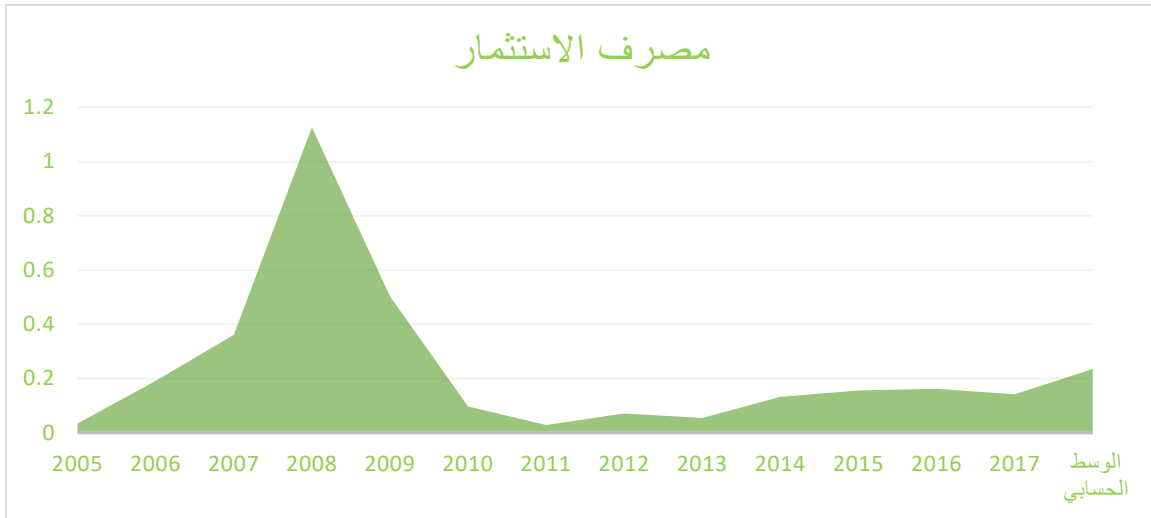
جدول (21) معدلات التعثر في السداد لمصرف الاستثمار للمدة 2017-2005

السنة	مصرف الاستثمار
2005	0.034387235
2006	0.191194488
2007	0.361171875
2008	1.126018988

0.502587166	2009
0.09746846	2010
0.02816721	2011
0.070890416	2012
0.054282545	2013
0.132482505	2014
0.155861017	2015
0.162112018	2016
0.141759772	2017
0.235260284	الوسط الحسابي

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

اي ان المصرف قام بسياسة يضمن فيها عدم تعرضه لمخاطر تؤدي إلى خسائر للمصرف ويفقد سمعته اتجاه المودعين والمساهمين من جهة اخرى. ولكن بعد عام 2013 بدأ هذا المعدل بالارتفاع وهذا دليل على ان الوضع الاقتصادي للبلد بدأ بالتدهور وذلك لعدم قدرة المقرضين على سداد قروضهم وهذا مؤشر سلبي للمصرف، لأنه يؤدي إلى ارتفاع المخاطر الائتمانية الناتجة عن منح القروض والسلف.



شكل (25) معدلات التعثر في السداد لمصرف الاستثمار للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

4- المصرف الأهلي العراقي

اظهرت النتائج في الجدول (22) انه في عام 2007 واجه المصرف اعلى معدل للتعثّر اذ بلغ (0.243913069)، اما في عام 2008 بلغت ثاني اعلى معدل للتعثّر بلغ (0.181012749)، ومن ثم تلاها عام 2017 لتبلغ (0.157214087)، اما اقل معدل للتعثّر فقد كانت عام 2012 اذ بلغ معدل التعثّر (0.06157651). ومن البيانات يظهر ان اتجاه مخصص خسائر القروض بدأ بالانخفاض بعد عام 2009 إلى عام 2012 وذلك بسبب التوجه الصحيح للمصرف نحو منح قروض فقد للذين يكونون يملكون ضمانات يستطيعون من خلالها تسديد قروضهم.

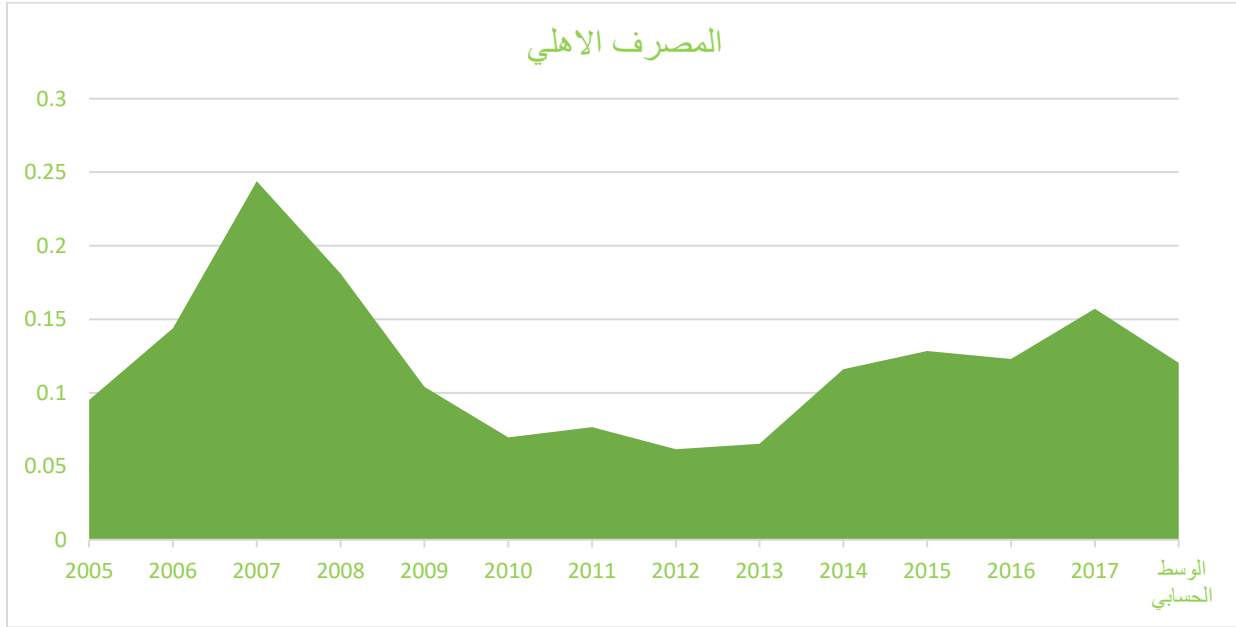
جدول (22) معدلات التعثّر في السداد للمصرف الاهلي للمدة 2017-2005

السنة	مصرف الأهلي
2005	0.095129766
2006	0.143899353
2007	0.243913069
2008	0.181012749
2009	0.104093312
2010	0.06959693
2011	0.076554994
2012	0.06157651
2013	0.065199372
2014	0.115933835
2015	0.128508386
2016	0.122947286
2017	0.157214087
الوسط الحسابي	0.120429204

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

أي أن المصرف قام بسياسة صحيحة حاول من خلالها ان لا يعرض نفسه لمخاطر تؤدي إلى خسائر كبيرة له، تؤدي إلى فقدان ثقة المودعين والمساهمين من جهه. ولكن بعد عام 2012 بدأت هذا المعدل بالارتفاع إلى عام 2017 بلغت (0.157214087) وهذا دليل على ان الوضع

الاقتصادي للبلد بدأ بالتدهور وذلك لعدم قدرة المقرضين على سداد قروضهم وهذا مؤشر سلبي للمصرف، لأنه يؤدي إلى ارتفاع المخاطر الائتمانية الناتجة عن منح القروض والسلف.



شكل (26) معدلات التعثر في السداد للمصرف الاهلي للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

5- مصرف الائتمان

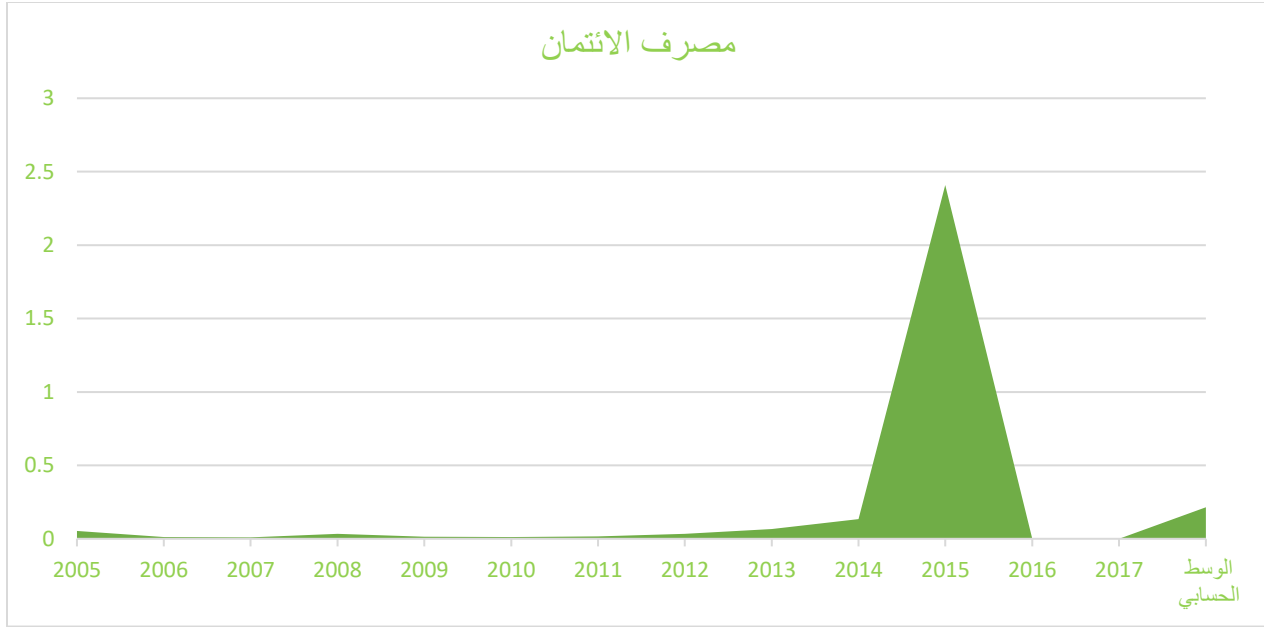
اظهرت النتائج في الجدول (23) انه في عام 2015 واجه المصرف اعلى معدل للتعثر اذ بلغ (2.408910776)، اما في عام 2014 بلغت ثاني اعلى معدل تعثر (0.134545839)، ومن ثم تلاها عام 2013 لتبلغ (0.066751584)، اما اقل معدل للتعثر فقد كانت عامي 2016 و2017 اذ بلغت معدل التعثر (0). ومن البيانات يظهر ان اتجاه مخصص خسائر القروض بدأ بالانخفاض من عام 2005 إلى عام 2011 وذلك بسبب اتجاه المصرف نحو عدم منح قروض للمقترضين الذين يكونون عاجزين عن توفير الضمانات التي تمكن من خلالها ان تسدد قروضهم.

جدول (23) معدلات التعثر في السداد لمصرف الائتمان للمدة 2005-2017

السنة	مصرف الائتمان
2005	0.054322215
2006	0.011935775
2007	0.008791672
2008	0.032745471
2009	0.014139012
2010	0.012025513
2011	0.016446051
2012	0.032877429
2013	0.066751584
2014	0.134545839
2015	2.408910776
2016	0
2017	0
الوسط الحسابي	0.214883949

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

اي ان المصرف قام بسياسة يضمن فيها عدم تعرضه لمخاطر تؤدي إلى خسائر للمصرف ويفقد سمعته اتجاه المودعين والمساهمين من جهة اخرى. ولكن بعد عام 2012 بدأ هذا المعدل بالارتفاع بشكل كبير إلى عام 2015 وشهد هذا العام اعلى معدل للتعثر بلغ (2.408910776) وهذا دليل على ان الوضع الاقتصادي للبلد بدأ بالتدهور وذلك لعدم قدرة المقرضين على سداد قروضهم وهذا مؤشر سلبي للمصرف، لأنه يؤدي إلى ارتفاع المخاطر الائتمانية الناتجة عن منح القروض والسلف. ولكن سرعان ما أصبح في عامي 2016 و2017 معدل التعثر (0) وهذا يعني المصرف لم يتعرض إلى اي تعثر وهذا دليل على ان الاقتصاد بدأ يستعيد نشاطه وقدرة المقرضين على سداد التزاماتهم تجاه المصرف، وهذا دليل على عدم وجود المخاطر الائتمانية الناتجة عن منح القروض والسلف.



شكل (27) معدلات التعثر في السداد لمصرف الائتمان للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

6- مصرف سومر التجاري

اظهرت النتائج في الجدول (24) انه في عام 2006 واجه المصرف اعلى معدل للتعثر اذ بلغ (0.674001649)، اما في عام 2008 بلغت ثاني اعلى معدل للتعثر (0.644028908)، ومن ثم تلاها عام 2007 لتبلغ (0.528325571)، اما اقل معدل تعثر فقد كانت عام 2013 اذ بلغ معدل التعثر (0.030074472). ومن البيانات يظهر ان اتجاه مخصص خسائر القروض بدأ بالانخفاض بعد عام 2008 إلى عام 2016 وذلك بسبب اتجاه المصرف نحو عدم منح قروض للمقترضين الذين يكونون عاجزين عن توفير الضمانات التي تمكن من خلالها ان تسدد قروضهم.

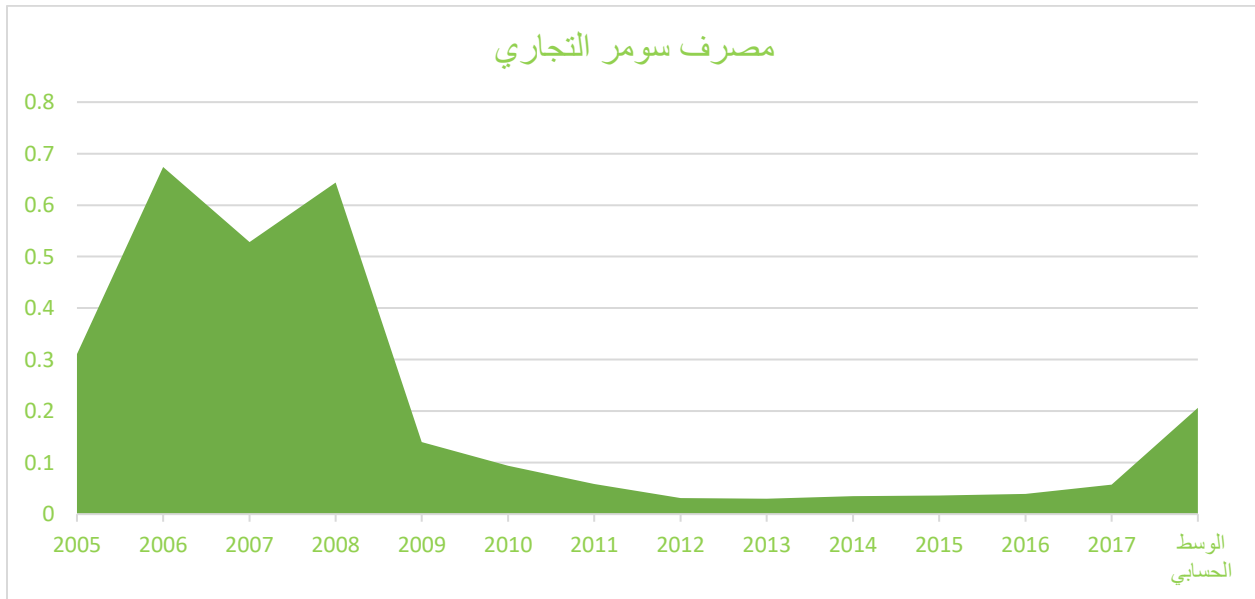
جدول (24) معدلات التعثر في السداد لمصرف سومر التجاري للمدة 2017-2005

السنة	مصرف سومر التجاري
2005	0.310916153
2006	0.674001649
2007	0.528325571
2008	0.644028908

0.140061066	2009
0.093834381	2010
0.05851831	2011
0.031319803	2012
0.030074472	2013
0.035135444	2014
0.036120471	2015
0.039407549	2016
0.057420972	2017
0.206089596	الوسط الحسابي

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

وذلك بسبب الظروف السياسية والاقتصادية التي كان يعاني منها البلد التي ساهمت بشكل فعال في تقليل منح هذه القروض بسبب تخوفهم من عدم القدرة على السداد الذي ساهم بشكل كبير في خفض معدلات التعثر في هذه السنوات بسبب سياسة المصرف المتحفظة. ولكن في عام 2017 بدأ هذا المعدل بالارتفاع وهذا دليل على ان الوضع الاقتصادي للبلد بدأ بالتدهور وذلك لعدم قدرة المقرضين على سداد قروضهم وهذا مؤشر سلبي للمصرف، لأنه يؤدي إلى ارتفاع المخاطر الائتمانية الناتجة عن منح القروض والسلف.



شكل (28) معدلات التعثر في السداد لمصرف سومر التجاري للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

7- مصرف الخليج التجاري

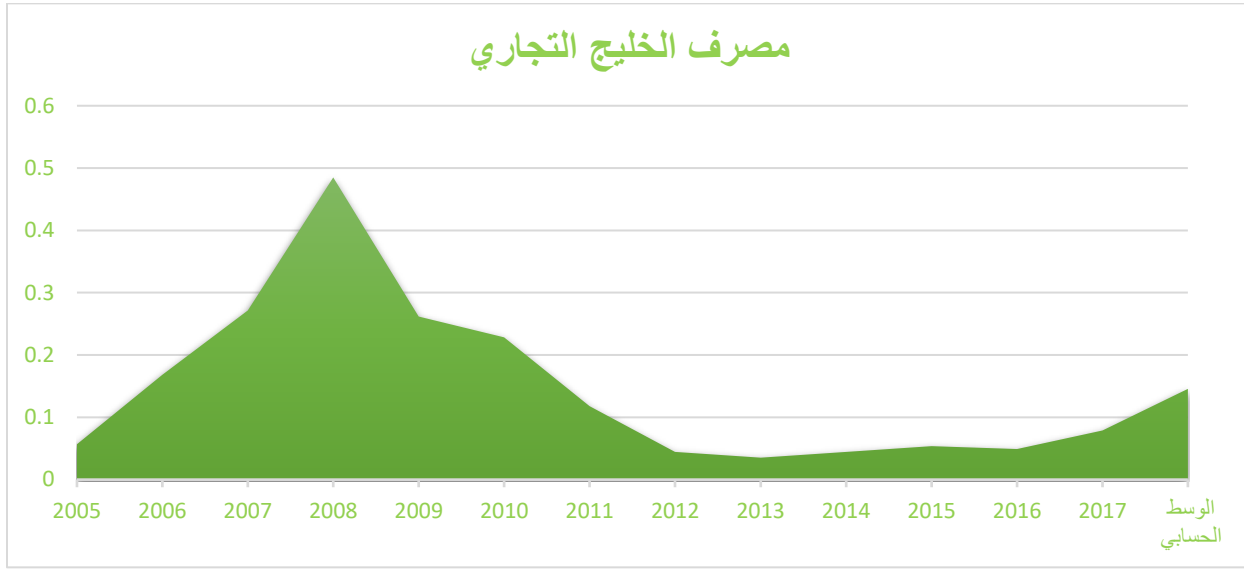
اظهرت النتائج في الجدول (25) انه في عام 2008 واجه المصرف اعلى معدل للتعثر اذ بلغ (0.484983309)، اما في عام 2007 بلغت ثاني اعلى معدل للتعثر (0.271608573)، ومن ثم تلاها عام 2009 لتبلغ (0.261547016)، اما اقل معدل للتعثر فقد كانت عام 2013 اذ بلغ معدل التعثر (0.035382072). ومن البيانات يظهر ان اتجاه مخصص خسائر القروض بدأ بالانخفاض بعد عام 2009 إلى عام 2013 ويعود هذا التراجع في تقديم التسهيلات الائتمانية إلى وجود ودائع غير مستثمرة، ونلاحظ ان سبب هذا الانخفاض هو الوضع السياسي الذي يعاني منه البلد وحاله الهلع والخوف بين العملاء مما عرض المصارف لحالات سحب مفاجئ الا ان الدولة أصدرت مجموعة من القوانين للحفاظ على الاستقرار المالي وشجعت على الإيداع من خلال رفع نسبة الفائدة على الودائع فارتفع حجم الإيداع.

جدول (25) معدلات التعثر في السداد لمصرف الخليج التجاري للمدة 2005-2017

السنة	مصرف الخليج التجاري
2005	0.056598146
2006	0.168018453
2007	0.271608573
2008	0.484983309
2009	0.261547016
2010	0.228400027
2011	0.11773565
2012	0.0443862
2013	0.035382072
2014	0.04433784
2015	0.053931021
2016	0.04905314
2017	0.078807584
الوسط الحسابي	0.145753002

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

ولكن بعد عام 2013 بدأ هذا المعدل بالارتفاع وهذا دليل على ان الوضع الاقتصادي للبلد بدأ بالتدهور وذلك لعدم قدرة المقرضين على سداد قروضهم وهذا مؤشر سلبي للمصرف، لأنه يؤدي إلى ارتفاع المخاطر الائتمانية الناتجة عن منح القروض والسلف.



شكل رقم (29) معدلات التعثر في السداد لمصرف الخليج التجاري للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

8- المصرف التجاري العراقي

اظهرت النتائج في الجدول (26) انه في عام 2010 واجه المصرف اعلى معدل للتعثر شهده المصرف من بين جميع المصارف اذ بلغ (23.32984787)، اما في عام 2011 بلغت ثاني اعلى معدل للتعثر (10.29161023)، ومن ثم تلاها عام 2012 لتبلغ (3.97113144)، اما اقل معدل للتعثر فقد كان عام 2005 اذ بلغ معدل التعثر (0.163225266). ومن البيانات يظهر ان اتجاه مخصص خسائر القروض بدأ بالانخفاض بعد عام 2012 وذلك بسبب اتجاه المصرف نحو عدم منح قروض للمقترضين الذين يكونون عاجزين عن توفير الضمانات التي تمكن من خلالها ان تسدد قروضهم.

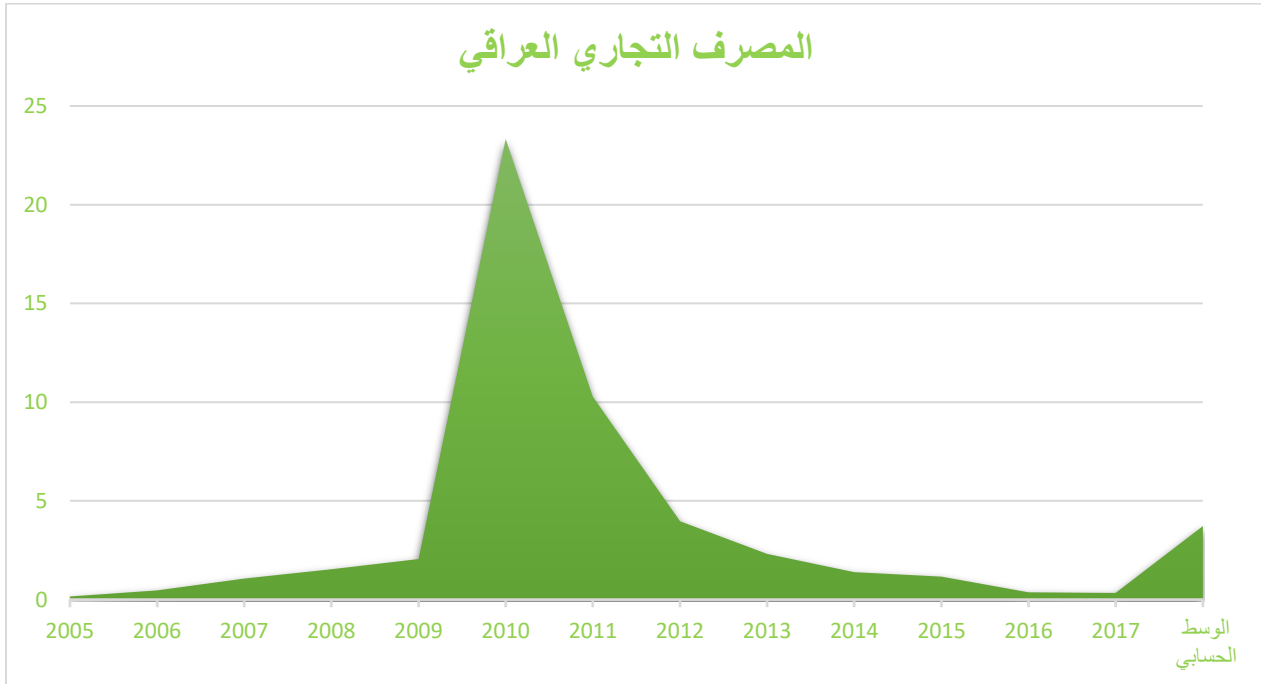
جدول (26) معدلات التعثر في السداد للمصرف التجاري العراقي للمدة 2017-2005

السنة	المصرف التجاري العراقي
2005	0.163225266
2006	0.468480863
2007	1.062640812
2008	1.532193808
2009	2.046596067

23.32984787	2010
10.29161023	2011
3.97113144	2012
2.312540808	2013
1.393620299	2014
1.15864441	2015
0.360613189	2016
0.338240045	2017
3.725337316	الوسط الحسابي

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

اي ان المصرف قام بسياسة يضمن فيها عدم تعرضه لمخاطر تؤدي إلى خسائر للمصرف ويفقد سمعته اتجاه المودعين والمساهمين من جهة اخرى. ولكن بعد عام 2013 بدأ هذا المعدل بالارتفاع وهذا دليل على ان الوضع الاقتصادي للبلد بدأ بالتدهور وذلك لعدم قدرة المقرضين على سداد قروضهم وهذا مؤشر سلبي للمصرف، لأنه يؤدي إلى ارتفاع المخاطر الائتمانية الناتجة عن منح القروض والسلف.



شكل (30) معدلات التعثر في السداد للمصرف التجاري العراقي للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

المبحث الثالث: - تحليل مؤشرات السيولة المصرفية

تمهيد

يتناول هذا المبحث تحليل القوائم المالية للمصارف الاهلية العراقية، وهي (مصرف بغداد التجاري، مصرف الشرق الأوسط، مصرف الاستثمار العراقي، المصرف الاهلي العراقي، مصرف الائتمان التجاري، مصرف سومر التجاري، مصرف الخليج التجاري، المصرف التجاري العراقي) للمدة من 2005-2017، إذ اعتمد التحليل على مؤشرين لقياس السيولة المصرفية وهي (نسبة الرصيد النقدي، نسبة التوظيف). ويتم حسابها كما يأتي: -

أولاً: تحليل نسبة الرصيد النقدي

تشير هذه النسبة إلى مقدار ما يمتلكه المصرف التجاري من ارصدة نقدية (النقد في الصندوق، النقد لدى البنك المركزي، النقد لدى المصارف الأخرى، العملات الاجنبية، الذهب والفضة وغيرها من الارصدة النقدية)، لتغطية الخصوم غير الممتلئة في المصرف والمتمثلة بالودائع وما في حكمها (القروض وما في حكمها) او (الخصوم ما عدا حق الملكية)، يمكن قياس نسبة الرصيد النقدي من خلال قسمة الارصدة النقدية في المصرف ولدى البنك المركزي ولدى المصارف الأخرى على الودائع وما في حكمها والمتمثلة بجميع فقرات الخصوم في الميزانية العمومية ما عدا حق الملكية، فمن خلال هذه النسبة يمكن معرفة مقدار ما يستطيع المصرف تسديده من التزامات مالية للغير. فكلما ازداد مقدار هذه النسبة كلما ازدادت قدرة المصرف على سداد التزاماته في الوقت المناسب، ويتم حسابها من خلال المعادلة الآتية: -

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{النقد لدى البنك المركزي} + \text{الارصدة السائلة الأخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}}$$

1- مصرف بغداد

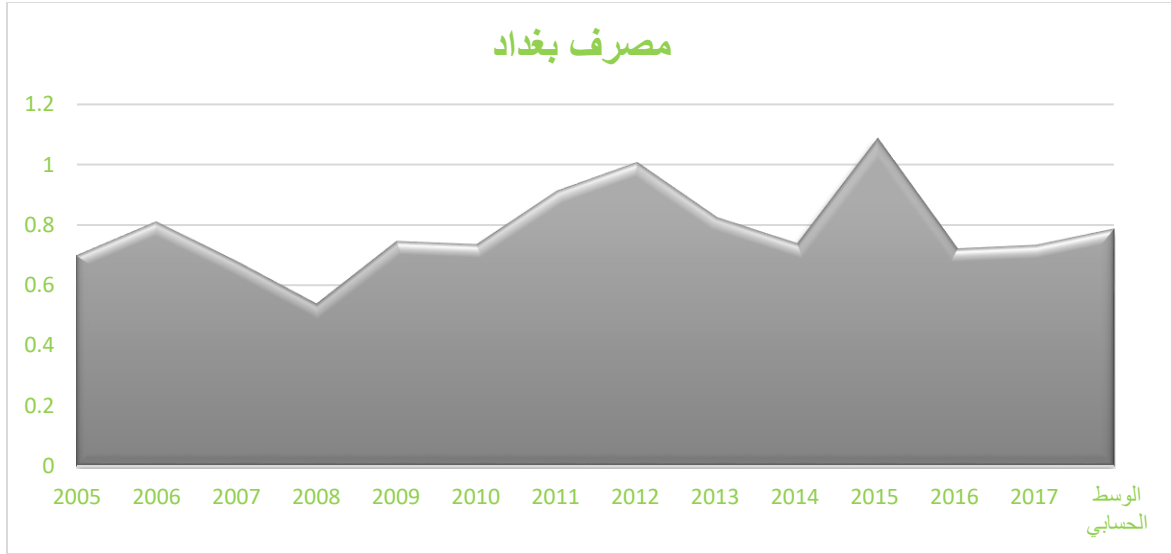
أظهرت النتائج في الجدول (27) انه في عام 2015 شهد المصرف أعلى نسبة رصيد نقدي بلغت نسبه (1.086220932)، اما في عام 2012 بلغت ثاني أعلى نسبة رصيد نقدي بلغت نسبة (1.006314566)، ومن ثم تلاها عام 2011 لتبلغ (0.91173047)، اما اقل نسبة رصيد فقد كانت عام 2008 إذ بلغت نسبة الرصيد النقدي (0.538332541)، إذ شهد المصرف تفاوت في نسبة رصيده النقدي بين الارتفاع والانخفاض.

جدول (27) نسبة الرصيد النقدي لمصرف بغداد للمدة 2005-2017

السنة	مصرف بغداد
2005	0.697396267
2006	0.808981155
2007	0.678759012
2008	0.538332541
2009	0.744654429
2010	0.733916043
2011	0.91173047
2012	1.006314566
2013	0.823111854
2014	0.737645419
2015	1.086220932
2016	0.720204624
2017	0.732262159
الوسط الحسابي	0.786117652

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

وان ارتفاع نسبة الرصيد النقدي في عام 2015 دليل على القدرة النسبية للمصرف على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة على ذمته والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة، مقارنة ببقية السنوات الأخرى. وهذا يعد جيدا من إذ القدرة علة تسديد الالتزامات ومواجهة السحوبات الا ان هذا يؤثر سلبا على الأرباح التي يحققها لأن هذه الأموال تعد مجمدة ولا تدر عائد.



شكل (31) نسبة الرصيد النقدي لمصرف بغداد للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

2- مصرف الشرق الاوسط

يتبين من النتائج في الجدول (28) انه في عام 2017 شهد المصرف أعلى نسبة رصيد نقدي بلغت نسبته (1.265200379)، اما في عام 2016 بلغت ثاني أعلى نسبة رصيد نقدي بلغت نسبة (1.11796964)، ومن ثم تلاها عام 2014 لتبلغ (1.027480977)، اما اقل نسبة رصيد نقدي فقد كانت عام 2015 إذ بلغت نسبة الرصيد (0.002134068).

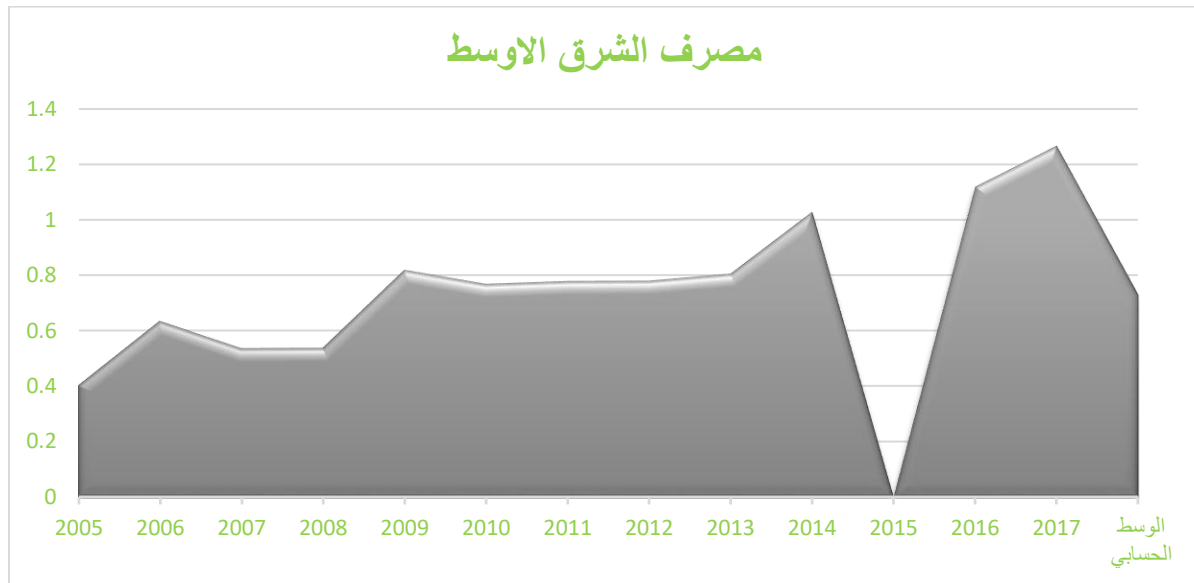
جدول (28) نسبة الرصيد النقدي لمصرف الشرق الاوسط للمدة 2017-2005

السنة	مصرف الشرق الأوسط
2005	0.4026504
2006	0.635273529
2007	0.536822986
2008	0.537595203
2009	0.818402299
2010	0.767362688
2011	0.778149098
2012	0.779535533
2013	0.804528299

1.027480977	2014
0.002134068	2015
1.11796964	2016
1.265200379	2017
0.728700392	الوسط الحسابي

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

إذ تم استقراره بعد آخر انخفاض شهده عام 2015 فشهد بعدها ارتفاع ملحوظ في نسبة الرصيد النقدي في عام 2016 وعام 2017 وهذا دليل على القدرة النسبية للمصرف على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة على ذمته والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة، مقارنة ببقية السنوات الأخرى.



شكل (32) نسبة الرصيد النقدي لمصرف الشرق الاوسط للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

3-مصرف الاستثمار

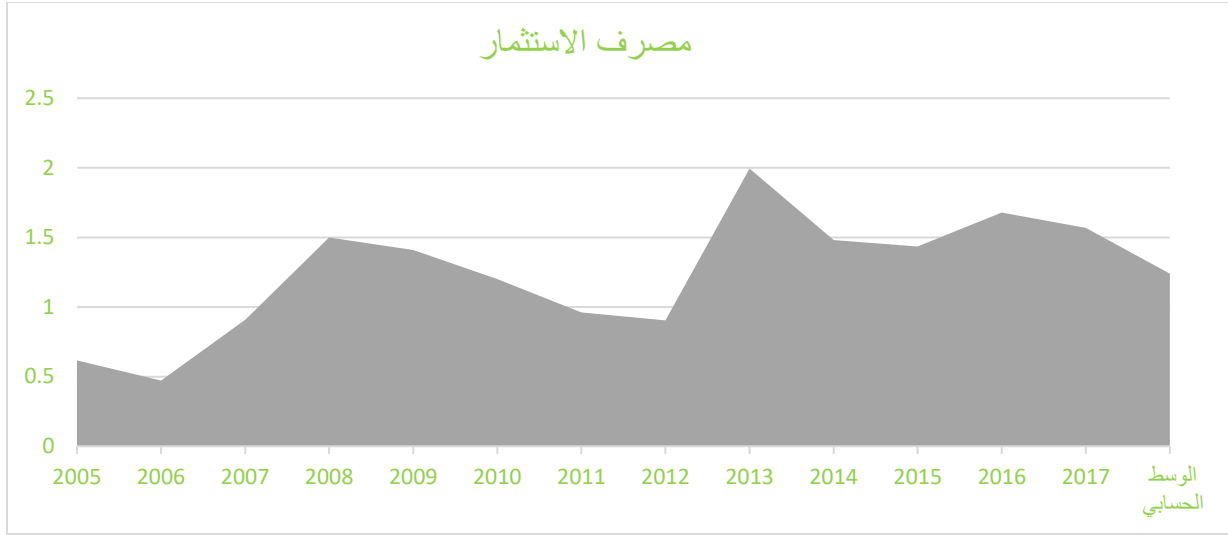
أظهرت النتائج في الجدول (29) انه في عام 2013 شهد المصرف أعلى نسبة رصيد نقدي بلغت نسبه (1.994956699)، اما في عام 2016 فقد بلغت ثاني أعلى نسبة رصيد نقدي بلغت نسبة (1.678968636)، ومن ثم تلاها عام 2017 لتبلغ (1.568449046)، اما اقل نسبة رصيد نقدي فقد كانت عام 2006 إذ بلغت نسبة الرصيد (0.471985071).

جدول (29) نسبة الرصيد النقدي لمصرف الاستثمار للمدة 2005-2017

السنة	مصرف الاستثمار
2005	0.617049646
2006	0.471985071
2007	0.908486547
2008	1.498793604
2009	1.408840607
2010	1.200659265
2011	0.960848382
2012	0.903397787
2013	1.994956699
2014	1.481574853
2015	1.434768556
2016	1.678968636
2017	1.568449046
الوسط الحسابي	1.240675285

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

اذ تعرض مصرف الاستثمار إلى تفاوت في نسبة رصيده النقدي بين الارتفاع والانخفاض، إذ تم استقراره بعد اخر انخفاض شهده عام 2006 فشهد بعدها ارتفاع ملحوظ في نسبة الرصيد النقدي في عام 2013 حتى عام 2017 وهذا دليل على القدرة النسبية للمصرف على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة على ذمته والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة، مقارنة ببقية السنوات الأخرى.



شكل (33) نسبة الرصيد النقدي لمصرف الاستثمار للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

4- المصرف الاهلي العراقي

أظهرت النتائج في الجدول (30) انه في عام 2007 شهد المصرف أعلى نسبة رصيد نقدي بلغت نسبه (2.066672377)، اما في عام 2016 بلغت ثاني أعلى نسبة رصيد نقدي بلغت نسبة (1.893692516)، ومن ثم تلاها عام 2012 لتبلغ (1.805586415)، اما اقل نسبة رصيد نقدي فقد كانت عام 2006 إذ بلغت نسبة الرصيد (0.104758075).

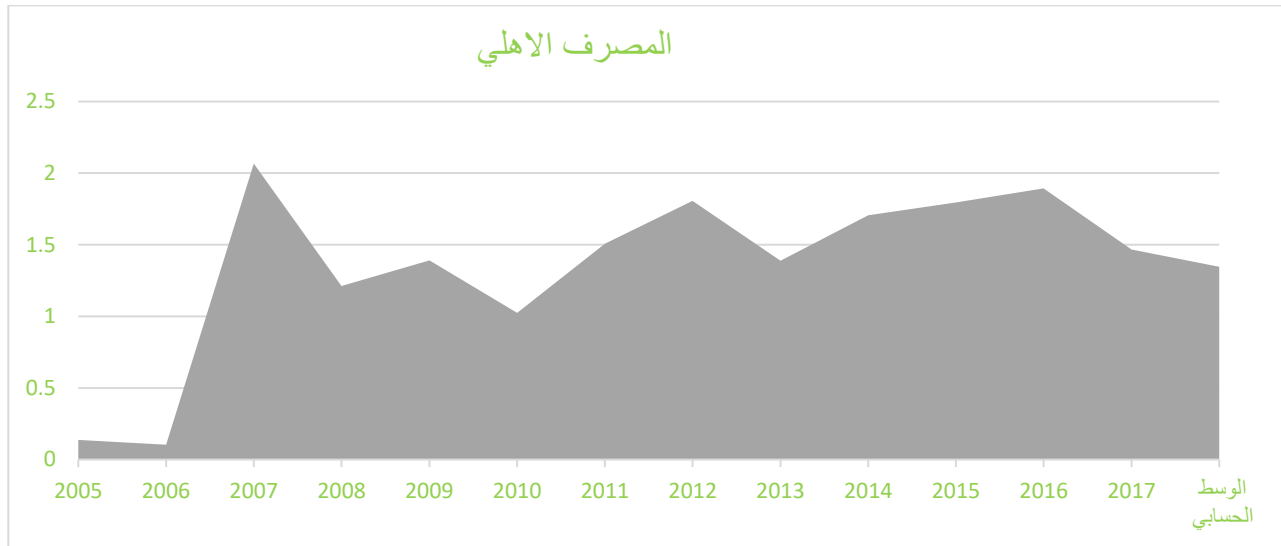
جدول (30) نسبة الرصيد النقدي للمصرف الاهلي للمدة 2017-2005

السنة	المصرف الاهلي
2005	0.137210808
2006	0.104758075
2007	2.066672377
2008	1.212141267
2009	1.391151147
2010	1.023858738
2011	1.506602758
2012	1.805586415
2013	1.388641441

1.705269827	2014
1.794481046	2015
1.893692516	2016
1.466738364	2017
1.34590806	الوسط الحسابي

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

إذ تم استقرار المصرف الاهلي بعد اخر انخفاض شهده عام 2006 فشهد بعدها ارتفاع ملحوظ في نسبة الرصيد النقدي، وهذا يعد مؤشر جيد للمصرف الأهلي في هذه السنة قياسا بالسنوات الأخرى عينة البحث من إذ الموازنة النقدية بين المبالغ السائلة لدية مقارنة بحجم الودائع وما في حكمها، وهذا التحليل يدل على كفاءة المصرف الاهلي في مواجهة التزاماته المالية.



شكل (34) نسبة الرصيد النقدي للمصرف الاهلي للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

5- مصرف الائتمان

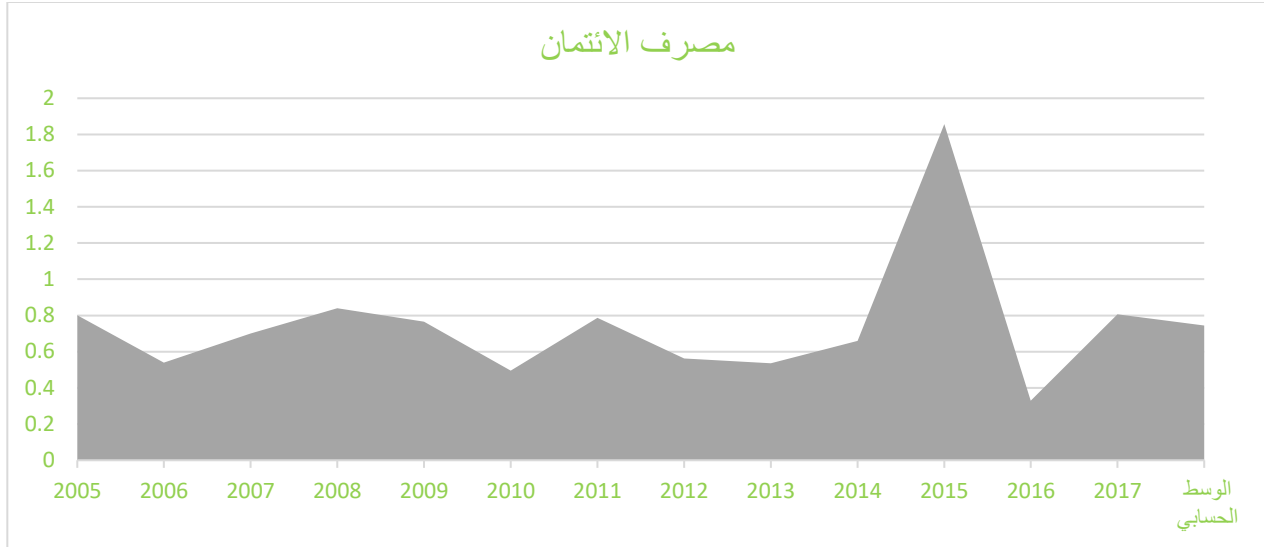
أظهرت النتائج في الجدول (31) انه في عام 2015 شهد المصرف أعلى نسبة رصيد نقدي بلغت نسبه (1.857189132)، اما في عام 2008 بلغت ثاني أعلى نسبة رصيد نقدي بلغت نسبة (0.839508099)، ومن ثم تلاها عام 2017 لتبلغ (0.806954953)، اما اقل نسبة رصيد نقدي فقد كانت عام 2016 إذ بلغت نسبة الرصيد (0.3283).

جدول (31) نسبة الرصيد النقدي للمصرف الائتمان للمدة 2005-2017

السنة	مصرف الائتمان
2005	0.801475532
2006	0.539327318
2007	0.700051899
2008	0.839508099
2009	0.765806857
2010	0.495197719
2011	0.786059443
2012	0.561733873
2013	0.536613326
2014	0.658966271
2015	1.857189132
2016	0.328322607
2017	0.806954953
الوسط الحسابي	0.744400541

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

إذ شهد المصرف تفاوت في نسبة رصيده النقدي بين الارتفاع والانخفاض، إذ تم استقراره بعد اخر انخفاض شهده عام 2016 فشهد بعدها ارتفاع ملحوظ في عام 2017 وهذا يعد جيدا من إذ القدرة علة تسديد الالتزامات ومواجهة السحوبات الا ان هذا يؤثر سلبا على الأرباح التي يحققها لأن هذه الأموال تعد مجمدة ولا تدر عائدا.



شكل (35) نسبة الرصيد النقدي لمصرف الائتمان للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

6- مصرف سومر التجاري

أظهرت النتائج في الجدول (32) انه في عام 2008 شهد المصرف أعلى نسبة رصيد نقدي بلغت نسبه (3.251633384)، اما في عام 2016 بلغت ثاني أعلى نسبة رصيد نقدي بلغت نسبة (2.620487323)، ومن ثم تلاها عام 2013 لتبلغ (2.476062585)، اما اقل نسبة رصيد نقدي فقد كانت عام 2014 إذ بلغت نسبة الرصيد (0.32321713).

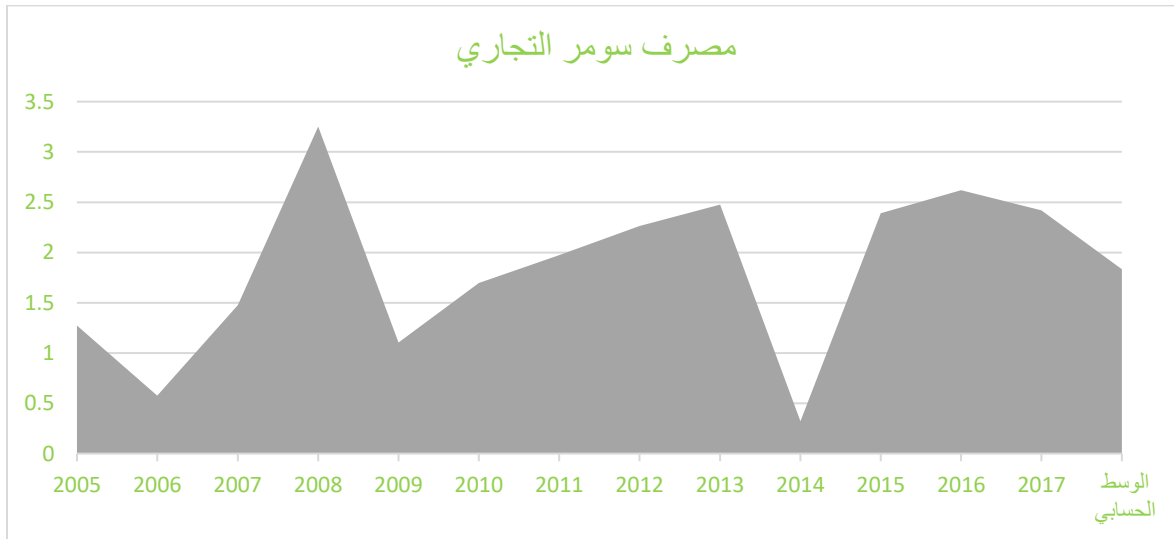
جدول رقم (32) نسبة الرصيد النقدي لمصرف سومر للمدة 2017-2005

السنة	مصرف سومر
2005	1.27386169
2006	0.575384387
2007	1.476238206
2008	3.251633384
2009	1.105112506
2010	1.695788259
2011	1.972451815
2012	2.263420866
2013	2.476062585

0.32321713	2014
2.391164364	2015
2.620487323	2016
2.419320458	2017
1.834164844	الوسط الحسابي

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

وكان مصرف سومر من أفضل المصارف من إذ نسبة الرصيد النقدي إذ شهد اسوء انخفاض في عامي 2014 و2006، إذ تم استقراره بعد اخر انخفاض شاهده عام 2006 فشهد بعدها ارتفاع ملحوظ في نسبة الرصيد النقدي في عام 2013 حتى عام 2017 وهذا دليل على القدرة النسبية للمصرف على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة على ذمته والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة، مقارنة ببقية السنوات الأخرى.



شكل (36) نسبة الرصيد النقدي لمصرف سومر التجاري للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

7- مصرف الخليج التجاري

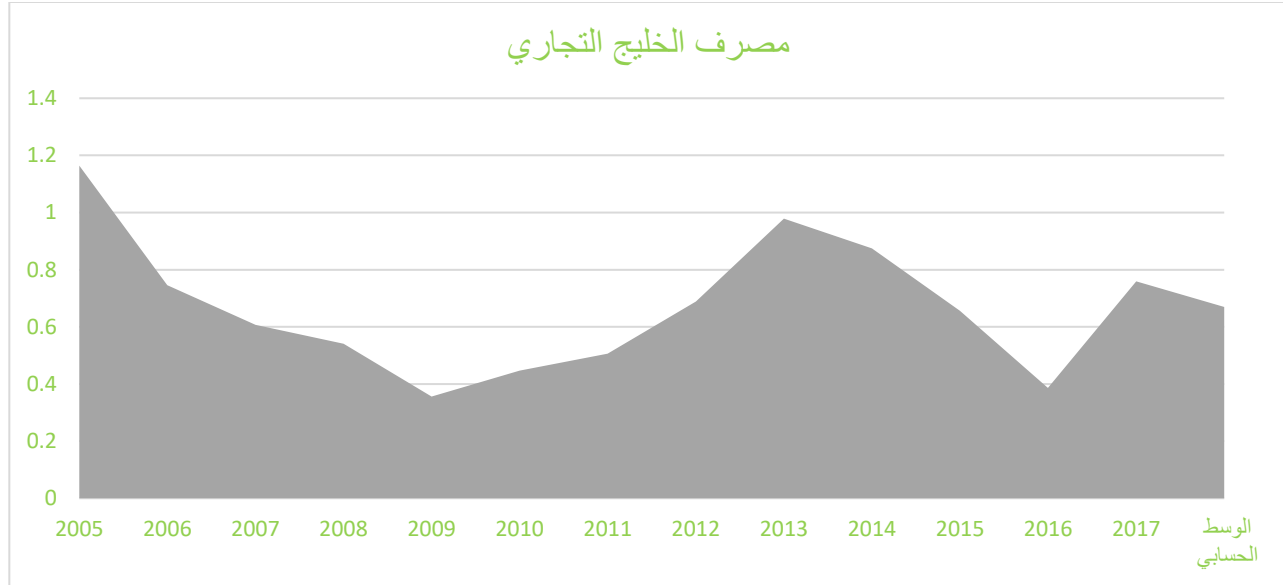
أظهرت النتائج في الجدول (33) انه في عام 2005 شهد المصرف أعلى نسبة رصيد نقدي بلغت نسبه (1.164152474)، اما في عام 2013 بلغت ثاني أعلى نسبة رصيد نقدي بلغت نسبة (0.978211016)، ومن ثم تلاها عام 2014 لتبلغ (0.874880706)، اما اقل نسبة رصيد نقدي فقد كانت عام 2009 إذ بلغت نسبة الرصيد (0.35544693).

جدول (33) نسبة الرصيد النقدي لمصرف الخليج التجاري للمدة 2017-2005

السنة	مصرف الخليج التجاري
2005	1.164152474
2006	0.745427488
2007	0.606854678
2008	0.540439641
2009	0.35544693
2010	0.446971019
2011	0.505928443
2012	0.689116417
2013	0.978211016
2014	0.874880706
2015	0.65573068
2016	0.386030387
2017	0.75917533
الوسط الحسابي	0.669874247

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

إذ شهد المصرف تفاوت في نسبة رصيده النقدي بين الارتفاع والأنخفاض، إذ تم استقراره بعد اخر انخفاض شهده عام 2009 فشهد بعدها ارتفاع ملحوظ في نسبة الرصيد النقدي وهذا يعد مؤشر جيد للمصرف الأهلي في هذه السنة قياسا بالسنوات الأخرى عينة البحث من إذ الموازنة النقدية بين المبالغ السائلة لدية مقارنة بحجم الودائع وما في حكمها، وهذا التحليل يدل على كفاءة المصرف الاهلي في مواجهة التزاماته المالية.



شكل رقم (37) نسبة الرصيد النقدي لمصرف الخليج التجاري للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

8- المصرف التجاري العراقي

أظهرت النتائج في الجدول (34) انه في عام 2013 شهد المصرف أعلى نسبة رصيد نقدي بلغت نسبته (2.055826609)، اما في عام 2015 بلغت ثاني أعلى نسبة رصيد نقدي بلغت نسبة (1.627979889)، ومن ثم تلاها عام 2005 فقد بلغت (1.397523745)، اما اقل نسبة رصيد نقدي فقد كانت عام 2009 إذ بلغت نسبة الرصيد (0.277135304).

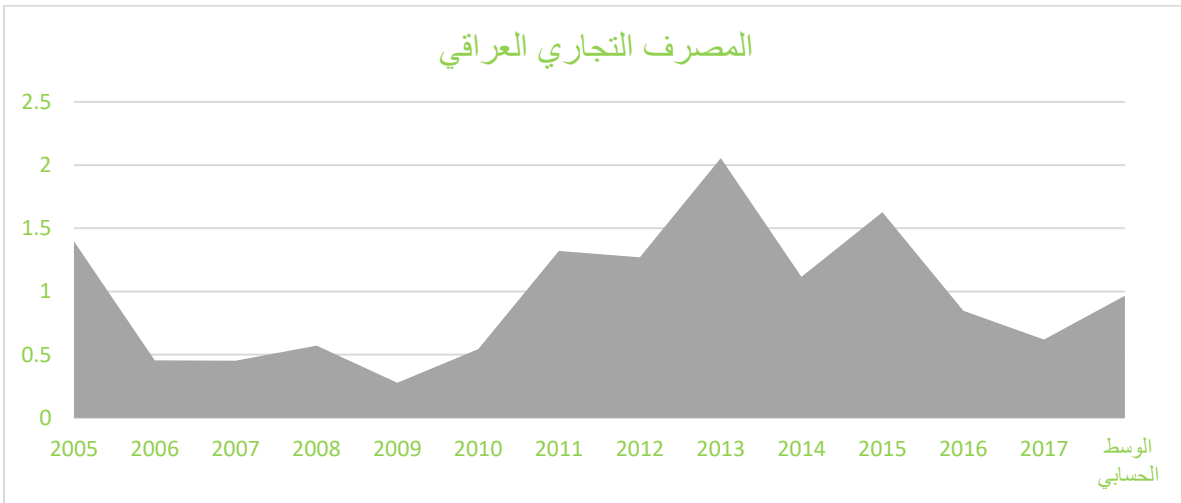
جدول (34) نسبة الرصيد النقدي للمصرف التجاري للمدة 2017-2005

السنة	المصرف التجاري العراقي
2005	1.397523745
2006	0.454323323
2007	0.452568444
2008	0.572059413
2009	0.277135304
2010	0.544253502
2011	1.321485222
2012	1.270657526

2.055826609	2013
1.117217152	2014
1.627979889	2015
0.848443752	2016
0.620568391	2017
0.966157098	الوسط الحسابي

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

إذ شهد المصرف تفاوت في نسبة رصيده النقدي بين الارتفاع والانخفاض، إذ تم استقراره بعد آخر انخفاض شهده عام 2009 فشهد بعدها ارتفاع ملحوظ في نسبة الرصيد النقدي في عام 2013 حتى عام 2015 وهذا يعد جيدا من إذ القدرة علة تسديد الالتزامات ومواجهة السحوبات الا ان هذا يؤثر سلبا على الأرباح التي يحققها لأن هذه الأموال تعد مجمدة ولا تدر عائد.



شكل (38) نسبة الرصيد النقدي لمصرف التجاري العراقي للمدة 2005-2017

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

ثالثاً: - نسبة التوظيف: -

تعد نسبة التوظيف من المؤشرات المهمة التي تستخدم لقياس وتحليل السيولة المصرفية وذلك لأن هذه النسبة تهتم بالقروض والسلف التي تمنحها المصارف التجارية من دون غيرها من نسب السيولة المصرفية، وتشير هذه النسبة إلى مقدار ما تشكله السلف والقروض من مجموع الودائع وما في حكمها أي ان هذه النسبة تقيس المقدار الذي تستطيع به الودائع وما في حكمها في تغطية طلبات الائتمان المختلفة وخاصة السلف والقروض للمنشآت والافراد، ويمكن حساب هذه النسبة من خلال قسمة مجموع السلف والقروض التي منحها المصرف على الودائع وما في حكمها (المطلوبات) او (الخصوم مطروحا منها حق الملكية)، ويتم حساب هذه النسبة من خلال المعادلة الآتية:-

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والتسليفات}}{\text{الودائع وما في حكمها}}$$

1- مصرف بغداد

أظهرت النتائج في الجدول (35) انه في عام 2015 شهد المصرف أعلى نسبة توظيف بلغت نسبته (0.303415803)، اما في عام 2011 بلغت ثاني أعلى نسبة توظيف بلغت (0.290346356)، ومن ثم تلاها عام 2005 لتبلغ (0.269398027)، اما اقل نسبة توظيف فقد كانت عام 2008 إذ بلغت نسبة التوظيف (0.119853716).

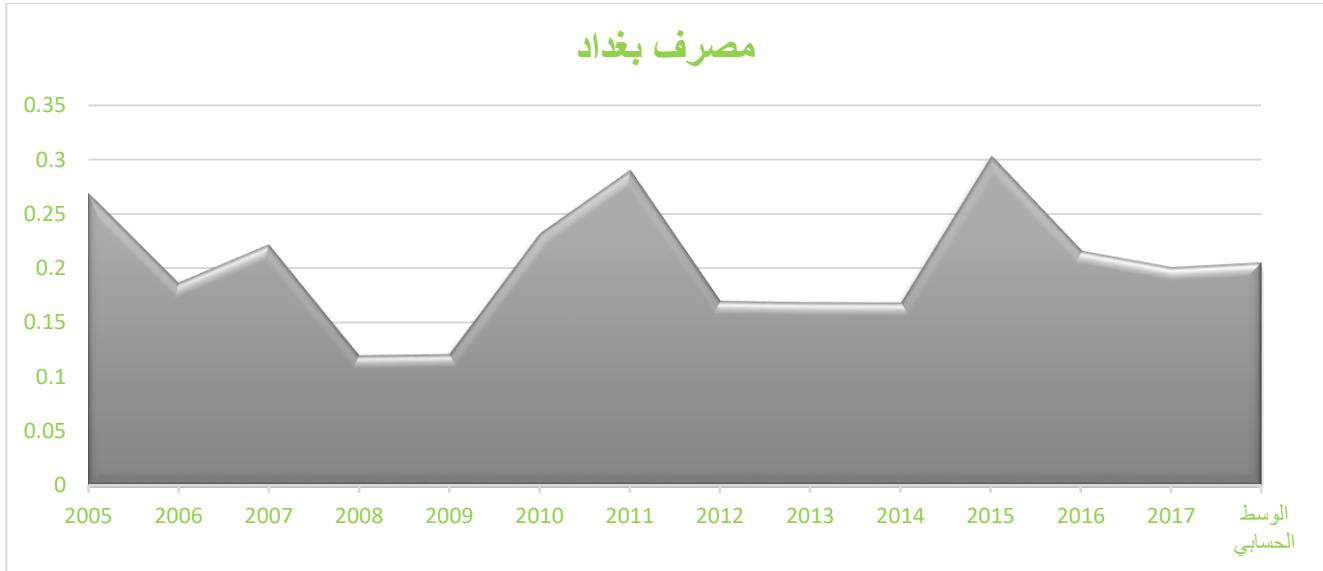
جدول (35) نسبة التوظيف لمصرف بغداد للمدة 2005-2017

السنة	مصرف بغداد
2005	0.269398027
2006	0.186776258
2007	0.222104536
2008	0.119853716
2009	0.121003579
2010	0.232027754
2011	0.290346356
2012	0.170018922

0.168876645	2013
0.168503092	2014
0.303415803	2015
0.216096428	2016
0.201134824	2017
0.205350457	الوسط الحسابي

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

إذ شهد المصرف تفاوتاً في نسبة التوظيف بين الارتفاع والانخفاض، وهذا الارتفاع في عام 2015 يعني ان السلف والقروض التي منحها هذا المصرف في هذه السنة تجاوزت الودائع وما في حكمها بقليل، وان ارتفاع هذه النسبة تزيد من قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية في اوقات الازمات وارتفاع نسبة التوظيف دليل على القدرة النسبية للمصرف على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة على ذمته والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة.



شكل (39) نسبة التوظيف لمصرف بغداد للمدة 2005-2017

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

2- مصرف الشرق الاوسط

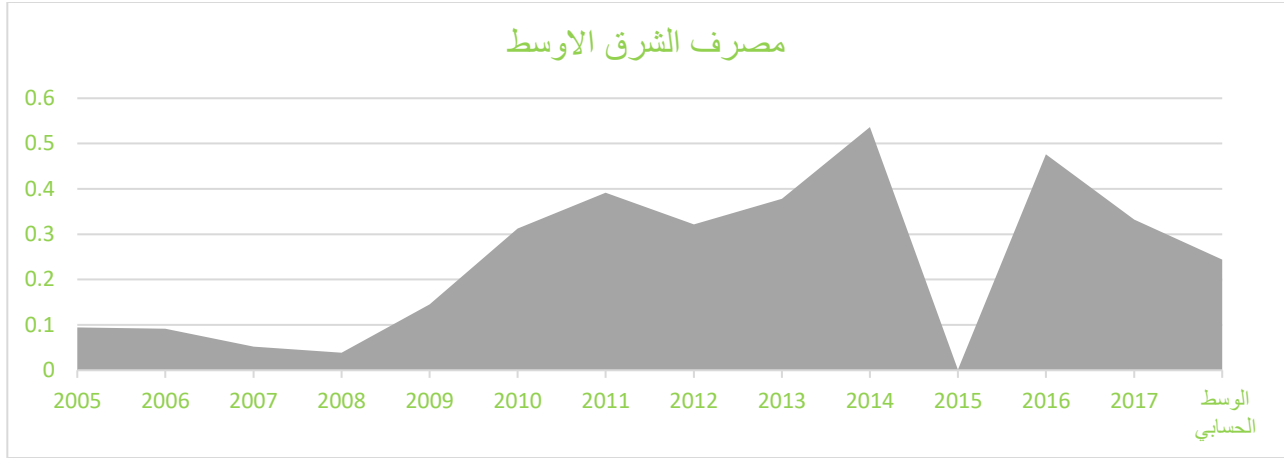
أظهرت النتائج في الجدول (36) انه في عام 2014 شهد المصرف أعلى نسبة توظيف بلغت نسبه (0.536391739)، اما في عام 2016 بلغت ثاني أعلى نسبة توظيف بلغت (0.476590646)، ومن ثم تلاها عام 2011 لتبلغ (0.391754173)، اما اقل نسبة توظيف فقد كانت عام 2008 إذ بلغت نسبة التوظيف (0.038364719).

جدول (36) نسبة التوظيف لمصرف الشرق الاوسط للمدة 2005-2017

السنة	مصرف الشرق الأوسط
2005	0.094371605
2006	0.091691562
2007	0.052049668
2008	0.038364719
2009	0.145326878
2010	0.312628198
2011	0.391754173
2012	0.32188819
2013	0.37819152
2014	0.536391739
2015	0.000953128
2016	0.476590646
2017	0.33245199
الوسط الحسابي	0.244050309

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

وهذا الارتفاع في عام 2014 يعني ان مصرف الشرق الأوسط أكثر توظيفا لسيولته في مجال منح القروض والتسليفات مقارنة بأجمالي الودائع وما في حكمها، قياسا بعام 2008 التي انخفضت فيها هذه النسبة بشكل كبير وما يبرر ذلك هو استقرار الوضع الاقتصادي والسياسي ومدى الضمانات التي حصل عليها لقاء منح القروض والتسليفات للزبائن.



شكل (40) نسبة التوظيف لمصرف الشرق الاوسط للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

3- مصرف الاستثمار

أظهرت النتائج في الجدول (37) انه في عام 2013 شهد المصرف أعلى نسبة توظيف بلغت نسبه (1.94836445)، اما في عام 2012 بلغت ثاني أعلى نسبة توظيف بلغت (0.98459972)، ومن ثم تلاها عام 2011 لتبلغ (0.656714801)، اما اقل نسبة توظيف فقد كانت عام 2008 إذ بلغت نسبة التوظيف (0.139133129).

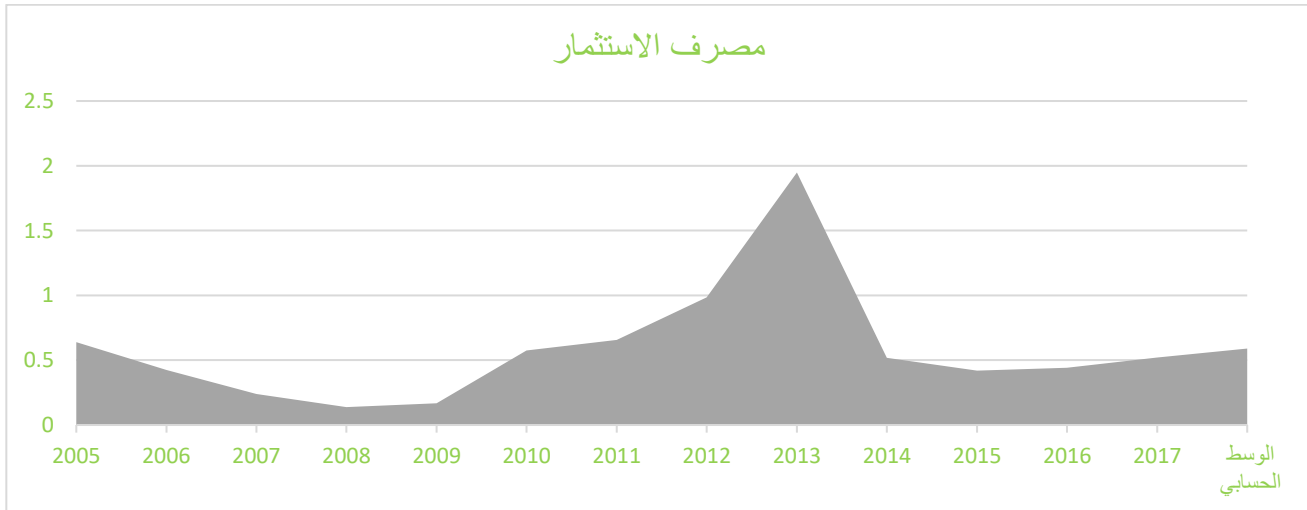
جدول (37) نسبة التوظيف لمصرف الاستثمار للمدة 2017-2005

السنة	مصرف الاستثمار
2005	0.639066218
2006	0.424410371
2007	0.239312302
2008	0.139133129
2009	0.168268827
2010	0.574578649
2011	0.656714801
2012	0.984459972
2013	1.94836445
2014	0.518680784

0.419925036	2015
0.44184782	2016
0.521709885	2017
0.590497865	الوسط الحسابي

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

إذ شهد المصرف تفاوت في نسبة التوظيف بين الارتفاع والأنخفاض، وهذا الارتفاع من عام 2010 إلى عام 2017 يعني ان السلف والقروض التي منحها هذا المصرف في هذه السنة تجاوزت الودائع وما في حكمها بقليل، وان ارتفاع هذه النسبة تزيد من قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية، ولكن في الوقت نفسه تعد الأكثر خطورة باتجاه السيولة في حالة السحب المفاجئ والطارئ للودائع مما ينبغي اخذ الحيطة والحذر عند منح أي قروض إضافية، بالرغم من ان ارتفاع هذه النسبة سيكون له تأثير إيجابي على الأرباح التي حققها من جهة ودلالة على كفاءة المصرف في تلبية القروض المصرفية للزبائن من جهة أخرى وخاصة في حالة الأنتعاش الاقتصادي وإعطاء دور للقطاع الخاص في التنمية الوطنية.



شكل (41) نسبة التوظيف لمصرف الاستثمار للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

4- المصرف الاهلي العراقي

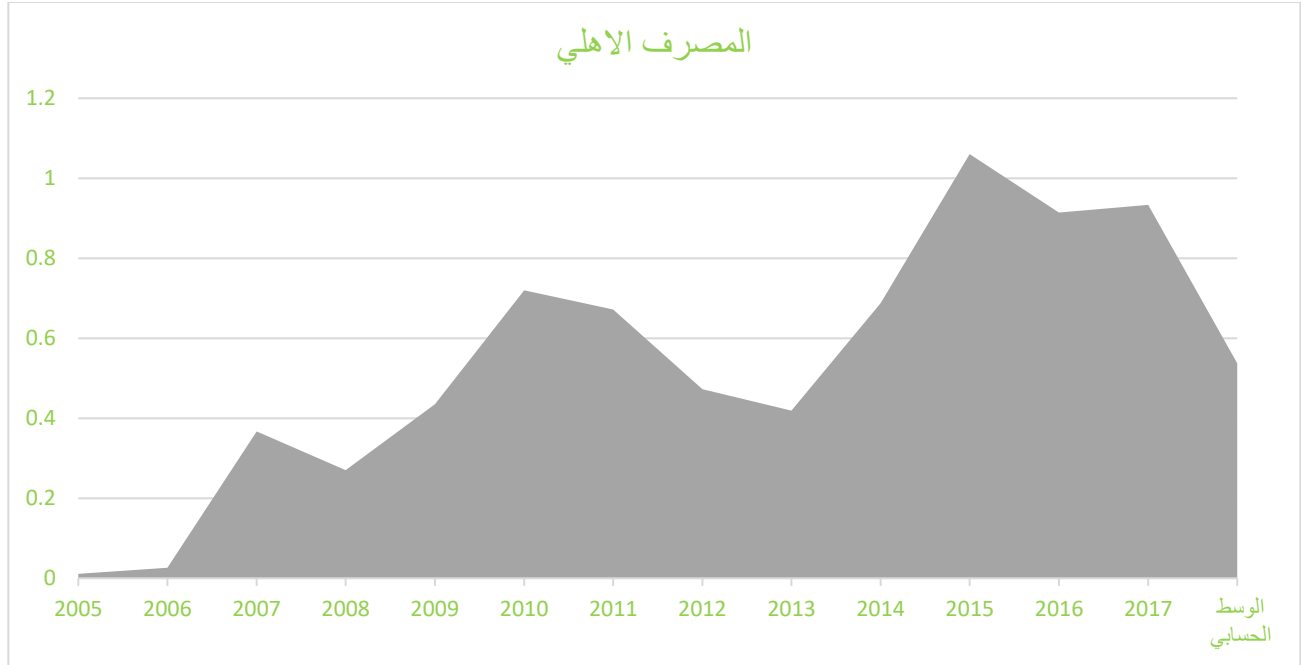
أظهرت النتائج في الجدول (38) انه في عام 2015 شهد المصرف أعلى نسبة توظيف بلغت نسبه (1.060364631)، اما في عام 2017 بلغت ثاني أعلى نسبة توظيف بلغت (0.933617557)، ومن ثم تلاها عام 2016 لتبلغ (0.914584555)، اما اقل نسبة توظيف فقد كانت عام 2005 إذ بلغت نسبة التوظيف (0.01120158).

جدول (38) نسبة التوظيف للمصرف الاهلي العراقي للمدة 2005-2017

السنة	المصرف الأهلي
2005	0.01120158
2006	0.02593024
2007	0.367317408
2008	0.270236529
2009	0.434723555
2010	0.720056535
2011	0.671962792
2012	0.472997122
2013	0.41879468
2014	0.688093876
2015	1.060364631
2016	0.914584555
2017	0.933617557
الوسط الحسابي	0.537683158

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

إذ شهد المصرف تفاوت في نسبة التوظيف بين الارتفاع والانخفاض، وهذا الارتفاع من عام 2013 إلى عام 2017 يعني ان السلف والقروض التي منحها هذا المصرف في هذه السنة تجاوزت الودائع وما في حكمها بقليل، وان ارتفاع هذه النسبة تزيد من قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية في اوقات الازمات وارتفاع نسبة التوظيف دليل على القدرة النسبية للمصرف على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة على ذمته والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة.



شكل (42) نسبة التوظيف للمصرف الاهلي للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

5- مصرف الائتمان

أظهرت النتائج في الجدول (39) انه في عام 2005 شهد المصرف أعلى نسبة توظيف بلغت نسبه (0.16391863)، اما في عام 2007 بلغت ثاني أعلى نسبة توظيف بلغت (0.078746171)، ومن ثم تلاها عام 2006 لتبلغ (0.076507606)، اما اقل نسبة توظيف فقد كانت عام 2015 إذ بلغت نسبة التوظيف (0.000432041).

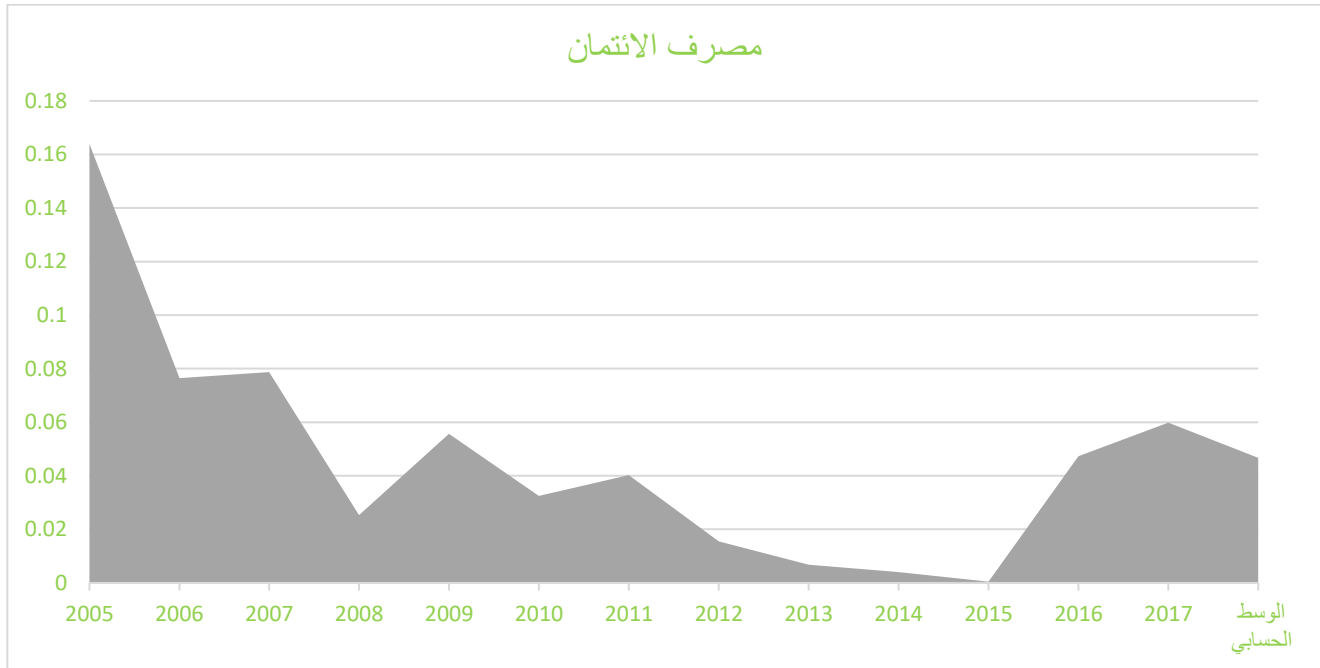
جدول رقم (39) نسبة التوظيف لمصرف الائتمان العراقي للمدة 2017-2005

السنة	مصرف الائتمان
2005	0.16391863
2006	0.076507606
2007	0.078746171
2008	0.025285882
2009	0.055648394
2010	0.032453643
2011	0.040294664
2012	0.015461433

0.006758788	2013
0.004014863	2014
0.000432041	2015
0.047354472	2016
0.059821083	2017
0.046669052	الوسط الحسابي

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

وهذا الانخفاض بعد عام 2007 يعني ان مصرف الائتمان اقل توظيفاً لسيولته في مجال منح القروض والتسليفات مقارنة بأجمالي الودائع وما في حكمها، وما يبرر ذلك هو استقرار الوضع الاقتصادي والسياسي ومدى الضمانات التي حصل عليها لقاء منح القروض والتسليفات للزبائن.



شكل (43) نسبة التوظيف لمصرف الائتمان للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

6- مصرف سومر التجاري

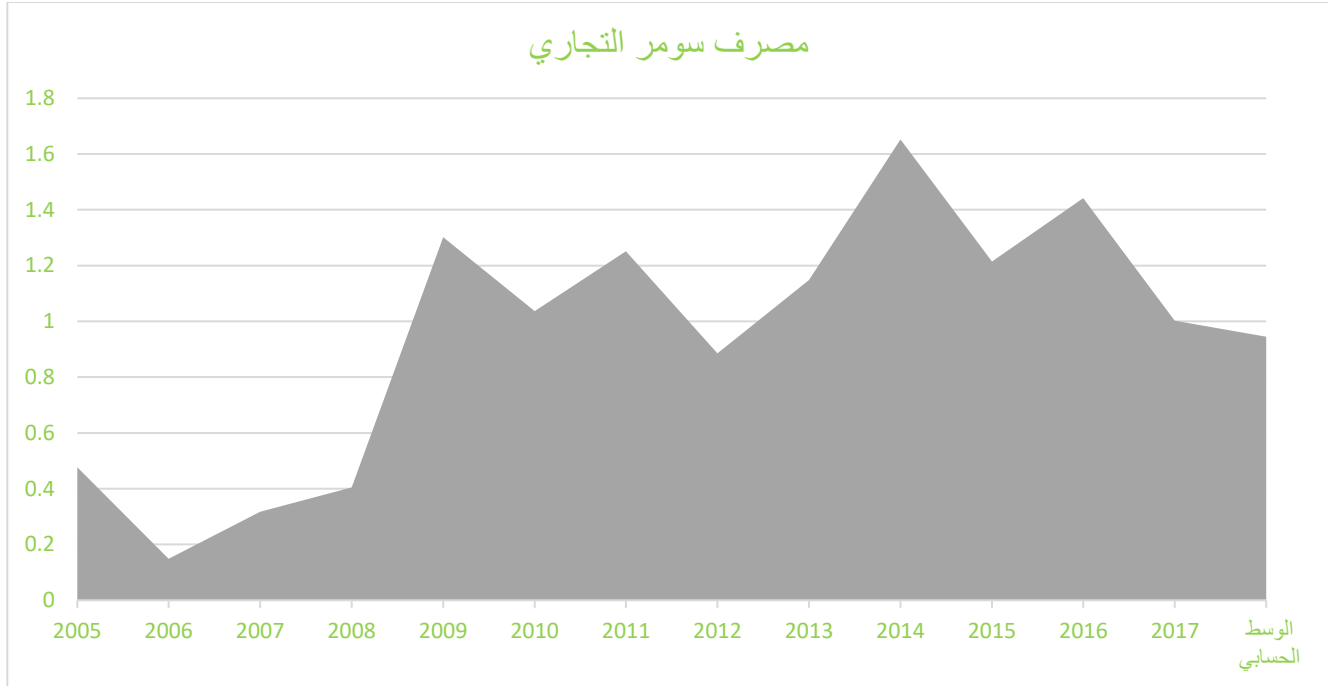
أظهرت النتائج في الجدول (40) انه في عام 2014 شهد المصرف أعلى نسبة توظيف بلغت نسبه (1.652405849)، اما في عام 2016 بلغت ثاني أعلى نسبة توظيف بلغت (1.441738087)، ومن ثم تلاها عام 2009 لتبلغ (1.301802424)، اما اقل نسبة توظيف فقد كانت عام 2006 إذ بلغت نسبة التوظيف (0.148148509). إذ شهد المصرف تفاوت في نسبة التوظيف بين الارتفاع والانخفاض.

جدول (40) نسبة التوظيف لمصرف سومر التجاري للمدة 2005-2017

السنة	مصرف سومر التجاري
2005	0.477140567
2006	0.148148509
2007	0.317743461
2008	0.404093622
2009	1.301802424
2010	1.036752469
2011	1.251532413
2012	0.885088135
2013	1.147516182
2014	1.652405849
2015	1.214883193
2016	1.441738087
2017	1.00193023
الوسط الحسابي	0.944675011

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

وهذا الارتفاع من عام 2013 إلى عام 2017 يعني ان السلف والقروض التي منحها هذا المصرف في هذه السنة تجاوزت الودائع وما في حكمها بقليل، قياسا بعام 2006 التي انخفضت فيها هذه النسبة بشكل كبير وما يبرر ذلك هو استقرار الوضع الاقتصادي والسياسي ومدى الضمانات التي حصل عليها لقاء منح القروض والتسليفات للزبائن.



شكل (44) نسبة التوظيف لمصرف سومر التجاري للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

7- مصرف الخليج التجاري

أظهرت النتائج في الجدول (41) انه في عام 2017 شهد المصرف أعلى نسبة توظيف بلغت نسبه (0.821106778)، اما في عام 2012 بلغت ثاني أعلى نسبة توظيف بلغت (0.708109692)، ومن ثم تلاها عام 2015 لتبلغ (0.695473348)، اما اقل نسبة توظيف فقد كانت عام 2007 إذ بلغت نسبة التوظيف (0.089436195).

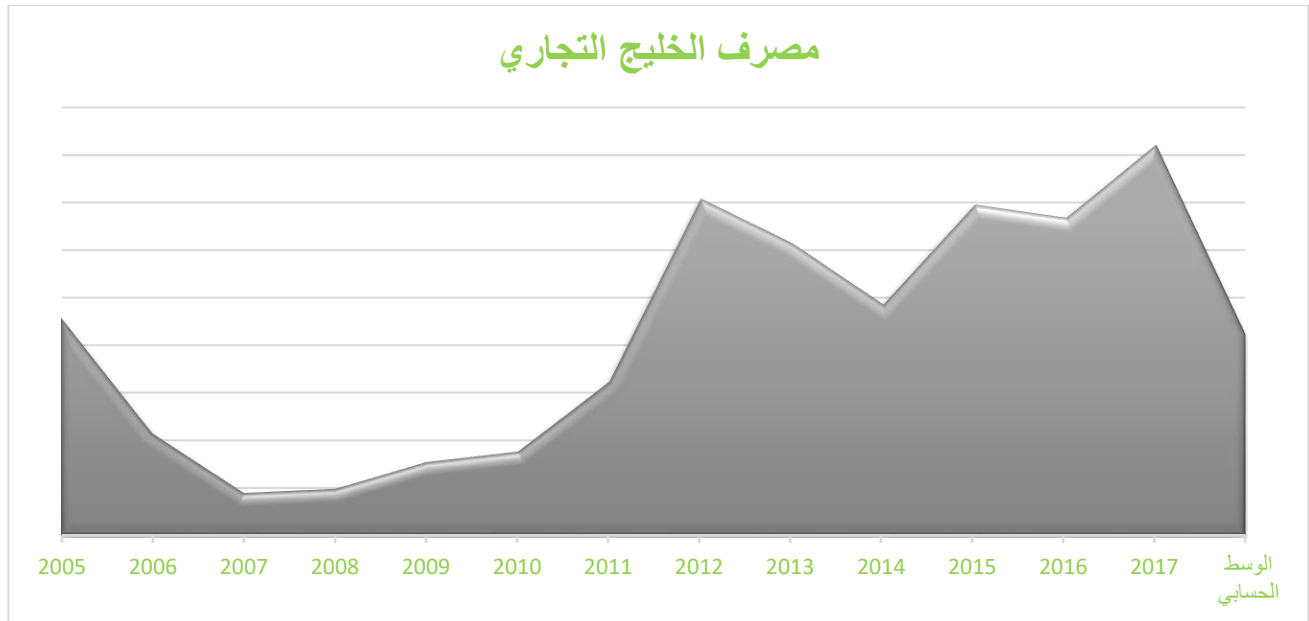
جدول (41) نسبة التوظيف لمصرف الخليج التجاري للمدة 2017-2005

السنة	مصرف الخليج التجاري
2005	0.458539502
2006	0.215437604
2007	0.089436195
2008	0.098329643
2009	0.155133252
2010	0.17705937
2011	0.324473773

0.708109692	2012
0.614762232	2013
0.486354006	2014
0.695473348	2015
0.668081002	2016
0.821106778	2017
0.4240228	الوسط الحسابي

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

إذ شهد المصرف تفاوت في نسبة التوظيف بين الارتفاع والأنخفاض، وهذا الارتفاع من عام 2012 إلى عام 2017 يعني ان السلف والقروض التي منحها هذا المصرف في هذه السنة تجاوزت الودائع وما في حكمها بقليل، وان ارتفاع هذه النسبة تزيد من قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية في اوقات الازمات وارتفاع نسبة التوظيف دليل على القدرة النسبية للمصرف على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة على ذمته والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة.



شكل (45) نسبة التوظيف لمصرف الخليج التجاري للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

8- المصرف التجاري العراقي

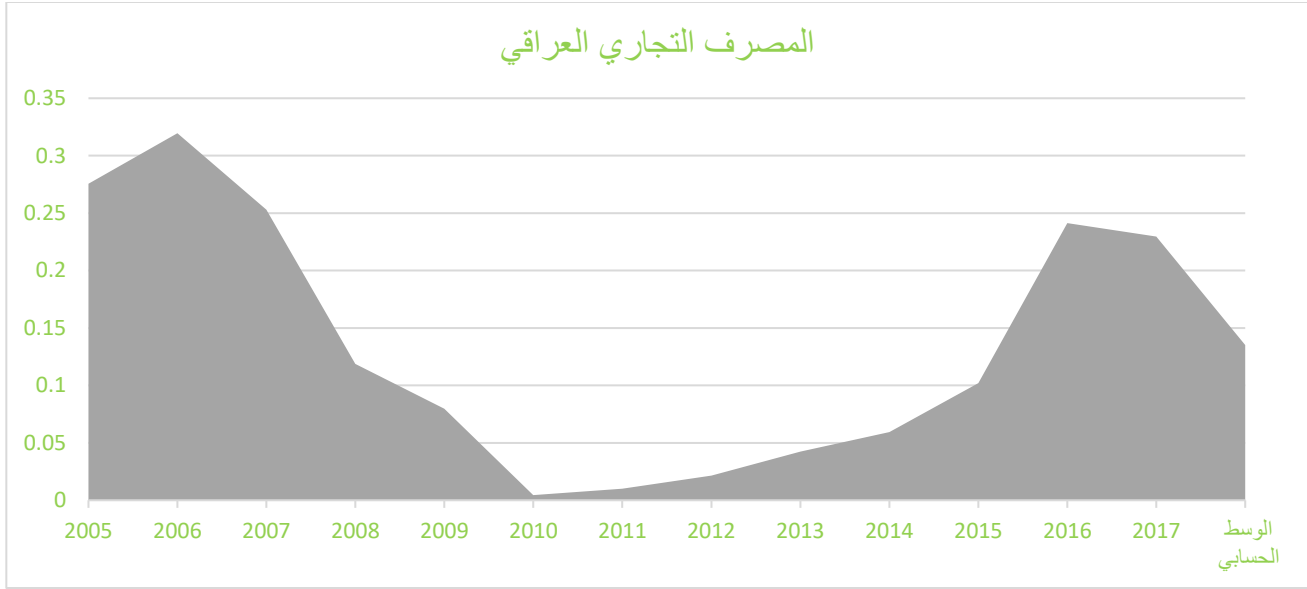
أظهرت النتائج في الجدول (42) انه في عام 2006 شهد المصرف أعلى نسبة توظيف بلغت نسبه (0.319556691)، اما في عام 2005 بلغت ثاني أعلى نسبة توظيف بلغت (0.275523532)، ومن ثم تلاها عام 2016 لتبلغ (0.241248449)، اما اقل نسبة توظيف فقد كانت عام 2010 إذ بلغت نسبة التوظيف (0.004575252) وهذا الانخفاض يعني ان مصرف الائتمان اقل توظيفا لسيولته في مجال منح القروض والتسليفات مقارنة بأجمالي الودائع وما في حكمها، وما يبرر ذلك هو استقرار الوضع الاقتصادي والسياسي ومدى الضمانات التي حصل عليها لقاء منح القروض والتسليفات للزبائن.

جدول (42) نسبة التوظيف لمصرف التجاري العراقي للمدة 2005-2017

المصرف التجاري العراقي	السنة
0.275523532	2005
0.319556691	2006
0.253049867	2007
0.118831544	2008
0.079643652	2009
0.004575252	2010
0.010059328	2011
0.021371491	2012
0.042405548	2013
0.059385309	2014
0.101929352	2015
0.241248449	2016
0.229616375	2017
0.135168953	الوسط الحسابي

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

وهذا الارتفاع من عام 2011 إلى عام 2017 يعني ان السلف والقروض التي منحها هذا المصرف في هذه السنة تجاوزت الودائع وما في حكمها بقليل، وان ارتفاع هذه النسبة تزيد من قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية في اوقات الازمات وارتفاع نسبة التوظيف دليل على القدرة النسبية للمصرف على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة على ذمته والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة.



شكل (46) نسبة التوظيف لمصرف الخليج التجاري للمدة 2005-2017

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

المبحث الثاني: - تحليل معدلات التعثر في السداد

تمهيد

يتناول هذا المبحث تحليل القوائم المالية للمصارف الاهلية العراقية، وهي (مصرف بغداد التجاري، مصرف الشرق الأوسط، مصرف الاستثمار العراقي، المصرف الأهلي العراقي، مصرف الائتمان التجاري، مصرف سومر التجاري، مصرف الخليج التجاري، المصرف التجاري العراقي) للمدة من 2005-2017، اذ اعتمد التحليل على مؤشرين لقياس معدلات التعثر في السداد وهما (نسبة القروض والتسليفات إلى اجمالي الموجودات، نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات). ويتم حسابها كما يأتي: -

أولاً: نسبة القروض والتسليفات إلى اجمالي الموجودات: -

اعتمدت الدراسة في حساب معدلات التعثر في السداد على حاصل قسمة القروض والتسليفات على اجمالي الموجودات، وتظهر هذه النسبة انه كلما ازدادت دلت على ارتفاع مخاطر التعثر في السداد للمصرف، لذا سيتم عرض معدلات التعثر في السداد للمصارف المبحوثة لكل مصرف على حده ومن ثم بشكل عام خلال مدة الدراسة من 2005-2017 وحسب التسلسل الآتي وكما يأتي: -

1- مصرف بغداد

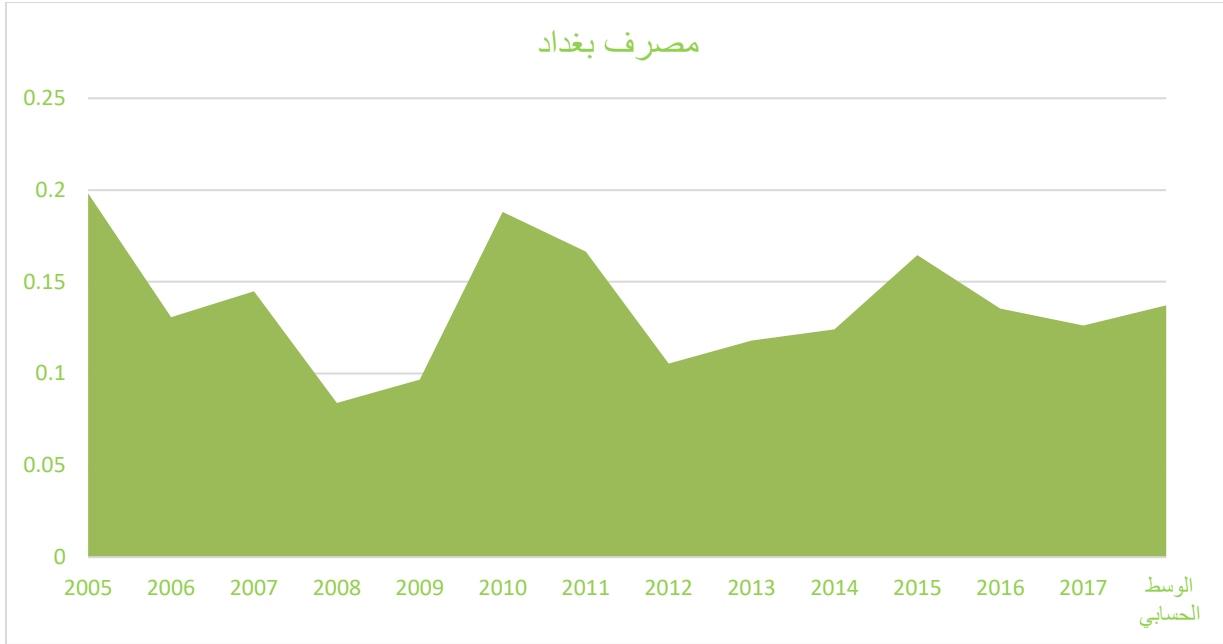
اظهرت النتائج في الجدول (12) انه في عام 2005 واجه المصرف اعلى معدل للتعثر بلغت (0.198184718)، اما في عام 2010 بلغت ثاني اعلى معدل تعثر بنسبة (0.188106154)، ومن ثم تلاها عام 2011 لتبلغ (0.166415393)، اما اقل نسبة تعثر فقد كانت عام 2008 اذ بلغت نسبة التعثر (0.083947571). ومن بيانات الجدول يظهر ان اتجاه منح القروض بدأ بالانخفاض بعد عام 2005 متخوفاً من التحولات السياسية والاقتصادية التي يمر بها البلد.

جدول رقم (12) معدلات التعثر في السداد لمصرف بغداد للمدة 2005-2017

السنة	مصرف بغداد
2005	0.198184718
2006	0.130718974
2007	0.144790568
2008	0.083947571
2009	0.096762089
2010	0.188106154
2011	0.166415393
2012	0.105527822
2013	0.117957729
2014	0.124048707
2015	0.164474084
2016	0.135425817
2017	0.126207725
الوسط الحسابي	0.137120565

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

ألا انه أخذ بالارتفاع نتيجة الاستقرار الاقتصادي في عامي (2010 - 2011) واستمر ليبدأ بالانخفاض في عام 2012، ثم اخذت بعدها نسب منح القروض بالتذبذب الكبير من عام (2012 إلى 2017).



شكل رقم (16) معدلات التعثر في السداد لمصرف بغداد للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

2- مصرف الشرق الاوسط

اظهرت النتائج في الجدول (13) انه في عام 2011 واجه المصرف اعلى معدل للتعثر اذ بلغت (0.278630255)، اما في عام 2014 بلغت ثاني اعلى معدل تعثر (0.267311425)، ومن ثم تلاها عام 2013 لتبلغ (0.256273216)، اما اقل معدل للتعثر كانت في عام 2008 بنسبة (0.027238414). وعند مقارنة معدلات التعثر لهذا المصرف مع المصارف المبحوثة نلاحظ تشابه مع المصارف المبحوثة الاخرى متأثراً بشكل عام بالارتفاع والانخفاض والدورة الاقتصادية في البلد.

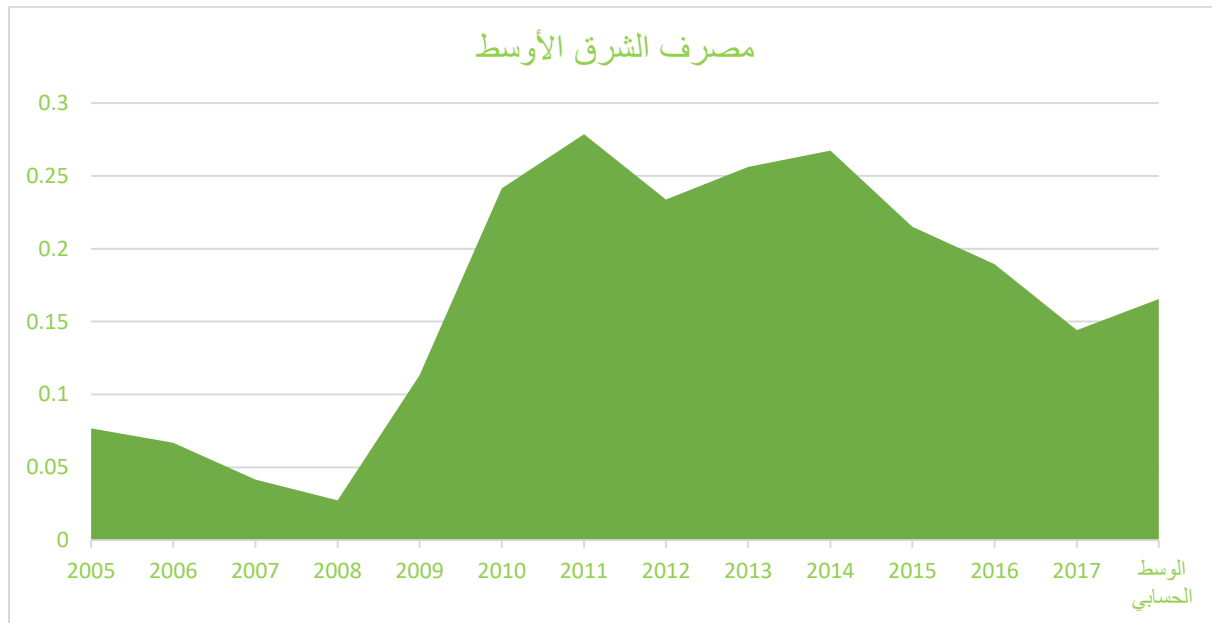
جدول رقم (13) معدلات التعثر في السداد لمصرف الشرق الاوسط للمدة 2017-2005

السنة	مصرف الشرق الأوسط
2005	0.076657659
2006	0.066819365
2007	0.041558222

0.027238414	2008
0.113302936	2009
0.241518158	2010
0.278630255	2011
0.233901831	2012
0.256273216	2013
0.267311425	2014
0.215207963	2015
0.189362529	2016
0.144237809	2017
0.165539983	الوسط الحسابي

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

كما نلاحظ ان نسبة تمويل التسهيلات الائتمانية من الودائع انخفضت في عام 2008 بنسبة (0.027238414) وهذا يعود إلى التراجع في تقديم التسهيلات الائتمانية أي انه توجد ودائع غير مستثمرة، ويلاحظ ان مستويات الائتمان الممنوحة في هذا المصرف منخفضة جدا ويعبر عن عدم قيامة بالوظائف الرئيسية وهي منح الائتمان.



شكل رقم (17) معدلات التعثر في السداد لمصرف الشرق الأوسط للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

3- مصرف الاستثمار العراقي

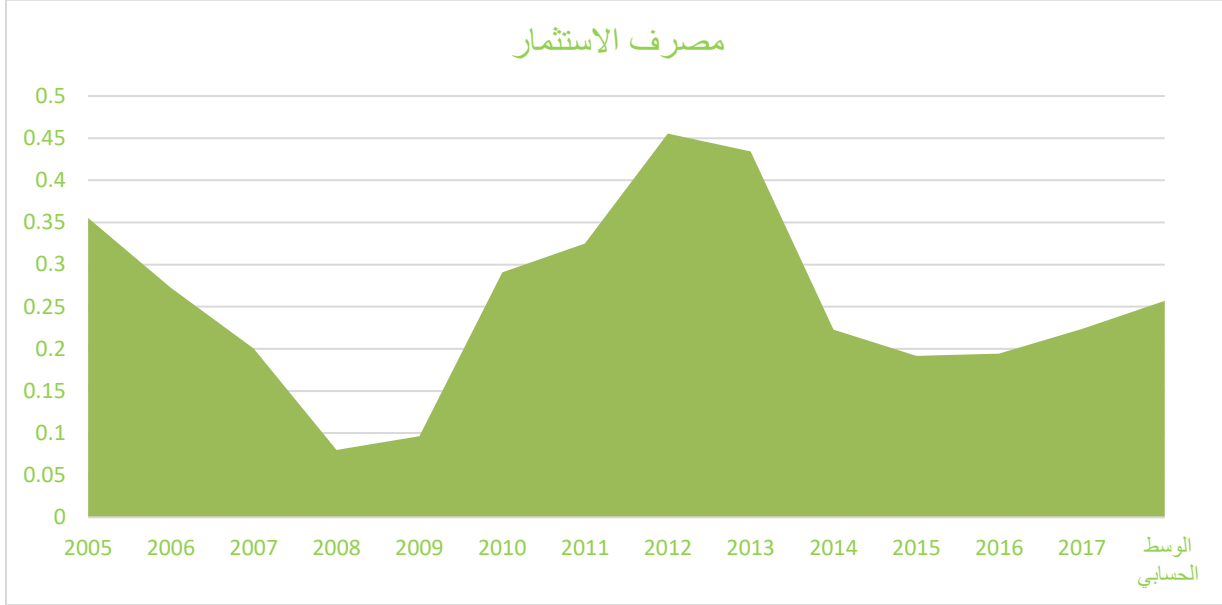
اظهرت النتائج في الجدول (14) انه في عام 2012 واجه المصرف اعلى معدل للتعثر اذ بلغت (0.455420878)، اما في عام 2013 بلغت ثاني اعلى معدل للتعثر بلغ (0.434240632)، ومن ثم تلاها عام 2005 لتبلغ (0.355485179)، اما اقل معدل للتعثر كانت في عام 2008 بنسبة (0.079902595). ويظهر ان مصرف الاستثمار العراقي يعمل على محاكاة المصارف المبحوثة بشكل عام ويتأثر تأثيرا كبيرا بالوضع الاقتصادي للبلد من كساد وازدهار.

جدول رقم (14) معدلات التعثر في السداد لمصرف الاستثمار للمدة 2017-2005

السنة	مصرف الاستثمار
2005	0.355485179
2006	0.272472817
2007	0.200235999
2008	0.079902595
2009	0.096197009
2010	0.290646069
2011	0.324994298
2012	0.455420878
2013	0.434240632
2014	0.222747414
2015	0.191711324
2016	0.194214538
2017	0.22370952
الوسط الحسابي	0.257075252

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

إذ ارتفعت قروضه مع ارتفاع نسبة القروض في المصارف المبحوثة بشكل عام لتصل إلى اقصاها في عام 2012 بنسبة (0.455420878) ما يشير إلى محاولة المصرف تعويض انخفاض مستويات القروض للسنوات السابقة.



شكل رقم (18) معدلات التعثر في السداد لمصرف الاستثمار للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

4- المصرف الاهلي العراقي

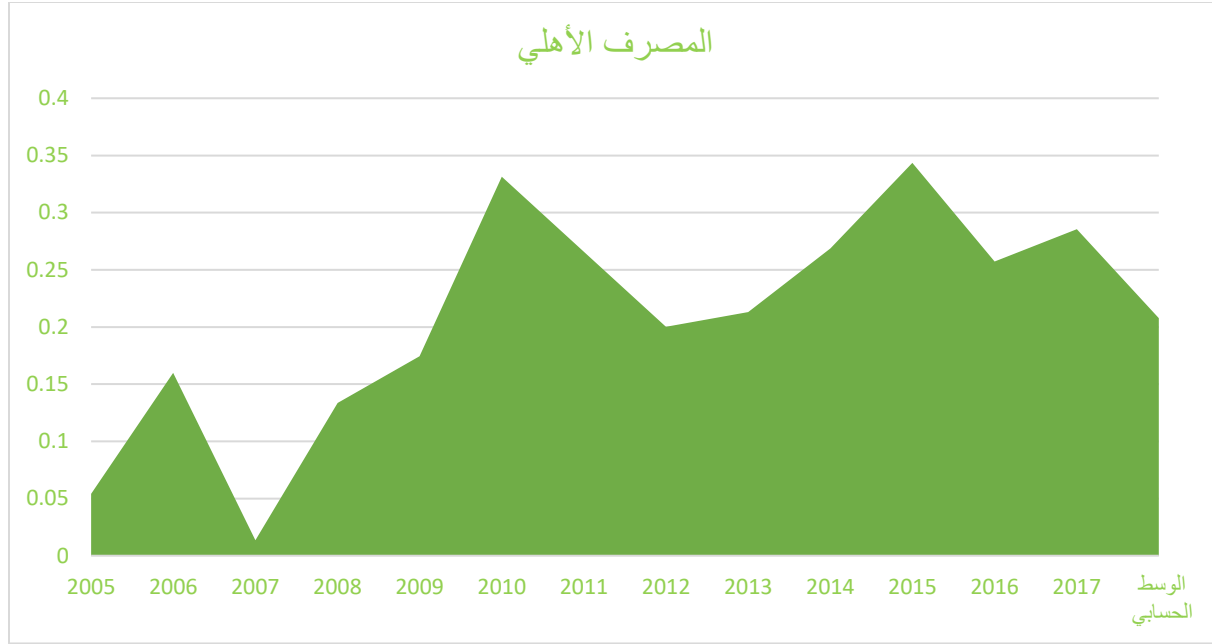
اظهرت النتائج في الجدول (15) انه في عام 2015 واجه المصرف اعلى معدل للتعثر بلغت (0.343513675)، اما في عام 2010 بلغت ثاني اعلى معدل للتعثر بلغت (0.331430743)، ومن ثم تلاها عام 2017 لتبلغ (0.285548142)، اما اقل معدل للتعثر كانت في عام 2007 بنسبة (0.013670757). فكما مبين في الجدول تباين معدلات التعثر من سنة اخرى ارتفاعا وانخفاضا.

جدول رقم (15) معدلات التعثر في السداد للمصرف الاهلي للمدة 2005-2017

السنة	المصرف الأهلي
2005	0.054032539
2006	0.159945902
2007	0.013670757
2008	0.133641876
2009	0.174356625
2010	0.331430743
2011	0.265640195
2012	0.200129163
2013	0.212991466
2014	0.268721772
2015	0.343513675
2016	0.257269007
2017	0.285548142
الوسط الحسابي	0.207760913

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

ويظهر ان منح الائتمانات قد ازدادت بشكل متفاوت وهذه الزيادة توجه المصرف نحو منح ائتمانات اضافية وتحمل مخاطر كبيرة بناء على التوقعات باستمرار مرحلة الازدهار في اسعار النفط ومن ثم الازدهار الاقتصادي في البلد. وقد استمر المصرف بمنح ائتمانات كبيرة من عام (2014-2017) وتعرض البلد لازمه اقتصادية ونقدية بسبب الانخفاض الكبير في اسعار النفط مما يعني تحمل مخاطرة كبيرة تؤثر في ادائه ان استمرت الازمة المالية.



شكل رقم (19) معدلات التعثر في السداد للمصرف الاهلي للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

5- مصرف الائتمان التجاري

اظهرت النتائج في الجدول (16) انه في عام 2005 واجه المصرف اعلى معدل للتعثر بلغ (0.129111394)، اما في عام 2006 بلغت ثاني اعلى معدل للتعثر (0.064413795)، ومن ثم تلاها عام 2007 لتبلغ (0.052511338)، اما اقل معدل للتعثر كانت في عام 2015 بنسبة (0.000110969).

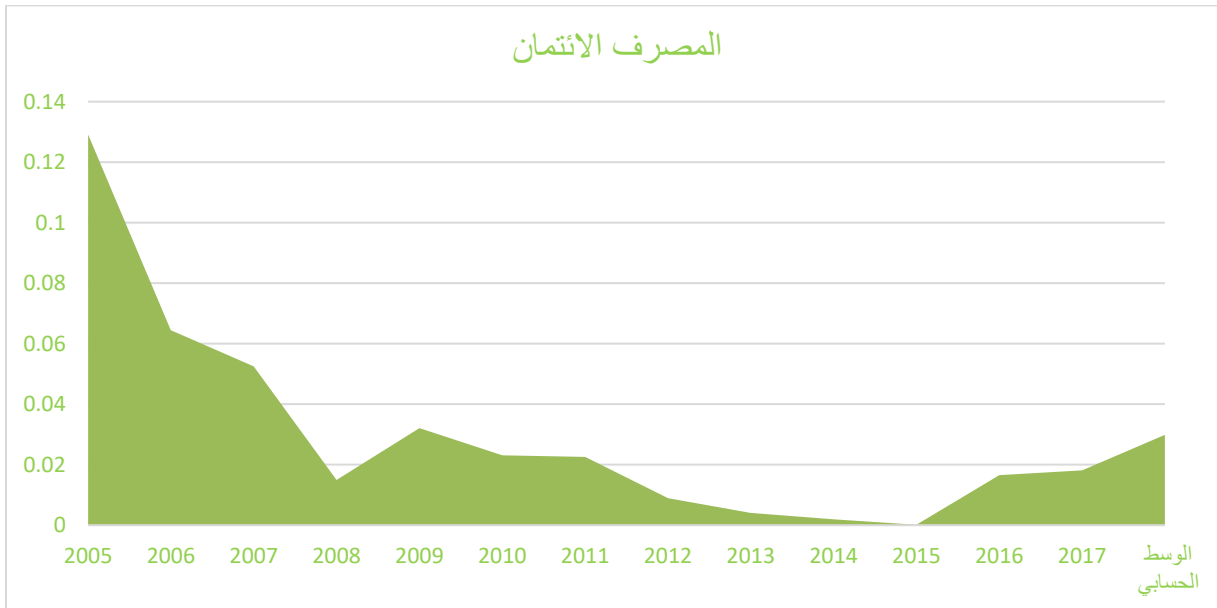
جدول رقم (16) معدلات التعثر في السداد لمصرف الائتمان للمدة 2017-2005

السنة	المصرف الائتمان
2005	0.129111394
2006	0.064413795
2007	0.052511338
2008	0.014915795
2009	0.032072482

0.023069371	2010
0.022596535	2011
0.00893514	2012
0.004107683	2013
0.001965588	2014
0.000110969	2015
0.01653701	2016
0.018094249	2017
0.029880104	الوسط الحسابي

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

كما يظهر في الجدول فان هناك تفاوت بين سنة واخرى بين ارتفاع وانخفاض، ويلاحظ ان مستويات الائتمان الممنوحة في هذا المصرف منخفضة جدا ويعبر عن عدم قيامة بالوظائف الرئيسية وهي منح الائتمان مما جعل نسبة القروض الممنوحة تقترب من الصفر بمعنى عدم تحمله لأي مخاطر في معدلات التعثر في السداد.



شكل رقم (20) معدلات التعثر في السداد لمصرف الائتمان العراقي للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

6- مصرف سومر التجاري

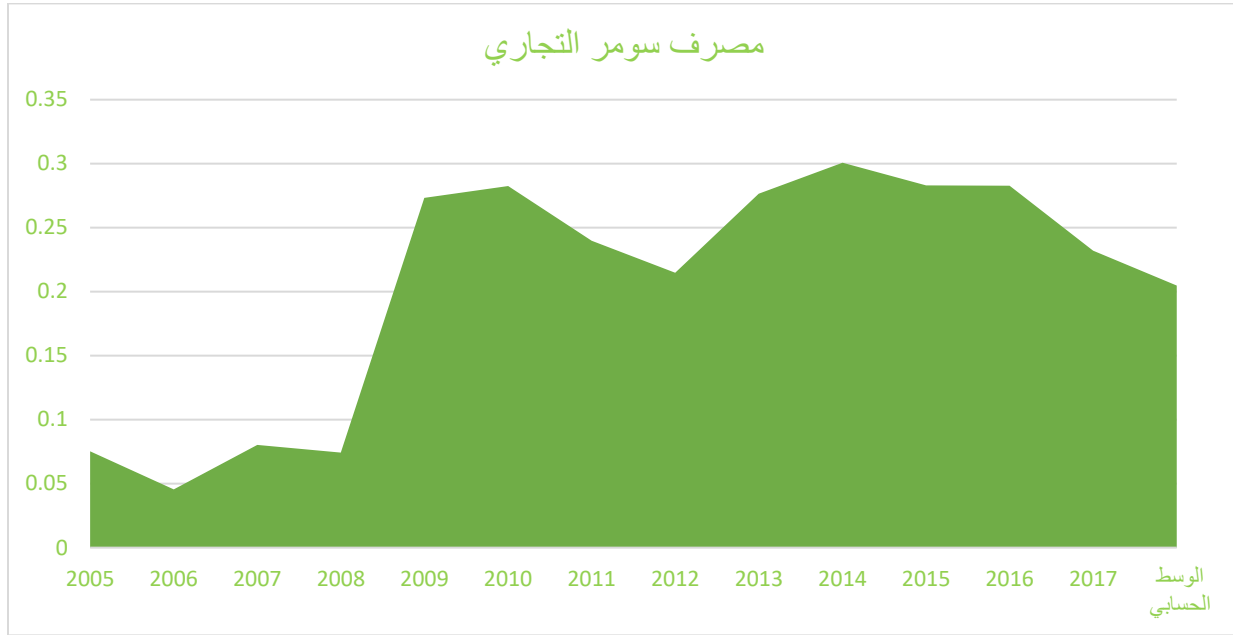
اظهرت النتائج في الجدول (17) انه في عام 2014 واجه المصرف اعلى معدل للتعثر بلغ (0.300720921)، اما في عام 2015 بلغت ثاني اعلى معدل للتعثر (0.283095702)، ومن ثم تلاها عام 2016 لتبلغ (0.282691358)، اما اقل معدل للتعثر كانت في عام 2006 بنسبة (0.04563529). وان سبب ارتفاع معدلات التعثر نتيجة انخفاض حجم التسهيلات الائتمانية وتوقف بعضها وتعثر العديد من العملاء وتوقفهم عن السداد.

جدول رقم (17) معدلات التعثر في السداد لمصرف سومر التجاري للمدة 2005-2017

السنة	مصرف سومر التجاري
2005	0.075331458
2006	0.04563529
2007	0.080188013
2008	0.074240764
2009	0.273373947
2010	0.282413743
2011	0.239824358
2012	0.214835475
2013	0.276580718
2014	0.300720921
2015	0.283095702
2016	0.282691358
2017	0.232098349
الوسط الحسابي	0.204694623

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

كما نلاحظ ان نسبة تمويل التسهيلات الائتمانية من الودائع انخفضت في عام 2006 لتصل إلى (0.04563529) وهذا يعود إلى التراجع في تقديم التسهيلات الائتمانية أي انه توجد ودائع غير مستثمرة، ويلاحظ ان مستويات الائتمان الممنوحة في هذا المصرف منخفضة جدا ويعبر عن عدم قيامه بالوظائف الرئيسية وهي منح الائتمان مما جعل نسبة القروض الممنوحة تقترب من الصفر بمعنى عدم تحمله لأي مخاطر في معدلات التعثر في السداد.



شكل رقم (21) معدلات التعثر في السداد لمصرف سومر التجاري للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

7- مصرف الخليج التجاري

اظهرت النتائج في الجدول (18) انه في عام 2012 واجه المصرف اعلى معدل للتعثر بلغت (0.387190631)، اما في عام 2017 بلغت ثاني اعلى معدل للتعثر بلغت (0.361757679)، ومن ثم تلاها عام 2016 لتبلغ (0.355856518)، اما اقل معدل للتعثر كانت في عام 2007 بنسبة (0.052387334). فكما مبين في الجدول تباين معدلات التعثر من سنة واخرى ارتفاعا وانخفاضا.

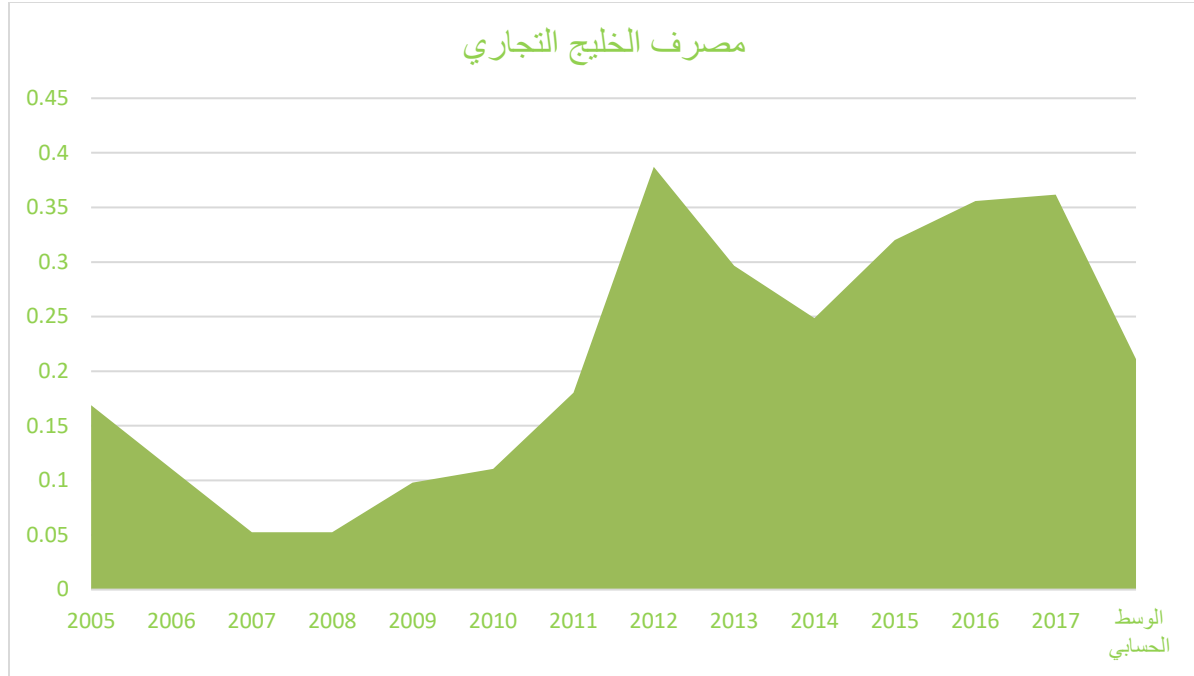
جدول رقم (18) معدلات التعثر في السداد لمصرف الخليج التجاري للمدة 2017-2005

السنة	مصرف الخليج التجاري
2005	0.16896153
2006	0.110417522
2007	0.052387334
2008	0.052582417

0.097857844	2009
0.110570985	2010
0.180346576	2011
0.387190631	2012
0.296560394	2013
0.248612592	2014
0.320098621	2015
0.355856518	2016
0.361757679	2017
0.211015434	الوسط الحسابي

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

ويظهر ان منح الائتمانات قد ازدادت بشكل متفاوت وهذه الزيادة توجه المصرف نحو منح ائتمانات اضافية وتحمل مخاطر كبيرة بناء على التوقعات باستمرار مرحلة الازدهار في اسعار النفط ومن ثم الازدهار الاقتصادي في البلد. وقد استمر المصرف بمنح ائتمانات كبيرة من عام (2015-2017) وتعرض البلد لازمه اقتصادية ونقدية بسبب الانخفاض الكبير في اسعار النفط مما يعني تحمل مخاطرة كبيرة تؤثر في ادائه ان استمرت الازمة المالية.



شكل رقم (22) معدلات التعثر في السداد لمصرف الخليج التجاري للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

8- المصرف التجاري العراقي

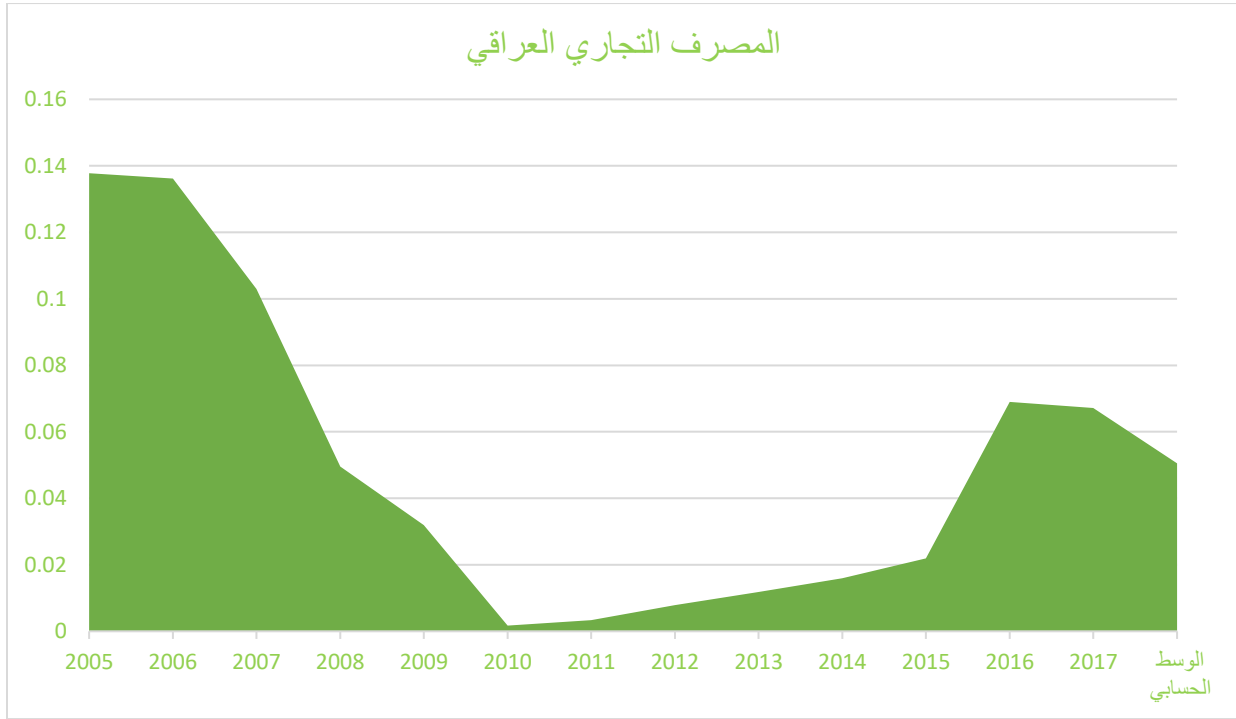
اظهرت النتائج في الجدول (19) انه في عام 2005 واجه المصرف اعلى معدل للتعثر بلغت (0.13777397)، اما في عام 2006 بلغت ثاني اعلى معدل للتعثر (0.136155199)، ومن ثم تلاها عام 2007 لتبلغ (0.103006358)، اما اقل معدل للتعثر كانت في عام 2010 بنسبة (0.001761605). وعند مقارنة المخاطرة الائتمانية للمصرف مع المصارف المبحوثة يظهر بان المصرف التجاري العراقي يميل للتحفظ وعدم المبالغة بمنح الائتمانات، ولهذا أصبحت مخاطرته قليلة نسبة إلى المصارف المبحوثة إذ أن القروض لا تمثل مصدر الدخل الأساس لهذا المصرف.

جدول رقم (19) معدلات التعثر في السداد للمصرف التجاري العراقي للمدة 2005-2017

السنة	المصرف التجاري العراقي
2005	0.13777397
2006	0.136155199
2007	0.103006358
2008	0.049506112
2009	0.0319681
2010	0.001761605
2011	0.003350813
2012	0.007875697
2013	0.011815503
2014	0.015924619
2015	0.021938383
2016	0.069002459
2017	0.067141712
الوسط الحسابي	0.050555425

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

ويلاحظ ان مستويات الائتمان الممنوحة في هذا المصرف منخفضة جدا ويعبر عن عدم قيامة بالوظائف الرئيسية وهي منح الائتمان مما جعل نسبة القروض الممنوحة تقترب من الصفر بمعنى عدم تحمله لأي مخاطر في معدلات التعثر في السداد.



شكل رقم (23) معدلات التعثر في السداد للمصرف التجاري العراقي للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

ثانياً: نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات

اعتمدت الدراسة في حساب معدلات التعثر في السداد على حاصل قسمة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض والتسليفات، وتهدف هذه النسبة إلى بيان مقدار القروض التي عجز فيها المقترضون عن سدادها في تواريخ الاستحقاق المتوقعة اما بسبب عدم الرغبة في ذلك او لعدم تمكن المقترض عن الوفاء بسبب ظروف او مشاكل صاحبت النشاط الذي يزاوله بمبلغ القروض او السلف المقترضة من المصرف المعني ، وكلما ارتفعت هذه النسبة فان لها دلائل سلبية على المصرف من جهة وسمعته تجاه المودعين والمساهمين من جهة اخرى، لأنها تؤدي إلى ارتفاع مخاطر التعثر في السداد اي ارتفاع المخاطر الائتمانية الناتجة عن منح القروض والسلف؛ لذا سيتم عرض معدلات التعثر في السداد للمصارف المبحوثة لكل مصرف على حده ومن ثم كل المصارف بشكل عام خلال مدة الدراسة من 2005-2017 وحسب التسلسل الاتي وكما يأتي:-

1- مصرف بغداد

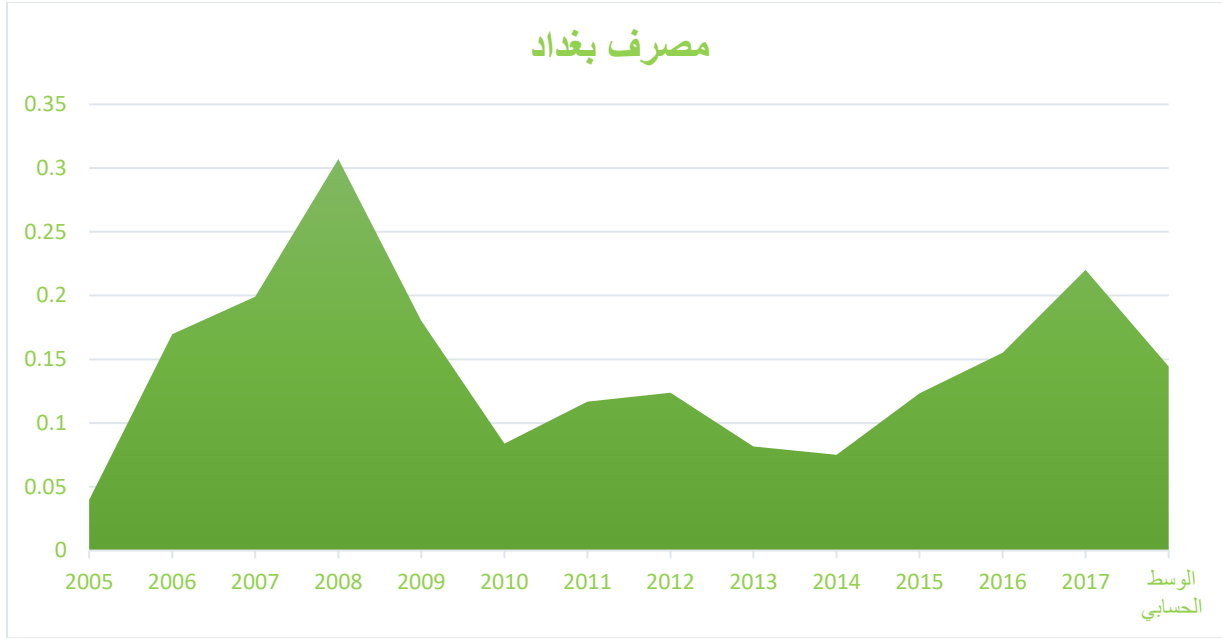
اظهرت النتائج في الجدول (21) انه في عام 2008 واجه المصرف اعلى معدل للتعثر اذ بلغت (0.307178565)، اما في عام 2017 بلغت ثاني اعلى معدل للتعثر (0.220241988)، ومن ثم تلاها عام 2007 لتبلغ (0.198993676)، اما اقل معدل للتعثر فقد كانت عام 2005 اذ بلغ معدل التعثر (0.039700862). ومن البيانات يظهر ان اتجاه مخصص خسائر القروض بدأ بالانخفاض بعد عام 2008 وذلك بسبب اتجاه المصرف نحو عدم منح قروض للمقترضين الذين يكونون عاجزين عن توفير الضمانات التي تمكن من خلالها ان تسدد قروضهم.

جدول رقم (21) معدلات التعثر في السداد لمصرف بغداد للمدة 2005-2017

السنة	مصرف بغداد
2005	0.039700862
2006	0.16962462
2007	0.198993676
2008	0.307178565
2009	0.180361289
2010	0.083836762
2011	0.116711797
2012	0.123856795
2013	0.081658481
2014	0.07498908
2015	0.123322721
2016	0.155258521
2017	0.220241988
الوسط الحسابي	0.14428732

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

وان ارتفاع المعدل يؤدي إلى نتائج سلبية على المصرف من جهة وسمعته تجاه المودعين والمساهمين من جهة اخرى وبالتالي يؤدي إلى مخاطر كبيره على المصرف. وانخفاض هذا المعدل يؤدي إلى اطمئنان المودعين والمساهمين اتجاه المصرف الذي يتعاملون معه وبالتالي زيادة الاقبال عليه. وفي عام 2017 بدأ هذا المعدل بالارتفاع وهذا بداية مؤشر سلبي لعمل المصرف.



شكل رقم (25) معدلات التعثر في السداد لمصرف بغداد للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

2- مصرف الشرق الاوسط

اظهرت النتائج في الجدول (22) انه في عام 2008 واجه المصرف اعلى معدل للتعثر اذ بلغ (0.603827554)، اما في عام 2007 بلغت ثاني اعلى معدل للتعثر بلغ (0.502803739)، ومن ثم تلاها عام 2006 لتبلغ (0.183161397)، اما اقل معدل للتعثر فقد كانت عام 2011 اذ بلغ معدل التعثر (0.051093303).

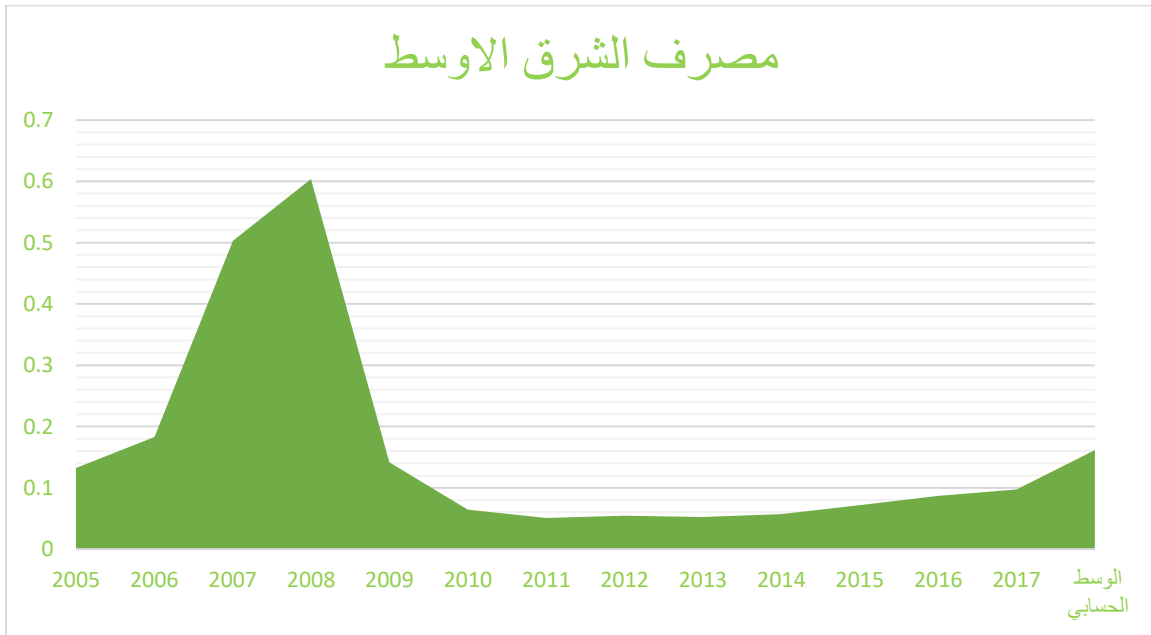
جدول رقم (22) معدلات التعثر في السداد لمصرف الشرق الاوسط للمدة 2017-2005

السنة	مصرف الشرق الاوسط
2005	0.132331168
2006	0.183161397
2007	0.502803739
2008	0.603827554
2009	0.141679111

0.064234853	2010
0.051093303	2011
0.054358275	2012
0.052561047	2013
0.057111345	2014
0.071774067	2015
0.086884085	2016
0.097370994	2017
0.161476226	الوسط الحسابي

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

ومن البيانات يظهر ان اتجاه مخصص خسائر القروض بدأ بالانخفاض بعد عام 2008 وذلك بسبب إن مخاطر الائتمان تنشأ بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في مبلغ القرض وفوائده وهذا السبب قد ينتج عن عدم قدرة المقرض على الوفاء برد مبلغ القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحددة أو انه له القدرة الحالية على السداد ولكن لا يرغب في ذلك لسبب أو اخر.



شكل رقم (26) معدلات التعثر في السداد لمصرف الشرق الاوسط للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

3- مصرف الاستثمار

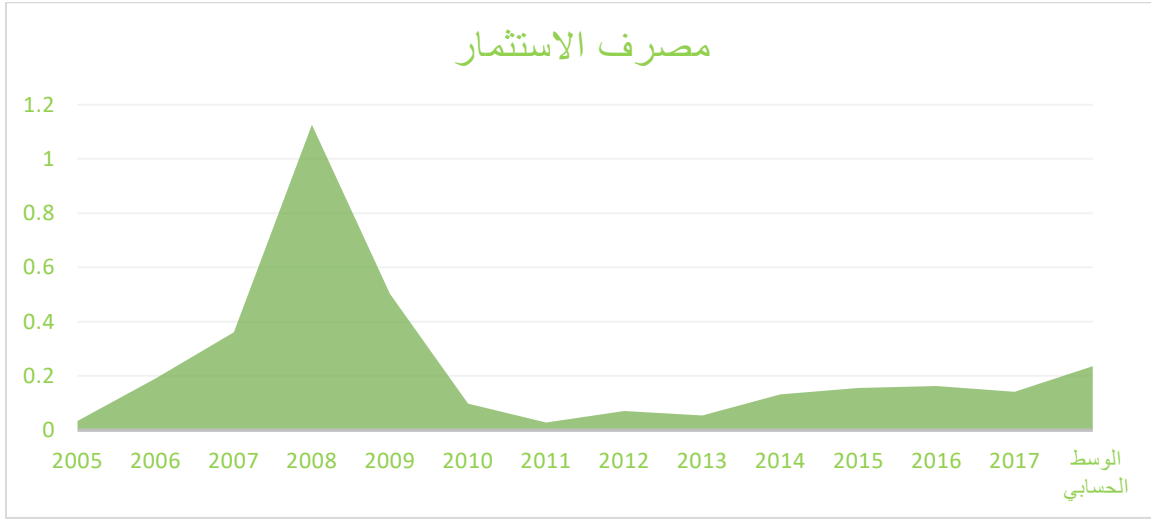
اظهرت النتائج في الجدول (23) انه في عام 2008 واجه المصرف اعلى معدل للتعثر اذ بلغ (1.126018988)، اما في عام 2009 بلغت ثاني اعلى معدل للتعثر بلغ (0.502587166)، ومن ثم تلاها عام 2007 لتبلغ (0.361171875)، اما اقل معدل تعثر فقد كانت عام 2011 اذ بلغ معدل التعثر (0.02816721). ومن البيانات يظهر ان اتجاه مخصص خسائر القروض بدأ بالانخفاض بعد عام 2009 إلى عام 2013 وذلك بسبب اتجاه المصرف نحو عدم منح قروض للمقترضين الذين يكونون عاجزين عن توفير الضمانات التي تمكن من خلالها ان تسدد قروضهم.

جدول رقم (23) معدلات التعثر في السداد لمصرف الاستثمار للمدة 2005-2017

السنة	مصرف الاستثمار
2005	0.034387235
2006	0.191194488
2007	0.361171875
2008	1.126018988
2009	0.502587166
2010	0.09746846
2011	0.02816721
2012	0.070890416
2013	0.054282545
2014	0.132482505
2015	0.155861017
2016	0.162112018
2017	0.141759772
الوسط الحسابي	0.235260284

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

اي ان المصرف قام بسياسة يضمن فيها عدم تعرضه لمخاطر تؤدي إلى خسائر للمصرف ويفقد سمعته اتجاه المودعين والمساهمين من جهة اخرى. ولكن بعد عام 2013 بدأ هذا المعدل بالارتفاع وهذا دليل على ان الوضع الاقتصادي للبلد بدأ بالتدهور وذلك لعدم قدرة المقرضين على سداد قروضهم وهذا مؤشر سلبي للمصرف، لأنه يؤدي إلى ارتفاع المخاطر الائتمانية الناتجة عن منح القروض والسلف.



شكل رقم (27) معدلات التعثر في السداد لمصرف الاستثمار للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

4- المصرف الأهلي العراقي

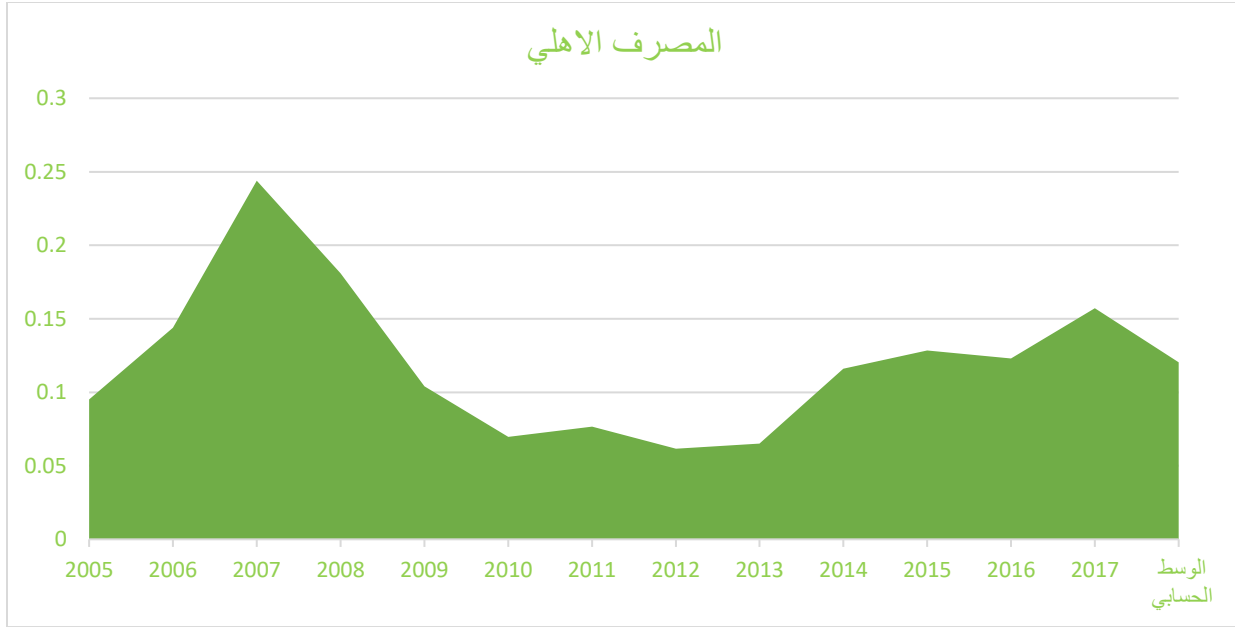
اظهرت النتائج في الجدول (24) انه في عام 2007 واجه المصرف اعلى معدل للتعثر اذ بلغ (0.243913069)، اما في عام 2008 بلغت ثاني اعلى معدل للتعثر بلغ (0.181012749)، ومن ثم تلاها عام 2017 لتبلغ (0.157214087)، اما اقل معدل للتعثر فقد كانت عام 2012 اذ بلغ معدل التعثر (0.06157651). ومن البيانات يظهر ان اتجاه مخصص خسائر القروض بدأ بالانخفاض بعد عام 2009 إلى عام 2012 وذلك بسبب التوجه الصحيح للمصرف نحو منح قروض فقد للذين يكونون يملكون ضمانات يستطيعون من خلالها تسديد قروضهم.

جدول رقم (24) معدلات التعثر في السداد للمصرف الاهلي للمدة 2005-2017

السنة	مصرف الأهلي
2005	0.095129766
2006	0.143899353
2007	0.243913069
2008	0.181012749
2009	0.104093312
2010	0.06959693
2011	0.076554994
2012	0.06157651
2013	0.065199372
2014	0.115933835
2015	0.128508386
2016	0.122947286
2017	0.157214087
الوسط الحسابي	0.120429204

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

أي أن المصرف قام بسياسة صحيحة حاول من خلالها ان لا يعرض نفسه لمخاطر تؤدي إلى خسائر كبيرة له، تؤدي إلى فقدان ثقة المودعين والمساهمين من جهه. ولكن بعد عام 2012 بدأت هذا المعدل بالارتفاع إلى عام 2017 بلغت (0.157214087) وهذا دليل على ان الوضع الاقتصادي للبلد بدأ بالتدهور وذلك لعدم قدرة المقرضين على سداد قروضهم وهذا مؤشر سلبي للمصرف، لأنه يؤدي إلى ارتفاع المخاطر الائتمانية الناتجة عن منح القروض والسلف.



شكل رقم (28) معدلات التعثر في السداد للمصرف الاهلي للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

5- مصرف الائتمان

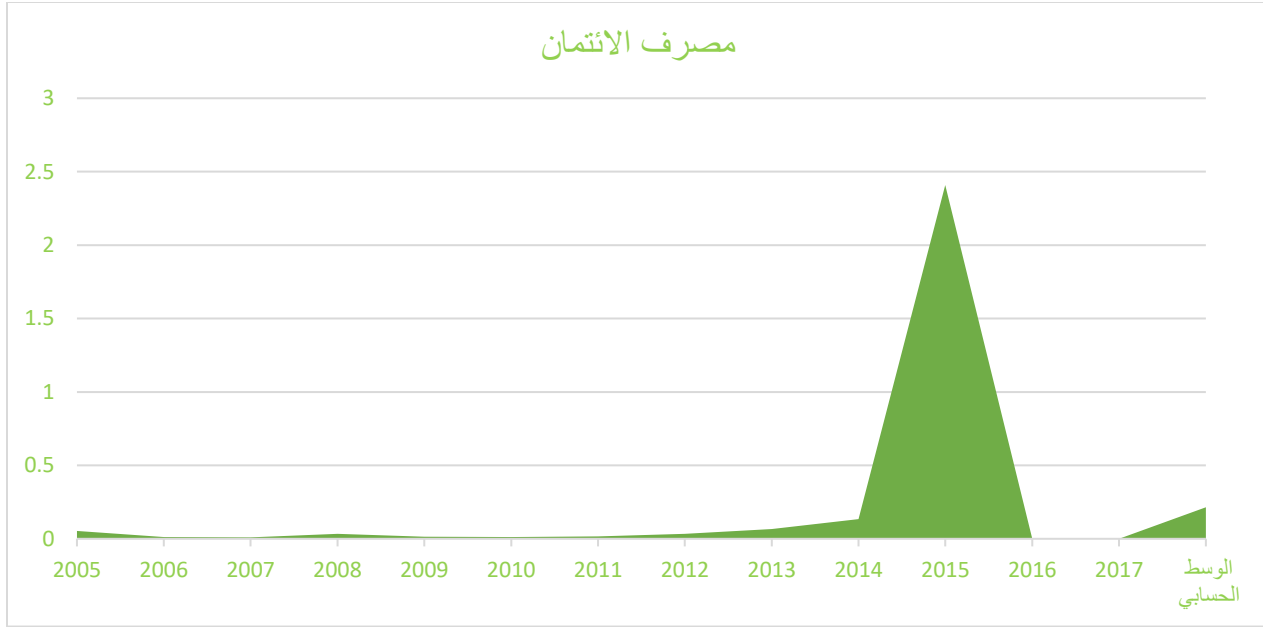
اظهرت النتائج في الجدول (25) انه في عام 2015 واجه المصرف اعلى معدل للتعثر اذ بلغ (2.408910776)، اما في عام 2014 بلغت ثاني اعلى معدل تعثر (0.134545839)، ومن ثم تلاها عام 2013 لتبلغ (0.066751584)، اما اقل معدل للتعثر فقد كانت عامي 2016 و2017 اذ بلغت معدل التعثر (0). ومن البيانات يظهر ان اتجاه مخصص خسائر القروض بدأ بالانخفاض من عام 2005 إلى عام 2011 وذلك بسبب اتجاه المصرف نحو عدم منح قروض للمقترضين الذين يكونون عاجزين عن توفير الضمانات التي تمكن من خلالها ان تسدد قروضهم.

جدول رقم (25) معدلات التعثر في السداد لمصرف الائتمان للمدة 2005-2017

السنة	مصرف الائتمان
2005	0.054322215
2006	0.011935775
2007	0.008791672
2008	0.032745471
2009	0.014139012
2010	0.012025513
2011	0.016446051
2012	0.032877429
2013	0.066751584
2014	0.134545839
2015	2.408910776
2016	0
2017	0
الوسط الحسابي	0.214883949

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

اي ان المصرف قام بسياسة يضمن فيها عدم تعرضه لمخاطر تؤدي إلى خسائر للمصرف ويفقد سمعته اتجاه المودعين والمساهمين من جهة اخرى. ولكن بعد عام 2012 بدأ هذا المعدل بالارتفاع بشكل كبير إلى عام 2015 وشهد هذا العام اعلى معدل للتعثر بلغ (2.408910776) وهذا دليل على ان الوضع الاقتصادي للبلد بدأ بالتدهور وذلك لعدم قدرة المقرضين على سداد قروضهم وهذا مؤشر سلبي للمصرف، لأنه يؤدي إلى ارتفاع المخاطر الائتمانية الناتجة عن منح القروض والسلف. ولكن سرعان ما أصبح في عامي 2016 و2017 معدل التعثر (0) وهذا يعني المصرف لم يتعرض إلى اي تعثر وهذا دليل على ان الاقتصاد بدأ يستعيد نشاطه وقدرة المقرضين على سداد التزاماتهم تجاه المصرف، وهذا دليل على عدم وجود المخاطر الائتمانية الناتجة عن منح القروض والسلف.



شكل رقم (29) معدلات التعثر في السداد لمصرف الائتمان للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

6- مصرف سومر التجاري

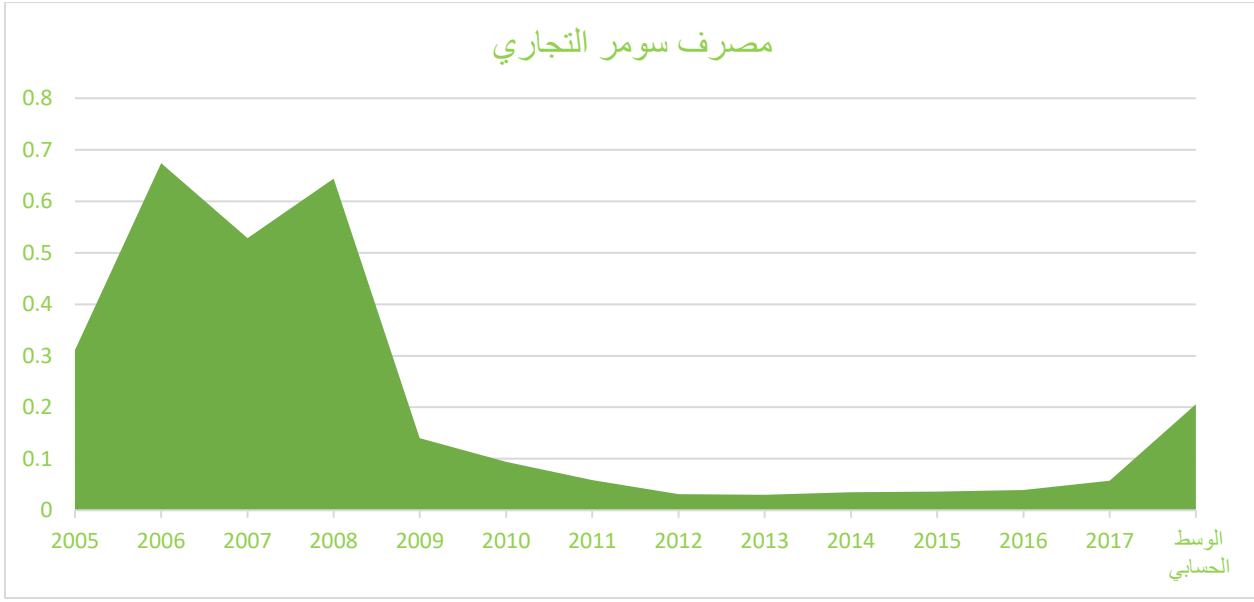
اظهرت النتائج في الجدول (26) انه في عام 2006 واجه المصرف اعلى معدل للتعثر اذ بلغ (0.674001649)، اما في عام 2008 بلغت ثاني اعلى معدل للتعثر (0.644028908)، ومن ثم تلاها عام 2007 لتبلغ (0.528325571)، اما اقل معدل تعثر فقد كانت عام 2013 اذ بلغ معدل التعثر (0.030074472). ومن البيانات يظهر ان اتجاه مخصص خسائر القروض بدأ بالانخفاض بعد عام 2008 إلى عام 2016 وذلك بسبب اتجاه المصرف نحو عدم منح قروض للمقترضين الذين يكونون عاجزين عن توفير الضمانات التي تمكن من خلالها ان تسدد قروضهم.

جدول رقم (26) معدلات التعثر في السداد لمصرف سومر التجاري للمدة 2005-2017

السنة	مصرف سومر التجاري
2005	0.310916153
2006	0.674001649
2007	0.528325571
2008	0.644028908
2009	0.140061066
2010	0.093834381
2011	0.05851831
2012	0.031319803
2013	0.030074472
2014	0.035135444
2015	0.036120471
2016	0.039407549
2017	0.057420972
الوسط الحسابي	0.206089596

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

وذلك بسبب الظروف السياسية والاقتصادية التي كان يعاني منها البلد التي ساهمت بشكل فعال في تقليل منح هذه القروض بسبب تخوفهم من عدم القدرة على السداد الذي ساهم بشكل كبير في خفض معدلات التعثر في هذه السنوات بسبب سياسة المصرف المتحفظة. ولكن في عام 2017 بدأ هذ المعدل بالارتفاع وهذا دليل على ان الوضع الاقتصادي للبلد بدأ بالتدهور وذلك لعدم قدرة المقرضين على سداد قروضهم وهذا مؤشر سلبي للمصرف، لأنه يؤدي إلى ارتفاع المخاطر الائتمانية الناتجة عن منح القروض والسلف.



شكل رقم (30) معدلات التعثر في السداد لمصرف سومر التجاري للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

7- مصرف الخليج التجاري

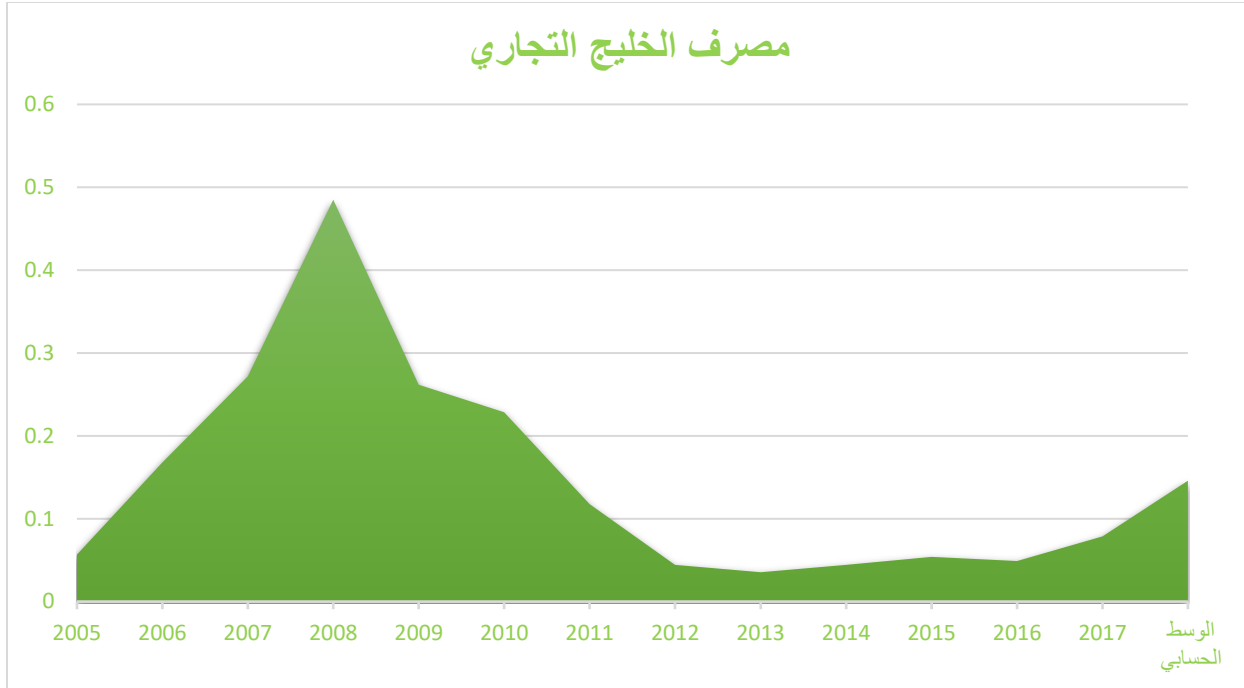
أظهرت النتائج في الجدول (27) أنه في عام 2008 واجه المصرف أعلى معدل للتعثر إذ بلغ (0.484983309)، أما في عام 2007 بلغت ثاني أعلى معدل للتعثر (0.271608573)، ومن ثم تلاها عام 2009 لتبلغ (0.261547016)، أما أقل معدل للتعثر فقد كانت عام 2013 إذ بلغ معدل التعثر (0.035382072). ومن البيانات يظهر أن اتجاه مخصص خسائر القروض بدأ بالانخفاض بعد عام 2009 إلى عام 2013 ويعود هذا التراجع في تقديم التسهيلات الائتمانية إلى وجود ودائع غير مستثمرة، ونلاحظ أن سبب هذا الانخفاض هو الوضع السياسي الذي يعاني منه البلد وحاله الهلع والخوف بين العملاء مما عرض المصارف لحالات سحب مفاجئ إلا أن الدولة أصدرت مجموعة من القوانين للحفاظ على الاستقرار المالي وشجعت على الإيداع من خلال رفع نسبة الفائدة على الودائع فارتفع حجم الإيداع.

جدول رقم (31) معدلات التعثر في السداد لمصرف الخليج التجاري للمدة 2005-2017

السنة	مصرف الخليج التجاري
2005	0.056598146
2006	0.168018453
2007	0.271608573
2008	0.484983309
2009	0.261547016
2010	0.228400027
2011	0.11773565
2012	0.0443862
2013	0.035382072
2014	0.04433784
2015	0.053931021
2016	0.04905314
2017	0.078807584
الوسط الحسابي	0.145753002

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

ولكن بعد عام 2013 بدأ هذا المعدل بالارتفاع وهذا دليل على ان الوضع الاقتصادي للبلد بدأ بالتدهور وذلك لعدم قدرة المقرضين على سداد قروضهم وهذا مؤشر سلبي للمصرف، لأنه يؤدي إلى ارتفاع المخاطر الائتمانية الناتجة عن منح القروض والسلف.



شكل رقم (32) معدلات التعثر في السداد لمصرف الخليج التجاري للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

8- المصرف التجاري العراقي

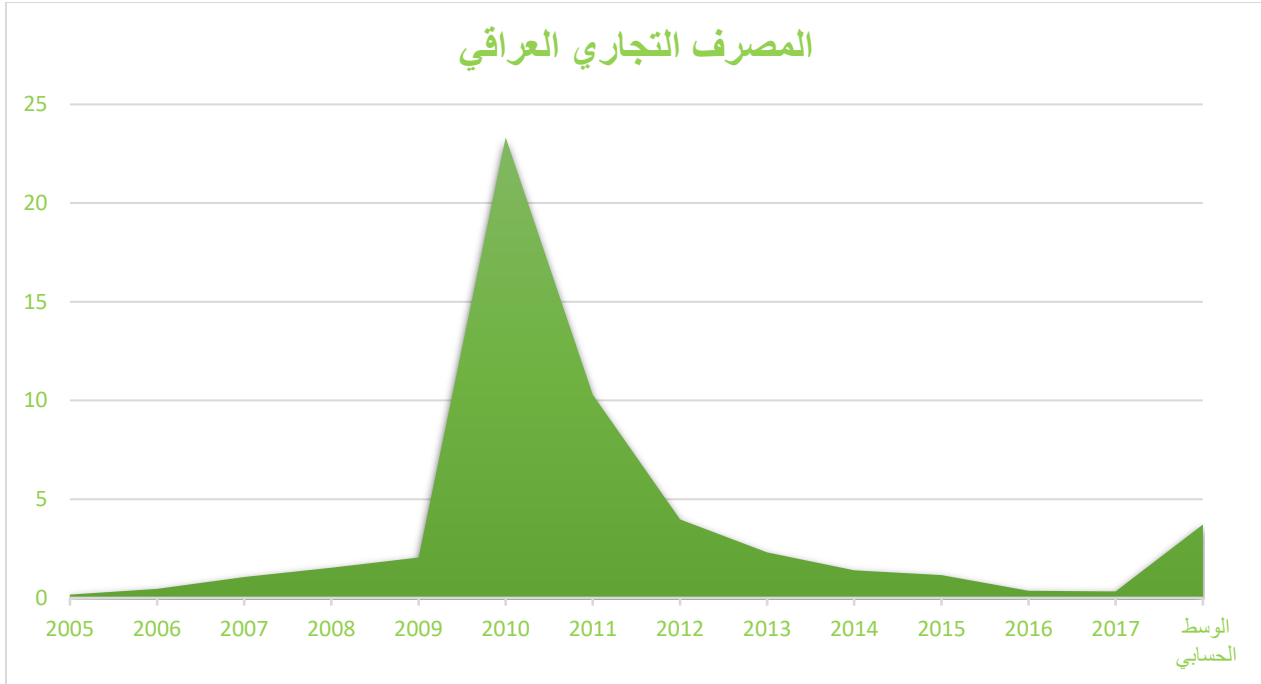
اظهرت النتائج في الجدول (28) انه في عام 2010 واجه المصرف اعلى معدل للتعثر شهده المصرف من بين جميع المصارف اذ بلغ (23.32984787)، اما في عام 2011 بلغت ثاني اعلى معدل للتعثر (10.29161023)، ومن ثم تلاها عام 2012 لتبلغ (3.97113144)، اما اقل معدل للتعثر فقد كان عام 2005 اذ بلغ معدل التعثر (0.163225266). ومن البيانات يظهر ان اتجاه مخصص خسائر القروض بدأ بالانخفاض بعد عام 2012 وذلك بسبب اتجاه المصرف نحو عدم منح قروض للمقترضين الذين يكونون عاجزين عن توفير الضمانات التي تمكن من خلالها ان تسدد قروضهم.

جدول رقم (28) معدلات التعثر في السداد للمصرف التجاري العراقي للمدة 2005-2017

السنة	المصرف التجاري العراقي
2005	0.163225266
2006	0.468480863
2007	1.062640812
2008	1.532193808
2009	2.046596067
2010	23.32984787
2011	10.29161023
2012	3.97113144
2013	2.312540808
2014	1.393620299
2015	1.15864441
2016	0.360613189
2017	0.338240045
الوسط الحسابي	3.725337316

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

اي ان المصرف قام بسياسة يضمن فيها عدم تعرضه لمخاطر تؤدي إلى خسائر للمصرف ويفقد سمعته اتجاه المودعين والمساهمين من جهة اخرى. ولكن بعد عام 2013 بدأ هذا المعدل بالارتفاع وهذا دليل على ان الوضع الاقتصادي للبلاد بدأ بالتدهور وذلك لعدم قدرة المقرضين على سداد قروضهم وهذا مؤشر سلبي للمصرف، لأنه يؤدي إلى ارتفاع المخاطر الائتمانية الناتجة عن منح القروض والسلف.



شكل رقم (33) معدلات التعثر في السداد للمصرف التجاري العراقي للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

المبحث الثالث: - تحليل مؤشرات السيولة المصرفية

تمهيد

يتناول هذا المبحث تحليل القوائم المالية للمصارف الاهلية العراقية، وهي (مصرف بغداد التجاري، مصرف الشرق الأوسط، مصرف الاستثمار العراقي، المصرف الاهلي العراقي، مصرف الائتمان التجاري، مصرف سومر التجاري، مصرف الخليج التجاري، المصرف التجاري العراقي) للمدة من 2005-2017، إذ اعتمد التحليل على مؤشرين لقياس السيولة المصرفية وهي (نسبة الرصيد النقدي، نسبة التوظيف). ويتم حسابها كما يأتي: -

أولاً: تحليل نسبة الرصيد النقدي

تشير هذه النسبة إلى مقدار ما يمتلكه المصرف التجاري من ارصدة نقدية (النقد في الصندوق، النقد لدى البنك المركزي، النقد لدى المصارف الأخرى، العملات الاجنبية، الذهب والفضة وغيرها من الارصدة النقدية)، لتغطية الخصوم غير الممتلكة في المصرف والمتمثلة بالودائع وما في حكمها (القروض وما في حكمها) او (الخصوم ما عدا حق الملكية)، يمكن قياس نسبة الرصيد النقدي من خلال قسمة الارصدة النقدية في المصرف ولدى البنك المركزي ولدى المصارف الأخرى على الودائع وما في حكمها والمتمثلة بجميع فقرات الخصوم في الميزانية العمومية ما عدا حق الملكية، فمن خلال هذه النسبة يمكن معرفة مقدار ما يستطيع المصرف تسديده من التزامات مالية للغير. فكلما ازداد مقدار هذه النسبة كلما ازدادت قدرة المصرف على سداد التزاماته في الوقت المناسب، ويتم حسابها من خلال المعادلة الآتية: -

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{النقد لدى البنك المركزي} + \text{الارصدة السائلة الأخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}}$$

1- مصرف بغداد

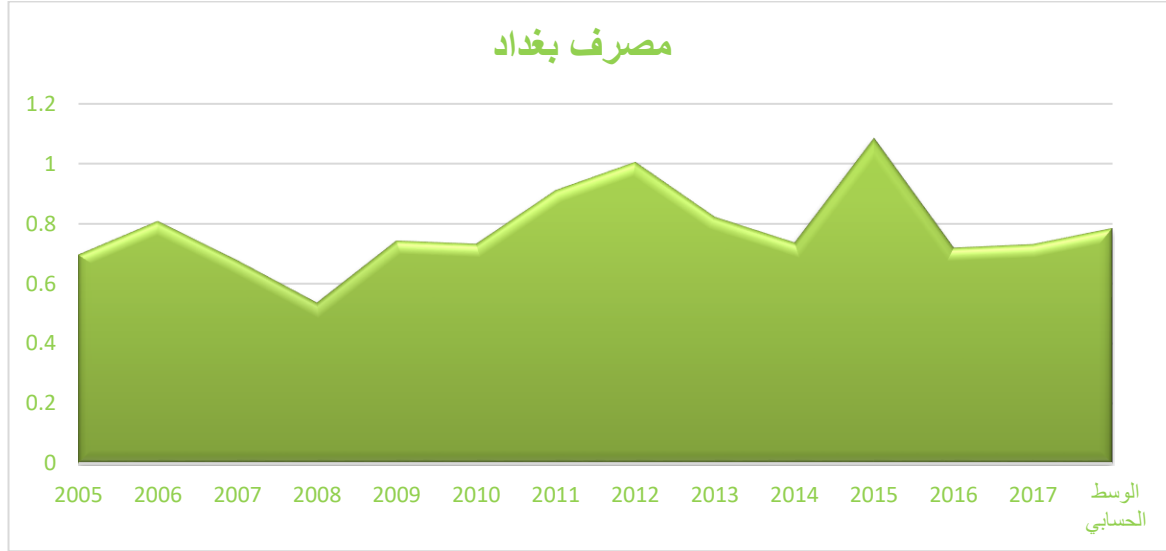
أظهرت النتائج في الجدول (30) انه في عام 2015 شهد المصرف أعلى نسبة رصيد نقدي بلغت نسبه (1.086220932)، اما في عام 2012 بلغت ثاني أعلى نسبة رصيد نقدي بلغت نسبة (1.006314566)، ومن ثم تلاها عام 2011 لتبلغ (0.91173047)، اما اقل نسبة رصيد فقد كانت عام 2008 إذ بلغت نسبة الرصيد النقدي (0.538332541)، إذ شهد المصرف تفاوت في نسبة رصيده النقدي بين الارتفاع والانخفاض.

جدول رقم (30) نسبة الرصيد النقدي لمصرف بغداد للمدة 2005-2017

السنة	مصرف بغداد
2005	0.697396267
2006	0.808981155
2007	0.678759012
2008	0.538332541
2009	0.744654429
2010	0.733916043
2011	0.91173047
2012	1.006314566
2013	0.823111854
2014	0.737645419
2015	1.086220932
2016	0.720204624
2017	0.732262159
الوسط الحسابي	0.786117652

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

وان ارتفاع نسبة الرصيد النقدي في عام 2015 دليل على القدرة النسبية للمصرف على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة على ذمته والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة، مقارنة ببقية السنوات الأخرى. وهذا يعد جيدا من إذ القدرة على تسديد الالتزامات ومواجهة السحوبات الا ان هذا يؤثر سلبا على الأرباح التي يحققها لأن هذه الأموال تعد مجمدة ولا تدر عائد.



شكل رقم (35) نسبة الرصيد النقدي لمصرف بغداد للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

2- مصرف الشرق الاوسط

يتبين من النتائج في الجدول (31) انه في عام 2017 شهد المصرف أعلى نسبة رصيد نقدي بلغت نسبه (1.265200379)، اما في عام 2016 بلغت ثاني أعلى نسبة رصيد نقدي بلغت نسبة (1.11796964)، ومن ثم تلاها عام 2014 لتبلغ (1.027480977)، اما اقل نسبة رصيد نقدي فقد كانت عام 2015 إذ بلغت نسبة الرصيد (0.002134068).

جدول رقم (31) نسبة الرصيد النقدي لمصرف الشرق الاوسط للمدة 2005-2017

السنة	مصرف الشرق الأوسط
2005	0.4026504
2006	0.635273529
2007	0.536822986
2008	0.537595203
2009	0.818402299
2010	0.767362688
2011	0.778149098
2012	0.779535533
2013	0.804528299
2014	1.027480977
2015	0.002134068
2016	1.11796964
2017	1.265200379
الوسط الحسابي	0.728700392

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

إذ تم استقراره بعد اخر انخفاض شهده عام 2015 فشهد بعدها ارتفاع ملحوظ في نسبة الرصيد النقدي في عام 2016 وعام 2017 وهذا دليل على القدرة النسبية للمصرف على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة على ذمته والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة، مقارنة ببقية السنوات الأخرى.



شكل رقم (36) نسبة الرصيد النقدي لمصرف الشرق الاوسط للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

3- مصرف الاستثمار

أظهرت النتائج في الجدول (32) انه في عام 2013 شهد المصرف أعلى نسبة رصيد نقدي بلغت نسبته (1.994956699)، اما في عام 2016 فقد بلغت ثاني أعلى نسبة رصيد نقدي بلغت نسبة (1.678968636)، ومن ثم تلاها عام 2017 لتبلغ (1.568449046)، اما اقل نسبة رصيد نقدي فقد كانت عام 2006 إذ بلغت نسبة الرصيد (0.471985071).

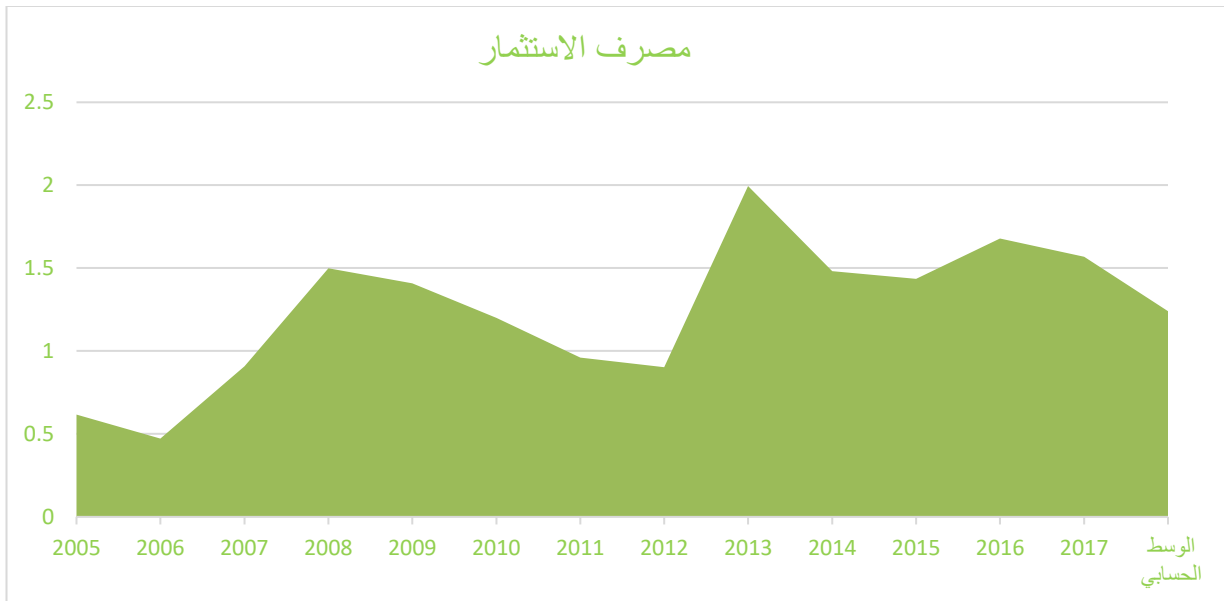
جدول رقم (32) نسبة الرصيد النقدي لمصرف الاستثمار للمدة 2017-2005

السنة	مصرف الاستثمار
2005	0.617049646
2006	0.471985071
2007	0.908486547
2008	1.498793604
2009	1.408840607
2010	1.200659265

0.960848382	2011
0.903397787	2012
1.994956699	2013
1.481574853	2014
1.434768556	2015
1.678968636	2016
1.568449046	2017
1.240675285	الوسط الحسابي

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

بإذ تعرض مصرف الاستثمار إلى تفاوت في نسبة رصيده النقدي بين الارتفاع والانخفاض، إذ تم استقراره بعد آخر انخفاض شهده عام 2006 فشهد بعدها ارتفاع ملحوظ في نسبة الرصيد النقدي في عام 2013 حتى عام 2017 وهذا دليل على القدرة النسبية للمصرف على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة على ذمته والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة، مقارنة ببقية السنوات الأخرى.



شكل رقم (37) نسبة الرصيد النقدي لمصرف الاستثمار للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

4- المصرف الاهلي العراقي

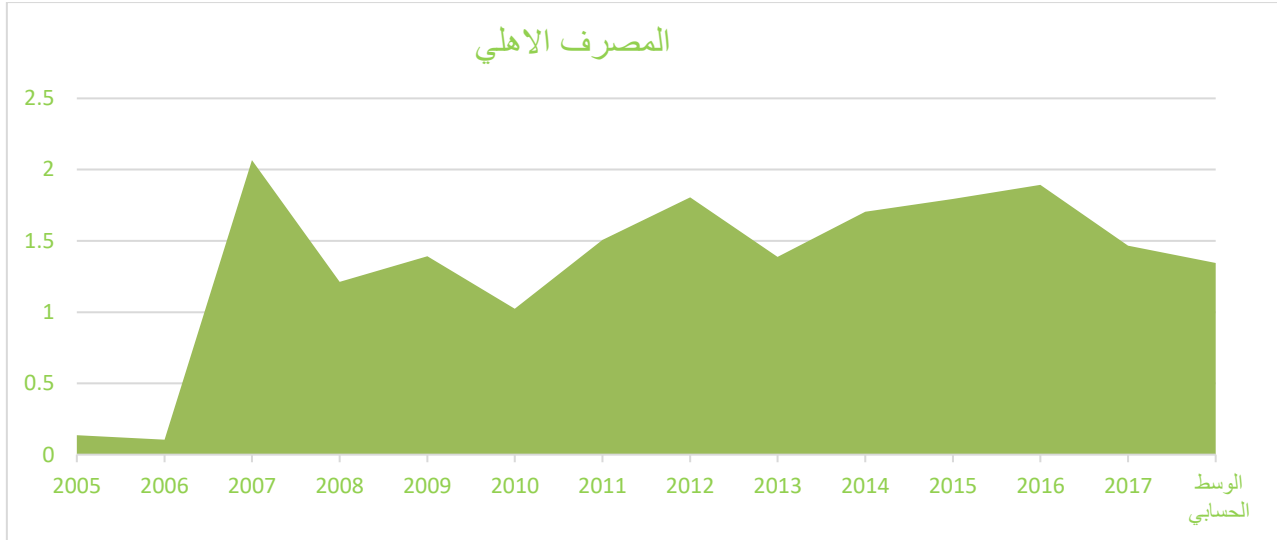
أظهرت النتائج في الجدول (33) انه في عام 2007 شهد المصرف أعلى نسبة رصيد نقدي بلغت نسبته (2.066672377)، اما في عام 2016 بلغت ثاني أعلى نسبة رصيد نقدي بلغت نسبة (1.893692516)، ومن ثم تلاها عام 2012 لتبلغ (1.805586415)، اما اقل نسبة رصيد نقدي فقد كانت عام 2006 إذ بلغت نسبة الرصيد (0.104758075).

جدول رقم (33) نسبة الرصيد النقدي للمصرف الاهلي للمدة 2005-2017

السنة	المصرف الأهلي
2005	0.137210808
2006	0.104758075
2007	2.066672377
2008	1.212141267
2009	1.391151147
2010	1.023858738
2011	1.506602758
2012	1.805586415
2013	1.388641441
2014	1.705269827
2015	1.794481046
2016	1.893692516
2017	1.466738364
الوسط الحسابي	1.34590806

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

إذ تم استقرار المصرف الاهلي بعد اخر انخفاض شهده عام 2006 فشهد بعدها ارتفاع ملحوظ في نسبة الرصيد النقدي، وهذا يعد مؤشر جيد للمصرف الأهلي في هذه السنة قياسا بالسنوات الأخرى عيने البحث من إذ الموازنة النقدية بين المبالغ السائلة لدية مقارنة بحجم الودائع وما في حكمها، وهذا التحليل يدل على كفاءة المصرف الاهلي في مواجهة التزاماته المالية.



شكل رقم (38) نسبة الرصيد النقدي للمصرف الاهلي للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

5- مصرف الائتمان

أظهرت النتائج في الجدول (34) انه في عام 2015 شهد المصرف أعلى نسبة رصيد نقدي بلغت نسبه (1.857189132)، اما في عام 2008 بلغت ثاني أعلى نسبة رصيد نقدي بلغت نسبة (0.839508099)، ومن ثم تلاها عام 2017 لتبلغ (0.806954953)، اما اقل نسبة رصيد نقدي فقد كانت عام 2016 إذ بلغت نسبة الرصيد (0.3283).

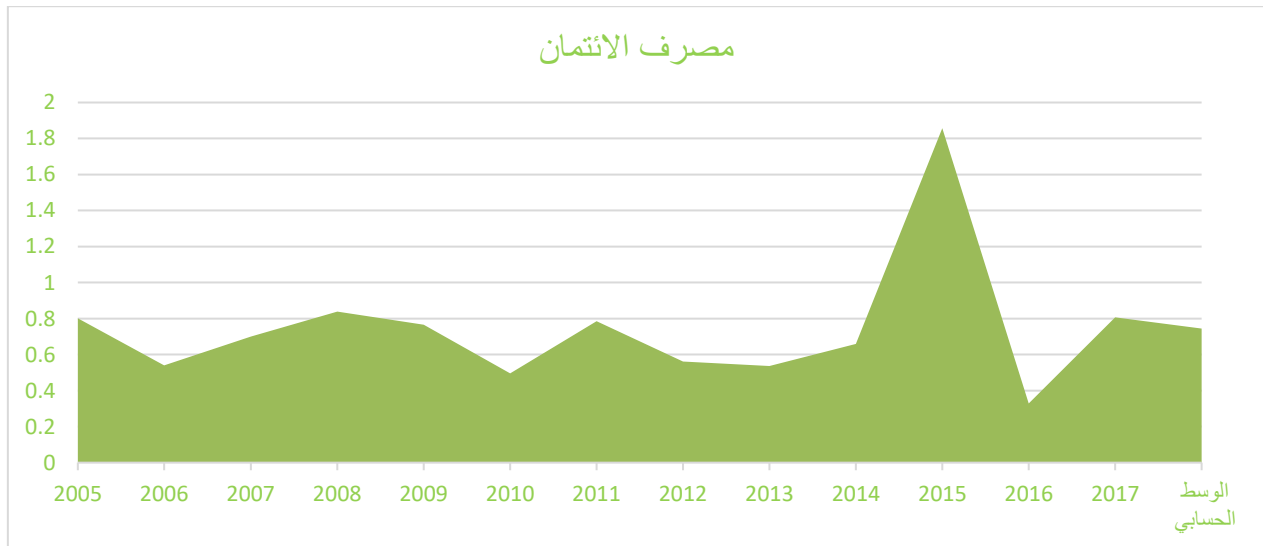
جدول رقم (34) نسبة الرصيد النقدي للمصرف الائتمان للمدة 2017-2005

السنة	مصرف الائتمان
2005	0.801475532
2006	0.539327318
2007	0.700051899
2008	0.839508099
2009	0.765806857
2010	0.495197719
2011	0.786059443
2012	0.561733873

0.536613326	2013
0.658966271	2014
1.857189132	2015
0.328322607	2016
0.806954953	2017
0.744400541	الوسط الحسابي

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

إذ شهد المصرف تفاوت في نسبة رصيده النقدي بين الارتفاع والانخفاض، إذ تم استقراره بعد آخر انخفاض شهده عام 2016 فشهد بعدها ارتفاع ملحوظ في عام 2017 وهذا يعد جيدا من إذ القدرة علة تسديد الالتزامات ومواجهة السحوبات الا ان هذا يؤثر سلبا على الأرباح التي يحققها لأن هذه الأموال تعد مجمدة ولا تدر عائد.



شكل رقم (39) نسبة الرصيد النقدي لمصرف الائتمان للمدة 2005-2017

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

6- مصرف سومر التجاري

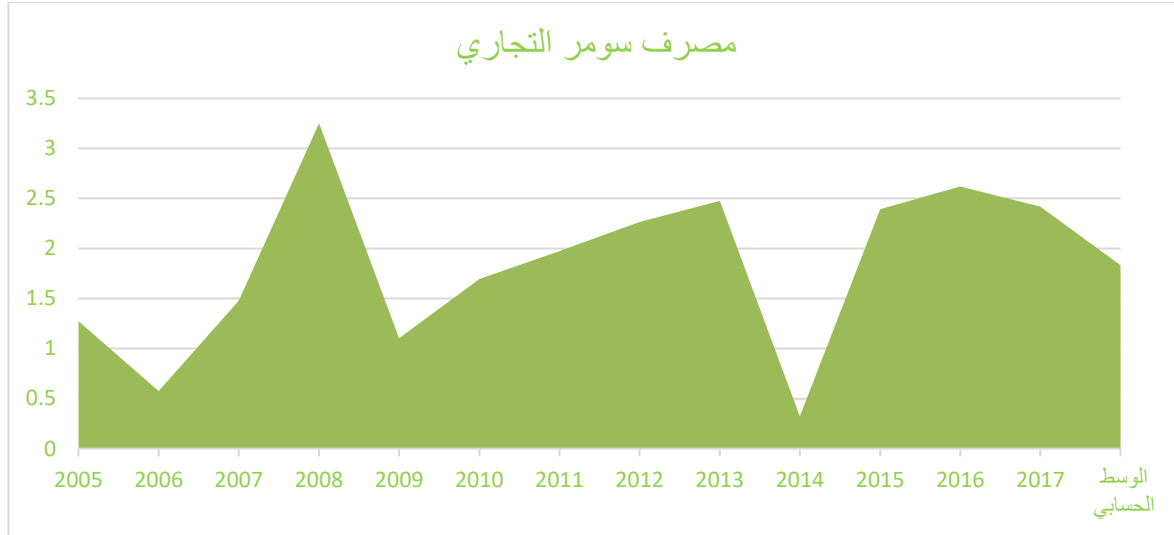
أظهرت النتائج في الجدول (35) انه في عام 2008 شهد المصرف أعلى نسبة رصيد نقدي بلغت نسبه (3.251633384)، اما في عام 2016 بلغت ثاني أعلى نسبة رصيد نقدي بلغت نسبة (2.620487323)، ومن ثم تلاها عام 2013 لتبلغ (2.476062585)، اما اقل نسبة رصيد نقدي فقد كانت عام 2014 إذ بلغت نسبة الرصيد (0.32321713).

جدول رقم (35) نسبة الرصيد النقدي لمصرف سومر للمدة 2005-2017

السنة	مصرف سومر
2005	1.27386169
2006	0.575384387
2007	1.476238206
2008	3.251633384
2009	1.105112506
2010	1.695788259
2011	1.972451815
2012	2.263420866
2013	2.476062585
2014	0.32321713
2015	2.391164364
2016	2.620487323
2017	2.419320458
الوسط الحسابي	1.834164844

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

وكان مصرف سومر من أفضل المصارف من إذ نسبة الرصيد النقدي إذ شهد اسوء انخفاض في عامي 2014 و2006، إذ تم استقراره بعد اخر انخفاض شهده عام 2006 فشهد بعدها ارتفاع ملحوظ في نسبة الرصيد النقدي في عام 2013 حتى عام 2017 وهذا دليل على القدرة النسبية للمصرف على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة على ذمته والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة، مقارنة ببقية السنوات الأخرى.



شكل رقم (40) نسبة الرصيد النقدي لمصرف سومر التجاري للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

7- مصرف الخليج التجاري

أظهرت النتائج في الجدول (36) انه في عام 2005 شهد المصرف أعلى نسبة رصيد نقدي بلغت نسبته (1.164152474)، اما في عام 2013 بلغت ثاني أعلى نسبة رصيد نقدي بلغت نسبة (0.978211016)، ومن ثم تلاها عام 2014 لتبلغ (0.874880706)، اما اقل نسبة رصيد نقدي فقد كانت عام 2009 إذ بلغت نسبة الرصيد (0.35544693).

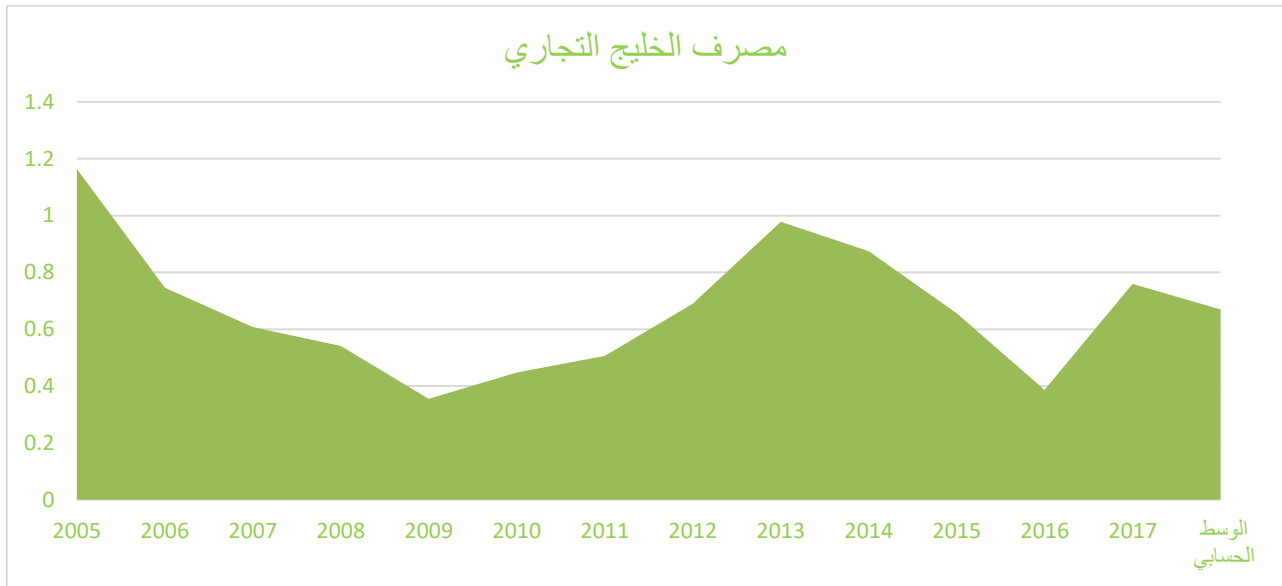
جدول رقم (36) نسبة الرصيد النقدي لمصرف الخليج التجاري للمدة 2017-2005

السنة	مصرف الخليج التجاري
2005	1.164152474
2006	0.745427488
2007	0.606854678
2008	0.540439641
2009	0.35544693
2010	0.446971019
2011	0.505928443
2012	0.689116417

0.978211016	2013
0.874880706	2014
0.65573068	2015
0.386030387	2016
0.75917533	2017
0.669874247	الوسط الحسابي

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

إذ شهد المصرف تفاوت في نسبة رصيده النقدي بين الارتفاع والانخفاض، إذ تم استقراره بعد آخر انخفاض شهده عام 2009 فشهد بعدها ارتفاع ملحوظ في نسبة الرصيد النقدي وهذا يعد مؤشر جيد للمصرف الأهلي في هذه السنة قياساً بالسنوات الأخرى عيّن البحث من إذ الموازنة النقدية بين المبالغ السائلة لدية مقارنة بحجم الودائع وما في حكمها، وهذا التحليل يدل على كفاءة المصرف الاهلي في مواجهة التزاماته المالية.



شكل رقم (41) نسبة الرصيد النقدي لمصرف الخليج التجاري للمدة 2005-2017

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

8- المصرف التجاري العراقي

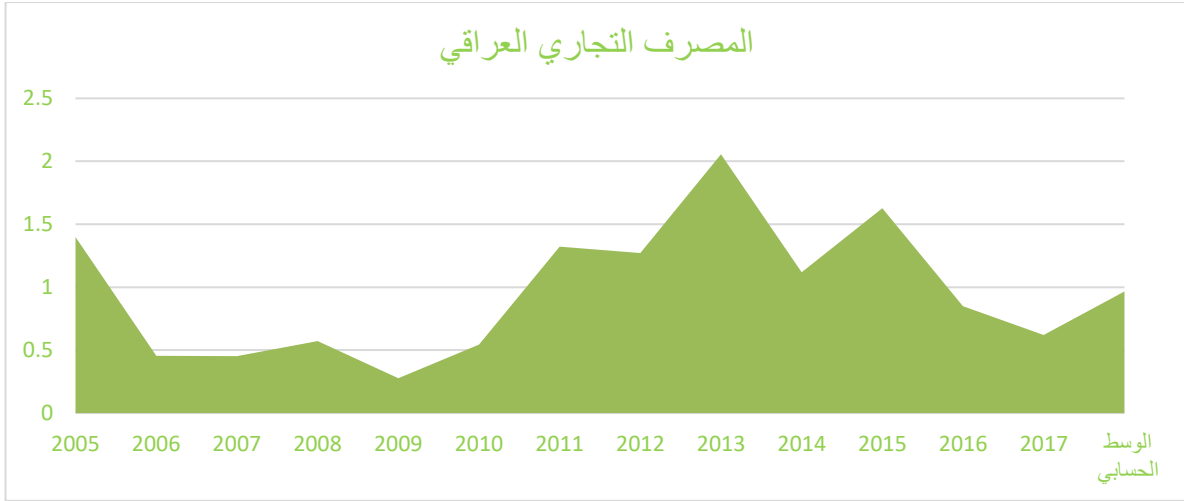
أظهرت النتائج في الجدول (37) انه في عام 2013 شهد المصرف أعلى نسبة رصيد نقدي بلغت نسبه (2.055826609)، اما في عام 2015 بلغت ثاني أعلى نسبة رصيد نقدي بلغت نسبة (1.627979889)، ومن ثم تلاها عام 2005 فقد بلغت (1.397523745)، اما اقل نسبة رصيد نقدي فقد كانت عام 2009 إذ بلغت نسبة الرصيد (0.277135304).

جدول رقم (37) نسبة الرصيد النقدي للمصرف التجاري للمدة 2005-2017

السنة	المصرف التجاري العراقي
2005	1.397523745
2006	0.454323323
2007	0.452568444
2008	0.572059413
2009	0.277135304
2010	0.544253502
2011	1.321485222
2012	1.270657526
2013	2.055826609
2014	1.117217152
2015	1.627979889
2016	0.848443752
2017	0.620568391
	الوسط الحسابي 0.966157098

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

إذ شهد المصرف تفاوت في نسبة رصيده النقدي بين الارتفاع والانخفاض، إذ تم استقراره بعد اخر انخفاض شهده عام 2009 فشهد بعدها ارتفاع ملحوظ في نسبة الرصيد النقدي في عام 2013 حتى عام 2015 وهذا يعد جيدا من إذ القدرة علة تسديد الالتزامات ومواجهة السحوبات الا ان هذا يؤثر سلبا على الأرباح التي يحققها لأن هذه الأموال تعد مجمدة ولا تدر عائد.



شكل رقم (42) نسبة الرصيد النقدي لمصرف التجاري العراقي للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

ثالثاً: - نسبة التوظيف: -

تعد نسبة التوظيف من المؤشرات المهمة التي تستخدم لقياس وتحليل السيولة المصرفية وذلك لأن هذه النسبة تهتم بالقروض والسلف التي تمنحها المصارف التجارية من دون غيرها من نسب السيولة المصرفية، وتشير هذه النسبة إلى مقدار ما تشكله السلف والقروض من مجموع الودائع وما في حكمها أي ان هذه النسبة تقيس المقدار الذي تستطيع به الودائع وما في حكمها في تغطية طلبات الائتمان المختلفة وخاصة السلف والقروض للمنشآت والافراد، ويمكن حساب هذه النسبة من خلال قسمة مجموع السلف والقروض التي منحها المصرف على الودائع وما في حكمها (المطلوبات) او (الخصوم مطروحا منها حق الملكية)، ويتم حساب هذه النسبة من خلال المعادلة الآتية:-

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والتسليفات}}{\text{الودائع وما في حكمها}}$$

1- مصرف بغداد

أظهرت النتائج في الجدول (39) انه في عام 2015 شهد المصرف أعلى نسبة توظيف بلغت نسبه (0.303415803)، اما في عام 2011 بلغت ثاني أعلى نسبة توظيف بلغت (0.290346356)، ومن ثم تلاها عام 2005 لتبلغ (0.269398027)، اما اقل نسبة توظيف فقد كانت عام 2008 إذ بلغت نسبة التوظيف (0.119853716).

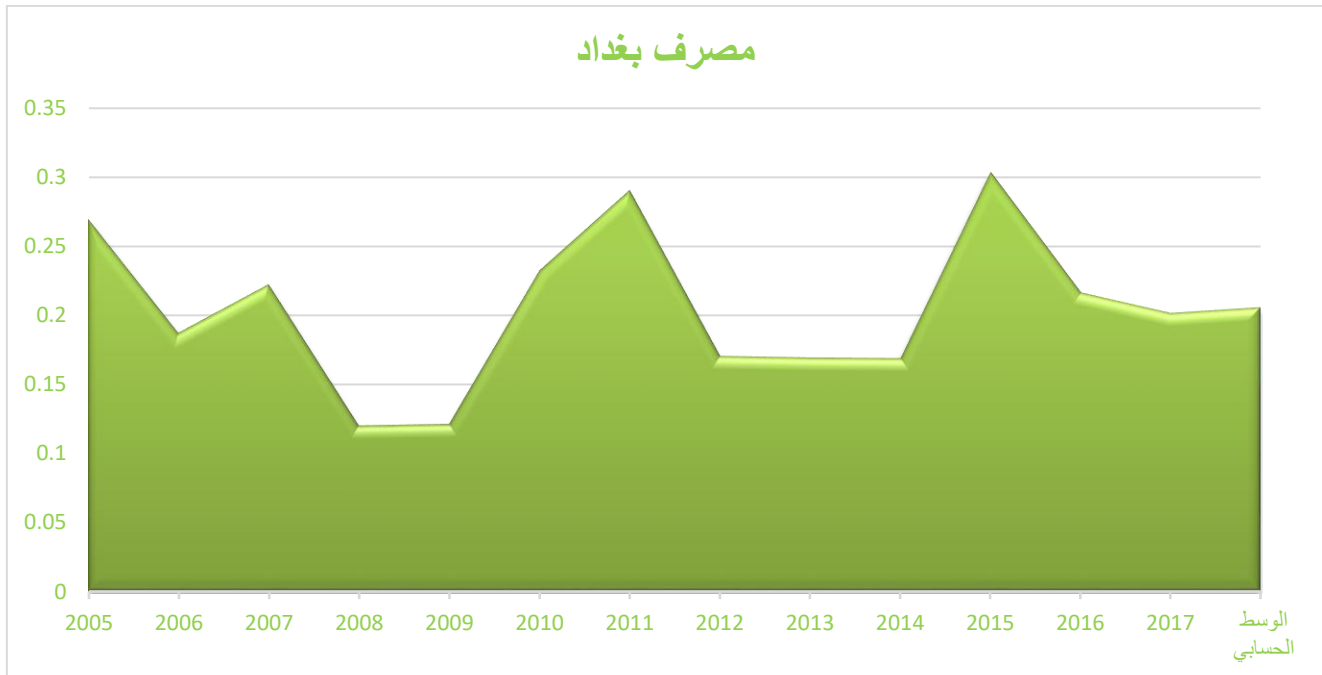
جدول رقم (39) نسبة التوظيف لمصرف بغداد للمدة 2005-2017

السنة	مصرف بغداد
2005	0.269398027
2006	0.186776258
2007	0.222104536
2008	0.119853716
2009	0.121003579
2010	0.232027754
2011	0.290346356
2012	0.170018922

0.168876645	2013
0.168503092	2014
0.303415803	2015
0.216096428	2016
0.201134824	2017
0.205350457	الوسط الحسابي

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

إذ شهد المصرف تفاوتاً في نسبة التوظيف بين الارتفاع والانخفاض، وهذا الارتفاع في عام 2015 يعني أن السلف والقروض التي منحها هذا المصرف في هذه السنة تجاوزت الودائع وما في حكمها بقليل، وأن ارتفاع هذه النسبة تزيد من قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية في أوقات الإزمات وارتفاع نسبة التوظيف دليل على القدرة النسبية للمصرف على مواجهة الإلتزامات المالية المترتبة على ذمته والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة.



شكل رقم (44) نسبة التوظيف لمصرف بغداد للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

2- مصرف الشرق الاوسط

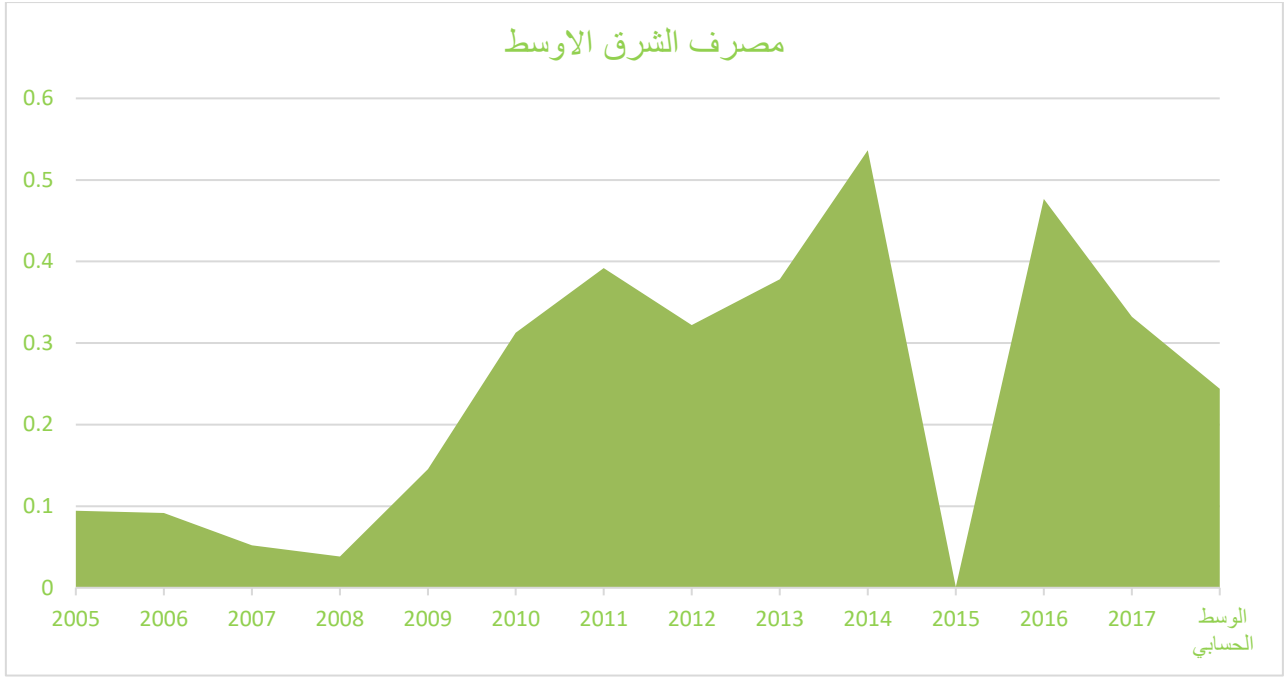
أظهرت النتائج في الجدول (40) انه في عام 2014 شهد المصرف أعلى نسبة توظيف بلغت نسبه (0.536391739)، اما في عام 2016 بلغت ثاني أعلى نسبة توظيف بلغت (0.476590646)، ومن ثم تلاها عام 2011 لتبلغ (0.391754173)، اما اقل نسبة توظيف فقد كانت عام 2008 إذ بلغت نسبة التوظيف (0.038364719).

جدول رقم (40) نسبة التوظيف لمصرف الشرق الاوسط للمدة 2005-2017

السنة	مصرف الشرق الأوسط
2005	0.094371605
2006	0.091691562
2007	0.052049668
2008	0.038364719
2009	0.145326878
2010	0.312628198
2011	0.391754173
2012	0.32188819
2013	0.37819152
2014	0.536391739
2015	0.000953128
2016	0.476590646
2017	0.33245199
الوسط الحسابي	0.244050309

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

وهذا الارتفاع في عام 2014 يعني ان مصرف الشرق الأوسط أكثر توظيفا لسيولته في مجال منح القروض والتسليفات مقارنة بأجمالي الودائع وما في حكمها، قياسا بعام 2008 التي انخفضت فيها هذه النسبة بشكل كبير وما يبرر ذلك هو استقرار الوضع الاقتصادي والسياسي ومدى الضمانات التي حصل عليها لقاء منح القروض والتسليفات للزبائن.



شكل رقم (45) نسبة التوظيف لمصرف الشرق الاوسط للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

3- مصرف الاستثمار

أظهرت النتائج في الجدول (41) انه في عام 2013 شهد المصرف أعلى نسبة توظيف بلغت نسبه (1.94836445)، اما في عام 2012 بلغت ثاني أعلى نسبة توظيف بلغت (0.98459972)، ومن ثم تلاها عام 2011 لتبلغ (0.656714801)، اما اقل نسبة توظيف فقد كانت عام 2008 إذ بلغت نسبة التوظيف (0.139133129).

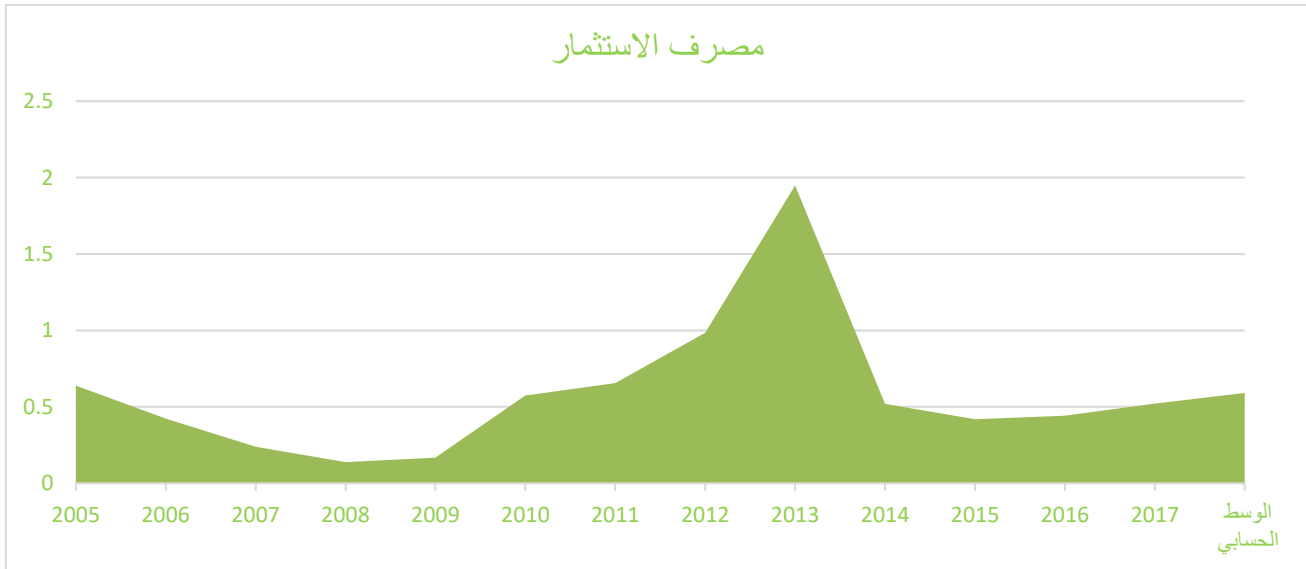
جدول رقم (41) نسبة التوظيف لمصرف الاستثمار للمدة 2017-2005

السنة	مصرف الاستثمار
2005	0.639066218
2006	0.424410371
2007	0.239312302
2008	0.139133129
2009	0.168268827
2010	0.574578649

0.656714801	2011
0.984459972	2012
1.94836445	2013
0.518680784	2014
0.419925036	2015
0.44184782	2016
0.521709885	2017
0.590497865	الوسط الحسابي

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

إذ شهد المصرف تفاوت في نسبة التوظيف بين الارتفاع والانخفاض، وهذا الارتفاع من عام 2010 إلى عام 2017 يعني ان السلف والقروض التي منحها هذا المصرف في هذه السنة تجاوزت الودائع وما في حكمها بقليل، وان ارتفاع هذه النسبة تزيد من قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية، ولكن في الوقت نفسه تعد الأكثر خطورة باتجاه السيولة في حالة السحب المفاجئ والطارئ للودائع مما ينبغي اخذ الحيطة والحذر عند منح أي قروض إضافية، بالرغم من ان ارتفاع هذه النسبة سيكون له تأثير إيجابي على الأرباح التي حققها من جهة ودلالة على كفاءة المصرف في تلبية القروض المصرفية للزبائن من جهة أخرى وخاصة في حالة الأنتعاش الاقتصادي وإعطاء دور للقطاع الخاص في التنمية الوطنية.



شكل رقم (46) نسبة التوظيف لمصرف الاستثمار للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

4- المصرف الاهلي العراقي

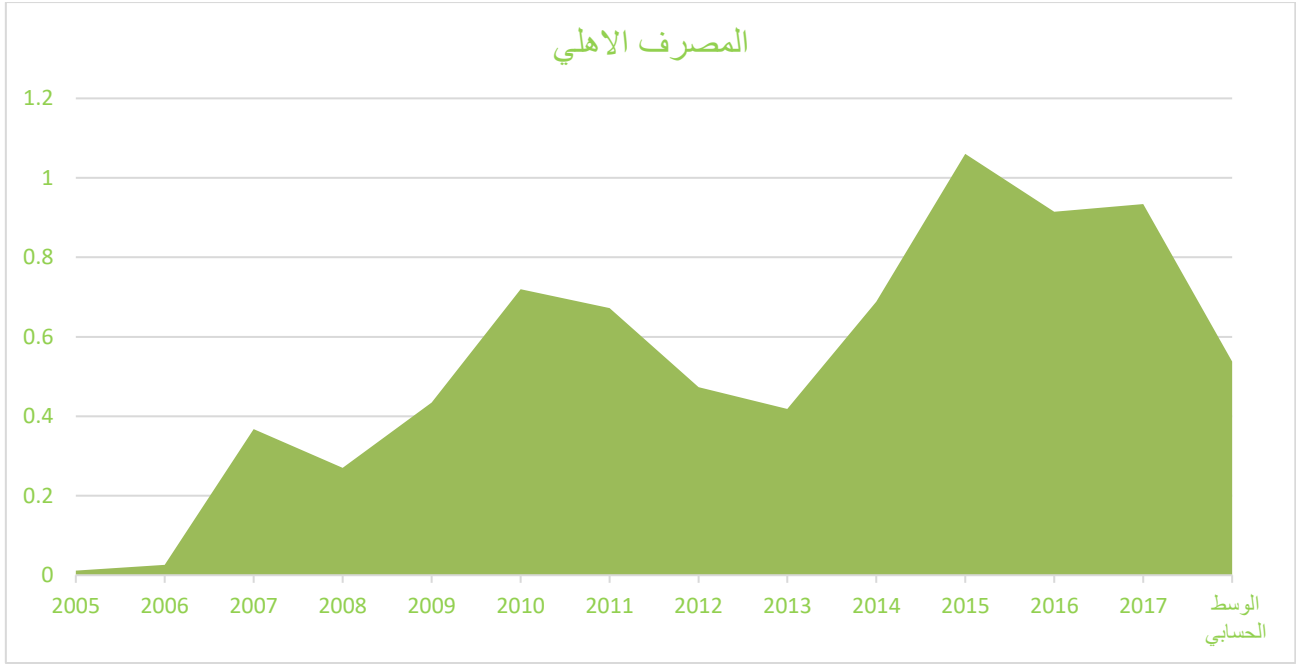
أظهرت النتائج في الجدول (42) انه في عام 2015 شهد المصرف أعلى نسبة توظيف بلغت نسبه (1.060364631)، اما في عام 2017 بلغت ثاني أعلى نسبة توظيف بلغت (0.933617557)، ومن ثم تلاها عام 2016 لتبلغ (0.914584555)، اما اقل نسبة توظيف فقد كانت عام 2005 إذ بلغت نسبة التوظيف (0.01120158).

جدول رقم (42) نسبة التوظيف للمصرف الاهلي العراقي للمدة 2017-2005

السنة	المصرف الأهلي
2005	0.01120158
2006	0.02593024
2007	0.367317408
2008	0.270236529
2009	0.434723555
2010	0.720056535
2011	0.671962792
2012	0.472997122
2013	0.41879468
2014	0.688093876
2015	1.060364631
2016	0.914584555
2017	0.933617557
الوسط الحسابي	0.537683158

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

إذ شهد المصرف تفاوت في نسبة التوظيف بين الارتفاع والانخفاض، وهذا الارتفاع من عام 2013 إلى عام 2017 يعني ان السلف والقروض التي منحها هذا المصرف في هذه السنة تجاوزت الودائع وما في حكمها بقليل، وان ارتفاع هذه النسبة تزيد من قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية في اوقات الازمات وارتفاع نسبة التوظيف دليل على القدرة النسبية للمصرف على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة على ذمته والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة.



شكل رقم (47) نسبة التوظيف للمصرف الاهلي للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

5- مصرف الائتمان

أظهرت النتائج في الجدول (43) انه في عام 2005 شهد المصرف أعلى نسبة توظيف بلغت نسبه (0.16391863)، اما في عام 2007 بلغت ثاني أعلى نسبة توظيف بلغت (0.078746171)، ومن ثم تلاها عام 2006 لتبلغ (0.076507606)، اما اقل نسبة توظيف فقد كانت عام 2015 إذ بلغت نسبة التوظيف (0.000432041).

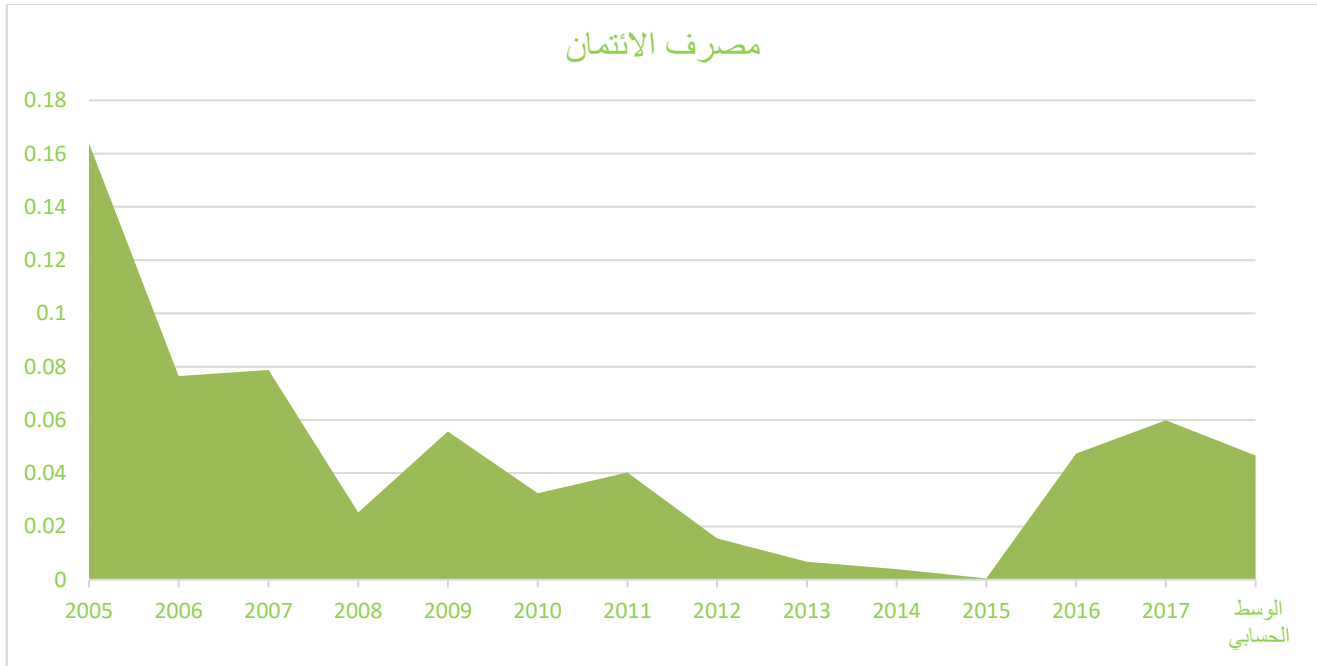
جدول رقم (43) نسبة التوظيف لمصرف الائتمان العراقي للمدة 2017-2005

السنة	مصرف الائتمان
2005	0.16391863
2006	0.076507606
2007	0.078746171
2008	0.025285882
2009	0.055648394
2010	0.032453643

0.040294664	2011
0.015461433	2012
0.006758788	2013
0.004014863	2014
0.000432041	2015
0.047354472	2016
0.059821083	2017
0.046669052	الوسط الحسابي

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

وهذا الانخفاض بعد عام 2007 يعني ان مصرف الائتمان اقل توظيفاً لسيولته في مجال منح القروض والتسليفات مقارنة بأجمالي الودائع وما في حكمها، وما يبرر ذلك هو استقرار الوضع الاقتصادي والسياسي ومدى الضمانات التي حصل عليها لقاء منح القروض والتسليفات للزبائن.



شكل رقم (48) نسبة التوظيف لمصرف الائتمان للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

6- مصرف سومر التجاري

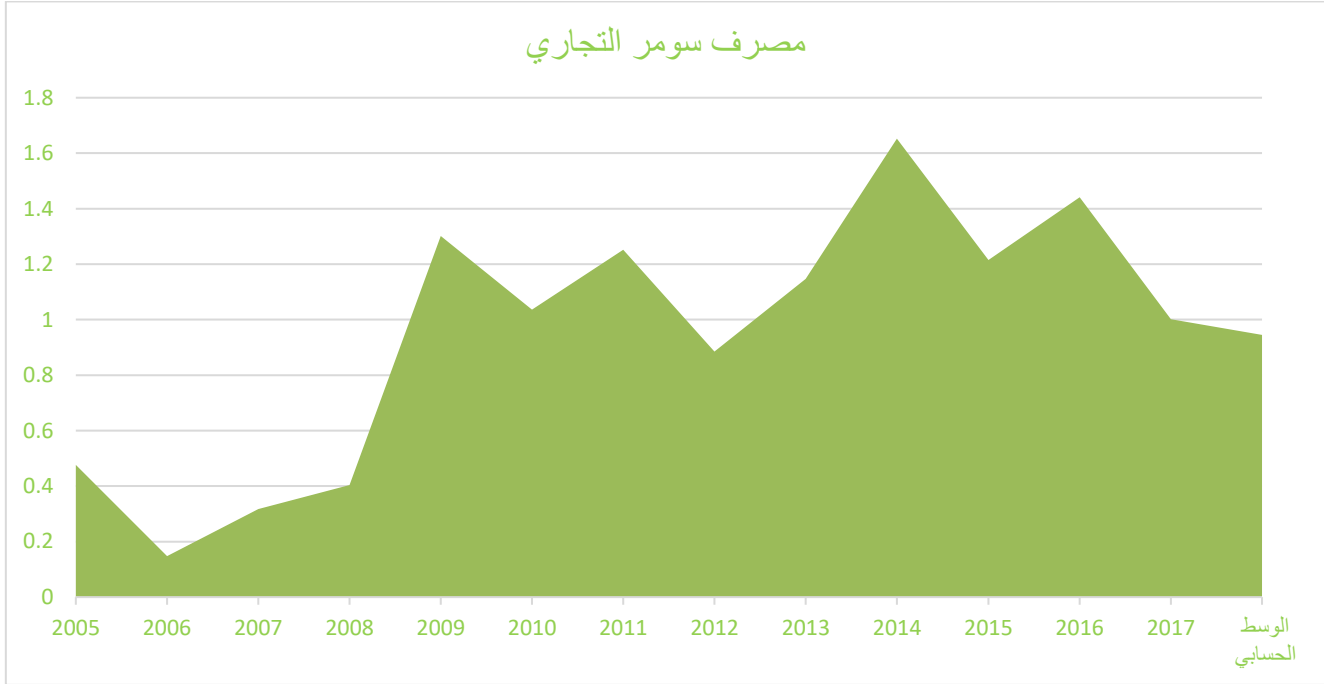
أظهرت النتائج في الجدول (44) انه في عام 2014 شهد المصرف أعلى نسبة توظيف بلغت نسبه (1.652405849)، اما في عام 2016 بلغت ثاني أعلى نسبة توظيف بلغت (1.441738087)، ومن ثم تلاها عام 2009 لتبلغ (1.301802424)، اما اقل نسبة توظيف فقد كانت عام 2006 إذ بلغت نسبة التوظيف (0.148148509). إذ شهد المصرف تفاوت في نسبة التوظيف بين الارتفاع والانخفاض.

جدول رقم (44) نسبة التوظيف لمصرف سومر التجاري للمدة 2005-2017

السنة	مصرف سومر التجاري
2005	0.477140567
2006	0.148148509
2007	0.317743461
2008	0.404093622
2009	1.301802424
2010	1.036752469
2011	1.251532413
2012	0.885088135
2013	1.147516182
2014	1.652405849
2015	1.214883193
2016	1.441738087
2017	1.00193023
الوسط الحسابي	0.944675011

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

وهذا الارتفاع من عام 2013 إلى عام 2017 يعني ان السلف والقروض التي منحها هذا المصرف في هذه السنة تجاوزت الودائع وما في حكمها بقليل، قياسا بعام 2006 التي انخفضت فيها هذه النسبة بشكل كبير وما يبرر ذلك هو استقرار الوضع الاقتصادي والسياسي ومدى الضمانات التي حصل عليها لقاء منح القروض والتسليفات للزبائن.



شكل رقم (49) نسبة التوظيف لمصرف سومر التجاري للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

7- مصرف الخليج التجاري

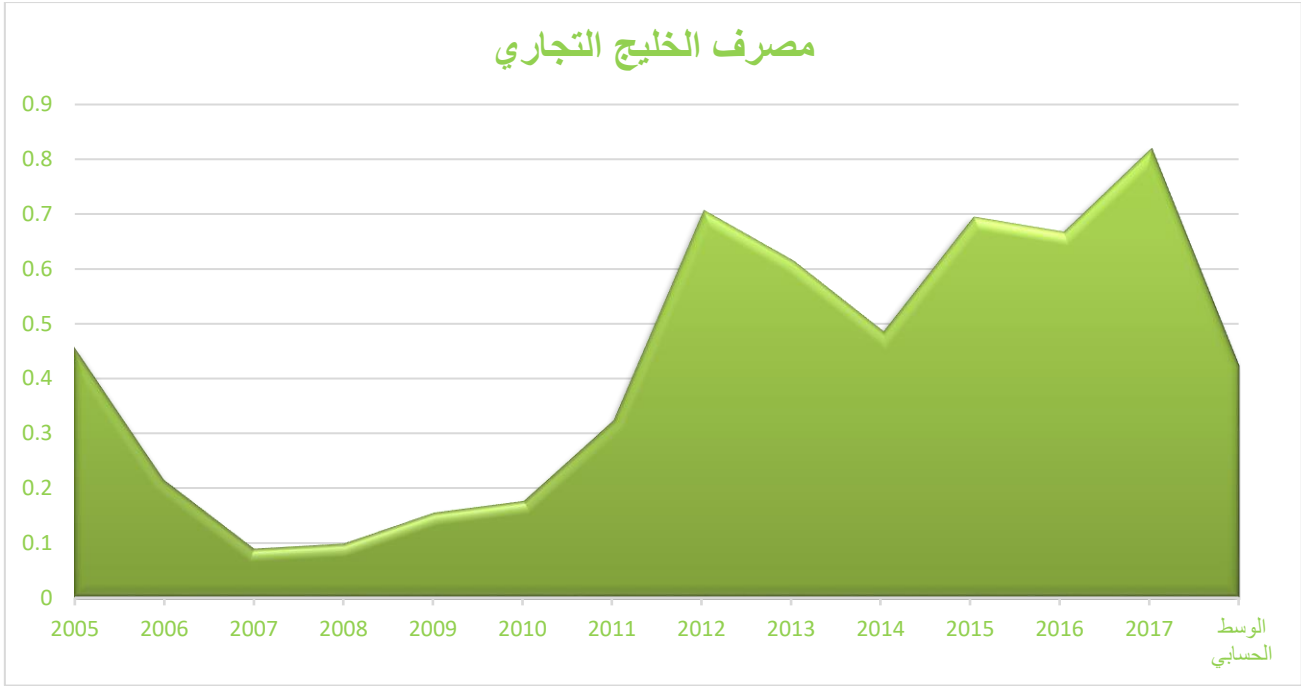
أظهرت النتائج في الجدول (45) انه في عام 2017 شهد المصرف أعلى نسبة توظيف بلغت نسبه (0.821106778)، اما في عام 2012 بلغت ثاني أعلى نسبة توظيف بلغت (0.708109692)، ومن ثم تلاها عام 2015 لتبلغ (0.695473348)، اما اقل نسبة توظيف فقد كانت عام 2007 إذ بلغت نسبة التوظيف (0.089436195).

جدول رقم (45) نسبة التوظيف لمصرف الخليج التجاري للمدة 2005-2017

السنة	مصرف الخليج التجاري
2005	0.458539502
2006	0.215437604
2007	0.089436195
2008	0.098329643
2009	0.155133252
2010	0.17705937
2011	0.324473773
2012	0.708109692
2013	0.614762232
2014	0.486354006
2015	0.695473348
2016	0.668081002
2017	0.821106778
الوسط الحسابي	0.4240228

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

إذ شهد المصرف تفاوت في نسبة التوظيف بين الارتفاع والأنخفاض، وهذا الارتفاع من عام 2012 إلى عام 2017 يعني ان السلف والقروض التي منحها هذا المصرف في هذه السنة تجاوزت الودائع وما في حكمها بقليل، وان ارتفاع هذه النسبة تزيد من قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية في اوقات الازمات وارتفاع نسبة التوظيف دليل على القدرة النسبية للمصرف على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة على ذمته والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة.



شكل رقم (50) نسبة التوظيف لمصرف الخليج التجاري للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

8- المصرف التجاري العراقي

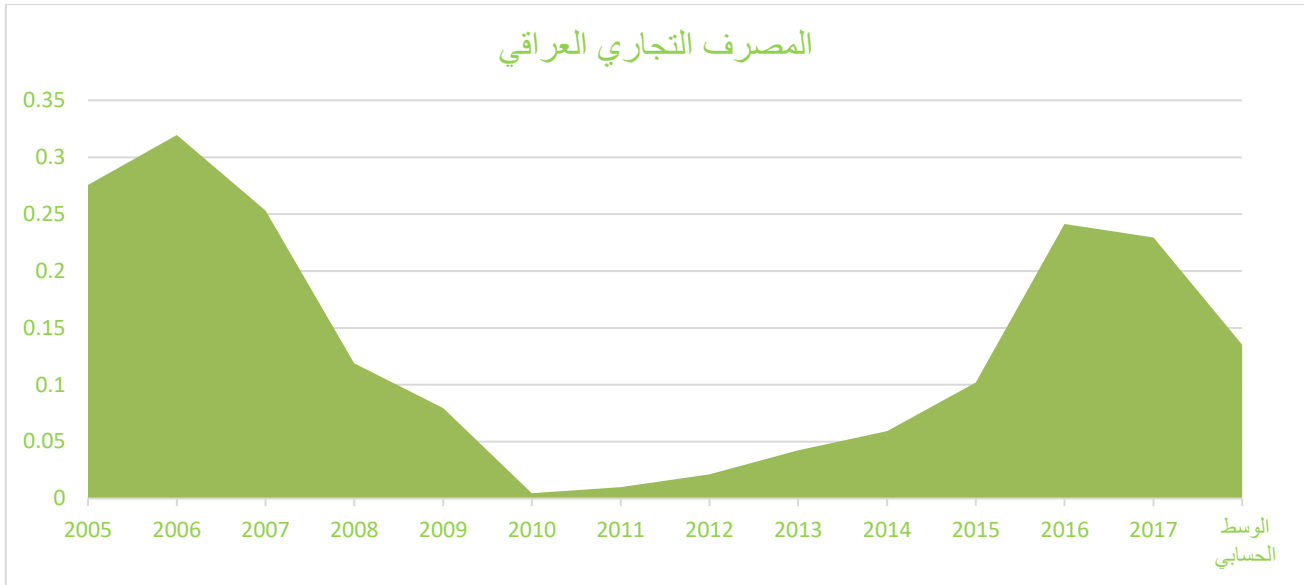
أظهرت النتائج في الجدول (46) انه في عام 2006 شهد المصرف أعلى نسبة توظيف بلغت نسبته (0.319556691)، اما في عام 2005 بلغت ثاني أعلى نسبة توظيف بلغت (0.275523532)، ومن ثم تلاها عام 2016 لتبلغ (0.241248449)، اما اقل نسبة توظيف فقد كانت عام 2010 إذ بلغت نسبة التوظيف (0.004575252) وهذا الانخفاض يعني ان مصرف الائتمان اقل توظيفا لسيولته في مجال منح القروض والتسليفات مقارنة بأجمالي الودائع وما في حكمها، وما يبرر ذلك هو استقرار الوضع الاقتصادي والسياسي ومدى الضمانات التي حصل عليها لقاء منح القروض والتسليفات للزبائن.

جدول رقم (46) نسبة التوظيف لمصرف التجاري العراقي للمدة 2005-2017

المصرف التجاري العراقي	السنة
0.275523532	2005
0.319556691	2006
0.253049867	2007
0.118831544	2008
0.079643652	2009
0.004575252	2010
0.010059328	2011
0.021371491	2012
0.042405548	2013
0.059385309	2014
0.101929352	2015
0.241248449	2016
0.229616375	2017
0.135168953	الوسط الحسابي

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

وهذا الارتفاع من عام 2011 إلى عام 2017 يعني ان السلف والقروض التي منحها هذا المصرف في هذه السنة تجاوزت الودائع وما في حكمها بقليل، وان ارتفاع هذه النسبة تزيد من قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية في اوقات الازمات وارتفاع نسبة التوظيف دليل على القدرة النسبية للمصرف على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة على ذمته والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة.



شكل رقم (51) نسبة التوظيف لمصرف الخليج التجاري للمدة 2017-2005

المصدر: - إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel

المبحث الرابع: - اختبار الفرضيات

تمهيد

تم عرض أهم ما توصلت إليه الباحثة من خلال تحليل علاقات الارتباط والانحدار لمتغيرات الدراسة واختبار الفرضيات وذلك عبر استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية مثل معامل الارتباط الخطي Pearson لقياس درجة الارتباط بين المتغيرات وكذلك استخدام الانحدار الخطي البسيط فضلاً عن استخدام معامل التحديد (R^2) (التفسير) الذي يبين مقدار ما يفسره المتغير المستقل من تغيرات تطرأ على المتغير المعتمد. وكذلك استخدام معامل الانحدار Beta وقيمة F المحسوبة لمعامل الانحدار لبيان مدى معنوية معامل الانحدار.

أولاً: - اختبار فرضيات الارتباط

1- الفرضية الرئيسية الأولى: - لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المخاطر السوقية

ومعدلات التعثر في السداد.

وتتفرع من هذه الفرضية فرضيتان هما:

أ- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المخاطر السوقية ونسبة القروض

والتسليفات إلى اجمالي الموجودات.

من خلال نتائج برنامج SPSS V21 لمصرف بغداد وجود علاقة ارتباط طردي ما بين المخاطر السوقية ونسبة القروض والتسليفات فقد بلغ معامل الارتباط (0.640) بمستوى معنوية (0.018) عليه نرفض فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود علاقة ارتباط بين المخاطر السوقية ونسبة القروض والتسليفات وهذا ما يدل على ان هناك علاقة ما بين المخاطر السوقية ونسبة القروض والتسليفات لمصرف بغداد.

من خلال نتائج برنامج SPSS V21 لمصرف الشرق الاوسط وجود علاقة ارتباط عكسي ما بين المخاطر السوقية ونسبة القروض والتسليفات فقد بلغ معامل الارتباط (-0.424) بمستوى معنوية (0.149) فقد كان مستوى المعنوية صغير جداً لا يمكن الاعتماد عليه لرفض فرضية العدم اي عدم وجود علاقة ارتباط بين المخاطر السوقية ونسبة القروض والتسليفات لمصرف الشرق الاوسط.

من خلال نتائج برنامج SPSS V21 لمصرف الاستثمار العراقي وجود علاقة ارتباط طردي ما بين المخاطر السوقية ونسبة القروض والتسليفات فقد بلغ معامل الارتباط (0.078) بمستوى معنوية (0.799) فقد كان مستوى المعنوية صغير جداً لا يمكن الاعتماد عليه لرفض فرضية العدم اي عدم وجود علاقة ارتباط بين المخاطر السوقية ونسبة القروض والتسليفات لمصرف الاستثمار العراقي.

من خلال نتائج برنامج SPSS V21 لمصرف الاهلي العراقي وجود علاقة ارتباط طردي ما بين المخاطر السوقية ونسبة القروض والتسليفات فقد بلغ معامل الارتباط (0.034) بمستوى معنوية (0.913) فقد كان مستوى المعنوية صغير جداً لا يمكن الاعتماد عليه لرفض فرضية العدم اي عدم وجود علاقة ارتباط بين المخاطر السوقية ونسبة القروض والتسليفات لمصرف الأهلي العراقي.

من خلال نتائج برنامج SPSS V21 لمصرف الائتمان العراقي وجود علاقة ارتباط طردي ما بين المخاطر السوقية ونسبة القروض والتسليفات فقد بلغ معامل الارتباط (0.666) بمستوى معنوية (0.013) عليه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة ارتباط بين المخاطر السوقية ونسبة القروض والتسليفات وهذا ما يدل على ان هناك علاقة ما بين المخاطر السوقية ونسبة القروض والتسليفات لمصرف الائتمان العراقي.

من خلال نتائج برنامج SPSS V21 لمصرف سومر التجاري وجود علاقة ارتباط طردي ما بين المخاطر السوقية ونسبة القروض والتسليفات فقد بلغ معامل الارتباط (0.030) بمستوى معنوية (0.923) فقد كان مستوى المعنوية صغير جداً لا يمكن الاعتماد عليه لرفض فرضية العدم اي عدم وجود علاقة ارتباط بين المخاطر السوقية ونسبة القروض والتسليفات لمصرف سومر التجاري.

من خلال نتائج برنامج SPSS V21 لمصرف الخليج التجاري وجود علاقة ارتباط عكسي ما بين المخاطر السوقية ونسبة القروض والتسليفات فقد بلغ معامل الارتباط (-0.176) بمستوى معنوية (0.565) فقد كان مستوى المعنوية صغير جداً لا يمكن الاعتماد عليه لرفض فرضية العدم اي عدم وجود علاقة ارتباط بين المخاطر السوقية ونسبة القروض والتسليفات لمصرف الخليج التجاري.

من خلال نتائج برنامج SPSS V21 لمصرف التجاري العراقي وجود علاقة ارتباط طردي ما بين المخاطر السوقية ونسبة القروض والتسليفات فقد بلغ معامل الارتباط (0.554) بمستوى معنوية (0.050) عليه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة ارتباط بين المخاطر السوقية ونسبة القروض والتسليفات وهذا ما يدل على ان هناك علاقة ما بين المخاطر السوقية ونسبة القروض والتسليفات لمصرف التجاري العراقي.

ب- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المخاطر السوقية ونسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات.

من خلال نتائج برنامج SPSS V21 لمصرف بغداد وجود علاقة ارتباط عكسي ما بين المخاطر السوقية ونسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات فقد بلغ معامل الارتباط (-0.514) بمستوى معنوية (0.072) عليه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة ارتباط بين المخاطر السوقية ونسبة القروض والتسليفات باحتمال خطأ من النوع الأول (رفض فرضية العدم وهي صحيحة) مقداره 0.072 وهذا يعني ان هناك علاقة ما بين المخاطر السوقية ونسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات لمصرف بغداد.

من خلال نتائج برنامج SPSS V21 لمصرف الشرق الاوسط وجود علاقة ارتباط طردي ما بين المخاطر السوقية ونسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات فقد بلغ معامل الارتباط (0.101) بمستوى معنوية (0.743) فقد كان مستوى المعنوية صغير جداً لا يمكن الاعتماد عليه لرفض فرضية العدم اي عدم وجود علاقة ارتباط بين المخاطر السوقية ونسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات لمصرف الشرق الاوسط.

من خلال نتائج برنامج SPSS V21 لمصرف الاستثمار العراقي وجود علاقة ارتباط عكسي ما بين المخاطر السوقية ونسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات فقد بلغ معامل الارتباط (-0.089) بمستوى معنوية (0.774) فقد كان مستوى المعنوية صغير جداً لا يمكن الاعتماد عليه لرفض فرضية العدم اي عدم وجود

علاقة ارتباط بين المخاطر السوقية ونسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات لمصرف الاستثمار العراقي.

من خلال نتائج برنامج SPSS V21 لمصرف الأهلي العراقي وجود علاقة ارتباط عكسي ما بين المخاطر السوقية ونسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات فقد بلغ معامل الارتباط (-0.588) بمستوى معنوية (0.035) عليه نرفض فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود علاقة ارتباط بين المخاطر السوقية ونسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات وهذا ما يدل على ان هناك علاقة ما بين المخاطر السوقية ونسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات لمصرف الأهلي العراقي.

من خلال نتائج برنامج SPSS V21 لمصرف الائتمان العراقي وجود علاقة ارتباط عكسي ما بين المخاطر السوقية ونسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات فقد بلغ معامل الارتباط (-0.167) بمستوى معنوية (0.585) فقد كان مستوى المعنوية صغير جداً لا يمكن الاعتماد عليه لرفض فرضية العدم اي عدم وجود علاقة ارتباط بين المخاطر السوقية ونسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات لمصرف الائتمان العراقي.

من خلال نتائج برنامج SPSS V21 لمصرف سومر التجاري وجود علاقة ارتباط عكسي ما بين المخاطر السوقية ونسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات فقد بلغ معامل الارتباط (-0.222) بمستوى معنوية (0.466) فقد كان مستوى المعنوية صغير جداً لا يمكن الاعتماد عليه لرفض فرضية العدم اي عدم وجود علاقة ارتباط بين المخاطر السوقية ونسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات لمصرف سومر التجاري.

من خلال نتائج برنامج SPSS V21 لمصرف الخليج التجاري وجود علاقة ارتباط عكسي ما بين المخاطر السوقية ونسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات فقد بلغ معامل الارتباط (-0.099) بمستوى معنوية (0.747) فقد كان مستوى المعنوية صغير جداً لا يمكن الاعتماد عليه لرفض فرضية العدم اي عدم وجود علاقة ارتباط بين المخاطر السوقية ونسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات لمصرف الخليج التجاري.

من خلال نتائج برنامج SPSS v21 لمصرف التجاري العراقي وجود علاقة ارتباط عكسي ما بين المخاطر السوقية ونسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات فقد بلغ معامل الارتباط (-0.201) بمستوى معنوية (0.510) فقد كان مستوى المعنوية صغير جداً لا يمكن الاعتماد عليه لرفض فرضية العدم اي عدم وجود علاقة ارتباط بين المخاطر السوقية ونسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات لمصرف التجاري العراقي.

2- الفرضية الرئيسية الثانية: - لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المخاطر

السوقية وأوضاع السيولة لدى المصارف.

وتتفرع من هذه الفرضية فرضيتان هما: -

أ- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المخاطر السوقية ونسبة الرصيد النقدي. من خلال نتائج برنامج SPSS v21 لمصرف بغداد وجود علاقة ارتباط عكسي ما بين المخاطر السوقية ونسبة الرصيد النقدي فقد بلغ معامل الارتباط (-0.254) بمستوى معنوية (0.402) فقد كان مستوى المعنوية صغير جداً لا يمكن الاعتماد عليه لرفض فرضية العدم اي عدم وجود علاقة ارتباط بين المخاطر السوقية ونسبة الرصيد النقدي لمصرف بغداد.

من خلال نتائج برنامج SPSS v21 لمصرف الشرق الاوسط وجود علاقة ارتباط عكسي ما بين المخاطر السوقية ونسبة الرصيد النقدي فقد بلغ معامل الارتباط (-0.320) بمستوى معنوية (0.287) فقد كان مستوى المعنوية صغير جداً لا يمكن الاعتماد عليه لرفض فرضية العدم اي عدم وجود علاقة ارتباط بين المخاطر السوقية ونسبة الرصيد النقدي لمصرف الشرق الاوسط.

من خلال نتائج برنامج SPSS v21 لمصرف الاستثمار العراقي وجود علاقة ارتباط عكسي ما بين المخاطر السوقية ونسبة الرصيد النقدي فقد بلغ معامل الارتباط (-0.136) بمستوى معنوية (0.658) فقد كان مستوى المعنوية صغير جداً لا يمكن الاعتماد عليه لرفض فرضية العدم اي عدم وجود علاقة ارتباط بين المخاطر السوقية ونسبة الرصيد النقدي لمصرف الاستثمار العراقي.

من خلال نتائج برنامج SPSS v21 لمصرف الأهلي العراقي وجود علاقة ارتباط طردي ما بين المخاطر السوقية ونسبة الرصيد النقدي فقد بلغ معامل الارتباط (0.180) بمستوى معنوية (0.556) فقد كان مستوى المعنوية صغير جداً لا يمكن الاعتماد عليه لرفض فرضية العدم اي عدم وجود علاقة ارتباط بين المخاطر السوقية ونسبة الرصيد النقدي لمصرف الأهلي العراقي.

من خلال نتائج برنامج SPSS v21 لمصرف الائتمان العراقي وجود علاقة ارتباط عكسي ما بين المخاطر السوقية ونسبة الرصيد النقدي فقد بلغ معامل الارتباط (-0.126) بمستوى معنوية (0.682) فقد كان مستوى المعنوية صغير جداً لا يمكن الاعتماد عليه لرفض فرضية العدم اي عدم وجود علاقة ارتباط بين المخاطر السوقية ونسبة الرصيد النقدي لمصرف الائتمان العراقي.

من خلال نتائج برنامج SPSS v21 لمصرف سومر التجاري وجود علاقة ارتباط طردي ما بين المخاطر السوقية ونسبة الرصيد النقدي فقد بلغ معامل الارتباط (0.043) بمستوى معنوية (0.890) فقد كان مستوى المعنوية صغير جداً لا يمكن الاعتماد عليه لرفض فرضية العدم اي عدم وجود علاقة ارتباط بين المخاطر السوقية ونسبة الرصيد النقدي لمصرف سومر التجاري.

من خلال نتائج برنامج SPSS v21 لمصرف الخليج التجاري وجود علاقة ارتباط طردي ما بين المخاطر السوقية ونسبة الرصيد النقدي فقد بلغ معامل الارتباط (0.625) بمستوى معنوية (0.022) عليه نرفض فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود علاقة ارتباط بين المخاطر السوقية ونسبة الرصيد النقدي وهذا ما يدل على ان هناك علاقة ما بين المخاطر السوقية ونسبة الرصيد النقدي لمصرف الخليج التجاري.

من خلال نتائج برنامج SPSS v21 لمصرف التجاري العراقي وجود علاقة ارتباط عكسي ما بين المخاطر السوقية ونسبة الرصيد النقدي فقد بلغ معامل الارتباط (-0.246) بمستوى معنوية (0.418) فقد كان مستوى المعنوية صغير جداً لا يمكن الاعتماد عليه لرفض فرضية العدم اي عدم وجود علاقة ارتباط بين المخاطر السوقية ونسبة الرصيد النقدي لمصرف التجاري العراقي.

ب- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المخاطر السوقية ونسبة التوظيف. من خلال نتائج برنامج SPSS v21 لمصرف بغداد وجود علاقة ارتباط طردي ما بين المخاطر السوقية ونسبة التوظيف فقد بلغ معامل الارتباط (0.289) بمستوى معنوية (0.338) فقد كان مستوى المعنوية صغير جداً لا يمكن الاعتماد عليه لرفض فرضية العدم اي عدم وجود علاقة ارتباط بين المخاطر السوقية ونسبة التوظيف لمصرف بغداد. من خلال نتائج برنامج SPSS v21 لمصرف الشرق الأوسط وجود علاقة ارتباط عكسي ما بين المخاطر السوقية ونسبة التوظيف فقد بلغ معامل الارتباط (-0.386) بمستوى معنوية (0.193) فقد كان مستوى المعنوية صغير جداً لا يمكن الاعتماد عليه لرفض فرضية العدم اي عدم وجود علاقة ارتباط بين المخاطر السوقية ونسبة التوظيف لمصرف الشرق الأوسط.

من خلال نتائج برنامج SPSS v21 لمصرف الاستثمار العراقي وجود علاقة ارتباط عكسي ما بين المخاطر السوقية ونسبة التوظيف فقد بلغ معامل الارتباط (-0.027) بمستوى معنوية (0.930) فقد كان مستوى المعنوية صغير جداً لا يمكن الاعتماد عليه لرفض فرضية العدم اي عدم وجود علاقة ارتباط بين المخاطر السوقية ونسبة التوظيف لمصرف الاستثمار العراقي.

من خلال نتائج برنامج SPSS v21 لمصرف الأهلي العراقي وجود علاقة ارتباط عكسي ما بين المخاطر السوقية ونسبة التوظيف فقد بلغ معامل الارتباط (-0.099) بمستوى معنوية (0.748) فقد كان مستوى المعنوية صغير جداً لا يمكن الاعتماد عليه لرفض فرضية العدم اي عدم وجود علاقة ارتباط بين المخاطر السوقية ونسبة التوظيف لمصرف الأهلي العراقي.

من خلال نتائج برنامج SPSS v21 لمصرف الائتمان العراقي وجود علاقة ارتباط طردي ما بين المخاطر السوقية ونسبة التوظيف فقد بلغ معامل الارتباط (0.584) بمستوى معنوية (0.036) عليه نرفض فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود علاقة ارتباط بين المخاطر السوقية ونسبة التوظيف وهذا ما يدل على ان هناك علاقة ما بين المخاطر السوقية ونسبة التوظيف لمصرف الائتمان العراقي.

من خلال نتائج برنامج SPSS v21 لمصرف سومر التجاري وجود علاقة ارتباط طردي ما بين المخاطر السوقية ونسبة التوظيف فقد بلغ معامل الارتباط (0.097) بمستوى

معنوية (0.754) فقد كان مستوى المعنوية صغير جداً لا يمكن الاعتماد عليه لرفض فرضية العدم اي عدم وجود علاقة ارتباط بين المخاطر السوقية ونسبة التوظيف لمصرف سومر التجاري.

من خلال نتائج برنامج SPSS v21 لمصرف الخليج التجاري وجود علاقة ارتباط عكسي ما بين المخاطر السوقية ونسبة التوظيف فقد بلغ معامل الارتباط (-0.034) بمستوى معنوية (0.913) فقد كان مستوى المعنوية صغير جداً لا يمكن الاعتماد عليه لرفض فرضية العدم اي عدم وجود علاقة ارتباط بين المخاطر السوقية ونسبة التوظيف لمصرف الخليج التجاري.

من خلال نتائج برنامج SPSS v21 لمصرف التجاري العراقي وجود علاقة ارتباط طردي ما بين المخاطر السوقية ونسبة التوظيف فقد بلغ معامل الارتباط (0.510) بمستوى معنوية (0.075) عليه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة ارتباط بين المخاطر السوقية ونسبة التوظيف باحتمال خطأ من النوع الأول (رفض فرضية العدم وهي صحيحة) مقداره 0.075 وهذا يعني ان هناك علاقة ما بين المخاطر السوقية ونسبة التوظيف لمصرف التجاري العراقي.

ثانياً: - اختبار فرضيات التأثير

1- الفرضية الرئيسية الثالثة: - (لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر السوقية في معدلات

التعثر في السداد.) وتتفرع من هذه الفرضية فرضيتين فرعية وهي: -

أ- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر السوقية في نسبة القروض والتسليفات إلى اجمالي الموجودات.

يظهر من خلال الجدول رقم (55) وجود تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر السوقية في نسبة القروض والتسليفات إلى اجمالي الموجودات لمصرف بغداد فقد كانت المعادلة الانحدار التقديرية $Y=0.114+0.001X$ تفسر 41% من طبيعة العلاقة بين X و Y أي ان 41% من التغيرات التي تطرأ على نسبة القروض والتسليفات ناجمة عن التغير في المخاطر السوقية، فقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (7.630) وهي اعلى من قيمة F الجدولية البالغة (4.84) مما يدل على معنوية نموذج الانحدار الخاص بهذه الفرضية، بمستوى معنوية ل F هي ($\alpha=0.018$)، وبالتالي القرار هو رفض فرضية العدم وهي لا يوجد تأثير معنوي بين المخاطر السوقية ونسبة القروض والتسليفات.

يشاهد من خلال الجدول رقم (55) لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر السوقية في نسبة القروض والتسليفات إلى اجمالي الموجودات لمصرف الشرق الاوسط فقد كانت المعادلة الانحدار التقديرية $Y=0.194-0.001X$ تفسر 17.9% من طبيعة العلاقة بين X و Y أي ان 17.9% من التغيرات التي تطرأ على نسبة القروض والتسليفات ناجمة عن التغير في المخاطر السوقية، فقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (2.406) وهي اقل من قيمة F الجدولية البالغة (4.84) مما يدل على عدم معنوية نموذج الانحدار الخاص بهذه الفرضية، بمستوى معنوية ل F هي ($\alpha=0.149$)، وبالتالي القرار هو قبول فرضية العدم وهي لا يوجد تأثير معنوي بين المخاطر السوقية ونسبة القروض والتسليفات.

جدول (43) نتائج علاقات الأثر لمخاطر السوقية في نسبة القروض والتسليفات إلى اجمالي الموجودات

قيمة F الجدولية	Sig. F	قيمة F المحسوبة	R ²	معادلة الانحدار	المتغير المستقل	الفرضية الرئيسية الثالثة المخاطر السوقية
4.84	0.018	7.630	0.41	Y=0.114+0.001X	مصرف بغداد	
4.84	0.149	2.406	0.179	Y=0.194-0.001X	مصرف الشرق الأوسط	
4.84	0.799	0.068	0.006	Y=0.250+0X	مصرف الاستثمار العراقي	
4.84	0.913	0.12	0.001	Y=0.205+0.000076X	مصرف الأهلي العراقي	
4.84	0.013	8.756	0.443	Y=0.015+0.00X	مصرف الائتمان العراقي	
4.84	0.923	0.010	0.001	Y=0.202+0.000X	مصرف سومر التجاري	
4.84	0.565	0.353	0.031	Y=0.220+0.000X	مصرف الخليج التجاري	
4.84	0.050	4.864	0.307	Y=0.034+0.00X	مصرف التجاري العراقي	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

يشاهد من خلال الجدول رقم (55) لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر السوقية في نسبة القروض والتسليفات إلى اجمالي الموجودات لمصرف الاستثمار العراقي فقد كانت المعادلة الانحدار التقديرية $Y=0.250+0X$ تفسر 0.6 % من طبيعة العلاقة بين X و Y أي ان 0.6% من التغيرات التي تطرأ على نسبة القروض والتسليفات ناجمة عن التغير في المخاطر السوقية، فقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (0.068) وهي اقل من قيمة F الجدولية البالغة (4.84) مما يدل على عدم معنوية نموذج الانحدار الخاص بهذه الفرضية، بمستوى معنوية ل F هي (0.799)، وبالتالي القرار هو قبول فرضية العدم وهي لا يوجد تأثير معنوي بين المخاطر السوقية ونسبة القروض والتسليفات.

ينظر من خلال الجدول رقم (55) لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر السوقية في نسبة القروض والتسليفات إلى اجمالي الموجودات لمصرف الأهلي العراقي فقد كانت المعادلة الانحدار التقديرية $Y=0.205+0.000076X$ تفسر 0.1 % من طبيعة العلاقة بين X و Y أي ان 0.1% من التغيرات التي تطرأ على نسبة القروض والتسليفات ناجمة عن التغير في المخاطر السوقية، فقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (0.12) وهي اقل من قيمة F الجدولية البالغة (4.84) مما يدل على عدم معنوية نموذج الانحدار الخاص بهذه الفرضية، بمستوى معنوية ل F هي (0.913)، وبالتالي القرار

هو قبول فرضية العدم وهي لا يوجد تأثير معنوي بين المخاطر السوقية ونسبة القروض والتسليفات.

يظهر من خلال الجدول رقم (55) ان هناك تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر السوقية في نسبة القروض والتسليفات إلى اجمالي الموجودات لمصرف الائتمان العراقي فقد كانت المعادلة الانحدار التقديرية $Y=0.015+0.00X$ تفسر 44.3 % من طبيعة العلاقة بين X و Y أي ان 44.3 % من التغيرات التي تطرأ على نسبة القروض والتسليفات ناجمة عن التغير في المخاطر السوقية، فقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (8.756) وهي اعلى من قيمة F الجدولية البالغة (4.84) مما يدل على معنوية نموذج الانحدار الخاص بهذه الفرضية، بمستوى معنوية ل F هي ($\alpha=0.050$)، وبالتالي القرار هو رفض فرضية العدم وهي لا يوجد تأثير معنوي بين المخاطر السوقية ونسبة القروض والتسليفات.

يشاهد من خلال الجدول رقم (55) لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر السوقية في نسبة القروض والتسليفات إلى اجمالي الموجودات لمصرف سومر التجاري فقد كانت المعادلة الانحدار التقديرية $Y=0.202+0.000X$ تفسر 0.1 % من طبيعة العلاقة بين X و Y أي ان 0.1 % من التغيرات التي تطرأ على نسبة القروض والتسليفات ناجمة عن التغير في المخاطر السوقية، فقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (0.010) وهي اقل من قيمة F الجدولية البالغة (4.84) مما يدل على عدم معنوية نموذج الانحدار الخاص بهذه الفرضية، بمستوى معنوية ل F هي ($\alpha=0.923$)، وبالتالي القرار هو قبول فرضية العدم وهي لا يوجد تأثير معنوي بين المخاطر السوقية ونسبة القروض والتسليفات.

يشاهد من خلال الجدول رقم (55) لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر السوقية في نسبة القروض والتسليفات إلى اجمالي الموجودات لمصرف الخليج التجاري فقد كانت المعادلة الانحدار التقديرية $Y=0.220+0.000X$ تفسر 3.1 % من طبيعة العلاقة بين X و Y أي ان 3.1 % من التغيرات التي تطرأ على نسبة القروض والتسليفات ناجمة عن التغير في المخاطر السوقية، فقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (0.353) وهي اقل من قيمة F الجدولية البالغة (4.84) مما يدل على عدم معنوية نموذج الانحدار الخاص بهذه الفرضية، بمستوى معنوية ل F هي ($\alpha=0.050$)، وبالتالي القرار

هو قبول فرضية العدم وهي لا يوجد تأثير معنوي بين المخاطر السوقية ونسبة القروض والتسليفات.

يظهر من خلال الجدول رقم (55) ان هناك تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر السوقية في نسبة القروض والتسليفات إلى اجمالي الموجودات لمصرف التجاري العراقي فقد كانت المعادلة الانحدار التقديرية $Y=0.202+0.000X$ تفسر 30.7 % من طبيعة العلاقة بين X و Y أي ان 30.7% من التغيرات التي تطرأ على نسبة القروض والتسليفات ناجمة عن التغير في المخاطر السوقية، فقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (4.864) وهي اعلى من قيمة F الجدولية البالغة (4.84) مما يدل على معنوية نموذج الانحدار الخاص بهذه الفرضية، بمستوى معنوية ل F هي ($\alpha=0.013$)، وبالتالي القرار هو رفض فرضية العدم وهي لا يوجد تأثير معنوي بين المخاطر السوقية ونسبة القروض والتسليفات.

ب- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر السوقية في نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات.

يظهر من خلال الجدول رقم (56) ان هناك تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر السوقية في نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات لمصرف بغداد فقد كانت المعادلة الانحدار التقديرية $Y=0.184-0.001X$ تفسر 26.4 % من طبيعة العلاقة بين X و Y أي ان 26.4% من التغيرات التي تطرأ على نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات ناجمة عن التغير في المخاطر السوقية، فقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (3.950) وهي اقل من قيمة F الجدولية البالغة (4.84) مما يدل على عدم معنوية نموذج الانحدار الخاص بهذه الفرضية، بمستوى معنوية ل F هي ($\alpha=0.072$)، وبالتالي القرار هو رفض فرضية العدم بأحتمال خطأ من النوع الأول (رفض فرضية العدم وهي صحيحة) مقداره 0.072 وهذا يعني هناك تأثير معنوي بين المخاطر السوقية ونسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات.

يشاهد من خلال الجدول رقم (56) لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر السوقية في نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات لمصرف الشرق الاوسط فقد كانت المعادلة الانحدار التقديرية $Y=0.148+0.000X$ تفسر 0.1% من طبيعة العلاقة

بين X و Y أي ان 0.1% من التغيرات التي تطرأ على نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات ناجمة عن التغير في المخاطر السوقية، فقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (0.113) وهي اقل من قيمة F الجدولية البالغة (4.84) مما يدل على عدم معنوية نموذج الانحدار الخاص بهذه الفرضية، بمستوى معنوية ل F هي ($\alpha=0.743$)، وبالتالي القرار هو قبول فرضية العدم وهي لا يوجد تأثير معنوي بين المخاطر السوقية ونسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات.

يشاهد من خلال الجدول رقم (56) لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر السوقية في نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات لمصرف الاستثمار العراقي فقد كانت المعادلة الانحدار التقديرية $Y=0.257-0.001X$ تفسر 0.8% من طبيعة العلاقة بين X و Y أي ان 0.8% من التغيرات التي تطرأ على نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات ناجمة عن التغير في المخاطر السوقية، فقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (0.087) وهي اقل من قيمة F الجدولية البالغة (4.84) مما يدل على عدم معنوية نموذج الانحدار الخاص بهذه الفرضية، بمستوى معنوية ل F هي ($\alpha=0.774$)، وبالتالي القرار هو قبول فرضية العدم وهي لا يوجد تأثير معنوي بين المخاطر السوقية ونسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات.

يظهر من خلال الجدول رقم (56) ان هناك تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر السوقية في نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات لمصرف الأهلي العراقي فقد كانت المعادلة الانحدار التقديرية $Y=0.143-0.001X$ تفسر 34.6% من طبيعة العلاقة بين X و Y أي ان 34.6% من التغيرات التي تطرأ على نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات ناجمة عن التغير في المخاطر السوقية، فقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (0.346) وهي اقل من قيمة F الجدولية البالغة (4.84) مما يدل على عدم معنوية نموذج الانحدار الخاص بهذه الفرضية، بمستوى معنوية ل F هي ($\alpha=0.035$)، وبالتالي القرار هو رفض فرضية العدم اي هناك تأثير معنوي بين المخاطر السوقية ونسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات.

جدول (44) نتائج علاقات الأثر لمخاطر السوقية في نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات

قيمة F الجدولية	Sig. F	قيمة F المحسوبة	R ²	معادلة الانحدار	المتغير المستقل	الفرضية الرئيسية الثالثة المخاطر السوقية
4.84	0.072	3.950	0.264	Y=0.184-0.001X	مصرف بغداد	
4.84	0.743	0.113	0.010	Y=0.148+0.000X	مصرف الشرق الأوسط	
4.84	0.774	0.087	0.008	Y=0.257-0.001X	مصرف الاستثمار العراقي	
4.84	0.035	5.811	0.346	Y=0.143-0.001X	مصرف الأهلي العراقي	
4.84	0.585	0.317	0.028	Y=0.285-0.001X	مصرف الائتمان العراقي	
4.84	0.466	0.570	0.049	Y=0.259-0.003X	مصرف سومر التجاري	
4.84	0.747	0.109	0.010	Y=0.151-0.000075 X	مصرف الخليج التجاري	
4.84	0.510	0.463	0.040	Y=4.498-0.019X	مصرف التجاري العراقي	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

يشاهد من خلال الجدول رقم (56) لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر السوقية في نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات لمصرف الائتمان العراقي فقد كانت المعادلة الانحدار التقديرية $Y=0.285-0.001X$ تفسر 2.8% من طبيعة العلاقة بين X و Y أي ان 2.8% من التغيرات التي تطرأ على نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات ناجمة عن التغير في المخاطر السوقية، فقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (0.317) وهي اقل من قيمة F الجدولية البالغة (4.84) مما يدل على عدم معنوية نموذج الانحدار الخاص بهذه الفرضية، بمستوى معنوية ل F هي (0.585)، وبالتالي القرار هو قبول فرضية العدم وهي لا يوجد تأثير معنوي بين المخاطر السوقية ونسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات.

ينظر من خلال الجدول رقم (56) لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر السوقية في نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات لمصرف سومر التجاري فقد كانت المعادلة الانحدار التقديرية $Y=0.259-0.003X$ تفسر 4.9% من طبيعة العلاقة بين X و Y أي ان 4.9% من التغيرات التي تطرأ على نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات ناجمة عن التغير في المخاطر السوقية، فقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (0.570) وهي اقل من قيمة F الجدولية البالغة (4.84) مما يدل على عدم معنوية نموذج الانحدار الخاص بهذه الفرضية، بمستوى معنوية

ل F هي ($\alpha=0.466$)، وبالتالي القرار هو قبول فرضية العدم وهي لا يوجد تأثير معنوي بين المخاطر السوقية ونسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات.

يشاهد من خلال الجدول رقم (56) لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر السوقية في نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات لمصرف الخليج التجاري فقد كانت المعادلة الانحدار التقديرية $Y=0.151-0.000075 X$ تفسر 1% من طبيعة العلاقة بين X و Y أي ان 1% من التغيرات التي تطرأ على نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات ناجمة عن التغير في المخاطر السوقية، فقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (0.109) وهي اقل من قيمة F الجدولية البالغة (4.84) مما يدل على عدم معنوية نموذج الانحدار الخاص بهذه الفرضية، بمستوى معنوية ل F هي ($\alpha=0.747$)، وبالتالي القرار هو قبول فرضية العدم وهي لا يوجد تأثير معنوي بين المخاطر السوقية ونسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات.

يشاهد من خلال الجدول رقم (56) لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر السوقية في نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات لمصرف التجاري العراقي فقد كانت المعادلة الانحدار التقديرية $Y=4.498-0.019X$ تفسر 4% من طبيعة العلاقة بين X و Y أي ان 4% من التغيرات التي تطرأ على نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات ناجمة عن التغير في المخاطر السوقية، فقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (0.463) وهي اقل من قيمة F الجدولية البالغة (4.84) مما يدل على عدم معنوية نموذج الانحدار الخاص بهذه الفرضية، بمستوى معنوية ل F هي ($\alpha=0.510$)، وبالتالي القرار هو قبول فرضية العدم وهي لا يوجد تأثير معنوي بين المخاطر السوقية ونسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات.

2- الفرضية الرئيسية الرابعة: - (لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر السوقية في أوضاع

السيولة لدى المصارف). وتتفرع من هذه الفرضية فرضيتين فرعية وهي: -

أ- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر السوقية في نسبة الرصيد النقدي.

يشاهد من خلال الجدول رقم (57) لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر السوقية

في نسبة الرصيد النقدي لمصرف بغداد فقد كانت المعادلة الانحدار التقديرية $Y=0.825-0.001X$

تفسر 6.5% من طبيعة العلاقة بين X و Y أي ان 6.5% من التغيرات التي

تطرأ على نسبة الرصيد النقدي ناجمة عن التغير في المخاطر السوقية، فقد بلغت قيمة F

المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (0.760) وهي اقل من قيمة F الجدولية البالغة

(4.84) مما يدل على عدم معنوية نموذج الانحدار الخاص بهذه الفرضية، بمستوى معنوية

ل F هي $(\alpha=0.402)$ ، وبالتالي القرار هو قبول فرضية

العدم وهي لا يوجد تأثير معنوي بين المخاطر السوقية ونسبة الرصيد النقدي.

ينظر من خلال الجدول رقم (57) لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر السوقية

في نسبة الرصيد النقدي لمصرف الشرق الأوسط فقد كانت المعادلة الانحدار التقديرية

$Y=0.804-0.002X$ تفسر 10.2% من طبيعة العلاقة بين X و Y أي ان 10.2% من

التغيرات التي تطرأ على نسبة الرصيد النقدي ناجمة عن التغير في المخاطر السوقية، فقد

بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (1.255) وهي اقل من قيمة F الجدولية

البالغة (4.84) مما يدل على عدم معنوية نموذج الانحدار الخاص بهذه الفرضية، بمستوى

معنوية ل F هي $(\alpha=0.287)$ ، وبالتالي القرار هو قبول فرضية العدم وهي لا يوجد تأثير

معنوي بين المخاطر السوقية ونسبة الرصيد النقدي.

يشاهد من خلال الجدول رقم (57) لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر السوقية

في نسبة الرصيد النقدي لمصرف الاستثمار العراقي فقد كانت المعادلة الانحدار التقديرية

$Y=1.289-0.001X$ تفسر 1.8% من طبيعة العلاقة بين X و Y أي ان 1.8% من

التغيرات التي تطرأ على نسبة الرصيد النقدي ناجمة عن التغير في المخاطر السوقية، فقد

بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (0.207) وهي اقل من قيمة F الجدولية

البالغة (4.84) مما يدل على عدم معنوية نموذج الانحدار الخاص بهذه الفرضية، بمستوى

معنوية ل F هي $(\alpha=0.658)$ ، وبالتالي القرار هو قبول فرضية العدم وهي لا يوجد تأثير

معنوي بين المخاطر السوقية ونسبة الرصيد النقدي.

يشاهد من خلال الجدول رقم (57) لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر السوقية في نسبة الرصيد النقدي لمصرف الأهلي العراقي فقد كانت المعادلة الانحدار التقديرية $Y=1.265+0.002X$ تفسر 3.2% من طبيعة العلاقة بين X و Y أي ان 3.2% من التغيرات التي تطرأ على نسبة الرصيد النقدي ناجمة عن التغير في المخاطر السوقية، فقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (0.369) وهي اقل من قيمة F الجدولية البالغة (4.84) مما يدل على عدم معنوية نموذج الانحدار الخاص بهذه الفرضية، بمستوى معنوية ل F هي ($\alpha=0.556$)، وبالتالي القرار هو قبول فرضية العدم وهي لا يوجد تأثير معنوي بين المخاطر السوقية ونسبة الرصيد النقدي.

جدول (45) نتائج علاقات الأثر لمخاطر السوقية في نسبة الرصيد النقدي

قيمة F الجدولية	Sig. F	قيمة F المحسوبة	R ²	معادلة الانحدار	المتغير المستقل	الفرضية الرئيسية الرابعة المخاطر السوقية
4.84	0.402	0.760	0.065	$Y=0.825-0.001X$	مصرف بغداد	
4.84	0.287	1.255	0.102	$Y=0.804-0.002X$	مصرف الشرق الأوسط	
4.84	0.658	0.207	0.018	$Y=1.289-0.001X$	مصرف الاستثمار العراقي	
4.84	0.556	0.369	0.032	$Y=1.265+0.002X$	مصرف الأهلي العراقي	
4.84	0.682	0.177	0.016	$Y=0.773+0.000X$	مصرف الائتمان العراقي	
4.84	0.890	0.020	0.002	$Y=1.799+0.002X$	مصرف سومر التجاري	
4.84	0.022	7.054	0.391	$Y=0.607+0.001X$	مصرف الخليج التجاري	
4.84	0.418	0.708	0.060	$Y=1.045-0.002X$	مصرف التجاري العراقي	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

ينظر من خلال الجدول رقم (57) لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر السوقية في نسبة الرصيد النقدي لمصرف الائتمان العراقي فقد كانت المعادلة الانحدار التقديرية $Y=0.773+0.000X$ تفسر 1.6% من طبيعة العلاقة بين X و Y أي ان 1.6% من التغيرات التي تطرأ على نسبة الرصيد النقدي ناجمة عن التغير في المخاطر السوقية، فقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (0.177) وهي اقل من قيمة F الجدولية البالغة (4.84) مما يدل على عدم معنوية نموذج الانحدار الخاص بهذه الفرضية، بمستوى معنوية ل F هي ($\alpha=0.682$)، وبالتالي القرار هو قبول فرضية العدم وهي لا يوجد تأثير معنوي بين المخاطر السوقية ونسبة الرصيد النقدي.

يشاهد من خلال الجدول رقم (57) لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر السوقية في نسبة الرصيد النقدي لمصرف سومر التجاري فقد كانت المعادلة الانحدار التقديرية $Y=1.799+0.002X$ تفسر 0.2% من طبيعة العلاقة بين X و Y أي ان 0.2% من التغيرات التي تطرأ على نسبة الرصيد النقدي ناجمة عن التغير في المخاطر السوقية، فقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (0.020) وهي اقل من قيمة F الجدولية البالغة (4.84) مما يدل على عدم معنوية نموذج الانحدار الخاص بهذه الفرضية، بمستوى معنوية ل F هي ($\alpha=0.890$)، وبالتالي القرار هو قبول فرضية العدم وهي لا يوجد تأثير معنوي بين المخاطر السوقية ونسبة الرصيد النقدي.

يظهر من خلال الجدول رقم (57) ان هناك تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر السوقية في نسبة الرصيد النقدي لمصرف الخليج التجاري فقد كانت المعادلة الانحدار التقديرية $Y=0.607+0.001X$ تفسر 39.1% من طبيعة العلاقة بين X و Y أي ان 39.1% من التغيرات التي تطرأ على نسبة الرصيد النقدي ناجمة عن التغير في المخاطر السوقية، فقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (7.054) وهي اعلى من قيمة F الجدولية البالغة (4.84) مما يدل على معنوية نموذج الانحدار الخاص بهذه الفرضية، بمستوى معنوية ل F هي ($\alpha=0.022$)، وبالتالي القرار هو رفض فرضية العدم اي هناك تأثير معنوي بين المخاطر السوقية ونسبة الرصيد النقدي.

ينظر من خلال الجدول رقم (57) لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر السوقية في نسبة الرصيد النقدي لمصرف التجاري العراقي فقد كانت المعادلة الانحدار التقديرية $Y=1.045-0.002X$ تفسر 0.6% من طبيعة العلاقة بين X و Y أي ان 0.6% من التغيرات التي تطرأ على نسبة الرصيد النقدي ناجمة عن التغير في المخاطر السوقية، فقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (0.708) وهي اقل من قيمة F الجدولية البالغة (4.84) مما يدل على عدم معنوية نموذج الانحدار الخاص بهذه الفرضية، بمستوى معنوية ل F هي ($\alpha=0.418$)، وبالتالي القرار هو قبول فرضية العدم وهي لا يوجد تأثير معنوي بين المخاطر السوقية ونسبة الرصيد النقدي.

ب- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر السوقية في نسبة التوظيف.

يشاهد من خلال الجدول رقم (58) لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر السوقية في نسبة التوظيف لمصرف بغداد فقد كانت المعادلة الانحدار التقديرية $Y=0.187+0.001X$ تفسر 8.3% من طبيعة العلاقة بين X و Y أي ان 8.3% من التغيرات التي تطرأ على نسبة التوظيف ناجمة عن التغير في المخاطر السوقية، فقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (1.002) وهي اقل من قيمة F الجدولية البالغة (4.84) مما يدل على عدم معنوية نموذج الانحدار الخاص بهذه الفرضية، بمستوى معنوية ل F هي $(\alpha=0.338)$ ، وبالتالي القرار هو قبول فرضية العدم وهي لا يوجد تأثير معنوي بين المخاطر السوقية ونسبة التوظيف.

يشاهد من خلال الجدول رقم (58) لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر السوقية في نسبة التوظيف لمصرف الشرق الاوسط فقد كانت المعادلة الانحدار التقديرية $Y=0.295-0.002X$ تفسر 14.9% من طبيعة العلاقة بين X و Y أي ان 14.9% من التغيرات التي تطرأ على نسبة التوظيف ناجمة عن التغير في المخاطر السوقية، فقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (1.924) وهي اقل من قيمة F الجدولية البالغة (4.84) مما يدل على عدم معنوية نموذج الانحدار الخاص بهذه الفرضية، بمستوى معنوية ل F هي $(\alpha=0.193)$ ، وبالتالي القرار هو قبول فرضية العدم وهي لا يوجد تأثير معنوي بين المخاطر السوقية ونسبة التوظيف.

يشاهد من خلال الجدول رقم (58) لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر السوقية في نسبة التوظيف لمصرف الاستثمار العراقي فقد كانت المعادلة الانحدار التقديرية $Y=0.601+0.000X$ تفسر 0.1% من طبيعة العلاقة بين X و Y أي ان 0.1% من التغيرات التي تطرأ على نسبة التوظيف ناجمة عن التغير في المخاطر السوقية، فقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (0.008) وهي اقل من قيمة F الجدولية البالغة (4.84) مما يدل على عدم معنوية نموذج الانحدار الخاص بهذه الفرضية، بمستوى معنوية ل F هي $(\alpha=0.930)$ ، وبالتالي القرار هو قبول فرضية العدم وهي لا يوجد تأثير معنوي بين المخاطر السوقية ونسبة التوظيف.

جدول (46) نتائج علاقات الأثر لمخاطر السوقية في نسبة التوظيف

قيمة F الجدولية	Sig. F	قيمة F المحسوبة	R ²	معادلة الانحدار	المتغير المستقل	الفرضية الرئيسية الرابعة المخاطر السوقية
4.84	0.338	1.002	0.083	Y=0.187+0.001X	مصرف بغداد	
4.84	0.193	1.924	0.149	Y=0.295-0.002X	مصرف الشرق الأوسط	
4.84	0.930	0.008	0.001	Y=0.601+0.000X	مصرف الاستثمار العراقي	
4.84	0.748	0.108	0.010	Y=0.561-0.001X	مصرف الاهلي العراقي	
4.84	0.036	5.693	0.341	Y=0.031+0.000X	مصرف الائتمان العراقي	
4.84	0.754	0.103	0.009	Y=0.901+0.002X	مصرف سومر التجاري	
4.84	0.913	0.013	0.001	Y=0.428-0.000050X	مصرف الخليج التجاري	
4.84	0.075	3.863	0.260	Y=0.101+0.001X	مصرف التجاري العراقي	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

ينظر من خلال الجدول رقم (58) لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر السوقية في نسبة التوظيف لمصرف الاهلي العراقي فقد كانت المعادلة الانحدار التقديرية $Y=0.561-0.001X$ تفسر 1% من طبيعة العلاقة بين X و Y أي ان 1% من التغيرات التي تطرأ على نسبة التوظيف ناجمة عن التغير في المخاطر السوقية، فقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (0.108) وهي اقل من قيمة F الجدولية البالغة (4.84) مما يدل على عدم معنوية نموذج الانحدار الخاص بهذه الفرضية، بمستوى معنوية ل F هي (0.748)، وبالتالي القرار هو قبول فرضية العدم وهي لا يوجد تأثير معنوي بين المخاطر السوقية ونسبة التوظيف.

يشاهد من خلال الجدول رقم (58) هناك تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر السوقية في نسبة التوظيف لمصرف الائتمان العراقي فقد كانت المعادلة الانحدار التقديرية $Y=0.031+0.000X$ تفسر 34.1% من طبيعة العلاقة بين X و Y أي ان 34.1% من التغيرات التي تطرأ على نسبة التوظيف ناجمة عن التغير في المخاطر السوقية، فقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (5.693) وهي اعلى من قيمة F الجدولية البالغة (4.84) مما يدل على معنوية نموذج الانحدار الخاص بهذه الفرضية، بمستوى معنوية ل F هي (0.036)، وبالتالي القرار هو رفض فرضية العدم اي هناك تأثير معنوي بين المخاطر السوقية ونسبة التوظيف.

ينظر من خلال الجدول رقم (58) لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر السوقية في نسبة التوظيف لمصرف سومر التجاري فقد كانت المعادلة الانحدار التقديرية $Y=0.901+0.002X$ تفسر 0.9% من طبيعة العلاقة بين X و Y أي ان 0.9% من التغيرات التي تطرأ على نسبة التوظيف ناجمة عن التغير في المخاطر السوقية، فقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (0.103) وهي اقل من قيمة F الجدولية البالغة (4.84) مما يدل على عدم معنوية نموذج الانحدار الخاص بهذه الفرضية، بمستوى معنوية ل F هي (0.754)، وبالتالي القرار هو قبول فرضية العدم وهي لا يوجد تأثير معنوي بين المخاطر السوقية ونسبة التوظيف.

يشاهد من خلال الجدول رقم (58) لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر السوقية في نسبة التوظيف لمصرف الخليج التجاري فقد كانت المعادلة الانحدار التقديرية $Y=0.428-0.000050X$ تفسر 0.1% من طبيعة العلاقة بين X و Y أي ان 0.1% من التغيرات التي تطرأ على نسبة التوظيف ناجمة عن التغير في المخاطر السوقية، فقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (0.013) وهي اقل من قيمة F الجدولية البالغة (4.84) مما يدل على عدم معنوية نموذج الانحدار الخاص بهذه الفرضية، بمستوى معنوية ل F هي (0.913)، وبالتالي القرار هو قبول فرضية العدم وهي لا يوجد تأثير معنوي بين المخاطر السوقية ونسبة التوظيف.

يظهر من خلال الجدول رقم (58) ان هناك تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر السوقية في نسبة التوظيف لمصرف التجاري العراقي فقد كانت المعادلة الانحدار التقديرية $Y=0.101+0.001X$ تفسر 26% من طبيعة العلاقة بين X و Y أي ان 26% من التغيرات التي تطرأ على نسبة التوظيف ناجمة عن التغير في المخاطر السوقية، فقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (3.863) وهي اقل من قيمة F الجدولية البالغة (4.84) مما يدل على عدم معنوية نموذج الانحدار الخاص بهذه الفرضية، بمستوى معنوية ل F هي (0.075)، وبالتالي القرار هو رفض فرضية العدم بأحتمال خطأ من النوع الأول (رفض فرضية العدم وهي صحيحة) مقداره 0.072 وهذا يعني هناك تأثير معنوي بين المخاطر السوقية ونسبة التوظيف.



الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الاول:- الاستنتاجات

المبحث الثاني:- التوصيات

المبحث الأول: - الاستنتاجات

توصلت هذه الدراسة للعديد من الاستنتاجات استنادا إلى نتائج التحليل المالي والاحصائي وهذه الاستنتاجات هي:

1. إن أهمية موضوع المخاطرة السوقية في القطاع المصرفي في الآونة الأخيرة تعد أداة لقياس خطر السوق والخسائر التي يمكن إن تحصل، الامر الذي يمكن المصارف من التوجه نحو إمكانية إدارة المخاطر المالية والسيطرة عليها، مما يساعد إدارة المصارف على اتخاذ قرارات سليمة وصائبة تساعد القطاع المصرفي على تجنب الازمات المالية والاقتصادية.
2. ومن نتائج التحليل المالي تبين إن المخاطرة السوقية عالية جدا في القطاع المصرفي العراقي ويعود السبب في ذلك إلى إن أسعار الأسهم شهدت تذبذبا كبيرا مما أدى إلى انخفاض الأرباح وتعرض المصرف لمخاطر الخسارة في هيكله المالي، وسبب هذا التذبذب يعود إلى التغيرات الاقتصادية في البلد ومنها الانفتاح الاقتصادي على البلدان المجاورة، وظهور منافسة شديدة بين المصارف الامر الذي أدى إلى انخفاض ربحية المصرف وتعرضه للمخاطر السوقية الذي انعكس على قيمة السهم السوقية.
3. تبين من نتائج التحليل المالي إن معدلات التعثر في السداد منخفضة؛ وذلك بسبب إدارة القطاع المصرفي بشكل سليم ساهم في قلة معدلات التعثر، إضافة إلى التراجع في تقديم التسهيلات الائتمانية أي إنه توجد ودائع غير مستثمرة، ويلاحظ إن مستويات الائتمان الممنوحة في هذا المصرف منخفضة جدا ويعبر عن عدم قيامة بالوظائف الرئيسية وهي منح الائتمان.
4. أظهرت نتائج التحليل المالي إن نسب السيولة عالية جدا، وذلك بسبب إن ارتفاع نسبة الرصيد النقدي دليل على القدرة النسبية للمصرف على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة على ذمته والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة، وهذا يعتبر جيدا من حيث القدرة على تسديد الالتزامات ومواجهة السحوبات إلا إن هذا يؤثر سلبا على الأرباح التي يحققها؛ لأن هذه الأموال تعتبر مجمدة ولا تدر عائدا، وارتفاع نسبة التوظيف يعني إن السلف والقروض التي منحها القطاع المصرفي تجاوزت الودائع وما في حكمها بقليل، وإن ارتفاع هذه النسبة تزيد من قدرة القطاع المصرفي على الوفاء بالتزاماته المالية في اوقات الازمات.

5. يلاحظ من نتائج التحليل الاحصائي ليس هناك ارتباط ما بين المخاطرة السوقية ونسبة القروض والتسليفات إلى اجمالي الموجودات، أي إنه كلما ازدادت المخاطرة السوقية تنخفض نسبة القروض والتسليفات إلى اجمالي الموجودات.
6. ونلاحظ من نتائج التحليل الاحصائي ليس هناك ارتباط ما بين المخاطرة السوقية ونسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات، أي إنه كلما ازدادت المخاطرة السوقية تزداد معها نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات.
7. من خلال نتائج التحليل الاحصائي ليس هناك ارتباط ما بين المخاطرة السوقية ونسبة الرصيد النقدي، أي إنه كلما تزداد المخاطرة السوقية تنخفض معها نسبة الرصيد النقدي. بمعنى إن المصارف لا تهتم كثير بمواجهة هذه المخاطرة من خلال رفع مستوى الرصيد النقدي مما يؤدي إلى زيادة تأثير المخاطرة على المصارف.
8. من خلال نتائج التحليل الاحصائي فإن ليس هناك ارتباط ما بين المخاطرة السوقية ونسبة التوظيف، أي إنه كلما تزداد المخاطرة السوقية تنخفض معها نسبة التوظيف.
9. أظهرت نتائج التحليل الاحصائي إنه لا يوجد تأثير ما بين المخاطرة السوقية ونسبة القروض والتسليفات إلى اجمالي الموجودات.
10. أظهرت نتائج التحليل الاحصائي انه لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للمخاطرة السوقية على نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض والتسليفات.
11. أظهرت نتائج التحليل الاحصائي انه لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للمخاطرة السوقية على نسبة الرصيد النقدي.
12. أظهرت نتائج التحليل الاحصائي إنه لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للمخاطرة السوقية ونسبة التوظيف.
13. وبالتالي فان نتائج التحليل سلبية بسبب الوضع الذي يشهده البلد من اختلال في سياساته التي أدت الى تشوه البيانات وبالتالي اختلال بالنتائج التي حصلنا عليها.

المبحث الثاني: - التوصيات

- يهدف هذا المبحث لعرض التوصيات التي تم التوصل إليها الدراسة وينبغي على المصارف التجارية اخذها بنظر الاعتبار لكي ترتقي بأدائها وهذه التوصيات هي:
1. يتحتم على المصارف التجارية الدراسة الفعلية للمخاطرة السوقية بسبب الوضع الاقتصادي والسياسي الذي اثر على المصارف بشكل كبير حيث ساهمت هذه الأوضاع على ان تكون النتائج التي حصلنا عليها غير منطقية مقارنة بالواقع.
 2. ضرورة تطبيق مقاييس حساب المخاطر السوقية لمواجهة مخاطر الاحتفاظ بالموجودات المعرضة للمخاطر مثل القروض بأنواعها المختلفة والودائع بأنواعها نتيجة التقلبات في اسعار الفائدة لتحديد قيم لهذه المخاطر ليتم وضع المخصصات الكافية لمواجهةها.
 3. ضرورة اهتمام المصارف التجارية العراقية بوضع برامج تدريب للموظفين العاملين في المصارف لزيادة تأهيل ووعي الموظفين بالائتمان المصرفي وتمكينهم من خلال ادراج التقنيات الحديثة في العمل المصرفي.
 4. نوصي المصارف التجارية عينة الدراسة العمل وفق مدخل تخصيص الاموال لإدارة موجوداتها وترك العمل بمدخل تجميع الاموال في ادارة موجودات المصارف لكي تكون السيولة في المصرف ملائمة لمطلوبات المصرف واجل استحقاقها.
 5. من الضروري اهتمام إدارة المصارف التجارية لاتجاهات وسبل استخدام القروض الممنوحة وبالوسائل المتاحة لضمان المعرفة الدقيقة لكفاءة استخدامها.
 6. ضرورة اهتمام إدارة المصارف بتنوع تعاملاتها مع قطاعات اقتصادية مختلفة لغرض تنويع وتوزيع ثم تقليل المخاطرة للمصارف.
 7. ينبغي على المصارف التجارية عدم التوسع في منح الائتمان والتخلص من الموجودات الرأسمالية غير المنتجة وترشيد الإنفاق لتخفيض التكاليف إلى أدنى حد.
 8. من الضروري على إدارة المصارف الاهتمام بوضع المزيد من الاستراتيجيات والحرص على انتقاء العملاء ذوي المخاطرة المنخفضة او المخاطر المعدومة من خلال الاستعلام عن العملاء من المصادر المختلفة.

9. نوصي المصارف التجارية بتجنب القروض المتعثرة لأنها تؤثر على سيولة المصارف وبالتالي تضعف قدرة المصارف وذلك لإن حجم القروض المتعثرة تؤثر سلباً على ربحية المصرف مما يعرضها للإفلاس.
10. نوصي إدارة المصارف إلى تحقيق التوازن بين السيولة والمخاطرة والاحتفاظ بقدر يمكنها من مواجهة المخاطر التي قد تنشأ بسبب السحب الكبير غير المتوقع للودائع، وعلى المصارف أيضاً التوسع في مجال الاستثمارات والقروض طويلة الأجل لتقليل السيولة وزيادة العائد.
11. ضرورة استخدام السيولة بالشكل الأمثل واستثمار فائض السيولة لدى المصارف في المجالات الداخلية والخارجية من خلال لجنة مستقلة من خبراء ماليين في المصرف لتحديد وقياس ومتابعة السيولة التي تواجه المصارف.

المصادر



المصادر والمراجع

أولاً: - القرآن الكريم

ثانياً: - الكتب

1. إبراهيم، إيهاب نظمي، التدقيق القائم على مخاطر الاعمال حداثة وتطور، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
2. أبو أحمد د.رضا صاحب ، إدارة المصارف ، مدخل تحليلي كمي معاصر ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، 2002.
3. ابو حمد, رضا صاحب وقدوري, فائق مشعل, "ادارة المصارف" , العراق, 2005.
4. ابو حمد, رضا صاحب وقدوري فائق مشعل, ادارة المصارف, دار ابن الاثير, الموصل, 2005.
5. ابو موسى، رستمية أحمد، الأسواق المالية والنقدية، دار المعنز للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2005.
6. احمد غنيم، الديون المتعثرة والاقتصاد الهارب، قراءة في واقع ووقائع ازمة 2001، الإسكندرية، 2001.
7. الحمزاوي محمد كمال خليل، اقتصاديات الائتمان المصرفي، ط2، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2000.
8. الخضيرى محسن أحمد، الديون المتعثرة، الظاهرة، الأسباب... العلاج، ط1، إيتارك للنشر و التوزيع، مصر، 1997.
9. جميل, هيل عجمي ، أثر الإحتياطي النقدي الإلزامي على التسهيلات الإئتمانية للبنوك التجارية الأردنية للفترة من 1980 – 2001 ، مركز الأردن للدراسات ، عمان 2003.
10. الحسيني ، فلاح حسن عداي ، الدوري ، مؤيد عبد الرحمن عبد الله . ادارة البنوك " مدخل كمي واستراتيجي معاصر " ، عمان ، دار وائل للنشر ، 2000 .
11. حماد، طارق عبد العال، "إدارة المخاطر" الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
12. الحناوي، محمد، وآخرون، الاستثمار في الأوراق المالية وإدارة المخاطر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007.

13. حنفي، عبد الغفار: وقرياقص، رسمية " اسواق المال " الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2000.
14. الزبيدي، حمزة محمود، 2002، "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني" ، دار الوراق للنشر، عمان الأردن.
15. سعيد، عبد السلام لفته، "ادارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي" دار الذاكرة للنشر والتوزيع، العراق، بغداد، 2013.
16. الشماع ، خليل محمد حسن " إدارة المصارف " ، مطبعة الزهراء بغداد ، 1997.
17. الشمري ، صادق راشد ، ادارة المصارف (الواقع والتطبيقات العلمية) ، الطبعة الاولى ، دار الكتب والوثائق ، بغداد ، العراق ، 2008 .
18. الطيب ، محمد شفيق واخرون ، اساسيات الادارة المالية ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 1992 .
19. العامري ، محمد علي ابراهيم . " الادارة المالية " ، بغداد ، 2001.
20. عبد الحميد عبد المطلب، الديون المصرفية المتعثرة والازمة المالية المصرفية العالمية (ازمة الرهن العقاري الامريكية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
21. عبد الفتاح، إبراهيم، المشروعات المتعثرة، أسبابها وعلاجها ودور البنوك التجارية في علاج التعثر، ندوة المشروعات المتعثرة أسبابها وعلاجها، القاهرة ، مصر، 1989.
22. عبد الله، خالد أمين، أساسيات العمليات المصرفية، إدارة العمليات المصرفية المحلية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، 2005.
23. عبد المنعم السيد علي، نزار العيسي، النقود والمصارف والاسواق المالية، دار حامد، ط1، الاردن، 2004، ص52.
24. عقل، مفلح، وجهات نظر مصرفية، الطبعة الاولى ،مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2006.
25. العلاق ، بشير عباس . " ادارة المصارف مدخل وظيفي " ، جامعة التحدي ، 2001 .
26. على محي الدين القرة الداعي، ادارة السيولة في المؤسسات المالية، مجلة اسراء الدولية للمالية الاسلامية، المجلد الاول، العدد الاول ، ديسمبر 2010.
27. علي، بن عزوز، قندوز، عبد الكريم، حبار، عبد الرزاق، إدارة المخاطر، دار الوراق، الأردن، 2013.
28. النجار، فريد راغب ، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة، القاهرة، 2000.

29. قاسمي، اسيا وقلالي، حمزة، المخاطر المصرفية ومنطلق تسيرها في البنوك الجزائرية وفقا لمتطلبات لجنة بازل، المؤتمر الدولي حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، يومي 11-12 ديسمبر 2011.
30. كراسنه، إبراهيم، اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، مارس، 2006.
31. كوهين، مانيير، الاسواق والمؤسسات المالية: الفرص والمخاطر، ترجمة عبد الحكم احمد الخزامي، دار الفجر للنشر، القاهرة، مصر، 2007.
32. محسن احمد الخضيرى، الديون المتعثرة، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996.
33. النجار، فايق جبر، التحليل الائتماني، مدخل اتخاذ القرارات"، عمان ، مطبعة بنك الإسكان، 1997.
34. هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي زكي، النقود والمصارف والنظريات النقدية ، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، الاردن، 2009.

ثالثا: - الرسائل والاطاريح

1. ابو رحمة , سيرين سميح , السيولة المصرفية واثرها في العائد والمخاطرة (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية) , (رسالة ماجستير غير منشورة) , كلية التجارة , الجامعة الاسلامية , 2009 .
2. أبو عبيد جمال أحمد حسين، القروض المتعثرة لدى البنوك التجارية الأردنية: . الأسباب والآثار والحلول الممكنة "دراسة تحليلية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، فلسفة تخصص تمويل، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان، عمان، 2003.
3. احلاسه، نصر رمضان، دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة المخاطر السيولة، غزة، رسالة ماجستير منشورة، 2013.

4. البرعصي، نجيب رحيل سالم، معالجة ظاهرة القروض المتعثرة لدى المصارف التجارية العامة الليبية، رسالة دكتوراه غير منشورة، تخصص المصارف، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2005.
5. حميدي، انعام عباس، المخاطرة السوقية وأثرها على كفاية راس المال وفق اتفاقية بازل II، رسالة ماجستير، جامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، 2014.
6. رمضان، زينب، واقع القروض المصرفية المتعثرة لدى البنوك العمومية الجزائرية- دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري- ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012.
7. السبتي ، عبد العليم ورد شجر . " مشكلة السيولة (دراسة تحليلية في مصرف الرافدين للمدة (1979 - 1988) " ، رسالة ماجستير ، ادارة واقتصاد ، ادارة اعمال ، الجامعة المستنصرية ، 1990 .
8. سعيد، عبد السلام لفته، المخاطرة الائتمانية وأثرها في سياسات الاقراض: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
9. بن الموفق، سهلية، أثر تقلبات معدل الفائدة على أداء المؤسسة، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2006.
10. عبد القادر، بريس، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.
11. عبد الكريم، فضل، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2، دراسة لطبيعتها وسبل ادارتها في حالة المصارف العاملة في فلسطين، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا الأردنية، 2007.
12. شنة، فاطمة بن ، إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة، مذكرة لنيل الماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009.
13. المطيري، حسين محسن توفيق، تحليل السيولة المصرفية والعائد والمخاطرة، رسالة دبلوم عالي معادل للماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، 2014.

14. المندلسي، ناجي، مشكلة تعثر الديون، نشرة المصارف الليبية ، مقال، مايو 2002، صفحة الكترونية www.abdulmalek.com/abdul/user.
15. نجار، حياة، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل-دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2013/2014.
16. نضال، روؤف احمد، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدقيق النقدي مع بيان اثرها على كفاية راس المال في القطاع المصرفي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، معهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العدد السادس وثلاثون، 2013.
17. الواكد، ماهر. 2000، " الديون المتعثرة معالجات متقدمة"، مجلة البنوك في الأردن، العدد السادس، المجلد التاسع عشر. الأردن.

رابعاً: - المنشرات والدوريات والملتقيات والمجلات

1. بارق محمد، بن عامر خالد، القروض البنكية المتعثرة، الأسباب والحلول، ملتقى حول إصلاح النظام المصرفي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2008.
2. الدوري ، مؤيد عبد الرحمن وعداي ، فلاح حسن ، " تحليل السياسة المالية للمصارف التجارية ، دراسة مقارنة " ، الجامعة المستنصرية ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد الثالث عشر ، 1991 .
3. شاهين، علي عبدالله، إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف، المؤتمر العلمي الأول حول الاستثمار والتمويل في فلسطين، جامعة الإسلامية- غزة، 8-9 ماي، 2005.
4. شريف، الحلبي، عدنان احمد الهيصمي، الحلول المقترحة لظاهرة التعثر المصرفي- كأحد اليات لدعم وتنمية الجهاز المصرفي-، المؤتمر العلمي السنوي العشرون (صناعة الخدمات في الوطن العربي رؤية مستقبلية)، كلية التجارة، جامعة المنصورة، افريل، 2004، ص 7-8.
5. الشمري، صادق راشد ، القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الازمات المالية، دراسة حالة عينة من المصارف العراقية، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الثالث، جامعة الاسراء الاهلية، عمان، الأردن، 2009.

6. عبد السادة, ميثاق هاتف وسعيد, بلال نور وناظم, الهام, "تقييم الاداء المصرفي باعتماد وتحليل نسب السيولة والربحية", المجلة العراقية للعلوم الادارية, كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء, المجلد السادس- العدد الاول, 2008.
7. الكور , عز الدين مصطفى , اثر السيولة على كفاءة التكلفة والاداء (دراسة تطبيقية على المصارف الاسلامية الاردنية), الاردن, 2010- <http://iefpedia.com/arab/wp-content>.
8. الموسوي , حيدر يونس , ادارة المخاطر والسيولة المصرفية (دراسة تحليلية مقارنة في المصارف التجارية والاسلامية) , مجلة جامعة كربلاء العلمية , المجلد التاسع , العدد 2 , انساني , 2011 .
9. نظمي إيهاب و خليل الرفاعي، القروض المتعثرة: الأسباب، البوادر، سبل العلاج، دراسة العلاج، دراسة تطبيقية على بنك الأردن، المؤتمر الدولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري، ورقلة، أيام 11 و 21 مارس 2008.
10. عادل، هبال، إشكالية القروض المتعثرة دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر (3)، 2011.
11. عادل، هبال، إشكالية القروض المتعثرة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012.

خامساً: - الكتب الإنكليزية

1. Alain, gauvin, la nouvelle gestion du risque financier, édition d'organization, paris ,fevrier 2000.
2. Aswath Damodaran, (2011), Applied Corporate Finance, 3rd edition; John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey, p239.
3. Baltensperger, E. "Alternative approaches to the theory of the banking firm" Journal of monetary economics, :1980.
4. Bedi, H. L., Hardicar, V.K., "Practical banking advances" , U.B.S publishers' distributors Ltd., New Delhi India: 1993.
5. Brigham E. and Gapensiky, L. " Intermediate Financial Management", Illinois, The Dryden Press 1985
6. Camp, Lawrence, 2004, "Problem Loan Management Loan Workout for the Palestinian Banker" FMI May 2004.
7. Charles, Tapiero (Risk and financial management: mathematical and computational methods) Hoboken, NJ: Wiley, 2004.
8. Christopher L. CULP, (2001), The Risk Management Process: Business Strategy and Tactics, John Wiley & Sons, Inc.
9. Crouhy ,Michel & Galai ,Dan &Mark, Robert (Risk management) Comprehensive chapters on market , credit, and operational risk , 2002.
- 10.Crouhy, Michel; Galai, Dan& Mark, Robert, The Essentials of Risk Management. McGraw-Hill, USA, 2006.
- 11.Dennies Cox, Michael Cox, (2006), The Mathematics of Banking and Finance, John Wiley& Sons Ltd, West Sussex, England.

12. Erik Banks and Richard Dunn, "Practical risk management: an executive guide to avoiding surprises and losses", John Wiley & Sons Ltd, England, 2003, p15.
13. Eugene F. Brigham, Michael C. Ehrhardt, (2011), Financial Management: Theory and Practice, South-Western Cengage Learning, USA, 13th edition, P437.
14. Gestel, Tony V. & Baesens Bart, Credit Risk Management, Basic Concepts: financial risk components, rating analysis, models, economic and regulatory capital. 1st Ed., Oxford University Press, UK, 2009.
15. Golub Bennett W, Tilman Leo M: Risk Management Approaches for Fixed Income Market John Wiley Son Inc Publishing United State of America ,2000.
16. Greuning ,Hennie van & Bratanovic, Sonja Brajovic, Analyzing Banking Risk, A Framework for Assessing Corporate Governance and Risk Management, 3rd Edition, Manufactured in the United States of America, 1818 H Street, N.W.2009,
17. Hanmanth, N., Mustari & Shivagji, Waghmare, Risk Management In Banks, First Edition, Solapur, Maharashtra, India,2014.
18. Hempel , George H. & Simouson , Donald G & Coleman , Alan B. " Bank Management . " 4th ed. , John Wiley & Son's Inc. U.S.A , 1994
19. Hempel George H. & Simonson Donald G., Bank Management: Text & Cases, 5th Ed., New York: John Wiley & Sons, Inc , 1999.

20. Joseph Philips, (2006), Project Management Professional, Second edition, MacGraw-Hill, p23.
21. Koch W. Timothy & Macdonald S. Scott, Bank Management, 5th edition, Thomson, South-Western, 2006.
22. Koch, Timothy W. & Macdonald, S. Scott, Bank Management , 4th ed., 2000.
23. Lawrence J. Gitman, Principle of Managerial Finance, Pearson, USA, 10th edition 2011.
24. Lore, Marc and Borodovsky, Lev, The Professional's Handbook of Financial Risk Management, Woburn, First published 2000.
25. Mary Keegan, Management of Risk "Principles and Concepts", H M Treasury, The Orange Book, working Papers, October 2004. www.hmtreasury.gov.uk
26. Norbert, guedj, Finance d'entreprise les règles du, 2 édition ,édition d'organisation ,paris , 2001.
27. Philippe Jorion, "Value at Risk", 2nd edition, McGraw-Hill, 2001.
28. Rose , Peters . " Commercial Bank Management .", Irwin Mc Graw – Hill , 1999.
29. Rose, Peter S. & Hudgins, Sylvia C. (2008). Bank Management and Financial Services. 7th, ed., McGraw – Hill International Edition, Singapore.
30. Rose, Peter Sylvia, Commercial Bank management, Measuring & Evaluating Bank Performance, International Edition, Mc Graw-Hill, New York, 2002.
31. Ross, Stephen A. & Westerfield, Randolph W. & Jaffe, Jeffrey, Corporate Finance, 9th ed, McGraw-Hill, New York, 2010.

32. Saunders, Anthony, "Financial institutions management A modern perspective" Irwin McGraw-Hill, New York U.S.A:2000.
33. Saunders, Anthony, Financial institutions management , Saunders Anthony Irwin, 2000.
34. Tansey, Charles & Michael Swack, Michael Tansey, With Vicky Stein, Capital Markets, CDFIS, and Organizational Credit Risk, Carsey Institute, Durham, NH, 2010.
35. Vaughan, Emmett and another," Fundamentals of Risk and Insurance". John Wiley & Sons, 1999.
36. Williamson, Gareth A, Interest Rate Risk Management: A Case Study of GBS Mutual Bank. Unpublished Thesis, Rhodes University, South Africa, 2008.
37. Wood, Jr. Oliver G., "Commercial banking practice & policy", D. Van Nostrand Company, New York U.S.A: 1978.

سادسا: - الكتب الفرنسية

- 1- Antoine Sardi , Audit et Contrôle Interne Bancaire, AFGES Edition, Paris, 2002.

سابعا: - الرسائل والاطاريح الإنكليزي

1. Allen, D"Risk and managerial finance "Managerial finance, voi: 21, no:1, 2005.
2. Altman, Edward, Bharath sreeshar T and Saunder Anthony greditand bis capital adequacy reform a grenade, analysis and September, 2010.
3. Aspachs, O., Nier, E. & Tiesset, M. (2005). Liquidity, Banking Regulation and the Macro-economy. Evidence on bank liquidity

- holdings from a panel of UK-resident banks. Bank of England Working Paper.
4. Eric Falkenstein, 1997, Value at Risk and Derivatives Risk, www.efalken.com/var.pdf.
 5. **Fredrick Anderson & et al., 2001, Credit Risk Optimization with conditional value-at-risk criterion,** www.ise.ufl.edu/uryasev/creditrisk.optimization.pdf.
 6. Hoseininassab, E.; Yavari, K.; Mehregan, N.& Khoshsima, R. (2012). Effects of Risk Parameters (Credit, Operational, Liquidity and Market Risk) on Banking System Efficiency (Studying 15 Top Banks of Iran's). Journal of Basic and Applied Scientific Research, Volume 2, Issue 6, pp. 5466-5477.
 7. Milne A. & Onorato M.(the relationship between risk Capital and Required Returns in financial institutions) : some Preliminary results the Wharton School University Pennsylvania 2007 .
 8. **Patrick Van Roy** ,Credit Ratings and the Standardized Approach to Credit Risk in Basel II, 2005 .
 9. Rachev, S.,E. Schwartz, & kindanova, I., Stable Modeling of Market and Credit value at Risk, Working Paper, 2002.
 - 10.Santomero, A.(financial Risk management) : the whys and hows, Journal of financial markets, Institutions and Investments ,1995.
 - 11.Vodova, P.(2011). Liquidity of Czech Commercial Banks and its Determinants. International Journal of Mathematical Models and Methods in Applied Sciences, 6, 1060-1067.
 - 12.Zhao, Xiuzhu.(2007). Credit Risk Management in Major British Banks. Unpublished Thesis, The University of Nottingham, UK.

D- INTERNET

- 1- D. Join Copy right@2011mysmp.com .All Rights Reserved Mysmp. Llc.16192 coastal Highway lewes , Pelaware 1995.
- 2- Davis, E. Philip, "Liquidity Management in banking crises. " Brunel University West London, 2003. (WWW. Ephilipdavis. Com).

ثامناً: -

1. التقارير السنوية لسوق العراق للأوراق المالية (2005 - 2017)
2. التقارير المالية السنوية لمصرف الاستثمار العراقي (2005- 2017)
3. التقارير المالية السنوية لمصرف الأهلي العراقي (2005- 2017)
4. التقارير المالية السنوية لمصرف الائتمان العراقي (2005- 2017)
5. التقارير المالية السنوية لمصرف التجاري العراقي (2005- 2017)
6. التقارير المالية السنوية لمصرف الخليج التجاري (2005- 2017)
7. التقارير المالية السنوية لمصرف الشرق الاوسط (2005- 2017)
8. التقارير المالية السنوية لمصرف بغداد التجاري (2005- 2017)
9. التقارير المالية السنوية لمصرف سومر التجاري (2005- 2017)

Abstract

Abstract

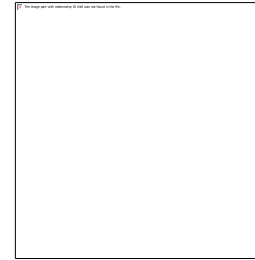
The aim of the study is to identify the importance of measuring market risk, which represents the potential losses in banks, which is adopted as a tool to measure, manage and control the market risk that bank faced. As we know, the ultimate goal of banks is to increase profitability and reduce loss This study is linked to the concept of market risk by default in terms of the importance of the role of credit in achieving the objectives of the bank in the long term, and also linked the study between the risk of market liquidity and banking as the lack of liquidity leads to the face The banking sector has many difficulties, the most important of which is the inability to meet the needs of depositors of liquidity, and these aspects of the main objectives of the study and added to it an essential aspect of the importance. The study was based on a set of reports and financial statements published for a group of banks listed in the Iraqi market for securities that were selected based on the availability of data for the period 2005-2017. The study sample included (8) banks (Bank of Baghdad, Bank of the Middle East, Iraqi Investment Bank, National Bank of Iraq, Credit Bank, Sumer Commercial Bank, Gulf Commercial Bank). The study used a set of financial and statistical means to achieve its objectives. The study was used to verify the normal distribution of data (Kolmogorov-Smirnov) and found that it is subject to normal distribution. The study also used the analysis of correlation and regression relationships of the study variables and hypothesis testing using a set of statistical methods, Pearson as well as the use of simple linear regression by using the application of the statistical program ready SPSS The study reached a set of conclusions, most notably the absence of relationship relationship and significance of significant

Abstract

correlation between the brain Market risk, default rates, market risk and bank liquidity. The study presented a number of recommendations, the most important of which is the need for the management of banks to study the risks other than market risks such as credit risk, financial risks, etc. and their impact on the rates of default and liquidity.

Key terms / market risk, default rates, bank liquidity.

*Ministry of High Education and Scientific Research
University of Karbala
College of Administration and Economics
Financial and Banking Sciences Department*



**The impact of market risk on default and some
liquidity indicators for banks**
*Applied study in a sample of banks registered in the Iraqi
Stock Exchange for the period 2005-2017*

*To The Council of the College of Administration and
Economics, Karbala University, in Partial Fulfillment of the
Requirements for Master's degree in Finance and Banking*

Presented by

Mariam Hifdhi Hamza

Under the supervision of Assistant Professor

Dr. Zainab makee mahmood Albanaa